التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه
أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت



كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

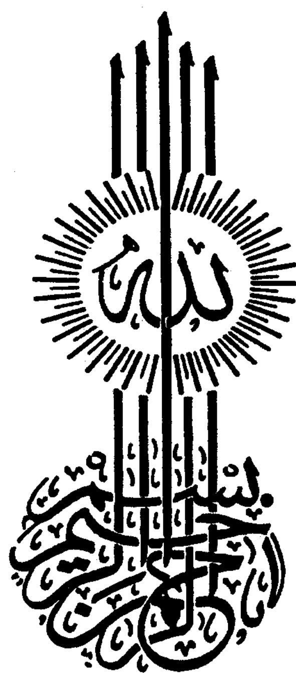
الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء التاسع

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

٩

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبو حيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء التاسع)/ أبو حيان الأندلسي؛ حسن محمود هنداوي - الرياض ١٤٣١هـ

٤٠٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩-١٩-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية-النحو ٢- اللغة العربية-الصرف

أ- هنداوي؛ حسن محمود (محقق) ب- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣١/٣٦٤٦

رقم الإيداع: ١٤٣١/٣٦٤٦

ردمك: ٩-١٩-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب الحال

وهو ما دَلّ على هيئةٍ وصاحبِها متضمِّنًا ما فيه معنى «في» غيرَ تابعٍ ولا عُمدةٍ. وحقُّه النصب، وقد يُجَرُّ بباء زائدة. واشتقاقُه وانتقاله غالبان لا لازمان.

ش: الحال تذكر وتؤنث، يقال: نحن في حال[1] حَسَنة، وفي حالٍ حَسَنٍ. والحال في الاصطلاح قد رسمه المصنف، فقوله **ما دلّ على هيئة** جنس يشمل[2] الحالَ، ونحوَ: تَرَبَّعْتُ، والقَهقَرَى، ومُتَّكئ في قولك: زيدٌ مُتَّكئ، وراكِب في قولك: مررتُ برجلٍ راكبٍ، فكل هذه تدل على هيئة.

وقوله **وصاحبِها** فصل يُخرج الفعل واسم المعنى؛ لأنّ تَرَبَّع والقَهقَرى لا يدلّان إلا على هيئة فقط لا على صاحبها.

/وقوله **مُتَضَمِّنًا ما فيه معنًى «في»** فصل يُخرج ما ليس معنَى «في» في نفسه ولا في جُزءِ مفهومِه مما[3] هو يدل على هيئة وصاحبها، نحو[4]: بَنَيتُ صَومَعة، فإنّ هذا التركيب من مجموع بَنَيتُ صَومَعةً يدلُّ على هيئة وصاحبها، ولم يتضمن هذا التركيب شيئًا فيه معنَى «في»، بخلاف الحال وما يحترز[5] منه بعدُ. [٤: ٨٤/أ]

---

(١) الذي في المخطوطات: «حالة». وهذا تأنيث لفظي لها، والصواب ما أثبتناه.

(٢) د: يشتمل.

(٣) الذي في المخطوطات: بما. صوابه في شرح المصنف ٢: ٣٢١.

(٤) نحو ... يدل على هيئة وصاحبها: سقط من ك.

(٥) ن: يتحرز.

واحترز بقوله **ما فيه معنَى** «في» مما معنَى «في» بمجموعه لا لجزءِ مفهومه، نحو: دخلتُ الحَمّام، فإنَّ معناه: دخلتُ في الحَمّام، فليس بعض الحَمّام أولى بمعنَى «في» من بعض، بخلاف الحال وما يتحرز[1] منه بعدُ، فإنَّ معنى «في» مختصّ بجزء مفهومه؛ لأنك إذا قلت جاء زيدٌ ضاحكًا فـ«ضاحك» دلَّ على الهيئة وصاحبها، ويتقدر معنَى «في» بجزءِ مفهومِ ضاحك - وهو المصدر - على حذفِ مضاف؛ إذ التقدير: جاء زيدٌ في حالِ ضحكٍ.

وقوله **غيرَ تابع** احتراز من نحو: مررتُ برجلٍ مُتَّكِئٍ، فإنه يصدق عليه: في حالِ اتِّكاء.

واختلفوا من أيِّ بابٍ نَصْبُ الحال:

فقيل: نَصْب المفعول به، وهو قول أبي القاسم[2]، بجعلها من أصول المفاعيل.

وقيل: نَصْب الظرف؛ لأنَّ س قال[3]: «لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل»، فقد دلَّ هذا على أنَّ الحال وقع فيها الفعل، فوجب أن يكون نَصْبها من نَصْب الظروف.

وقيل: نَصْب الشبيه بالمفعول به، وهو قول أبي علي[4] وأبي بكر[5]، وهو[6] ظاهر مذهب س؛ لأنه قال[7]: «وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ زيدًا»، ولأنَّ الظرف أجنبيّ من الاسم، والحال هي الاسم الأول.

---

(١) د: يحترز. وزيد بعده فيما عدا س: به.

(٢) إن أراد الزجاجي فهو واهم؛ لأنه جعلها من المفعول فيه. الجمل ص ٣١٦.

(٣) الكتاب ١: ٤٤. أي في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيدًا الثوبَ.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٩.

(٥) الأصول ١: ٢١٣.

(٦) هو: سقط من د.

(٧) الكتاب ١: ٤٤.

وقوله ولا عُمْدةٍ احتراز من نحو: زيدٌ مُتَّكئ، فإنه يصح تقديره: زيدٌ في حالِ اتِّكاء. انتهى[١] شرح هذا الرسم للحال، وهو في غاية الطول وكثرة الفضول، وهو منتزع من شرح المصنف له[٢].

وقال في الشرح[٣]: «ولا يُعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضَرْبي زيدًا قائمًا، فيُظنّ أنه قد صار بذلك عُمدة، فإنّ العُمدة في الاصطلاح: ما عَدَمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمبتدأ والخبر، والفَضلة في الاصطلاح: ما جوازُ الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمفعول والحال. وإنْ عَرض للعُمدة جواز الاستغناء عنها لم تَخرج بذلك عن كونها[٤] [عُمدة، وإن عَرض للفَضلة امتناع الاستغناء عنها لم تَخرج بذلك عن كونها][٥] فَضلة» انتهى.

أمّا عُروض امتناع الاستغناء عن الفَضلة فهو موجود في: ضَرْبي زيدًا قائمًا، وقوله ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[٦]، وقوله ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[٧]، وما أشبه هذا. وأمّا عُروض الاستغناء عن العُمدة فلا نعلمه موجودًا في لسان العرب، إلا إن[٨] كان يعني بذلك الحذف، كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو الإغناء عنه بالفاعل، فيمكن ذلك، ولا نقول فيما حُذف من العُمَد وهو مُراد إنه عَرَض له جواز الاستغناء عنه.

---

(١) انتهى: ليس في ك.

(٢) ٢: ٣٢١.

(٣) ٢: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٤) الذي في المخطوطات: «جواز الاستغناء عنه لم يخرج بذلك عن كونه». صوابه في شرح المصنف.

(٥) ما بين القوسين تتمة من شرح المصنف ٢: ٣٢٢.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٣٠.

(٧) سورة الدخان: الآية ٣٨.

(٨) زيد هنا في ن: الاستغناء عن العمدة.

وقوله وحَقُّه النَّصب إنما كان ذلك لأنه فَضلة، وإعراب الفَضلات النَّصب.

وقوله وقد يُجَرُّ بباء زائدة استدلَّ المصنف على جواز جره بباء زائدة بقول رجل فصيح من طيئ[1]: / [٤: ٨٤/ب]

كائِنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ داهيةٍ   فما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكِلِ

ويُستَدَلُّ له أيضًا بقول الشاعر[2]:

فما رَجَعَتْ بِخائبةٍ رِكابٌ   حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتَهاها

التقدير عنده: فما انْبَعَثْتُ مَزْؤودًا ولا وَكِلاً، وتقدير البيت الثاني: فما رَجَعتْ خائبةً ركابٌ[3].

ولا حُجَّة في هذا على ما ادَّعاه؛ إذ تحتمل الباء فيهما ألاّ تكون زائدة، بل الباء فيهما للحال:

أمّا في البيت الأول فالتقدير: فما انْبَعَثْتُ مُلْتَبِسًا بِمَزْؤُود، ويعني بذلك المتكلم نفسه؛ ألا ترى أنه قد يُسند الحكم إلى اسم ظاهر، ويعني بذلك نفسه، نحو قوله: لقد صَحِبَك مني رجلٌ صالح، ولو جئتَهم بي لجئتَ بفارس بطل، أي: لجئتَ مُلتَبِسًا بفارس بطل، وهو يعني نفسه.

وأمّا البيت الثاني فالتقدير: فما رجعتْ مُلتَبِسةً بحاجةٍ خائبةٍ ركابٌ.

وإذا احتمل أن تكون للحال لم يكن في ذلك دليل على زعمه أنَّ الحال قد تُجَرُّ بباء زائدة.

ولو فرضنا أنَّ الباء زائدة في هذين البيتين لم يصحّ إطلاقه قوله «وقد يُجَرُّ بباء زائدة»؛ لأنَّ مُحَسِّن دخول الباء الزائدة إنما هو تقدُّم النفي قبلها، كما جاء

---

(١) شرح المصنف ١: ٣٨٥، ٢: ٣٢٢. وقد تقدم البيت في ٤: ٣١٣.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٣١٣.

(٣) خائبة ركاب ... فما رجعت ملتبسة بحاجة: سقط من ك، ن.

ذلك مُحسّنًا في قوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1]، فكان ينبغي أن يُقيّد ذلك بالنفي. وذكر في (باب حروف الجر)[2] أنّ «مِن» الزائدة ربما دخلت على حال، ومَثّلَ ذلك بقراءة مَن قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾[3] مَبنيًّا (نُتَّخَذَ) للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: نُتَّخَذ مِن دونِك أولياءَ.

وقوله واشْتِقاقُه وانْتِقالُه غالِبانِ لا لازِمانِ الاشتقاق في الوصف كونه مصوغًا من الاسم دالاً على معقولية الاسم وشيء آخر لأجله كان الصوغ؛ نحو راكِب، فإنه يدل على ذاتٍ مُتَّصفة بالركوب. وإنما قلنا «مَصُوغًا من الاسم» ليشمل ما اشْتُقَّ من المصدر، نحو راكِب ومَضروب، وما اشْتُقَّ من الاسم غير المصدر، نحو قولهم: رَجُلٌ أَظْفَرُ، أي: طويل الظُّفر، ونحو قولهم: طينٌ مُستَحجِر، وبُغاثٌ مُسْتَنْسِرٌ، فإنهما مُشتَقّان من الحَجَر والنَّسْر، وليسا مُشتَقّين من مصدر. والانتقالُ هو كون الوصف غير لازم.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ومن ورود الحال بلفظ غير مشتقّ قوله تعالى ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[5]، و﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[6]، و﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[7]» انتهى. فـ(أربعين) عنده منصوب على الحال.

---

(١) سورة الأحقاف: الآية ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) سورة الفرقان: الآية ١٨. وقد قرأ بها أبو جعفر، وهي قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي رجاء وزيد بن علي وجعفر الصادق وإبراهيم النخعي والحسن وغيرهم. المحتسب ٢: ١١٩ والبحر ٦: ٤٤٨ والنشر ٢: ٣٣٣، وانظر معجم القراءات القرآنية ٤: ٢٧٩.

(٤) ٢: ٣٢٢.

(٥) سورة النساء: الآية ٧١.

(٦) سورة النساء: الآية ٨٨.

(٧) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

وانتصاب (أربعين) عندي على أنه تمييز منقول من الفاعل، والتقدير: فتمّتْ أربعون لميقات ربه. ويجوز انتصابه على الظرف؛ لأنّ التقدير في قوله ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾[1]: وواعَدْنا موسى المناجاةَ ثلاثين ليلة، فتمّ ميقات ربه، وهو ما وَقّتَه وحَدَّده له[2] من المناجاة في أربعين ليلة.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومن وروده دالاً على معنًى غير منتقل قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗا﴾[4]» انتهى - ويحتمل أن يكون (مُفَصَّلاً) انتصب نعتًا لمصدر محذوف، أي: إنزالاً مُفَصَّلاً - قال ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[5]، ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾[6]، و﴿طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[7]، ومن كلام العرب: (خلقَ اللّهُ الزّرافةَ يَدَيها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْها)[8].

ولمّا كانت الحال خبرًا في المعنى، والخبر يكون مشتقًّا وغير مشتقّ، ومُنتَقلاً وغير مُنتَقل، جاءت الحال كذلك. وكثيرًا ما يُسمِّيها س خبرًا، وقد يُسمِّيها مفعولاً[9] فيها، / وصفةً، فسمّاها خبرًا في تمثيله: فيها عبدُ اللّه قائمًا[10]، وفي: مررتُ بكلٍّ قائمًا[11]، وفي: هذا مالُك درهمًا[12]. وسمّاها مفعولاً فيها في [٤: ٨٥/أ]

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٢) د: وهو ما وقّته له وحدّه.
(٣) ٢: ٣٢٢ - ٣٢٣.
(٤) سورة الأنعام: الآية ١١٤.
(٥) سورة النساء: الآية ٢٨.
(٦) سورة مريم: الآية ٣٣.
(٧) سورة الزمر: الآية ٧٣. طبتم: ليس في ك.
(٨) الكتاب ١: ١٥٥.
(٩) مفعولاً: ليس في ك.
(١٠) الكتاب ٢: ٨٨.
(١١) الكتاب ٢: ١١٤.
(١٢) الكتاب ١: ٣٩٦.

مسألة: كَلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ[1] . وسَمَّاها صفة في : أمَّــا صَديقًا مُصافيًا فليس بِصَديقٍ مُصافٍ[2] .

وقال الفارسي[3]: «الحال تُشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أنّ الظرف كذلك، وذلك قولك: جاء زيدٌ راكبًا، وخرج زيدٌ مسرعًا، فمعنى هذا: خرج زيدٌ في حالِ الإسراع ووقتِ الإسراع، فأشبهتْ ظرف الزمان». وإنما سمَّاها مفعولاً فيها على طريق المجاز لشبهها بالمفعول فيه من جهة المعنى إذ أفادت ما يفيد «وقت كذا». كما سمَّاها[4] مفعولاً صحيحًا تشبيهًا بالمفعول به؛ إذ نَصبُها الفعل لا على تقدير «في»، ولا بعد واو «مع»، ولا على إسقاط لام العلة، كما نُصب المفعول به كذلك.

وقول المصنف «**واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان**» فيه إبهام، ونحن نوضح القول في ذلك، فنقول: الحال قسمان: مُبَيِّنة، ومُؤَكِّدة، فالمُبَيِّنة لا بُدَّ أن تكون مُنتَقلة أو مُشَبَّهة بالمُنتَقلة، فالمُشَبَّهة[5] بالمُنتَقلة نحو قولك: خُلِقَ زيدٌ أَشْهَلَ[6]، ووُلِدَ قَصيرًا، فالشُّهولة والقِصَر ليسا من الأوصاف المُنتَقلة، لكنها شَبيهة بالمُنتَقلة، فقد خُلق ووُلد لأنه كان يمكن أن يُخلق ويُولَد غيرَ أشهَل وغيرَ قصير، وقال الشاعر[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٩١.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٩٩. وانظر المسائل المنثورة ص ٣٠.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٩.

(٥) س: والشبيهة.

(٦) الشُّهلة: حمرة تخالط سواد العين.

(٧) هو أبو الشَّغْب عكرشة بن أزيد العبسي. الحماسة ١: ١٥٣ [٧٥]. والبيت لزيد بن كَثْوة العنبري في البيان والتبيين ٣: ١٠٤ - ١٠٥ بلفظ: فجاءت به عَبْلَ القَوام. ونسب إلى بعض بني العنبر في الخزانة ٩: ٤٨٨. سبط العظام: طويل العظام تامّ الخَلق. وانظر إصلاح ما غلط فيه النمري ص ٦٣ - ٦٤.

فجاءتْ بهِ سَبْطَ العِظامِ ، كأنَّمـــا   عِمامتُــــهُ بــــينَ الرِّجـــالِ لِـــواءُ

فـ«سَبْطَ العِظام»: منصوب على الحال، وليست بمنتقلة، لكنها مشبَّهة بالمنتقلة لمجيئها بعد «جاءت به» بمعنى: وَلَدَتْه.

وأمّا الحال المُؤَكِّدة فيجوز أن تكون غير مُنتَقلة، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[1]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[3]، ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[4]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

ولا عيبَ فيها غيرُ شُكْلةِ عَينِها   كَذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ شُكْلاً عُيُونُها

فهذه أحوال مُؤَكِّدة لا مُبَيِّنة؛ لأنه لم يَنْبَهِم ما قبلها فتكون مُبَيِّنة له، وإنما هي مُؤَكِّدة لِما قبلَها.

ولا يجوز أن تكون الحال غير مُنتَقلة ولا شَبيهة بالمُنتَقلة إلا إذا كانت مؤكِّدة، فأمّا قوله[7]:

إذا قُلتُ : هاتِي نَوِّلِيني ، تَمايَلَتْ   عليَّ هَضيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

فـ«هَضيم» منصوب على المدح لا على الحال؛ لأنها صفة لازمة، وليست بمؤكِّدة، وكذلك قوله تعالى ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[8]. وأمّا قوله ﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾[9]

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٣.
(٢) سورة البقرة: الآية ٩١.
(٣) سورة البقرة: الآية ٦٠.
(٤) سورة مريم: الآية ١٥.
(٥) سورة النمل: الآية ١٩.
(٦) البيت في غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٢٨ والحيوان ٤: ٢٣٠، ٥: ٣٣٠ والزاهر ١: ٥٧٧، ٢: ١٦٩ وتهذيب اللغة ١٠: ٢٣. الشُكْلة: حُمرة تخالط بياض العين.
(٧) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٥ وشرح القصائد السبع ص ٥٦. الهضيم: الضامر. والكشح: الخَصْر. وريَّا: ممتلئة. والمخلخل: موضع الخلخال.
(٨) سورة آل عمران: الآية ١٨.
(٩) سورة التوبة: الآية ٣١.

فبدَل. وقد أنكر الفراء[1] - وتبعه السُّهَيلي[2] - وجود الحال المؤكّدة، وسيأتي الكلام[3] على ذلك إن شاء الله عند ذكر المصنف الحال المؤكّدة.

وفي البسيط: أمَّا الثابتة[4] فقد اختُلف فيها:

فقال بعضهم: لا تكون حالاً إلا بعد كلام تكون بالإضافة إليه ممكنة أن تكون وألاَّ تكون، نحو: وُلد زيدٌ أزرقَ، ولو قلت جاء زيدٌ أزرقَ لم يجز، وجعلوا ما ورد من قولهم: خلقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطوَلَ مِن رِجلَيها، وقوله:

فجاءتْ / به سَبْطَ العِظامِ .... [٤: ٨٥/ب]

محمولاً على التأكيد لأنه في حكم المعلوم.

وقال آخرون: لا يُشترط فيها ذلك؛ لأنه لا يلزم أن تُقيِّد الفعل تقييدًا، بل تُفيد وصفًا في الاسم، بخلاف المُنتَقلة، فإنها تُفيد تخصيصًا في الفعل كالظرف، ولذلك قُدِّرت بـ«في»، بخلاف هذا، فتقول: مررتُ بزيدٍ أَكْحَلَ، ولَقِيتُه أَسْوَدَ، تريد: لقيتُه بهذا الوصف، وعلى هذه الحال، وهذه جُبَّتُكَ خزًّا[5]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾[6]، ودعوتُ اللَّهَ سَميعًا[7].

---

(١) الذي أنكره الفراء كون الحال غير منتقلة فيما أظن. معاني القرآن له ١: ١٤٢، ٢: ١٠٤.

(٢) كذا! ولم ينكر السهيلي الحال المؤكدة، وإنما أنكر تخريج بعض الأمثلة على الحال المؤكدة، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾. نتائج الفكر ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٣) وسيأتي الكلام ... عند ذكر المصنف الحال المؤكدة: ليس في ك، ن.

(٤) د، ن: الثانية.

(٥) الكتاب ٢: ١١٨.

(٦) سورة مريم: الآية ٥٣.

(٧) المثال في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٨. وزيد بعده في ك ما نصه: «نصبها الفعل لا على تقدير في، ولا بعد واو مع، ولا على إسقاط لام العلة كما نصب المفعول به كذلك». وقد تقدم هذا النص في ص ١١.

ص: ويُغني عن اشتقاقه وَصفُه، أو تقديرُ مضافٍ قبلَه، أو دلالتُه على مُفاعَلة، أو سِعْرٍ، أو تَرتيب، أو أَصالة، أو تَفريعٍ، أو تَنويعٍ، أو طَورٍ واقعٍ فيه تَفضيل. وجَعْلُ «فاهُ» حالاً من «كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ» أولَى مِن أن يكون أصلُه: جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ، أو: مِن فيه إلى فِيَّ. ولا يقاس عليه، خِلافًا لهشام.

ش: مثال إغناء الوصف عن الاشتقاق قوله تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[1].

ومثال تقدير مضاف قبله قول العرب: «وَقَعَ المُصْطَرِعانِ عِدْلَيْ عَيْر»، يريدون: مِثلَ عِدْلَيْ عَيْر»[2]. قال المصنف في الشرح[3]: «أو كقول الشاعر[4]:

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ ... بهِ زَيْنَبٌ في نِسْوَةٍ خَفِراتِ»

انتهى. يريد: مِثلَ مِسكٍ.

والأجود عندي أن يكون «مِسكًا» منصوبًا على التمييز، وهو منقول من الفاعل، وهو أمدح.

---

(١) سورة مريم: الآية ١٧.

(٢) ويقال: وقعا كعِكمَي عَير. انظر أمثال أبي عبيد ص ١٣٤ وجمهرة اللغة ٢: ٩٤٦ وثمار القلوب ص ٣٧٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٦٤. والمعنى: وقعا معًا، ولم يصرع أحدهما صاحبه.

(٣) ٢: ٣٢٤.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن نُمير الثقفيّ. الكامل ص ٦٢٩، ٧٧٠، ١٠٩٤ والسمط ص ٦٥٨. نعمان: هو نعمان الأراك، وادٍ بين مكة والطائف، بين أدناه ومكة نصف ليلة. زينب: هي أخت الحجاج بن يوسف، وكان الشاعر يشبِّب بها. ويروى آخر البيت: عَطِراتِ.

ومثال دلالته على مُفاعَلة: كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ[1]، أي: مُشافَهة، وبايَعتُه[2] يَدًا بيَدٍ[3]، أي: مُناجَزة، وفسَّره س، فقال: «بايَعتُه نَقدًا»[4]، وهو تفسير معنًى؛ لأنَّ المعنى على التعجيل والمُناجَزة. ولا يصح أن تقدر: جاعِلاً يدًا بيد؛ لأنك لم تُرِد أنك جعلتَ يدكَ في يده، ولا أن يكون اسمًا وُضع مَوضِعَ المصدر؛ لأنه لا مصدرَ له من لفظه، وهو حالٌ من الضمير في بايَعتُه، والمعنى: ذا يدٍ، أي: في حالِ أنه ذو يدٍ على ملكه، ويصح أن يكون حالاً من المَبيع المحذوف، والمعنى: بايَعتُه شيئًا في حال أنَّ ذلك الشيء المَبيع ذا يد، أي: مجعولاً عليه اليد. وبِعتُه رأسًا برأسٍ[5]، أي: مُماثَلة. ولا يُقتَصَر على «فاهُ»، ولا على «يدًا»، ولا على «رأسًا»، بل يَلزم الجارُّ فيه لُزومَه في مثل[6] : سادُوا كابِرًا عن كابِرٍ، وابتَعْ هذا ناجزًا بِناجِزٍ.

ومثالُ دلالته على سِعر قولهم: بِعْتُ الشاءَ شاةً ودِرهمًا، والبُرَّ قَفيزًا بِدِرهَمٍ، والدارَ ذِراعًا بِدِرهَمٍ[7]، أي: مُسَعَّرًا.

ويجوز رفع «شاةٌ ودرهم، وقَفيزٌ بدرهم، وذِراعٌ بدرهم» على الابتداء، وهو مبتدأ محذوف منه الصفة، التقدير: شاةٌ منها، وقَفيزٌ منه، وذِراعٌ منه.

فأمَّا قولهم بِعتُه رِبْحُ الدرهمِ درهمٌ[8] فلا يجوز فيه إلا الرفع، والجملة حال، أي: ومَربوحُ الدرهمِ درهمٌ. وكذلك: بِعتُ داري الذِّراعان بدرهمٍ[9].

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧.

(٢) الذي في المخطوطات: «بعته»، صوابه في الكتاب، والشرح.

(٣) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) الكتاب ١: ٣٩١.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٧.

(٦) مثل: ليس في س، د.

(٧) الأمثلة في الكتاب ١: ٣٩٢.

(٨) الكتاب ١: ٣٩٤.

(٩) الكتاب ١: ٣٩٤.

[٤: ٨٦/أ] وأجاز بعض الكوفيين نصب / الرِّبح والدرهم، ونصب الرِّبح ورفع الدرهم، وذلك على إسقاط الباء، أي: بعتُ المتاعَ بِربحِ الدرهمِ درهمًا[١]، أي: بأنْ رَبِحَ الدرهمُ درهمًا إن جعلت المصدر مضافًا إلى الفاعل[٢]، وبرفعه إن جعلته مضافًا للمفعول، أي: بأنْ رَبِحَ الدرهمَ درهمٌ.

وتقول: قامَرْتُ فلانًا درهمًا في درهمٍ، أي: باذلاً، وأخذتُ منه الزكاةَ درهمًا لكلِّ أربعين، أي: فارضًا، وتَصَدَّقتُ بمالي دِرهمًا درهمًا[٣].

ومثالُ دلالته على ترتيب: ادْخُلُوا رَجُلاً رَجلاً[٤]، وتَعَلَّمتُ الحِسابَ بابًا بابًا، أي: مُفَصَّلاً أو مُصَنَّفًا، وادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلَ، أي: مُرَتَّبِينَ واحدًا بعدَ واحد[٥]. ولا يُفرَد شيءٌ من هذه الألفاظ.

وتقول: لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ[٦]، وإن ألغيتَ «لك» فلم تجعله خبر المبتدأ قلتَ[٧]: شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهم[٨]، وإذا قلتَ: الشاءُ لك - فيجوز[٩] الرفع والنصب.

وفي نصب الثاني من المكرَّر نحو علَّمتُه الحسابَ بابًا بابًا[١٠] خلافٌ:

---

(١) درهمًا: ليس في ك؟

(٢) ك: للفاعل.

(٣) الأمثلة الثلاثة في الكتاب ١: ٣٩٢. والمثال الأخير ليس في س، د.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٨، وأوله: دَخلوا.

(٥) ك، ن: وتعلمت الحساب بابًا وادخلوا أولَ أول أي مرتبين واحدًا بعد واحد أي مفصلاً أو مصنفًا.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٧) الذي في المخطوطات: «فقلت». والصواب ما أثبتناه.

(٨) شاة بدرهم: ليس في ك.

(٩) فيجوز: سقط من ك.

(١٠) زيد هنا في د: أي مفصَّلاً ومصنَّفًا.

ذهب أبو علي الفارسيّ[1] إلى أنَّ بابًا الأول لَمَّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني.

وذهب ابن جنّي[2] إلى أنه في موضع الصفة للأول، تقديره: بابًا ذا باب، ثم حَذفتَ ذا، وأقمتَ الثاني مُقامه، فجرى عليه جَرَيانَ الأول، كما تقول: زيدٌ عمرٌو، أي: مثلُ عمرٍو، هذا نقلُ بعضهم.

ونقلَ بعضهم[3] أنَّ الفارسيَّ زعم أنَّ بابًا الأول حال، لكن لا يُفهم التفصيل به وحده، فجعل الباب الثاني صفة للأول؛ لأنه لا يجوز أن يُجعل توكيدًا؛ إذ لو كان توكيدًا لأدّى ما أدّى الأول، وزعم أنَّ الاسمين مركّبان.

قيل له: فالتركيب ثلاثة أنواع: بناؤهما، نحو: خمسةَ عشرَ، والإعراب في الثاني: بعلَبكُّ، وإضافة الأول إلى الثاني: بعلَبكٌّ، ولم يستقرّ رابع. قال : قد جاء التركيب بإعراب الاسمين، قال[4]:

تَزَوَّجتُهـــا رامِيَّـــةً هُرْمُزِيَّـــةً ....

وزعم الزَّجّاج أنَّ الباب الأول حال والثاني توكيد.

قيل له: فكيف يكون توكيدًا، ولا يفهم التفصيل إلا به؟

---

(١) ذكر مذهبه هذا ابن الدهان في الغرة [باب الحال] والأبذي في شرح الجزولية ١: ٨٤٩ [رسالة].

(٢) نَسب هذا المذهب له الأبذي في شرح الجزولية ١: ٨٤٩ [رسالة]. والذي في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٤ أنه من باب ما حذف فيه حرف العطف اتِّساعًا. وفي الغرة لابن الدهان [باب الحال] أنَّ هذا قول الفارسي.

(٣) هو ابن الدهان، ذكر ذلك في الغرة [باب الحال].

(٤) عجزه: «بِفَضلِ الذي أعطى الأميرُ مِن الرِّزقِ». وهو في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٦٥/ب والمقرب ٢: ٥٨ والمقاصد الشافية ٧: ٥١٦، ٥١٨، ٥٣٣ وشواهد شرح الشافية ص ١١٥ - ١١٦. راميّة هرمزيّة: منسوبة إلى رَامَ هُرْمُزَ.

قال: قد قالت العرب: بعتُه الشاءَ شاةً بدرهم[1]، دون تكرار، وهو على معنى: شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ، ولم تستعمل العرب: بيَّنتُ له حسابَه بابًا بابًا، إلا هكذا، ولو أفرَدَتْ لفهمنا التفصيل كما فهمناه في: لك الشاءُ شاةً بدرهم.

قال بعض أصحابنا: «ومذهب الزَّجَاج أرجح من مذهب الفارسي؛ لأنَّ التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم، وأمَّا التكرار للتفصيل فلم يَثبُت في موضع. انتهى».

والذي أختاره غير ما قالاه، بل كلاهما منصوب بالعامل قبله؛ لأنَّ مجموعهما هو الحال لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفية أو بكونه معمولاً للأول لم يكن له مدخل في الحالية، والحالية مستفادة منهما لا من أحدهما ، فصارا يُعطيان معنى المفرد، فأُعطيا إعرابه، وهو النصب، ونظيرُ ذلك قولهم: هذا حُلوٌ حامِضٌ، فكلاهما مرفوع على الخبرية، والخبر إنما حصل بمجموعهما، فلمّا نابا مناب المفرد الذي هو مُزٌّ أُعربا / بإعرابه، وهو الرفع، كذلك هذا. [٤: ٨٦/ب]

ولو ذهب ذاهب[2] إلى أنَّ النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وأنَّ المعنى: بيَّنتُ له الحسابَ بابًا فبابًا، وادْخُلُوا أَوَّلَ فأَوَّلَ، لكانَ وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلف؛ لأنَّ المعنى: بيَّنتُ له الحسابَ بابًا بعد باب، وادْخُلُوا رَجُلاً بعد رجل. والذي يدلُّ على إرادة الفاء كونُه يجوز ذلك في المرفوع والمنصوب والمجرور، فمثال المرفوع قول الشاعر[3]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٤.

(٢) ذكر هذا القول الأبذي غير منسوب في شرح الجزولية ١: ٨٤٨ [رسالة]، وهو مذهب ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٤ كما ذكرت قبل قليل.

(٣) البيت في منهج السالك ص ١٨٤ لبعض المولّدين. وهو ثاني بيتين في النجوم الزاهرة ١٥: ٣٥٨ [ط. الهيئة المصرية للتأليف]. وهو في التاج (كرو): طُرحت بِصَوالجة. صوالجة: جمع صَولَجان، وهو العود المعوجّ، فارسي معرب. وفي حاشية د: «ضربت بصو».

كُـــرَةٌ وُضِـــعَتْ لِـــصَوالِجةٍ فَتَلَقَّفَهـــا رَجُـــلٌ رَجُـــلُ

أي: فَرَجُل. ومثال المنصوب: ((ونُفِّلُوا بَعيرًا بَعيرًا))[1]، أي: فَبعيرًا. ومثال المجرور: ((قِيراطٍ قيراطٍ))[2]، أي: فَقيراط.

إلا أنه يُعَكِّر على هذا المذهب ما زعم أبو الحسن من أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكرَّرات إلا الفاء في الموضع الذي يكون فيه الترتيب؛ نحو: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، ولا تقول: بَيَّنتُ له الحسابَ بابًا فبابًا، ولا: بابًا وبابًا، ولا: ادْخُلوا رَجُلاً فَرَجُلاً، ولا تقول لثلاثة: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، ولا لاثنين: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ. انتهى. والتكرار في نحو هذا لا يدلُّ على أنه يراد به شَفْع الواحد، بل المراد به الاستغراق لجميع الأبواب والرجال ونحو ذلك.

ومثالُ دلالته على أصالة قوله تعالى ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[3]، ونحو: هذا خاتَمُك حديدًا، وهذه جُبَّتُك خَزًّا، وهُما من أمثلة س[4].

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير ٤: ٥٥ عن ((ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعثَ سَرِيَّةً فيها عبد الله بن عمر قِبَلَ نَجد، فغَنِموا إبلاً كثيرًا، فكانت سِهامُهم اثْنَيْ عَشَرَ بَعيرًا أو أَحَدَ عَشَرَ بَعيرًا، ونُفِّلوا بَعيرًا بعيرًا)). وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير: باب الأنفال ص ١٣٦٨ [الحديث ١٧٤٩].

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإجارة: باب الإجارة إلى العصر ٣: ٥٠، وكتاب الأنبياء: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل ٤: ١٤٥، ولفظه كما في الموضع الأول: عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال ((ثم إنما مَثَلُكم واليهودِ والنصارى كرَجُلٍ استَعملَ عُمَّالاً، فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملت اليهود على قيراطٍ قيراطٍ، ثم عملت النصارى على قيراطٍ قيراطٍ، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مَغاربِ الشمس على قيراطَين قيراطَين، فغضبت اليهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثرُ عملاً وأقلُّ عَطاءً. قال: هل ظَلَمْتُكم مِن حقِّكم شيئًا؟ قالوا: لا. فقال: فذلك فَضلي أُوتيه مَن أشاء)).

(٣) سورة الإسراء: الآية ٦١.

(٤) المثال الأول في الكتاب ١: ٣٩٦، والثاني في ٢: ١١٨.

ومثالُ دلالته على فَرعيّة الشيء: هذا حَديدُك خاتمًا.

ومثال دلالته على النوع: هذا تَمرُك شِهريزًا[1]، وهذا خاتمُك ذهبًا. هكذا مثّل المصنف في الشرح[2]، وليس ذهبًا دالاًّ على نوع الخاتم، بل هذا المثال من باب ما دلّ على أصالة، نحو ما مثّل به[3] المصنف[4] عن س من قوله: هذا خاتمُك حديدًا، وهذه جُبّتُك خزًّا.

ومثالُ ما دلّ على طَورٍ واقع فيه تفضيل قولك: هذا بُسْرًا أَطيَبُ منه رُطَبًا[5].

وقولُه وجَعلُ «فاهُ» حالاً مِن «كلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ أولَى» مِن أن يكون أصلُه: جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ، أو: مِن فِيهِ إلى فِيَّ قال المصنف في الشرح[6]: «مذهب س أنه نصب على الحال؛ لأنه واقع موقع مُشافِهًا ومُؤَدٍّ معناه» انتهى.

وزعم الفارسيُّ أنه حال نائبة مَناب جاعِلاً، ثم حُذف، وصار العامل فيها كَلَّمتُه، قال: «وهذا مذهب س» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[7]: «ومذهب الكوفيين[8] أنّ أصله: كَلَّمتُه جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ - يعني فهو مفعول به - ومذهب الأخفش[9] أنّ أصله : مِن فِيهِ إلى فِيَّ» انتهى. ومالَ إلى قول الكوفيين أبو علي في «الحلبيّات»[10].

(١) الشهريز: ضرب من التمر، معرَّب، ويقال سهريز، بالسين. وقيل: هو بالسين أعرب.
(٢) ٢: ٣٢٤.
(٣) به: انفردت به د.
(٤) سقط هذا المثال من شرح المصنف المطبوع ٢: ٣٢٤، وهو في النسخة التي حققها الأخ النبيل الدكتور محمد علي إبراهيم أبو طالب في رسالته للدكتوراه ١: ٥٢٤.
(٥) الكتاب ١: ٤٠٠.
(٦) ٢: ٣٢٤.
(٧) ٢: ٣٢٤.
(٨) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ٧.
(٩) رأيه في الغرة لابن الدهان [باب الحال].
(١٠) هذا القول ليس في مطبوعة الحلبيات، وليس ثَمَّ نسخة مخطوطة كاملة منها فيما أعلم.

فعلى مذهب س[1] تكون «إلى فيَّ» ليست مبنيَّة على «فاهُ»، إنما جاءت للتَّبيين، كـ«لك» بعد «سَقْيًا» في قولهم: سَقْيًا لك. وعلى مذهب الأخفش حُذف منه الحرف كما / حُذف في قوله ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[2]، أي: على عُقدة النكاح. وعلى مذهب الكسائي والفراء وهشام يكون قد دلَّ كَلَّمني أو كَلَّمتُ على جاعِل. [٤: ٨٧/أ]

وردَّ السيرافيُّ[3] على الكوفيين بامتناع :كَلَّمتُه وجهَه إلى وجهي، وعينَه إلى عيني، ولو كان على الإضمار لم يَمتنع هذا، لكنَّه لَمَّا كان على ما قال س لم يصح اطِّراده؛ لأنه من وقوع الأسماء موقع الصفات، والأصل غير ذلك. انتهى. وأيضًا فالعرب ترفعه على المعنى الذي تنصبه، وليس للرفع وجه إلا الحال.

وقال الكوفيون كلهم: يجوز كَلَّمني عبدُ الله فُوه إلى فِيَّ[4]، وقالوا: «إلى» خبر «فوه». وعلة رفعه أنَّ معه واوًا مضمرة، أي: وهذه حاله، فلو أدخلت الواو لم يجز النصب. وهذا الذي أجازه الكوفيون حكاه س[5] عن العرب. وما قالوه من أنَّ علة رفعه أنَّ معه واوًا مضمرة لا يحتاج إلى هذه العلة، ولا يحتاج إلى تقدير واو مضمرة، بل يجوز الرفع على الابتداء دون الواو؛ لأنَّ في الجملة ضميرًا يعود على ذي الحال، وسيأتي الاحتجاج لذلك إن شاء الله.

وذهب السيرافيُّ[6] إلى أنَّ ذلك اسم وُضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كَلَّمتُه مُشافَهةً، وبذلك[7] قدَّره س[8]، فوضع «فاهُ إلى فِيَّ» موضع

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.
(٣) شرح الكتاب ٦: ٧.
(٤) فيما عدا د: فوه إلي.
(٥) الكتاب ١: ٣٩١.
(٦) شرح الكتاب ٦: ٧، ١١.
(٧) ك، د، ن: وكذلك.
(٨) الكتاب ١: ٣٩١.

مُشافَهة، ومُشافَهة موضع مُشافِهًا، فهو عنده بمنْزلة «الجَمَّاءَ الغَفيرَ» و«قَضَّهم» إلا أنَّ هذا اسم في الأصل نُقل إلى المصدر، وذلك لم يُستعمل قَطُّ إلا مصدرًا، فهذا هو الفرق بينهما.

ورُدَّ ذلك بأنَّ الاسم الذي[1] تنقله العرب إلى المصدر لا بُدَّ أن يكون نكرة، كذا زعم س[2]، وبأنَّ الأسماء الموضوعة موضع المصادر[3] لا بدَّ أن يكون لها مصادر من ألفاظها، كالدُّهْن[4]، والعَطاء، و«فُوهُ إلى فِيَّ» ليس كذلك.

وقال الفراء: «أكثر كلام العرب: فاهُ إلى فيَّ، بالنصب، والرفع مَقول صحيح.

وفيما أشبه هذا من قولهم: حاذَيتُه[5] رُكْبَتَه إلى رُكبَتي، وجاوَرتُه مَنْزِلَه إلى مَنْزِلي، وناضَلتُه قَوسَه عن قَوسي، والأكثر فيه: رُكْبَتُه، ومَنْزِلُه، وقَوسُه، بالرفع.

وإذا كان نكرةً فالنصب المُؤْثَر المختار، نحو: كَلَّمتُه فَمًا لِفَمٍ، وحاذَيتُه رُكبةً إلى رُكبة، وناضَلتُه قَوسًا عن قَوس. ورفعُه وهو نكرة جائز على ضعف إذا جعلت اللام خبرًا لِفم، وكذلك غيرها من الصفات.

وإن وُضعت الواو موضع الصفة، فقيل: كَلَّمتُه فُوه وفِيَّ، وحاذَيتُه[6] رُكبتُه ورُكْبَتِي ، فالواو تعمل ما تعمل إلى، والنصب معها سائغ على إعمال المضمر». انتهى كلام الفراء ملخصًا.

---

(١) الذي: ليس في ك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٦.

(٣) س: المصدر.

(٤) ك: مصادر من الفقهاء كالذهني. س: كالذهن. ن: كالدهنيّ. الدُّهن: عصارة ما فيه دسم. والدَّهْن: مصدر دَهَنَ يَدْهُن، أي: مَسَحَ بالدُّهْن.

(٥) ك: حاذبته. وكذا فيما يلي. ن: حادثته. وكذا فيما يلي في ن.

(٦) ك: وحاريته.

ويعني بقوله «والنصبُ معها» أي: مع الواو في الثاني «سائغٌ على إعمال[1] المضمر» يعني: جاعلاً، فتقول: حاذَيتُه رُكبتَه ورُكبَتي، وكلّمتُه فاهُ وفِيَّ، أي: جاعِلاً فاهُ، وجاعِلاً رُكبتَه.

وقال المصنف في الشرح[2] مرجِّحًا مذهب س ما معناه: «ليس في مذهبِ س إلا تنْزيل جامد منْزلة مشتقّ، وهو موجود في هذا الباب وغيره بإجماع، ولا يلزم منه لبس ولا عدم نظير.

ومن الجامد / في هذا الباب : بِعتُه[3] يَدًا بِيَد ، والبُرَّ قَفيزًا بدرهم ، والدارَ ذِراعًا بدرهم ، فلا[4] خلاف في نصب هذه أحوالاً ، لا مفعولاً بها بإضمار ، ولا بعد إسقاط جارّ. [٤: ٨٧/ب]

وأمّا إضمار جاعِل أو مِن فلا نظير[5] له في هذا الباب. وفي تقدير مِن ضعف زائد، وهو أنه يلزم منه تقديرُ مِن في موضعِ إلى، ودخولُ إلى في موضعِ مِن؛ لأنَّ مبدأ غاية المتكلم فمه لا فم المكلَّم، فلو كان معنى مِنْ مقصودًا لقيل: كلَّمته مِن فِيَّ إلى فيه، على إظهار مِن، وكلّمتُه فِيَّ إلى فيه، على تقديرها» انتهى.

ورُدَّ بعد تسليم صحة معنى الكلام بأنه لم يوجد قطُّ حذف حرف[6] الجر مُلتَزَمًا. وأيضًا فإنه من القلّة بحيث لا يقاس عليه. وأيضًا فإنَّ العرب قد رفعته.

وزعم المبرِّد أنه تقدير لا يُعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل أحد من فيه، وإليه أشار المصنف فيما نقلناه عنه قبل، ومِن المبرِّد أخذه.

---

(١) س: على إضمار.
(٢) ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥.
(٣) في الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٢: بايعته.
(٤) ك: ولا.
(٥) د: فلا يظهر.
(٦) حرف: سقط من ك.

وانفصل أبو علي عن هذا بأنَّ العرب إذا ضمَّنت شيئًا ما معنَى شيء عَلَّقتْ به ما يتعلق بذلك الشيء، دليله قولهم: زيدٌ اليومَ أفضلُ منه غدًا، لا يُتصور أن يعمل [أفضل][1] في ظرفي زمان، لكنَّه لمَّا كان معناه: يزيدُ فضلُه اليومَ على فضلِه غدًا، جاز، فكذلك كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ، إنما يقال في معنى: كَلَّمني وكَلَّمتُه، فهو من المُفاعَلة، فإذا قلت كَلَّمتُه فقد تضمَّن معنى كَلَّمني، وكَلَّمني مِن فيه صحيح، أي: لم يُكَلِّمني من كتابه ولا بوساطة، فصحَّ لهذا النائب[2] أن يتعلق به الجارُّ. انتهى.

فلو قدَّمت حرف الجر، فقلت: كَلَّمني عبدُ الله إلى فيَّ فُوه، لم يجز النصب بإجماع من الكوفيين، وتقتضيه قاعدةُ قول س[3] في أنَّ «إلى فيَّ» تبيين كـ«لك» بعد «سَقيًا»، وتقديم «لك» على «سَقيًا» لا يجوز، فينبغي ألاَّ يجوز هذا.

فلو قدَّمت «فاهُ إلى فيَّ» على كَلَّمت، فقلت: فاهُ إلى فيَّ كَلَّمتُ زيدًا - فأجازه س وأكثر البصريين لتصرُّف العامل، واتَّفق الكوفيون على منعه ، وتبعهم بعض البصريين، وعُزي المنع أيضًا إلى س. ومِن حجة مَن منع[4] أنها حال متأوَّلة لم تَقْوَ قُوَّة غيرها، و لم يُسمَع فيها تقديم.

فلو قلت فُوهُ إلى فيَّ كَلَّمني عبدُ الله لم يَجُز ذلك عند أحد من الكوفيين، ولا أحفظ نصًّا عن البصريين في ذلك، والقياس يقتضي الجواز.

وقوله **ولا يُقاس عليه خلافًا لهشام** يعني أنه لا يُقاس على «فاهُ إلى فيَّ»، بل يُقتصر على مورد السماع، وهو ما حكاه الفراء قبل، وما حكاه ابن خروف[5] عنه أنه حكى: صارَعتُه جَبْهَتُه على جَبْهَتي، بالرفع والنصب. وأجاز هشام القياس

---

(١) أفضل: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) س: الباب.

(٣) الكتاب ١: ٣٩٤.

(٤) ك: رفع.

(٥) شرح المصنف ٢: ٣٢٥.

على ذلك، فتقول: ماشَيْتُه قَدَمَه إلى قَدَمي[1]، وكافَحتُه وَجهَه إلى وجهي، ونحو ذلك.

وذكر المصنف في الشرح[2] عن الفراء: جاوَرتُه بَيتَه إلى بيتي، بالرفع والنصب، وقال في الشرح[3]: «ولا يرد شيء من ذلك، ولكن الاقتصار على السماع أولى؛ لأنَّ / فيه إيقاع جامد موقع مشتقّ، ومعرفة موقع نكرة، ومركّب موقع مفرد». [٤: ٨٨/أ]

* * *

(١) فيما عدا د: ماشيته قدمي إلى قدمه.

(٢) ٢: ٣٢٥، وفيه أنَّ ابن خروف حكاه عن الفراء.

(٣) ٢: ٣٢٥.

ص: فصل

الحال واجب التنكير، وقد يجيء معرَّفًا بالأداة، أو الإضافة، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدَّم، ويجعله التميميون توكيدًا، وربَّما عُومل بالمعاملتَين مركَّبُ العدد، و«قَضَّهم بقَضيضهم». وقد يجيء المؤوَّل بنكرة عَلَمًا.

ش: قال المصنف في الشرح ما ملخصه[1]: «إنه لَمّا كان الغالب على ذي الحال التعريف، والغالب عليها الاشتقاق، وهي خبر في المعنى - أُلزمت التنكير لئلا يُتوهَّم أنها نعت - يعني إذا كان ذو الحال منصوبًا[2]، أو كانت هي لا يظهر فيها الإعراب[3] - وأيضًا فلزومُها الفضليَّة استحقَّ تثقيلها، فأُلزمت التخفيف بلزوم التنكير؛ ألا ترى[4] أنها لا تقوم مقام الفاعل، بخلاف غيرها من الفضلات، فلذلك يُعَرَّف غيرها لأنه قد يقوم مقام الفاعل. ولا يعترض بدخول مِن على بعض التمييزات، فيجوز إذ ذاك حذف الفاعل وإقامته بدخول مِن عليه مقام الفاعل، نحو: امتلأَ الكوزُ مِن ماء، فتقول: امتُلئ مِن ماء؛ لندور هذا في التمييز. على أنَّ الكسائيَّ حكى: خُذْه مَطيُوبةً به نفسي[5]، فإذا كان التمييز قد تُصُرِّفَ فيه هذا التَّصَرُّف وقد أُلزم التنكير فأَحرى أن يلزم ذلك في الحال» انتهى.

---

(١) ٢: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) نحو: ضربت زيدًا الضاحكَ.

(٣) نحو: جاء سعدٌ المرتضى.

(٤) ترى: ليس في د.

(٥) الذي في المخطوطات: نفس. صوابه في شرح المصنف.

وزعم الأستاذ أبو علي أنّ سبب تنكيرها أنه يحصل بالتنكير ما يحصل بالتعريف، فلم تكن فائدة لتكلّفه، وذلك سبب تنكير التمييز.

ورُدَّ ذلك عليه بأنّ قوله هذا يقتضي إمكان التعريف فيهما، واجتزأوا بالتنكير لّما كان المعنى يحصل به، وليس التعريف فيهما بممكن؛ لأنك إذا قلت جاءَ زيدٌ اقتضى الفعل حالاً منكورة[1] بمجيء الفاعل عليها من إسراع أو إبطاء أو غضب أو رضًا أو نحو ذلك، ولم يدل على حال مختصَّة ولا معهودة فتكون معرفة. وكذلك التمييز، إذا قلت امتلأ الإناءُ لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في المالئ له، فلا يمكن أن يأتي معرفة، فلذلك وجب التنكير في الحال والتمييز.

وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنّ موجب التنكير كونها[2] مبنيَّة على معنى الشرط متصرحًا، نحو: يجيء عبد اللّه راكبًا، المعنى: إنْ ركب، ومتى ركب[3]، وغير متصرح في اللفظ، نحو: جاء زيد راكبًا، لا يحسن: جاء زيد إنْ ركب، وحكمه حكم الشرط؛ لأنّ جاء مبني على مجيء[4]. قال: والشرط منبهم، فلذلك كانت الحال نكرة؛ ألا ترى أنّ معنى راكبًا: إنْ ركب، فهو ركوب غير محدود، ولا يحصل بتعيين؛ لأنه ممكن أن يكون وألا يكون.

ورُدَّ على الفراء قوله بأنّ مبنى الحال على الشرط دعوى لا دليل عليها، وبأنّ الحال قد تكون واقعة، فلا يدخلها إذ ذاك معنى الشرط الذي يمكن أن يقع وألا يقع[5]، نحو: جاء زيد / راكبًا، فمعنى الركوب واقع فيما مضى. [٤: ٨٨/ب]

---

(١) ك: متكررةً.

(٢) ن: أن موجب التنكير في الحال والتمييز كونهما.

(٣) ومتى ركب ... جاء زيد إن ركب: سقط من د.

(٤) س، د: على يجيء.

(٥) وألا يقع: سقط من ك.

وما ذكره المصنف من وجوب تنكير الحال هو مذهب الجمهور.

وزعم يونس[1] والبغداديون أنّ الحال يجوز أن تأتي معرفة، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، قياسًا على الخبر، واستدلالاً[2] بما رُوي عن العرب في ذلك مما نذكره بعد.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول: عبدُ اللّه المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، وعبد اللّه عندنا الغنيَّ فأمّا[3] الفقيرَ فلا، وأنت زيدًا أشهرُ منك عمرًا، التقدير: عبدُ اللّه إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء، وعبدُ اللّه عندنا إذا استَغنى فأمّا إذا افتقرَ فلا، وأنت إذا سُمِّيتَ زيدًا أشهرُ منك إذا سُمِّيتَ عمرًا. فإن لم يكن في الحال معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ، لا يقال: جاء زيدٌ الراكبَ؛ لأنه لا يتقدر عندهم بالشرط؛ إذ ليس المعنى: جاء زيدٌ إنْ رَكب، ولأنه قلّما جاء منها معرفة في اللفظ مبنيًّا على المفعول.

وأجازوا أيضًا أن تقول: عبدُ اللّه إيَّاه أشهرُ منه إيَّاها، على أنّ كل واحد من المكنيَّين منصوب على الحال لِما في ضمير الغائب من الإبهام. ولا يجوز ذلك عندهم في مَكنيِّ المخاطب والمتكلم، لا يقال: زيدٌ إيَّاي أشهرُ منه إيَّاك، على أنّ إيَّاي وإيَّاك منصوبان على الحال؛ لأنهما محصوران على الإخبار والخطاب، لا يُتَّسَع فيهما كما يُتَّسَع في الغائب. دليل هذا قول العرب: رُبَّه رجلاً فاضلاً قد زارني، ورُبَّها امرأةً عاقلةً قد أكرمتْني، ولم يقولوا: رُبِّي، ولا رُبَّك؛ لِما في هاتين من الاختصاص.

---

(١) الكتاب ٢: ٧٦.

(٢) ن: واستدلا.

(٣) د: وأما.

وقال هشام: حكى الكسائي عن العرب[١]:

لَـــــذو الرُّمَّــــة ذا الرُّمَّــــــــ   ــــة أشــــهرُ منـــه غَيلانَــــا

فانتصب (ذا الرُّمَّة) و(غَيلان) على الحال، وهما عَلَمان؛ لأنَّ المعرفة سَدَّت هنا مَسَدَّ النكرة، وإبقاء (أل) في ذا الرُّمَّة وترك إجراء غَيلان دليل على بقاء تعريفهما، ولو أُمحضا التنكير لقيل: لَذُو الرُّمَّة ذا رُمَّة أشهرُ منه غَيلانًا.

قالوا: ونظير إقامة المعرفة مقام النكرة في هذا قول العرب: لا أبا حمزةَ عندك[٢]، ولا أبا عُمَرَ لك، فنصبوا المعرفة كما نصبوا النكرة، و لم يجروا لأنَّ أصله التعريف وأن يَسُدَّ المعروف مسدَّ المنكور.

وحكى الفراء عن العرب: «إنْ كان أحدٌ في هذا الفَجِّ فلا هو يا هذا»[٣]، فموضع «هو» نصب بـ(لا)، وأنشد الفراء[٤]:

فلا هي إلا أنْ تُقرِّبَ وَصلَها   عَلاةٌ كِنازُ اللَّحمِ ذاتُ مَشارةِ

وقول حسان[٥]:

إذا مـــا تَرَعْـــرَعَ فينـــا الغُـــلامُ   فما إنْ يُقـــالُ لـــهُ : مَـــنْ هُـــوَهْ

/ إذا لم يَـــسُدْ قَبـــلَ شَـــدِّ الإزارِ   فـــذلكَ فينـــا الـــذي لا هُـــوَهْ [٤: ٨٩]

فأعمل (لا) في (هو) كما يعملها في النكرة.

---

(١) في تعليقة ابن النحاس ص ٣٤١ أنَّ ابن عمرون ذكر أنَّ ابن خروف زعم أنَّ الفراء أنشد هذا لذي الرمة، وعنه في تذكرة أبي حيان ص ٦٤٩. وقد تقدم البيت في ٣: ٢٩٤.

(٢) تقدم في ٥: ٢٨٨ أنَّ الكسائي حكى هذا القول.

(٣) تقدم هذا القول وتخريجه في ٥: ٢٩٢.

(٤) تقدم البيت في ٥: ٢٩٢. وآخره في س، د: يسار. وفي ك: «يسارةِ» بلا إعجام.

(٥) الديوان ١: ٥٢٠.

قال الفراء: دليل هذا حذف الخبر الذي لا يحذف إلا مع المنكور حين يقال: لا درهمَ ولا دينارَ، ولا يقال: لا الدرهم ولا الدينار، حتى يظهر الخبر على اختيارٍ واستحسانٍ وكثرةٍ في كلام العرب.

وما ذهب إليه الكوفيون باطل عند البصريين، بل الحال عندهم أبدًا نكرة، والمحسنَ والمسيءَ في المثال الذي ذكروه منصوبان على خبر كان مضمرة، أي: إذا كان المحسنَ أفضلُ منه إذا كان المسيءَ. و«ذا الرُّمَّة» و«غيلانَ» منصوبان على أنهما مفعولان لفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليهما المعنى، التقدير: إذا سُمِّيَ ذا الرُّمَّة أعرَفُ منه إذا سُمِّيَ غَيلانَ.

وأمَّا الضميران الغائبان فإن سُمع ما أجازوه[١] فهما منصوبان على خبر كان، أي: عبدُ اللّه إذا كان إيَّاه أشهرُ منه إذا كان إياها، ولا يمكن حمل هذا التركيب على ظاهره، بل المعنى: عبدُ اللّه إذا كان مثلَه أشهرُ منه إذا كان مثلَها.

وأمَّا «لا أبا عُمَرَ لك» وشِبهُه فعلى حذف «مِثل»، وذلك قليل، وقد أجازه الخليل[٢] في «له صوتٌ صوتُ الحمار» في جعله نعتًا للنكرة مراعيًا فيه مثل.

وأمَّا «لا هو» و«لا هي» فمبتدأ، والخبر محذوف، وذلك قليل، ولم تعمل، ولم تكرر. ويدل على أنهما مرفوعان كونهما ضميري رفع، ولو كانا منصوبين لقيل: لا إيَّاها ولا إيَّاه.

وقوله **وقد يجيء مُعَرَّفًا بالأداة** ليس قوله «مُعَرَّفًا بالأداة» بجيد؛ لأنه ليس معرفة على مذهب الجمهور، فكان ينبغي أن يقول «وقد يجيء فيه أل»؛ لأنها وإن كانت بصورة المعرفة نكرة عندهم من حيث المعنى.

والمسموع مما جاء من الحال مقرونًا بأل قولهم: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، وأورَدَها العِراكَ، وادْخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. وعلى هذه قاس يونس والبغداديون، فأجازوا: جاء زيد الضاحكَ.

---

(١) يعني الكوفيين. والذي في المخطوطات: أجازه.

(٢) الكتاب ١: ٣٦١.

فأمّا «الجَمَّاءَ الغَفيرَ»[1] فأل فيهما زائدة، وقد قالت العرب: جاؤوا جَمَّاءَ غَفيرًا، وجمًّا غَفيرًا.[2] وحكى القالي: الجَماءَ الغَفيرةَ، بالتاء، وجَمَّاءً غفيرةً، بالتاء أيضًا والتنوين، وليس من بناء جَمَّاءَ غير منونة، وإنما هو فَعّال كالجَبّان[3] والقَذّاف[4]، وهمزته مجهولة، والمعنى واحد.

وهو عند س[5] اسم موضوع موضع المصدر، أي: مررتُ بهم جُمومًا غَفيرًا[6]. وقد جعله غير س مصدرًا، و(س) لا يرى ذلك لعدم تصرف الفعل منه. والجَمّاء الغَفير: هي البَيضة التي تجمع الرأس وتضمُّه، قاله الكسائيُّ، وابن الأعرابيّ[7].

واختلفوا في هذه الأسماء المعارف لفظًا: فذهب الأخفش والمبرد[8] إلى أنها ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها. واختلف

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٧١. المخصص ٣: ١٢٤.

(٢) المقصور والممدود للقالي ص ٣٧٧، ولم تنون «جَمَّاء» فيه. وفي حواشي المفصل للشلوبين ص ٢١٥ عن القالي ما نصه: «جاؤوا جماءً غَفيرًا، وجَمًّا غَفيرًا».

(٣) الجبّان: الصحراء، والمقبرة.

(٤) القذّاف: الميزان، والمركب، والمنجنيق.

(٥) الكتاب ١: ٣٧٥.

(٦) ما في الارتشاف ص ١٥٦٣ وتمهيد القواعد ص ٢٢٥٧ موافق لما في التذييل، وفي السيرافي ٥: ١٥١ والمخصص ٣: ١٢٤، ١٧: ١٣٣: «الجُموم الغُفْر على معنى: مررت بهم حامّين غافرين للأرض». وأصل الجَمَّاء من الجُموم، وهو الاجتماع والكثرة. والغَفير: من الغَفْر، وهو التغطية والسَّتر، والمعنى: جاؤوا كثيرين ساترين الأرض من كثرتهم.

(٧) اللسان (جمم).

(٨) المقتضب ٣: ٢٣٧ - ٢٣٨. وانظر الأصول ١: ١٦١ وشرح الجمل لابن خروف ص ٣٨٠ - ٣٨١.

هؤلاء: فبعضهم قدَّر تلك العوامل أفعالاً، والأفعال نكرات، وهو مذهب الفارسي[1]. وبعضهم قدَّرها / أسماء مشتقة من تلك الأفعال. [٤: ٨٩/ب]

وذهب أبو بكر بن طاهر الخِدَبّ وتلميذه أبو الحسن بن خروف في جماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقَّة من ألفاظها أو من معانيها، وزعم ابن خروف أنه مذهب س.

فيكون التقدير في نحو أرسَلَها العِراكَ إمّا: تَعتَرِك العِراكَ، أو مُعتَرِكةً العِراكَ، أو مُعتَرِكةً، على حسب المذاهب التي ذكرنا.

ورجح مذهب ابن طاهر بأنه ليس فيه تكلف إضمار. وعورض بأنَّ وضع المصدر موضع اسم الفاعل إذا لم يرد به المبالغة لا ينقاس.

وزعم ثعلب أنَّ انتصاب «الجَمَّاءَ الغَفيرَ» ليس على الحال، بل ينتصب على المدح.

وأجاز الجرميُّ نحو «مررتُ بإخوتِك الجَمَّاءِ الغَفيرِ».

قال أبو بكر بن الأنباري: «ويجوز وجه ثالث، وهو: مررت بإخوتك الجَمَّاءُ الغَفيرُ، بالرفع، كما تقول: مررتُ بإخوتِك العُقَلاءُ الفاضلون، أي: هم. وإذا كانت هذه الأوجه الثلاثة جائزة، وليس فيها مستضعف، كان نصب الجَمَّاءَ الغَفيرَ على الحال غير مختارٍ ولا مُؤْثَر؛ إذ لم يَدْعُ إليه اضطرار» انتهى.

وقال الكسائي: العرب تنصب الجَمَّاءَ الغَفيرَ في التمام، وترفعه في النقصان، قال[2]:

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٠٠.

(٢) هو الراعي. ملحقات الديوان ص ٣٠٤ تحقيق راينهرت فايبرت. ونسب البيت في شرح الكتاب ٥: ١٥١ للأعشى، وعنه في حواشي المفصل للشلوبين ص ٢١٥، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في البرصان والعرجان ص ٢٣٦ والمخصص ٣: ١٢٤، ١٧: ١٣٣، ومجمع الأمثال ٢: ٢٧١. وروي في معظم هذه المصادر: في اللؤم الغفير.

كُهـــولُهُمْ وطِفْلُهُـــمُ سَـــواءٌ   هُمُ الجَمّاءُ - في القَــومِ - الغَفِــيرُ

وأمَّا «أورَدَها العِراكَ» فتقدم توجيه الحال فيه، وقال لبيد[(١)]:

فأورَدَهـــا العِـــراكَ ، ولم يَـــذُدْها   ولم يُشفِقْ على نَغَــصِ الــدِّخالِ

وزعم أحمد بن يحيى أنَّ العِراك ليس منصوبًا على الحال، وإنما انتصب على أنه مفعول ثانٍ لـ«أورَد»، كما تقول: أورَدتُك الحربَ، وأورَدتُك الأمرَ العظيمَ، وقال تعالى ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[(٢)]، وقولهم «أرسَلَها العِراكَ» مضمَّن عند الكوفيين معنى أورَدَها.

وزعم ابن الطَّراوة أنَّ قولهم أرسَلَها العِراكَ ليس بحال[(٣)]، وإنما هو صفة لمصدر محذوف، والمعنى: الإرسالَ العِراكَ، وكذا فعلَ في جميع هذه الأبواب.

ورُدَّ عليه بأنه لم نجد صفة تُلتَزم فيها أل، بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات.

وأمّا «ادْخُلوا الأولَ فالأولَ» فـ«أل» زائدة في قول بعضهم[(٤)]، وليست للعهد؛ إذ لا عهد لك في الأول، والمعنى: ادخُلوا مُرَتَّبين، وهذا ونحوه مما لا ينقاس

---

(١) الديوان ص ٨٦ والكتاب ١: ٣٧٢ والخزانة ٣: ١٩٢ - ١٩٤ [١٩٠]. يصف عَيرًا يسوق أُتُنه نحو الماء. العراك: الجماعة، أي: أوردها جماعة. ولم يذدها: لم يحبسها. ولم يشفق على نغص الدِّخال: لم يخف أمرًا ينغِّص عليها دِخالها، والدِّخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. والدِّخال للإبل خاصة، ولكنه شبَّه الفحل وأتنه بالإبل التي وردت الماء وهي عِطاش. د: وأوردها. س، ك، د: على نغض الدِّخال.

(٢) سورة هود: الآية ٩٨.

(٣) ليس بحال ... الإرسال العراك: سقط من ك.

(٤) الكتـــاب ١: ٣٧٥ والمقـــرب ١: ١٥١ وشرح الجزوليـــة للأبـــذي ١: ٨٤٦ [رسالة].

عند البصريين، ولذلك كانت قراءة من قرأ ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[1] شاذّة لمجيء (الأذلّ) حالاً، وهو بصورة المعرفة.

قال بعض أصحابنا: وأمّا الكوفيون فينبغي على مذهبهم أن يكون من قبيل ما ينقاس؛ لأنّ الحال عندهم إذا كانت في معنى الشرط يجوز أن تأتي على لفظ المعرفة.

وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالاً، وهو منصوب بالفعل على أنه مشبَّه بالمفعول، والتشبيه[2] يكون في الفعل كما يكون في الصفات، كما ذهب إليه الكوفيون في ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[3].

وذهب يونس إلى أنه حال / بنفسه، وهو معرفة ، وحَكى[4] أنّ العرب [٤: ٩٠/أ] تقول: قدمَ زيدٌ أخاك ، وهذا زيدٌ سَيِّدَ الناسِ ، ومذهبه أنّ الحال تجيء معرفة ونكرة كالخبر.

وذهب المبرد[5] والسيرافي[6] إلى أنّ «أل» مُعَرِّفة لا زائدة، لكنَّ الاسم لم يتعرف هنا على حد تعرف الأسماء، بل إنما يعلم كونه أولاً بعد ما يكون أولاً، فلما كانت «أل» على هذا الحد سهل ذلك فيها.

---

(١) سورة المنافقون: الآية ٨. وفي البحر ٨: ٢٧٠ أنّ الكسائي والفراء حكيا هذه القراءة. وانظر معاني القرآن للفراء ٣: ١٦٠ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٤٣٥ ومشكل إعراب القرآن ص ٧٣٦. وفي شواذ ابن خالويه ص ١٥٧ أنّ الخليل حكاها في كتاب العين.

(٢) ك: والمشبه.

(٣) سورة القصص: الآية ٥٨. ومعيشتها عند الفراء تمييز. معاني القرآن ٢: ٣٠٨ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٤٠.

(٤) الكتاب ٢: ١١٣ وشرحه للسيرافي ٧: ٤٢ - ٤٣.

(٥) المقتضب ٣: ٢٧١ وشرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٦.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٦.

ومما خالفت فيه العرب القياس قولهم في الأمر للمؤنثات: ادْخُلْنَ الأولَ فالأولَ، فالقياس: ادْخُلْنَ الأُولى فالأُولى، لكنهم شذُّوا في ذلك كما شذُّوا في إدخال أل. فإذا قالوا: دَخلوا الأولُ فالأولُ - بالرفع - كان بدلاً، فإذا قلت: ادْخُلُوا الأولُ فالأولُ لم يُتَصَوَّر البدل؛ لأنك لا تقدّر أبدًا أمرًا بغير لامٍ إلا وفاعله مضمر لا ظاهر، فارتفاعه على فعل دلَّ عليه هذا، تقديره: لِيَدخُلِ الأولُ.

وقوله أو الإضافة هذا أيضًا ليس بجيد؛ لأنه ليس معرفة على مذهب الجمهور، بل أتى بصورة المعرفة، وهو نكرة عندهم من حيث المعنى، والمسموع من ذلك قولهم: كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ - وتقدم الكلام عليه[1] - وطَلَبتُه جَهْدي وطاقَتي[2]، ورجعَ عَوْدَه على بَدئه[3]، ومررتُ بزيدٍ وَحدَه[4]، وتَفَرَّقُوا أيادي سَبَا[5]، ومررتُ هم ثلاثَتِهم إلى العشرة[6]، وقَضَّهم بِقَضِيضِهم[7].

فأمّا طَلَبتُه جُهْدي وطاقَتي، وفعلَ ذلك جُهدَه وطاقتَه، فالتقدير: جاهدًا ومُطيقًا، أو: أجتهد جُهدي، وأُطيق طاقتي، أو مُجتهدًا جُهدي، ومُطيقًا طاقتي، على اختلاف المذاهب السابقة.

وزعم الكوفيون أنَّ جُهدي وطاقتي من قبيل المصادر المعنوية، التقدير: اجتهدتُ جُهدي، وأطَقتُ طاقتي.

---

(١) تقدم في ص ٢٠ - ٢٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٣.

(٣) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٧.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) مجمع الأمثال ١: ٢٧٥ - ٢٧٧. أي: تفرقوا تفرقًا لا اجتماع بعده. وانظر الكتاب ٣: ٣٠٤ والمقتضب ٤: ٢٥.

(٦) الكتاب ١: ٣٧٣ - ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٧) الكتاب ١: ٣٧٤ - ٣٧٥، ٣٧٧.

وأمّا رجعَ عَودَه على بَدئه فعَودَه عندنا منصوب على الحال، تقديره: رجعَ يَعودُ عَودَه، أو عائدًا عَودَه، أو عائدًا، على اختلاف المذاهب.

وزعم الكوفيون أنَّ عَودَه منصوب على المصدر، المعنى: عادَ عَودَه على بَدئه. وأجاز بعض النحويين[1] نصبه على المفعول به، أي: رَدَّ عَوْدَه على بَدئه.

فإذا انتصب عَودَه على الحال لم يجز تقديم المجرور عليه لأنه من صلته، وإن كان مفعولاً به جاز.

ويجوز فيه الرفع، فتقول: رجعَ عَوْدُه على بدئه. وفي رفعه وجهان: أحدهما أنه فاعل برجعَ. والثاني أنه مبتدأ، وعلى بَدئه في موضع الخبر، والجملة حالية. ويجوز تقديم المجرور على عَوده في حالتي رفعه.

وأمّا مررتُ بزيدٍ وَحدَه، وجاء زيدٌ وَحدَه، فذهب[2] الخليل و«س» إلى أنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، كأنه قال: إيحادًا، وإيحادًا [وُضعَ][3] موضع مُوْحِدًا، فمع الفعل المتعدي هو حال من الفاعل، أي: مُوْحِدًا له بمروري، ومُفْرِدًا له بالضرب في: ضَرَبتُ زيدًا.

وذهب المبرد[4] إلى أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول، أي: ضربتُه في حال أنه مُفرَد بالضرب.

ومذهب س أولى؛ لأنَّ وضعَ المصادر التي تنوب عنها الأسماء موضعَ اسم الفاعل أكثر من وضعها موضعَ المفعول[5].

---

(١) هو الخليل كما في الكتاب ١: ٣٩٥ وشرحه للسيرافي ٦: ١٢. وقوله: «وأجاز بعض النحويين ... رد عوده على بدئه»: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٣ - ٣٧٥.

(٣) وضع: تتمة من منهج السالك ص ١٨٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٢، والأشباه والنظائر ٤: ١٦١ [الرفدة في معنى وحده للسبكي]. وانظر المقتضب ٣: ٢٣٩.

(٥) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ١٦٣.

وذهب ابن طلحة[1] إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررتُ /به وحدي، كقوله[2]: [٤: ٩٠/ب]

والذِّئبَ أخشاهُ إنْ مَررتُ بهِ وَحْدي ، وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا

وذهب جماعة[3] من النحويين إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال: فمنهم من قال: هو مصدر على حذف حروف الزيادة، أي: إيحادَه. ومنهم من قال: إنه مصدر لم يُلفظ له بالفعل كالأُخُوَّة. ورُدَّ قول من ذهب إلى أنه مصدر بأنَّ المصادر التي وضعت موضع الحال لا تتصرف، وهذا يتصرف.

وذهب يونس[4] وهشام[5] في أحد قوليه إلى أنه منصوب انتصاب الظروف[6]، فيجريه مجرى عندَه، فإذا قلت جاء زيدٌ وحدَه فكأنَّ التقدير: جاء زيدٌ على وَحده، ثم حُذف حرف الجر، ونُصب على الظرف، وحكى[7] من كلام العرب: جَلَسا على وَحدَيْهما. وإذا قلت زيدٌ وحدَه فكأن التقدير: زيدٌ موضعَ التفرُّد، وينبغي على هذا أن يكون مصدرًا؛ لأنَّ الأصمعي حكى[8] عن العرب وَحَدَ يَحِدُ.

---

(١) الأشباه والنظائر ٤: ١٦١ [الرفدة في معنى وحده].

(٢) هو الرَّبيع بن ضَبُعٍ الفَزاريّ. النوادر ص ٤٤٦.

(٣) هم جماعة من البصريين كما في الزاهر ١: ٣٣٧. وهذه الفقرة من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٩، ١٦٠ بتصرف.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ [الرفدة في معنى وحده للسبكي].

(٦) الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ [الرفدة في معنى وحده للسبكي]. ونسب هذا القول إلى الكوفيين في الصحاح (وحد) وشرح الكافية ١: ٦٤٧ تحقيق د. حسن الحفظي.

(٧) يعني يونس كما في منهج السالك ص ١٨٦، ١٨٧. وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٩ أنَّ ابن الأعرابي حكاه. وانظر اللسان (وحد).

(٨) الزاهر ١: ٣٣٨.

ورُدَّ مذهب يونس بأنَّ حذف حرف الجر لا يجوز بقياس. وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ يونس لم يحذف الحرف بقياس، بل العرب حذفته، وذلك بعد ما أدخلته؛ ألا ترى إلى ما حكى يونس عن العرب: جَلَسا على وَحدَيهما، أي: موضع انفرادهما. والذي يدلُّ على أنه منتصب على الظرف لا على الحال قول العرب: زيدٌ وَحدَه، فجعلته العرب خبرًا للمبتدأ لا حالاً، ولو قلت زيدٌ جالسًا لم يجز ذلك.

وقد أجاز هشام[1] في قول العرب زيدٌ وَحدَه وجهًا آخر، وهو أن يكون منصوبًا بفعل مضمر يخلفه وَحدَه، كما قالت العرب: زيد إقبالاً وإدبارًا، والمعنى: يُقبِل إقبالاً ويُدبِر إدبارًا، وتأويله عنده: زيد وَحَدَ وَحدَه، وقد تقدمت حكاية الأصمعي عن العرب: وَحَدَ يحِدُ.

قال هشام[2]: ومثل زيدٌ وَحدَه في هذا المعنى: زيدٌ أمرَه الأولَ، وسعدٌ قِصَّتَه الأولى وحالَه الأولى. يذهب هشام إلى خلاف هذا المنصوب الناصب كما خلف وَحدَه وَحَدَ، وكان يسمي هذا منصوبًا على الخلاف للأول، وقال: لا يجوز: وحدَه زيدٌ، كما لا يجوز: إقبالاً وإدبارًا عبدُ الله، وكذلك قِصَّتَه الأولى زيدٌ، من قبل أنَّ الفعل لا يُضمَر إلا بعد الاسم. وأما على قول هشام الذي وافق فيه يونس - وهو أنه ينتصب على الظرف - فيجوز أن تقول: وحدَه زيدٌ، كما يجوز: عندَك زيدٌ.

وأمَّا «تَفَرَّقُوا أيادي سَبَا» فيأتي الكلام عليه في آخر باب العدد إن شاء الله[3]. ومعناه: تَبَدُّدًا لا بقاءَ معه.

وقوله ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدَّم أي: ومما جاء مضافًا إلى معرفة، وانتصب على الحال، تقول: مررتُ بهم

---

(١) الزاهر ١: ٣٣٨ والأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ [الرفدة في معنى وحده للسبكي].

(٢) الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ - ١٦٤ [الرفدة في معنى وحده للسبكي].

(٣) ذكره في ص ٣٨٧ ولم يتكلم عليه. «إن شاء الله ... عند الحجازيين»: سقط من ك.

ثلاثَتِهم، ومررتُ بالقوم خَمْسَتَهم، فلغة الحجازيين[1] نصب هذا على الحال، ومذهب س فيه كمذهبه في وحدَه من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنك قلت: مُخمِسًا لهم، فوضع خَمْسة موضع خَمْس الذي هو مصدر خَمَستُ القومَ خَمْسًا، وخَمْسًا موضوع موضع مُخْمِس.

وذهب يونس إلى أنها صفة في الأصل[2]، / فتكون حالاً بنفسها. ورُدَّ بأنه لا يكون صفة إلا نكرة. [٤: ٩١/أ]

وذهب المبرد[3] إلى أنه تقدّر هنا من لفظ الخمسة فعلاً، تقول: مررتُ بالقوم فخَمَسْتُهم. وهذا تكلُّف لم يُنطَق به.

وذهب غيرهم إلى أنه ينتصب[4] انتصاب الظرف، كما ذهب إليه في مررتُ بزيدٍ وَحدَه. والدليل على صحة هذا المذهب ما روى الكسائي أنَّ العرب تقول: القومُ خَمْسَتُهم وخَمْسَتَهم، وكذلك عَشرتُهم وعَشرتَهم، فمن رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبَ نصب على الظرف، فكونهم جعلوه في موضع الخبر دليل على أنه ليس بحال؛ لأنَّ قولك زيدٌ جالسًا لا يجوز.

وإذا أراد الحجازيون معنى التوكيد لم يقولوا إلا كلّهم وأجمعين، ولا يؤكدون بثلاثتهم إلى العشرة، إنما ينصبونها على الحال كما ذكرنا.

ولم يذكر س اثْنَيْهما، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم، وقد غُلِّط فيه، قاله في البسيط، قال: «والفرق بين الموضعين أنك إذا قلت لَقيتُهما فقد عُلم عِدَّة ذلك، فلا يُحتاج إلى زيادة، وإذا قلت لَقيتُهم لم يُعلم عددهم، فاحْتِيج إلى ذلك ليبين هذا القدر».

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٣، وفيها مذهب سيبويه.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٧. في الأصل: ليس في ك، ن.

(٣) المقتضب ٣: ٢٣٩.

(٤) د: منتصب.

وفيه نظر؛ فإنَّ المراد هنا بإتيان ثلاثتهم وأربعتهم تجريدهم عن الانضياف إلى الغير، بمنْزلة قولهم منفردين، وبهذا المعنى يحسن دخول اثنيهما قياسًا، كقوله ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[1] لَمّا أراد التجريد، وقولِه تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[2] لَمّا أراد مجرد الاثنيّة.

وقوله **ويجعله التميميون**[3] **توكيدًا** أي يُتبعون ذلك لِما قبله في الإعراب، فيقولون: قام القومُ ثلاثُتهم، بالرفع، ورأيت القومَ ثلاثَتهم، بالنصب، ومررت بالقومِ ثلاثِتهم، بالجر، وإذا أرادوا معنى الانفراد بالمرور لم يقولوا إلا: وَحدَهم، نحو: مررتُ بالقومِ وَحدَهم.

والفرق بين النصب والإتباع أنك إذا نصبت كان التقدير أنَّ المرور مقيَّد بهم خمسة، إما تقييد الحال على مذهب س، وإما تقييد الظرف على مذهب غيره، فلو مرَّ بغيرهم معهم كانوا أكثر من خمسة إذا قلت: مررتُ بالقومِ خَمْسَتَهم، وإذا أتبعتَ جاز أن تكون مررت بغيرهم، وجاز أن تكون مررت بهم خاصة.

وقال بعض شراح الكتاب: «إذا نصبت فعلى الحال، كأنك قلت: مررت بهم في حال أنهم ثلاثة، فمحال على هذا أن يكون معهم غيرهم، وإلا فيكون الكلام كذبًا، فالحال اقتضت هذا المعنى.

وأمَّا الجر فعلى معنى أنك مررت بالثلاثة كلهم، ولا يقتضي[4] هذا أن يكون معهم غيرهم؛ لأنه إذا كان معهم غيرهم صحَّ أن تقول: مررت بالثلاثة كلهم، ولا يكون كذبًا، فلهذا فرَّق النحويون بينهما، أي: بين النصب والجر.

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٥١.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٤) س، ك، ن: ولا ينقض.

ويقولون في مررتُ بالقومِ ثلاثِتهم: إن ثلاثتهم توكيد، وأجمعوا على ذلك، ولم يقل أحد إنه بدل، وإن كان يسبق إلى الخاطر جوازه. وحملهم على ذلك أنه يقال في معنى أن القوم ثلاثة، وكذلك أربعتهم، والمعنى أنهم أربعة، وكذلك ما بقي، فلو قلنا إنه بدل كان من بدل الشيء من الشيء، وفيه ضمير القوم، فيكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، واحتمل ذلك في التأكيد ؛ / لأنه في معنى كل[1] ، [٤: ٩١/ب] وقد استُسهل في كل إضافتها إلى ما هو هي ، فيقولون كل القوم لأنها نقيضة بعض، فسَهُل ذلك فيها. فهذا هو الذي حملهم على أنه تأكيد لا بدل» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

والمؤنث كالمذكر في ذلك، فتقول: قام النساءُ ثلاثُهنَّ، إلى: عشرَهن.

وقال المصنف في الشرح[2]: «النصب عن الحجازيين على تقدير جميعًا، ورفعه التميميون توكيدًا على تقدير : جميعُهم» انتهى. فيظهر من كلامه هذا أنه لا فرق بين المعنَيَيْن إلا من جهة الصناعة، أنه في النصب يقدر بجميعًا، وفي التوكيد يقدر بجميعهم، وهذا خلاف ما فرق به الناس بينهما مما ذكرناه قبل .

وقوله **ورُبَّما عُومِلَ بالمعاملتين مُرَكَّب العدد** يعني بالمعاملتين النصب على الحال والإتباع على التوكيد. وفي انتصاب مركَّب العدد انتصابَ ثلاثتهم وأخواته خلافٌ: منهم من أجاز ذلك، ومنهم من منعه، والصحيح الجواز. وفيه إذا فُسِّر العدد بواحد منصوب ثلاثة أوجه:

أحدها: حذف ذلك المفسِّر وإضافة المركَّب إلى ضمير الاسم، فتقول: جاؤوا خمسةَ عَشرِهم، وجئن خمسَ عَشرَتهن، أي: جميعًا، حكاه الأخفش في «الأوسط» عن بعض العرب. ومن أجاز ذلك قال : قام القومُ عشرهم.

---

(١) كل ... فهذا هو الذي حملهم: سقط من ك، وفيه بدلاً منه: فكلهم.

(٢) ٢: ٣٢٧.

والوجه الثاني: ألاّ تضيف العدد إلى الضمير، بل تأتي بالتمييز، فتقول: مررتُ بالقومِ أحدَ عشرَ رجلاً، ومررت بالقوم عشرينَ رجلاً.

والثالث: أن تحذف التمييز فتقول: مررتُ بالقومِ أحدَ عشرَ، ومررتُ بالقومِ عشرين.

وقوله **وقَضَّهم بِقَضيضِهم** تقول: جاء القومُ قَضَّهم[١] بِقَضيضِهم، حكى س فيه الرفع والنصب، فإذا رفعنا فعلى التوكيد، فيتبع ما قبله في الرفع والنصب والجر، قال س[٢]: «ومثل خمستَهم قَضَّهم بِقَضيضِهم، كأنه قال: مررتُ بهم انْقِضاضًا. هذا تمثيل، وإن لم يُتكلم به، كأنه قال: انقضَّ آخرهم على أولهم. وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنْزلة كلِّهم، يُجريه على الوجوه[٣]» انتهى.

وقد حُكِيَ لِقَضّهم فعل، قالوا: قَضَضتُ عليهم الخيلَ: إذا جمعتَها عليهم[٤]. وإذا نَصبنا نصبنا على الحال.

ومعنى قَضَّهم بقَضيضهم: مُنقَضًّا آخرهم على أولهم، قال الشماخ[٥]:

أَتَتْني تَميمٌ قَضُّها بِقَضيضِها ... تُمَسِّحُ حَولي بالبِقاعِ سِبالَها

فهو من الانْقِضاض، أي: أَتوني انقضاضَهم، أي: مُنقَضِّين، وهو كالجَمَّاء في أنه مأخوذ من الانْقِضاض لا مشتقّ للصفة، وهو بمنْزلة جُهدي[٦] في أنه للفاعل.

(١) قضَّهم: ليس في ك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٤ - ٣٧٥ باختصار.

(٣) يعني وجوه الإتباع من الرفع والنصب والجر.

(٤) قالوا قضضتُ عليهم الخيل إذا جمعتَها عليهم: ليس في س. وفي ك: «فقالوا» فقط.

(٥) الديوان ص ٢٩٠ والكتاب ١: ٣٧٤. السبال: جمع سَبَلة، وهي مقدم اللحية. س: تمسَّح. ك: تُمسَحُ.

(٦) ك، د: جهدك.

ويونس[1] يجعله كالجَمَّاءِ وصفًا، فهو حال بنفسه، والإضافة غير محضة، وهو أبعد من المصدر لكونه اسمًا. والمبرِّد[2] يقدر الفعل.

وقوله **وقد يجيء المؤوَّل بنكرة علمًا** قالت العرب[3]: جاءت الخيلُ بَدادِ، وبَداد عَلَم جنس، وإنما جاز أن يقع حالاً لتأوُّله بنكرة، ومعناه: جاءت الخيلُ مُتَبَدِّدَةً.

ص: إن[4] وقع مصدرٌ موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، خلافًا للمبرد والأخفش، ولا يَطَّرد فيما هو نوع للعامل، نحو: أَتَيْتُه سُرْعةً، خلافًا للمبرد، بل يُقتصَر فيه وفي غيره على السماع، إلا في نحو: أنتَ الرجلُ عِلمًا، وهو زُهيرٌ شِعرًا، وأمّا عِلمًا فعالِمٌ.

[٤: ٩٢/أ] **وتَرفع / تَميم المصدرَ التاليَ «أمّا» في التنكير جوازًا مرجوحًا، وفي التعريف وجوبًا. وللحجازيين في المعرَّف رَفعٌ ونَصبٌ، وهو في النصب مفعول له عند س، وهو والمُنَكَّر مفعولٌ مُطلَقٌ عند الأخفش.**

ش: قال المصنف في الشرح[5]: «تقدم التنبيه على أنَّ الحال خبر في المعنى، وأنَّ صاحبه مخبر عنه، فحقُّ الحال أن يدلَّ على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألاَّ يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنًى عن جُثَّة، فإن ورد عن العرب منه شيء حُفظ و لم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٧.

(٢) المقتضب ٣: ٢٤٠.

(٣) جمهرة اللغة ص ٩٩٩ وتهذيب اللغة ١٤: ٧٨، ٧٩.

(٤) في التسهيل وشرحه: «فصل وإن».

(٥) ٢: ٣٢٨.

ومجيء المصدر حالاً أكثر من مجيئه نعتًا، فمن المسموع ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[1]، و﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[2]، ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3]، و﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[4]، وقَتَلْتُه صَبْرًا، ولَقِيتُه فُجاءةً ومُفاجاةً، وكِفاحًا ومُكافحةً، وعيانًا، وكَلَّمتُه مُشافهةً، وأَتيتُه رَكْضًا ومَشْيًا وعَدْوًا، وطَلَعَ بَغْتةً، وأعطيتُه المالَ نَقْدًا، وأخذتُ ذلك عنه سَماعًا وسَمْعًا، ووَرَدتُ الماءَ الْتقاطًا[5]، وقال الشاعر[6]:

فَلأْيًا بِلأْيٍ مــا حَمَلْنــا وَليــدَنا ... على ظَهرِ مَحبُوكِ السَّراةِ مُحَنَّــبِ

واختلف النحويون في تخريج هذه الكلم المسموعة وما أشبهها من المسموع: فذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة، واختلفوا:

فقال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع الحال؛ لأنَّ أعطيتُ في معنى نَقَدتُ، وقَتَله في معنى: صَبَرَه، وطَلَعَ بَغتةً في معنى: بَغَتَ بَغتةً.

وذهب الأخفش[7] والمبرد[8] إلى أنَّ قبلَ كلِّ مصدرٍ منها فعلاً مقدَّرًا هو الحال، أي: زيدٌ طَلَعَ يَبْغَتُ بَغتةً، وقَتَلتُه أصبُره صَبْرًا، وأعطَيتُه المالَ أَنقُده نَقْدًا، وكذلك سائرها.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٠. أي: يأتينك ساعيات.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٤. أي: مُسِرِّين ومُعلنين.
(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٦. أي: خائفين وطامعين.
(٤) سورة نوح: الآية ٨. أي: مجاهرًا.
(٥) يعني: من غير قصد، لم أعلم به حتى وردت عليه.
(٦) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٥٠. اللأي: الجهد. ومحبوك: قوي مجدول. والسراة: الظهر. والمحنَّب: الذي في يديه وصلبه انحناء، وذلك مستحبٌّ في الخيل. وآخره في س، د، ن: مجنَّب. والمجنَّب: البعيد ما بين الرجلين من غير فج، وهو مدح.
(٧) شرح المصنف ٢: ٣٢٨ وشرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.
(٨) المقتضب ٣: ٢٣٤، ٢٦٨ - ٢٦٩، ٤: ٣١٢ والسيرافي ٥: ١٤٦. ونسبه الشلوبين في حواشي المفصل ص ٢٠٩ إلى المبرد وابن السراج وأبي علي. ومذهب ابن السراج في الأصول ١: ١٦٣. وانظر مذهب أبي علي في الإيضاح العضدي ص ٢٠٠.

قال المصنف في الشرح[1]: «وهذا ليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المقدَّر لفظَ المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسّره[2] الفعل الأول؛ لأنَّ القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركض» انتهى.

وذهب س[3] وجمهور البصريين[4] إلى أنها مصادر في موضع الحال، أي: أعطيتُ زيدًا المالَ مُنتقَدًا، وقَتَلتُه مَصبورًا، ودعوتُهم مُجاهرًا، وكذلك باقيها.

وظاهر قول المصنف في ألفيَّته[5]:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ   بِكَثْرَةٍ كـ«بَغْتَةً زيدٌ طَلَعْ»

أنه ينقاس؛ لأنَّ الكثرة دليل الاقتياس، لكن قد نص هنا على عدم القياس.

وفي الإفصاح ما نصه: «وقد رأيتُ لبعضهم أنَّ هذه مصادر على حذف مضاف أي: لَقِيتُه لِقاءَ فُجاءةٍ[6]، وأَتَيتُه إتْيانَ رَكْضٍ، وسارَ سَيْرَ عَدْوٍ، فتقدّر مضافًا مصدرًا من لفظ /الفعل، فيجيء (العِراك) على تقدير: إرسالَ العِراكِ، [٤: ٩٢/ب] وكذلك (جُهدَك) على تقدير: طَلَبتَه طَلَبَ جُهْدِك، ورَجعَ عَودَه على تقدير: رُجُوعَ عَوْدِه، فتكون هذه المعارف منتصبة انتصاب المصادر، فتكون معرفة على الواجب، وهذا تقدير حسن سهل، وكأنه حُذف للعلم واستقباحًا لتكرير اللفظ، وتكون المعارف على هذا التقدير على وجهها»[7].

---

(١) ٢: ٣٢٨.

(٢) الذي في المخطوطات: «يفسر»، صوابه في شرح المصنف.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٠ وشرحه للسيرافي ٥: ١٤٦.

(٤) قال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح مذهب سيبويه، وهو الصواب». شرح الكتاب ٥: ١٤٦.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢: ٢٥٢.

(٦) ك: فجاء.

(٧) ك: وجوهها.

ويصح أن يكون مررتُ به وحدَه على هذا، أي: مُرورَ إيحادٍ له، أي: اختصاص، وجاؤوا الجَمّاءَ، أي: مَجيءَ الجَمَّاءِ، ودَخلوا دُخُولَ الأوَّلِ فالأوَّلِ، وكَلَّمتُه كَلامَ فيه إلى فيَّ، فهذا عندي لا يَبعُد.

وقد قيل: إنها أحوال على حذف مضاف، أي: ذا فُجاءةٍ[1]، وهذا يَبطل بالمعارف المذكورة» انتهى.

وقوله ولا يَطَّرد فيما هو نوع للعامل، نحو: أتيتُه سُرْعةً، خلافًا للمبرد، بل يُقتَصَر فيه وفي غيره على السَّماع أجمع[2] الكوفيون والبصريون في نحو هذه المصادر أنه لا يُستعمَل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يُقاس على المستعمَل من ذلك غيرُ المستعمَل، وإن كانوا قد اختلفوا في التخريج، فلا يجوز[3]: جاء زيدٌ بُكاءً، تريد: باكيًا، ولا: ضحكَ زيدٌ اتِّكاءً، تريد: مُتَّكئًا.

وشذَّ المبرد، فقال: يجوز القياس. وذلك على خلافٍ في النقل عنه، فنَقل بعض أصحابنا عنه أنه أجاز ذلك مطلقًا، وقيَّد عنه ذلك بعضُ أصحابنا والمصنف[4] باطِّراده فيما هو نوع للفعل[5]، نحو: أَتيتُه سُرْعةً.

والصحيح أنه يُقتصر في هذا ونحوه على السماع، وقال س[6]: «لا تقول: أَتيتُه سُرْعةً ولا رُجْلةً، بل حيث سُمع».

---

(١) في تمهيد القواعد ٥: ٢٢٦٨ أنَّ الصفّار اختار هذا في شرح الكتاب.

(٢) ك، د: وأجمع.

(٣) فلا يجوز ... تريد متكئًا: سقط من ك.

(٤) والمصنف: سقط من س، د. وقد نسبه إليه ابن مالك في التسهيل وفي شرح الكافية الشافية ص ٧٣٦، والرضي في شرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٥) نص على ذلك في المقتضب ٣: ٢٣٤، ونسبه إليه الزمخشري في المفصل ص ٨٠.

(٦) الكتاب ١: ٣٧٠.

و«أنْ» والفعل - وإن قُدِّر بمصدر - لا يجوز أن يقع حالاً؛ لأنَّ العرب أجرتها مجرى المعارف، سوى المضمر في باب الإخبار بكان، ولأنَّ س نصَّ[١] على أنَّ أنْ إذا دخلت على المبهم صيّرته مستقبلاً، والمستقبلُ لا يكون حالاً. ولا يصح أن يكون حالاً مقدَّرة كقولهم في: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا[٢]؛ لأنه[٣] إنما يكون ذلك في الحال التي يُجعل مكانها فعل آخر يكون ذلك الفعل حالاً، وأمّا في أنْ والمضارع فلا يمكن تقديره بعد أنْ إلا ويكون مستقبلاً، فلا يجوز أن يكون حالاً، وهذا مذهب س[٤].

وذهب ابن جني إلى أنه يجوز أن تكون أنْ وما بعدها في موضع الحال، فقال في قول الشاعر[٥]:

وقالوا لهـــا : لا تَنْكِحِيـــهِ ؛ فإنَّـــهُ   لأوَّلِ سَـــهْمٍ أنْ يُلاقِـــيَ مَجْمَعَـــا

ما نصه[٦].

وقوله **إلا في نحو أنتَ الرجلُ علمًا** هذا الاستثناء هو من قوله «في هذا ونحوه[٧] على السماع» يعني: إلا فيما ذُكر من الأنواع الثلاثة، فإنه لا يُقتصر على السماع، بل ينقاس، فذكر أولاً أنتَ الرجلُ عِلمًا، فيجوز أن تقول: أنتَ الرجلُ

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٢: ٥٢.

(٣) لأنه: ليس في ك.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٠.

(٥) تقدم تخريجه في ٣: ١٥٣. وفي حاشية س، ومتن ك، ومتن د: نَصْلٍ، وفوقه خ.

(٦) هاهنا بياض في س، والكلام متصل في ك، ن. وفي د: «كذا». قلت: لم يذكر ذلك في التنبيه ص ١٩٤ حيث شرح هذا البيت.

(٧) كذا! والذي سبق في الفص هو: «فيه وفي غيره».

عِلْمًا، وأَدَبًا، ونُبْلاً، والمعنى: أنتَ الرجلُ الكاملُ[1] في حالِ علمٍ، وحالِ أدبٍ، وحالِ نُبْلٍ، وهذا معنى قول الخليل[2]: «أنتَ الرجلُ في هذه الحال».

وذهب ثعلب[3] إلى أنَّ المصدر المنتصب في مثل هذا هو مصدر مؤكّد لا حال، ويتأول الرجل باسمِ فاعلٍ مما جاء بعده، فإذا قال أنتَ الرجلُ علمًا فهو بمنزلة: أنتَ /العالمُ عِلمًا، والمتأدِّبُ أَدَبًا، والنَّبيل[4] نُبْلاً. [٤: ٩٣/أ]

ويحتمل عندي أن يكون منصوبًا على التمييز[5]، كأنه قال: أنتَ الكاملُ أَدَبًا[6]؛ لأنَّ الرجل يُطلَق ويُراد به الكامل، وأصله: أنتَ الكاملُ أَدَبُه، ثم حُوِّل الكمال إلى ضمير المبتدأ الذي تحمَّله الرجل، وانتصبَ أَدَبًا ونُبلاً وعِلمًا على التمييز. ولإجراء الرجل مجرى الوصف بمعنى الكامل أجازوا: أَرَجُلٌ عبدُ اللّه؟ على أن يكون رجلٌ مبتدأ، وعبدُ اللّه فاعلٌ به لإجرائه مُجرى كامل، وأغنى عن الخبر؛ إذ لم يُرد أن يستفهم عن عبد اللّه أهو رجل أم امرأة.

وقوله **وهو زهيرٌ شعرًا** هذا هو الثاني من أقسام المصدر الذي ينقاس وقوعه حالاً، تقول: زيدٌ حاتمٌ جودًا، والأحنفُ حِلمًا، ويوسفُ حُسنًا، وما أشبه هذا التركيب، أي: مثلُ زهير في حالِ شعر، وكذلك باقيها. ومن هذا القبيل قول الشاعر[7]:

---

(١) فيما عدا د: أي الكامل.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٤.

(٣) شرح المصنف ٢: ٣٢٨ وشرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٤) ك: والمنبل.

(٥) سبق أبا حيان في هذا الإعراب الرضي في شرح الكافية: القسم الأول ص ٦٧١.

(٦) أنت الكامل أدبًا ... وأصله: سقط من ك.

(٧) هو أبو العميثل الأعرابي كما في تهذيب اللغة ١٠: ٤٢٥ - ٤٢٦، وفيه: «البلكساء». والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٣٢٩. رجل أحوذيّ: نسيج وحده. والبلسكاء: نبت يلزق بالثياب ولا يكاد يتخلص منها.

تُخَبِّرُنا بأنَّكَ أحْوَذِيٌّ وأنتَ البَلْسَكاءُ بِنا لُصُوقا

أي: مثلُ البَلْسَكاء في حالِ لُصوق.

ويحتمل أن يكون هذا كله منصوبًا على التمييز؛ لأنه على تقدير «مثل» محذوفة لفظًا، مرادة معنًى، ضرورةَ أنَّ ذات زيد ليست ذات زهير، والتمييز يأتي بعدَ مِثل، نحو قولهم: على التَّمرةِ مِثلُها زُبدًا[1]، و[2]:

.... فإنَّ الهَوى يَكفِيكَهُ مِثلُه ، صَبْرَا

وتخريج نصب[3] هذه على التمييز أظهر من نصبه على الحال، وقد نَصُّوا على أنه تمييز في قولك: زيدٌ القمرُ حُسنًا، وثوبُك السِّلْقُ خُضْرةً[4].

وقوله وأمّا عِلْمًا فعالِمٌ هذا هو الثالث من أقسام المصدر الذي ينقاس وقوعه حالاً، والأصل في هذا أنَّ رجلاً وُصف عنده شخص بعلمٍ وغيره، فقال الرجل للواصف: أمّا عِلمًا فعالِمٌ، يريد: مهما يُذكَرْ إنسانٌ في حالِ عِلمٍ فالذي وَصَفتَ عالِمٌ، كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم.

فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط.

وقال المصنف في الشرح[5]: «ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكِّد، والتقدير: مهما يكنْ من شيء فالمذكور

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٢ والمقتضب ٢: ١٤٤، ٣: ٦٧.

(٢) صدر البيت: «إذا خِفْتَ يومًا أنْ يَلَجَّ بكَ الهَوى». وهو لجرير في الأزمنة والأمكنة ٢: ٢٨٤، وليس في ديوانه. وهو مع بيت قبله بلا نسبة في اللسان (ظنب)، وفيه أنَّ ابن الأعرابي أنشدهما. وبعده في الأزمنة والأمكنة ما نصه: «أراد: فإنَّ الهوى يكفيك هوًى مثله، أي: هوًى آخر، وتمَّ الكلام، ونصب صبرًا على معنى: فاصبرْ صَبرًا. وقال آخر: أراد: يكفيكه أن تَصبر صبرًا».

(٣) س: مثل.

(٤) السِّلْق: بقلة لها ورق طوال، وورقه رخص يؤكل مطبوخًا.

(٥) ٢: ٣٢٩.

عالِمٌ في حال علم، فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعيَّن نصب ما وَلِيَ أمّا بفعل الشرط المقدر، نحو قولك: أمّا عِلمًا فلا عِلْمَ له، وأمّا عِلْمًا فإنَّ له عِلمًا، وأمّا عِلمًا فهو ذو عِلم» انتهى.

وقال س[1]: «وينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور قولك: أمّا سِمَنًا فَسَمِينٌ، وأمّا عِلمًا فعالِمٌ، وأمّا نُبْلاً فَنَبيلٌ».

ثم قال[2]: «وعَملَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يَحسن في هذا الوجه الألفُ واللام، ومن ذلك: أمّا عِلمًا فلا عِلمَ له، وأمّا عِلمًا فلا عِلمَ عنده، وأمّا عِلمًا فلا عِلمَ، تضمر: له» انتهى. ومعنى قوله «وعَمل فيه ما قبله وما بعده» يعني أنك يجوز أن تقدر الناصب لقولك عِلمًا فعل الشرط المقدَّر قبله، ويجوز أن يكون الناصب ما بعد الفاء، وهو فعالِمٌ. ثم أتى بالصُّوَر التي يتعيَّن أن يكون الناصب /ما[3] قبله، وهو أمّا عِلْمًا فلا عِلمَ له، ونحوه مما لا يمكن أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها. وقول س « ولم يَحسُن في هذا الوجه الألف واللام» لأنَّ انتصابه على الحال، فلا يحسن فيه دخول أل، والمعنى أنه لا يجوز ذلك. [٤: ٩٣/ب]

وقوله وتَرفع تميم المصدرَ التاليَ أمّا في التنكير جوازًا مرجوحًا فيقولون: أمّا عِلمٌ فعالِمٌ، قال س[4]: «وقد يرفع في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن». وتخصيصه الرفع بلغة تميم دليل على أنَّ غيرها من العرب ينصب المنَكَّر، وليس فيه نصٌّ على أنَّ النصب لغة أهل الحجاز بعينهم، ونصَّ عليه المصنف في الشرح، فقال[5]: «ويلتزمون - أي: أهل الحجاز - نصب المُنَكَّر».

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٨٤.

(٣) زيد هنا في ك: «بعد الفاء وهو فعالم». والسبب انتقال النظر.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٤.

(٥) شرح المصنف ٢: ٣٢٩.

وقوله **وفي التعريف وجوبًا فيقولون: أمّا العلمُ فعالِمٌ**، قال س[1]: «فإن أُدخلت الألفُ واللام رفعوا»، يعني بني تميم، وعبارة س أخلص من عبارة المصنف لأنه قال «وفي التعريف»، وهذا أعَمُّ مِن أن يكون التعريف بالألف واللام أو بغيرها، والمنقول إنما هو في المعرَّف بالألف واللام.

وقوله **وللحجازيين في المعرَّف رفعٌ ونصب** ظاهره أنهما مستويان في الجواز، والذي يدل عليه كلام س أنَّ الرفع هو الأكثر لأنه بدأ به[2]، وتكلَّم في جُمَل من مسائله، ثم قال[3]: «وقد يَنصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، وذلك قولهم: أمّا النُّبْلَ فَنَبِيلٌ، وأمّا العَقلَ فهو الرجلُ الكاملُ العقلِ والرأي، أي: هو للعقل والرأي، وكأنه أجاب من قال: لِمَهْ؟ وأما بنو تميم فيَرفعون، فيقولون: أمّا العِلمُ فعالِمٌ، كأنه قال: فأنا أو فهو عالِمٌ به» انتهى ملخصًا بلفظ س. وإنما كان الرفعُ أكثرَ في لغة الحجاز[4] والنصبُ أقلَّ لأنه لمّا كان معرَّفًا بأل قَوِيَتْ فيه جهة أن يكون مسندًا إليه، فكان جعله عُمدة أحسن من جعله فَضلة.

وقوله **وهو في النصب مفعول له عند س** أي: المعرَّف بأل في النصب مفعول من أجله عند س؛ ألا ترى أنَّ س قال: «كأنه أجاب مَن قال: لِمَهْ»؟ وبهذا يتقدَّر المفعول من أجله، وذلك أنه لمّا انتصب وهو معرفة بأل لم يمكن أن يكون نصبه على الحال لتعريفه، ولم يمكن أن يكون نصبه على المصدر المؤكِّد لتعريفه أيضًا؛ لأنَّ المصدر التوكيدي لا يكون معرَّفًا؛ لأنه لا يدل إلا على ما دلَّ عليه الفعل، والفعل لا يدلُّ إلا على مطلق الحدث، فكذلك توكيده، والمعرَّف يدلُّ على خصوصيّة الفعل، فلا يمكن أن يَنتصب على أنه مؤكِّد لذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٤) د: في لغة أهل الحجاز.

وقوله وهو والمنكّر مفعول مطلق عند الأخفش قال المصنف في الشرح[1]:

«الأخفش يجعل المنصوب مصدرًا مؤكّدًا في التنكير والتعريف، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير أمّا عِلمًا فعالمٌ في مذهبه: مهما يكنْ من شيء فالمذكور عالمٌ عِلمًا، فلَزِم تقديمه كما لَزِم تقديم المفعول في ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[2]، والأصل: مهما يكنْ من شيء /فاليتيمَ لا تَقهر، [٤: ٩٤/أ] أو: فلا تَقهر اليتيمَ، وقد قال س[3] في أمّا الضَّربَ فضارِبٌ مثل قول الأخفش في أمّا عِلمًا فعالمٌ» انتهى.

وأجاز بعضهم انتصاب المصدر نكرة ومعرفة بعد أمّا على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر، فيقدّر متعديًا على حسب المعنى، فكأنه قال: مهما تَذكرْ عِلمًا أو العلمَ فالذي وُصف عالمٌ، وهذا مذهب الكوفيين، يجيزون: أمّا العَبيدَ فلا عَبيدَ لك، وإن أردت عَبيدًا بأعيانهم؛ لأنهم يحملون هذا الباب كله على تقدير فعل، كأنه قال: مهما تَذكر العبيدَ، وهو عندهم فعل لا يظهر مع أمّا، كما لا يظهر الفعل في قول العرب: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك[4]، وحَكَوا: أمّا البصرةَ فلا بَصرةَ لك، وأمّا أباك فلا أبَ لك. قال بعض أصحابنا: «وإذا صح ما حَكَوا فالقول قولهم، و لم يسمعه س، فجرى على الصنعة» انتهى.

واختار هذا المذهب المصنف في الشرح، وصوّبه، وقال[5]: «لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله؛ لأنّ الحكم بالحالية فيه إخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع

---

(١) ٢: ٣٢٩.

(٢) سورة الضحى: الآية ٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٥.

(٤) الكتاب ٣: ٧، وانظر ١: ٢٩٣، ٣: ١٠١، ١٤٩، ٣٣٢.

(٥) ٢: ٣٣٠.

اسم فاعل». قال[1]: «ولأنه لا يمنع من اطراده مانع، والقول بالحالية فيه عدم الاطراد لجواز[2] تعريفه. وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد، فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأمّا الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض ما يمنع منه في لفظ ولا معنى، فكان أولى من غيره، وقد ذهب إلى ذلك السيرافي[3] في قول ابن مَيّادة[4]:

ألا ليتَ شِعْري هل إلى أُمِّ مالكٍ سَبيلٌ ، فأمّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْرا

في رواية النصب فقدره: مهما تَرُم الصبر عنها فلا صبر».

قال المصنف[5]: «ويؤيد هذا التقدير في المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا، نحو:

أمّا قُريشًا فأنا أَفْضَلُها[6]

رواه الفراء[7] عن الكسائيّ عن العرب، وتقديره: مهما تَذكر قريشًا أو تصف قريشًا فأنا أفضلُها. ومنه ما روى يونس[8] عن قوم من العرب أنهم يقولون: أمّا العَبيدَ فذو عَبيد، وأمّا العبدَ فذو عبد، بالنصب، فتقديره عندي: مهما تَذكر العَبيدَ فهو ذو عبيد، ومهما تَذكر العبدَ فهو ذو عَبد» انتهى ما اختاره المصنف وما رَجّح به.

---

(١) ٢: ٣٣٠.

(٢) س: والجواز.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٦٩.

(٤) تقدم في ٤: ٣٢.

(٥) ٢: ٣٣٠.

(٦) نصَّ السيرافيُّ على أنَّ هذا جزء من بيت. شرح الكتاب ٥: ١٦٦. ولم أقف له على تتمة. وقال الرضي: في تفسيره: «أمّا قُريشًا فأنا أفضُلهم، أي: أغلبهم في الفضل». شرح الكافية: ٢: ١٤٢٧، فهذا يدل على أنَّ (أفضُل) هنا فعل مضارع لا اسم تفضيل.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٦.

(٨) الكتاب ١: ٣٨٩.

وما ذهب إليه الأخفش من انتصاب النكرة والمعرفة نصب المصدر المؤكّد، وما ذهب إليه بعضهم - واختاره المصنف - من نصبه على أنه مفعول به - فاسدان على ما نذكره إن شاء الله، ويتضح أنّ الصواب مذهب س رحمه الله، فنقول:

الدليل على فساد قول الأخفش من وجهين:

أحدهما: أنّ المصدر المؤكّد لا يكون معرفًا بالألف واللام؛ لأنّ الألف واللام يُخرجانه من الإبهام إلى التخصيص، ودعوى زيادة أل على خلاف الأصل.

والثاني: أنه لا يصح أن يكون مصدرًا مؤكّدًا إذا كان ما بعد الفاء لا يمكن أن يعمل فيما قبلها، نحو: أمّا عِلمًا فلا /عِلمَ له. [٤: ٩٤/ب]

والدليل على فساد المذهب الآخر الذي اختاره المصنف أنه لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له لم يكن ذلك مختصًّا بالمصدر؛ نحو: أمّا عِلمًا فعالمٌ، أو بالصفات نحو: أمّا صديقًا فصديقٌ، على ما سيأتي، وكان ذلك جائزًا في كل الأسماء. وقد نص س[1] على أنّ قولك: أمّا الحارثُ فلا حارثَ لك، وأمّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمّا أبوك فلا أبَ لك، لا يجوز فيه إلا الرفع، وذكر أنه لا سبيل إلى النصب، ولو كان على ما اختاره المصنف لجاز النصب، فكنت تقول: أمّا البصرةَ فلا بصرةَ لك، أي: مهما تَذكر البصرةَ فلا بصرةَ لك، فلمّا التزموا فيه الأوصاف والمصادر دلّ على أنّ نصبه ليس نصب المفعول به.

ولو كان أيضًا على ما زعموا من نصبه نصب المفعول به ما اختلفت فيه لغات العرب بالنسبة للتنكير والتعريف؛ وقد قال س[2]: «هذا باب يُختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات، وذلك قولك: أمّا العَبيدُ فذو عَبيد، وأمّا العبدُ فذو عبد، وأمّا عَبدانِ فذو عَبدَينِ.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٧ - ٣٨٨.

وإنما اختير الرفع لأنَّ ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر؛ ألا ترى أنك تقول: هذا الرجلُ علمًا وفقهًا، ولا تقول: هو الرجلُ خَيلاً وإبلاً، فلما قُبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنهم قالوا: أمّا العَبيدُ فأنت فيهم، أو أنت منهم ذو عبيد، أي: لك من العبيد نَصيبٌ».

ثم قال س[1] بعد كلام: «وزعم يونس أنَّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العَبيدَ فذو عَبيد، وأمّا العبدَ فذو عبد، يُجرونه مُجرى المصدر، وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبَّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغَفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خَمستَهم بالمصدر، وكأنَّ هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العَبيدَ والدراهمَ، أي: للعبيد والدراهم، فهذا لا يُتَكَلَّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرٍو ويونس، ولا أعلم الخليل - رحمه الله - خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أمّا العِلمَ والعَبيدَ فذو عِلم وذو عَبيد، وهذا قبيح؛ لأنك لو أفردته كان الرفعُ الصوابَ».

وقال س[2]: «ولو قال: أمّا العَبيدُ فأنت ذو عبيد، يُريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك، كأنك قلت: أمّا العَبيدُ الذين تعرف - لم يكن إلا رفعًا» انتهى ما نُقل من كلام س في هذه المسألة.

ودلَّ كلام س على أنَّ نصب «أمَّا العَبيدَ» إذا لم يُرَد هم عبيد بأعيانهم خبيث قليل حيث أجري الاسم مجرى المصدر، وفرّق س بين المصدر والاسم، ولو كان النصب على المفعول به لجاز كما قلناه في كل اسم، سواء أكان مصدرًا أم غيره[3].

وأمّا ما حكى المصنف من قولهم «أمّا قريشًا فأنا أفضلُها» فالنصب قد منعه س، وإن صحت حكاية الكسائي ذلك عمن يُحتَجُّ بكلامهم من العرب فهو قليل

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٣) د: أم غير مصدر.

جدًّا، ويُخَرَّج على إضمار المصدر وإبقاء معموله، والتقدير: أمّا ذكرُك قريشًا فأنا أفضلُها، حذف المصدر، وأبقى معموله، كما حذفه الآخر في قوله[1]:

[٩٥/أ] /هل تَذكُرُنَّ إلى الدَّيرَينِ هِجرَتكُمْ ... ومَسْحَكُم صُلبَكُمْ ، رَحْمانُ قُرْبانا

التقدير: وقولَكم يا رَحمانُ تَقَرَّبْنا إليك قُرْبانًا، ولا يقاس على حذف المصدر وإبقاء معموله.

وأما قولهم «أمّا صَديقًا فصديقٌ» فانتصابه[2] عند س على الحال، والحال فيها أظهر من الحال في المصدر؛ إذ هي صفة على كل حال، وانتصابه إمّا بفعل الشرط المحذوف أو بالصفة التي بعد الفاء، وتكون إذ ذاك حالاً مؤكِّدة. فلو قلت «أمّا صديقًا فليس بصديقٍ» فالنصب على التقديرين[3].

ومنعَ المبردُ[4] الوجهَ الثاني لاقتران الصفة العاملة بباء الجر. والباء الزائدة لا تمنع، تقول: ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ، تريد: بضاربٍ عمرًا. ويمكن أن يكون تعليل[5] منعه بأنَّ الصفة الواقعة خبرًا لـ«ليس» لا يجوز[6] تقديمها على مذهبه[7] على ليس، وإذا لم يجز تقديمها على ليس لم يجز تقديم معمولها عليها.

---

(١) هو جرير. الديوان ص ١٦٧ والرواية فيه: «هل تتركُنَّ إلى القَسَّينِ ... رَحمان قربانا». ورحمان لغة في رحمان. والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٧.

(٢) فانتصابه: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٧.

(٤) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٠٩ والنكت للأعلم ص ٤١٠ - ٤١١.

(٥) د: تعليله.

(٦) لا يجوز تقديمها على مذهبه على ليس وإذا: سقط من ك.

(٧) انظر ما سبق في ٣: ١٧٨ [الحاشية ٣]، واحذف منها قولنا ثَمَّ: «وقد نصَّ في المقتضب ٤: ١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦ على جوازه»، فقد سهونا فيه؛ إذ المراد فيه توسيط خبرها بينها وبين اسمها لا تقديمه عليها.

وذهب الأخفش[1] إلى أنَّ انتصاب صديقًا بـ«أن يكون» مضمرة، فليس انتصابه على الحال، والتقدير: أمّا أنْ يكونَ إنسانٌ صديقًا فالمذكورُ صديقٌ.

وردَّه المبرد، ولم يذكر له حُجَّة.

قال المصنف في الشرح[2]: «والحجة أنّا إذا قدَّرنا (أنْ يكونَ) لزِم كون أنْ وصلتِها في موضع نصب على المذهب المختار، وينبغي أن يُقَدَّر قبله (أنْ يكونَ) آخر، ويؤدي ذلك إلى التسلسل، والتسلسلُ محال» انتهى.

ولا يلزم ما قال من كون أنْ وصلتِها في موضع نصب على المذهب المختار كما قال؛ بل تكون في موضع رفع على الابتداء، والتقدير: أمّا كونُ إنسان صديقًا فأنت صديقٌ، والراجع محذوف، أي: فأنت صديقٌ مثلُه، أي: مثلُ كونه صديقًا، ولو فرضنا أنَّ (أنْ يكونَ) في موضع نصب لم يلزم أن يكون منصوبًا بـ«أنْ يكونَ» مضمرة؛ لأنه إذ ذاك يكون العاملُ فيه النصبَ الوصفَ الذي بعد الفاء، ويكون «أنْ يكونَ» مفعولاً له، والتقدير: أمّا لأنْ يكونَ إنسانٌ صديقًا فالمذكورُ صديقٌ، وكأنه قال: أمّا لِكينونة[3] الصداقةِ فالمذكورُ صديقٌ، كما قال س[4] في أمّا العلمَ فعالِمٌ، أي: أمّا لِلعلمِ فعالِمٌ.

وإنما يُرَدُّ مذهب الأخفش بأنَّ فيه إضمار المصدر وإبقاء معموله، وقد ذكرنا أنَّ ذلك من القلة والندور بحيث لا يقاس عليه.

وقد خَرَّج س حين صرّح بـ«أنْ يكونَ» بعد «أمّا» على أنه مفعول له، سَبَكَ من أنْ يكونَ مصدرًا، وهو مفعول له، قال س[5]: «وأمّا قول الناس للرجل: أمّا أنْ

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٠٩، وفيه ردُّ المبرد.

(٢) ٢: ٣٣١.

(٣) ك، د، ن: الكينونة. س: للكينونة.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٥ - ٣٨٦ والانتصار ص ١١٠ والنكت للأعلم ص ٤١١ - ٤١٢.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٠.

يكونَ عالمًا فهو عالمٌ، وأمّا أنْ يعلمَ شيئًا فهو عالمٌ - فهذا يشبه أن يكون بمنْزلة المصدر؛ لأنّ «أنْ» مع الفعل الذي يكون صلة بمنْزلة المصدر، كأنك قلت: أمّا عِلمًا وأمّا كَينونةَ عِلمٍ فأنتَ عالمٌ». ومنع س أن تقع أنْ والفعل حالاً. ثم قال في آخر الباب[1]: «فمِن ثَمَّ أُجريت مُجرى المصدر الأول الذي هو جواب لِمَهْ»؟

وتقدَّم من قولهم: أمّا العبيدُ فذو عَبيد[2]، فالعَبيد: مبتدأ، وذو: خبرُ مبتدأ تقدِّره على حسب ما جرى الكلام فيه من غيبة أو خطاب أو تكلم، أي: فهو أو فأنت أو فأنا، والجملة في موضع خبر المبتدأ، ولا بُدَّ فيها من رابط، فلا يجوز أن يكون التكرار؛ لأنه يلزم أن يكون بأل، فكان يكون التركيب: أمّا العَبيدُ فذو العبيد. وقال س[3]: «التقدير فأنت /منهم أو فيهم ذو عبيد». ولا يظهر هذا [٤: ٩٥/ب]
التقدير؛ لأنه لا يوافق المعنى المقصود من الكلام؛ إذ المعنى: فأنت تملكهم، ومِلكُهم ثابت لك، وقول س «فأنت منهم أو فيهم» معناه أنه من صنف العبيد، وله عبيد، وهذا لم يُقصَد قطُّ، لكنْ يَتخرج ما قدرَّه س على أن يكون العامل في «فيهم ومنهم» ما في «ذو» من معنى المِلك، كأنك قلت: أمّا العَبيدُ فأنت مالكٌ فيهم أو منهم، وذو عبيد: بمعنى مالِك عَبيد.

و[أمّا][4] «أمّا العبيدَ فذو عَبيد» - بنصب العبيد - فذهب الزَّجّاج[5] إلى أنه على حذف مضاف، كأنك قلت: أمّا مِلْكَ العَبيدِ فذو عَبيد، ويكون مفعولاً من أجله، ويعمل فيه مضمر يفسِّره ذو عَبيد، كأنك قلت: مهما تصف[6] مِلكَ العَبيدِ فهو ذو عَبيد. أو تعمل فيه أمّا على مذهبِ مَن رأى ذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٠.

(٢) تقدم ذلك في ص ٥٤ - ٥٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٨.

(٤) أما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٧٤ والنكت للأعلم ص ٤١٢.

(٦) الذي في المخطوطات: يتصف.

وذهب السيرافي[1] إلى أنه من وضع الاسم موضع المصدر، كما تقول: عجبتُ مِن دُهنِك لِحيتَك، أي: مِن دَهن، كأنه قال: أمّا التَّعبيدَ فهو ذو عبيد، وقد نطقوا بهذا المصدر، قال[2]:

يَرْضَونَ بالتَّعبيدِ والتَّأمِّي

وهذا هو ظاهر قول س؛ لأنه قال[3]: «يُجرونه مُجرى المصدر». وقال[4] في قولهم أمّا العِلمَ والعَبيدَ: «حملوه على المصدر»، أي: عطفوه عليه. ونظَّره بـ«وَيلٌ له وتَبٌّ» من حيث كان التَّبُّ بابه النصب، فرفعوه حملاً على الوَيل، وهنا كان العَبيد بابه الرفع، فنُصب حملاً على العِلم، شبَّهوه بالمصدر فنصبوه[5].

* * *

(١) شرح الكتاب ٥: ١٧٤.

(٢) هو رؤبة. الديوان ص ١٤٣ والمبهج ص ٢٠٧. وقبله: «ما الناسُ إلا كالثُّمامِ الثَّمِّ». وبعده: «لنا إذا ما خندَفَ المُسَمِّي». التعبيد: الاستعباد. وتأمَّيت أمةً: اتخذتها. وخندفَ الرجل: انتسب إلى خِندِف، وهي امرأة إلياس بن مضر بن نزار، واسمها ليلى بنت حُلْوان، نُسب إليها ولد إلياس، وهي أمهم.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٥) : شبَّهوه بالمصدر فنصبوه: سقط من س.

ص: فصل[1]

لا يكون صاحبُ الحال في الغالب نكرةً ما لم يختصّ، أو يَسبقْه نفيٌ أو شِبهُه، أو يَتقدَّم الحالُ، أو يكنْ جملةً مقرونةً بالواو، أو يكن الوصفُ به على خلاف الأصل، أو تُشاركه فيه معرفةٌ.

ش: لّما كانت الحال خبرًا في المعنى، وذو الحال مُخبَرًا عنه، وكان يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة - جاز أن يكون ذو الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللّبس.

وقوله **في الغالب** احتراز من قولهم: عليه مئةٌ بِيضًا[2]، وفيها رجلٌ قائمًا[3]، فإنّ ذا الحال نكرة، وليس فيه شرط مما ذكر المصنف. ولا يُشعر قوله «في الغالب» بأنّ ما ليس غالبًا هل يجوز ذلك فيه قياسًا مطّردًا أو يُقتصر فيه على السماع.

وزعم بعض أصحابنا أنه إذا لم يَقبح أن يكون وصفًا للنكرة فالانتصاب على الحال ضعيف جدًّا، نحو قول الشاعر[4]:

وما حلّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدةٍ ... فيُنْسَبَ، إلا الزِّبْرِقانُ لهُ أبُ

انتهى.

وليس كما زعم، بل قد ذكر س الحال من النكرة كثيرًا قياسًا، وإن لم يكن بمنْزلة الإتباع في القوة، والقياسُ قول يونس والخليل، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن

---

(١) فصل: انفردت به ن. وهو في التسهيل وشرحه.

(٢) الكتاب ٢: ١١٢، ١٨١.

(٣) الكتاب ٢: ٥٢، ١١٢، ١٢٢، ١٢٦، ٣٣٨.

(٤) هو اللّعين المنقري، واسمه مُنازل بن زَمَعة. الكتاب ٣: ٣٢ والخزانة ٣: ٢٠٦ - ٢٠٩ [١٩٤]. الزبرقان: هو حُصين بن بدر. ك: إلى الزبرقان.

العرب، منها: به داءٌ مخالطَه[1]، ومررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ[2]، أي: مَمْسُوحًا[3] بذلك، ووقعَ أمرٌ فُجاءةً، وعليه مئةٌ بِيضًا، وفي الحديث[4]: (جاء رسول الله ﷺ على فَرَسٍ سابقًا).

وقيل: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعًا ما لم تتقدم عليه، وأنشد الفارسي[5]:

جُنونًا بها فيما اعْتَشَرْنا عُلالةً ... عُلالةَ حُبٌّ مُسْتَسِرًّا وبادِيا

/جعله حالاً من حُبٌّ، وهو نكرة. [٤: ٩٦/أ]

وقوله ما لم يختصّ الاختصاص يكون بالنعت نحو: مررتُ برجلٍ تَميميٌّ راكبًا، وحكى س[6]: هذا غلامٌ لك ذاهبًا.

وقال بعض أصحابنا: إنّ ذلك لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين. ويَرُدُّ عليه ما حكاه س، وقولُه تعالى ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢١.

(٢) الكتاب ٢: ١١٢.

(٣) د: مسموحًا.

(٤) لم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث، وهو هكذا في اللباب للعكبري ١: ٢٨٧. ولفظه في شرح الكافية للرضي: «سابق رسول الله - ﷺ - بين الخيل، فأتى فرسٌ له سابقًا». القسم الأول ص ٦٥٠.

(٥) البيت لسُحَيم عبد بني الحَسحاس. ديوانه ص ١٧. وهو في البديع ١: ١٩١ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٥ - ٣٤٨، وفيه إعرابه وتفسيره. اعتشرنا: تصاحبنا. والعلالة: البقية من كل شيء.

(٦) الكتاب ٢: ٢١.

(٧) سورة الدخان: الآيتان ٤ - ٥.

(٨) البيتان في شرح المصنف ٢: ٣٣١ والأول في شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١٩. ماخر: من مخرت السفينة، أي: جرت تشقّ الماء. وموضع ماخر في س بياض.

نَجَّيتَ - يا ربِّ - نوحًا، واستَجَبْتَ لهُ		في فُلْكٍ ماخرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا
وعاشَ يَدعُو بآياتٍ وَبَيِّنةٍ		في قَومِه ألفَ عامٍ غيرَ خَمسينا

ويكون الاختصاص بالإضافة كقوله ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾[2] في قراءة من ضم القاف والباء.

ويكون الاختصاص بالعمل نحو: مررتُ بضاربٍ هندًا قائمًا.

والوجه في هذه المسائل الإتباع لا الحال.

وقوله **أو يَسبقْه نَفيٌ أو شِبهُه** مثال النفي ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[3]، حسَّنَ تقدُّمُ النفي هنا مجيءَ الحال من النكرة كما حسَّنَ الابتداءَ بها في نحو: ما قريةٌ إلا لها[4] كتابٌ معلوم. ومن ذلك: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا أخاك، وقد تقدَّمَ الكلام[5] على هذا المثال في الاستثناء، والكلام مع الزمخشري فيه في قوله﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

ما حُمَّ مِن مَوتٍ حِمًى واقِيا		ولا يُرَى مِن أحَدٍ باقِيا

وقال الآخر[8]:

وما حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلدةٍ		....

---

(١) سورة فصلت: الآية ١٠.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١١١. قرأ نافع وابن عامر ﴿قِبَلًا﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿قُبُلًا﴾. السبعة ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) سورة الحجر: الآية ٤.

(٤) د: ولها.

(٥) تقدم ذلك في ٨: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٦) سورة الحجر: الآية ٤. وتقدم رده على الزمخشري في ٨: ٣٠٠ - ٣٠٢.

(٧) تمهيد القواعد ص ٢٢٧٨.

(٨) تقدم في ص ٦٠.

قال[1] في البديع[2]: «النكرة المنفيَّة تستوعب جميع أنواعها، فتنزَّلت منْزلة المعرفة».

وشِبه النفي هو النهي والاستفهام، نحو قول قَطَرِيّ[3]:

لا يَـرْكَنَنْ أحـدٌ إلى الإحْجـامِ يـومَ الـوَغَى مُتَخوِّفـا لِحِمـامِ

ونحوُ قول الآخر[4]:

يا صاحِ، هل حُمَّ عَيشٌ باقيًا، فتَرى لِنفسِكَ العُذرَ في إبعادِها الأَمَلا

وقوله أو **يَتَقَدَّم الحالُ** يعني: أو يتقدم الحال على ذي الحال النكرة[5]، ومثال ذلك: هذا قائمًا رجلٌ، قال س[6]: «لمّا لم يَجز أن تُوصَف الصفةُ بالاسم، وقَبُحَ أن تقول: فيها قائمٌ رجلٌ[7]، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبُحَ: مررتُ بقائم، وأتاني قائمٌ - جَعلتَ القائم حالاً، وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده». ثم قال[8]: «وحُمل هذا على جواز: فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخِّر وجه الكلام[9] فرارًا من القبح»، وأنشد س لذي الرمة[10]:

---

(١) د: وقال.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٩٠.

(٣) تقدم في ٦: ١١٣.

(٤) نسب ابن مالك البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ لرجل من طيئ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢: ٣٣٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢١. حُمَّ: قُدِّر.

(٥) النكرة: ليس في س.

(٦) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٧) رجل: ليس في الكتاب ولا في شرح السيرافي ٧: ٥٧.

(٨) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٩) د: وصار حين أخرجوه الكلام.

(١٠) الديوان ص ١٠٢٤ والكتاب ٢: ١٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ١٣٠ والتنبيه ص ١٠٤. العوالي: عوالي الهودج، والقنا: عيدانه. والجآذر: جمع جُؤْذُر، وهو ولد البقرة الوحشية.

وتحتَ العَوالي في القَنا مُستَظِلَّةً ظِباءٌ، أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

وأنشد لغيره[1]: / [٤: ٩٦/ب]

وبالجِسْمِ مِنّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وإنْ تَستَشْهِدي العَينَ تَشْهَدِ

وأنشد غير س[٢]:

وما لامَ نَفسي مثلَها لِيَ لائمٌ ولا سَدَّ فَقري مِثلُ ما مَلَكَتْ يَدي

وقال الآخر[٣]:

فهلاّ أعَدُّوني لِمِثْلي - تَفاقَدُوا - وفي الأرضِ مَبْثُوثًا شُجاعٌ وعَقْرَبُ

ويظهر من كلام س أنَّ صاحب الحال في نحو «فيها رجلٌ قائمًا» هو المبتدأ. وذهب قوم إلى أنَّ صاحبه الضمير المستكن في الخبر. قال المصنف في الشرح[٤]: «وقول س هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فجَعْلُه لأظهَرِ الاسمين أولَى من جَعْلِه لأغمَضِهما» انتهى. وهذا الذي ذكره يستقيم لو تَساوَيا، وأمّا إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فجَعلُه حالاً للمعرفة أولَى.

وزعم ابن خروف[٥] أنَّ الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لا ضمير فيه عند س والفراء إلا إذا تأخر، وأمّا إذا تقدَّم فلا ضمير فيه. واستدلَّ على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدَّم لجاز أن يؤكَّد، وأن يُعطَف عليه، وأن يُبْدَل منه، كما فُعِل ذلك مع المتأخر.

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٣ وشرحه للسيرافي ٧: ٥٧ والأعلم ص ٢٨٣.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في معجم الشعراء ص ٢٢٩. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٣٣٣ وشرح الكافية الشافية ص ٧٣٨.

(٣) هو مُرَّة بن عَدّاء الفقعسي أو غيره. الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠] والتنبيه ص ١٠٣ والمرزوقي ص ٢١٤. تفاقدوا: دعاء عليهم بأن يفقد بعضهم بعضًا. والشجاع: الحيّة. وكنى به وبالعقرب عن الأعداء. ك، د: لمثلي تعاقدوا.

(٤) ٢: ٣٣٣.

(٥) الفقرة في شرح المصنف ٢: ٣٣٣.

ومع ذلك فنصبُ الحال[1] المتقدمة من النكرة لا يكون إلا في قليل من الكلام، قال س[2]: «ومع ذلك أكثرُ ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام»، وإن كان قد أطلق القول في جواز وقوع الحال من النكرة، ولم يجعله في الشعر أكثر منه في الكلام.

ويجوز أن تقول «هذا قائمٌ رجلٌ» على طريق البدل. وحكى الفراء[3]: هذه خُراسانيةً وخُراسانيةٌ جاريةٌ[4]، بنصب خُراسانية على الحال المتقدمة[5]، وبالرفع على طريق البيان.

وقوله أو يَكُنْ جملةً مقرونة بالواو مثاله ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[6]، وقال[7]:

مَضَى زَمَنٌ والناسُ يَستَشفِعُونَ بِي فهل لِي إلى لَيلَى الغَداةَ شَفيعُ

أو يَكُن الوصف به على خلاف الأصل مثاله: هذا خاتمٌ حديدًا، وعندي راقودٌ[8] خلاًّ، هكذا مَثَّلَ المصنف[9]، وقال[10]: «ظاهر كلام س أنَّ المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، وأنَّ الذي سوَّغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلُّصُ من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤوَّل بمشتقّ، وقد تقدم أنَّ ذلك

---

(١) فنصب الحال ... ومع ذلك: سقط من د.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٤. ولفظه: «وهذا كلام أكثر ... ».

(٣) معاني القرآن ١: ١٦٨.

(٤) ك، د: هذه خراسانيةً جاريةٌ.

(٥) ك: المقدمة.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٧) هو قيس بن الملوَّح أو قيس بن ذَريح. الحماسة البصرية ٣: ١٢١٠ [١١٠١] - وفيها تخريجه - وشرح المصنف ٢: ٣٣٤.

(٨) الراقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإرْدَبّة يُسيَّع داخله بالقار.

(٩) ٢: ٣٣٤.

(١٠) ٢: ٣٣٤.

يُغتَفَر في الحال؛ لأنه بالأخبار أشبهُ منه بالنعوت. والمشهور في كلام غير[1] س نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز. فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالاً، نحو: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جُبَّتك خَزًّا» انتهى.

ومِن مجيء الحال بعد ما يَقبُح الوصف به قولُهم: مررتُ بِبُرٍّ قفيزًا بدرهم[2]، ومررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ[3].

وقوله أو تُشاركه فيه معرفة نحو: هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقِينَ، وهذا /رجلٌ وعبدُ الله منطلقَينِ[4]. [٤: ٩٧/أ]

ص: يجوز[5] تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير، كاقترانه بـ«إلا» على رأي، وكإضافته إلى ضميرِ ما لابَسَ الحال. وتقديمُه على صاحبه المجرور بحرفٍ ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع.

ش: لَمّا كانت الحال خبرًا في المعنى تَنَزَّلتْ من صاحبها منْزلة الخبر من المبتدأ، فالأصلُ فيها التأخير[6] عن صاحبها، كما أنَّ ذلك هو الأصل في خبر المبتدأ.

ثم قد يعرض تأخيرها عنه وجوبًا، وجوازًا:

فمن الوجوب إضافة العامل إلى صاحبها، نحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مسرعةً، فلا يجوز تقديم مسرعة على هند لِما يلزم في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

---

(١) غير: سقط من د.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٣) الكتاب ٢: ١١٢. قعدة الرجل : مقدار ما أخذ من الأرض قعوده.

(٤) الكتاب ٢: ٨١ - ٨٢ والمقتضب ٤: ٣١٤.

(٥) كذا في المخطوطات، والذي في التسهيل وشرحه: ويجوز.

(٦) د: التأخر.

ومن ذلك قولهم: ما أحسنَ هندًا متجردةً، فيجب تأخير هذه الحال عن صاحبها، فلا يجوز: ما أحسنَ متجردةً هندًا، وفيه خلاف سيأتي في باب التعجب.

ومِمّا عَرض فيه مانعٌ من التأخير عند قوم فخرجَ عن الأصل اقترانُ ذي الحال بإلا، مثاله: ما قام مسرعًا إلا زيدٌ، أنشد الأخفش[1]:

وليس مُجيرًا إنْ أتى الحَيَّ خـائفٌ ولا قـائلاً إلا هـو المُتَعَيَّبـا

ثم قال: فإنّ هذا ليس بحسن، وهو كلام يجوز في الشعر. وهو مثل: ما أكلَ إلا زيدٌ الخبزَ، وما ضرب إلا عمرٌو زيدًا، لا تريد به: ما أكلَ الخبزَ إلا زيدٌ، وما ضربَ زيدًا إلا عمرٌو[2]، ولكنك تُضمر الفعل بعد المستثنى على قُبحه، وإنما قَبُحَ لأنّ المخاطب إذا سمع «ما ضربَ إلا عمروٌ» ووضعه على فعل لم يتعدّ إلى مفعول، فإذا وقع عنده على ذلك لم يجز أن تعديه إلى مفعول، فلذلك قَبُحَ: ما يدري إلا زيدٌ ما هو؛ لأنّ «ما هو» في موضع المفعول.

ولو جئت بعده بما لا يُغيِّر العمل لجاز، نحو: ما ضربني إلا أبوك منهم؛ لأنّ «منهم» شيء زِدتَ به المخاطب علمًا، ولم[3] تفسد شيئًا من العمل الذي مضى في أصل كلامك.

وكذا لو جئت بالحال أو الظرف لجاز؛ لأنّ الظرف[4] والحال يعمل فيهما الفعل المتعدي وغير المتعدي، وذلك أنك لو قلت: ما جلسَ إلا زيدٌ عندَك، وما جاءَ إلا زيدٌ راكبًا، وما جاءَ إلا أَمَةُ اللّه راكبةً - جاز، وليس شيء من هذا كان متقدمًا.

(١) تقدم في ٨: ٢٥٢.

(٢) الذي في المخطوطات: ما ضرب إلا زيدًا عمرو. صوابه في تمهيد القواعد ٥: ٢٢٨٤.

(٣) ك: ولا.

(٤) لأن الظرف: سقط من د.

وأمّا ما جاء راكبًا إلا زيدٌ فلا يجوز تأخيره؛ لأنّ هذه الحال تلتبس بالحال التي ليست مؤخَّرة؛ لأنك إذا قلت ما جاء راكبًا إلا عبدُ اللّه فأنت تنفي عن حال الركوب كلّ شيء إلا مجيء عبد اللّه، وإذا قلت ما جاء إلا عبدُ اللّه راكبًا فلم تنفِ عن الركوب شيئًا. هذا نص أبي الحسن في «المسائل».

قال أبو الحسن: «ولو قلت «ما جاءني أحدٌ راكبةً إلا أمةُ اللّه» كان محالاً، وليس مثل ما جاء راكبًا إلا زيدٌ؛ لأنّ المجيء هنا لزيد ، ولم تجعله بدلاً من شيء قبله، وفي ما جاءني أحدٌ راكبةً إلا أمةُ اللّه قد جعلته بدلاً من أحد، ووقع الحال الذي هو لـ«أمة اللّه» في موضع قد يكون فيه حال «أحد»، فكره اللبس» انتهى.

فإن وُجد نحو ما قام إلا زيدٌ مسرعًا أُضمر ناصب الحال بعد صاحبها، كقول الراجز[1]: / [٤: ٩٧/ب]

/ما راعَنِــي إلا جَنــاحٌ هابِطــا ... حَولَ البُيــوتِ قَوْطَــهُ العُلابِطــا

التقدير: ما راعَني إلا جَناحٌ راعَني هابطًا، وجَناح: اسم رجل.

وقوله **وكإضافته إلى ضميرِ ما لابَسَ الحالَ** ما لابَسَ الحالَ يشمل الملابسة بإضافة[2] وبغيرها، مثاله: جاء زائرَ هندٍ أخوها، وجاء منقادًا لعمرٍو صاحبُه.

وقوله **وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع** أطلق المصنف في حرف الجر، وينبغي أن يقيد بأن يكون غير زائد، فإنه إذا كان زائدًا جاز تقديم الحال عليه كما جاز ذلك في المفعول، مثاله: ما جاء من أحدٍ عاقلاً، وكفى بزيدٍ مُعينًا، إذا أعربتَ مُعينًا حالاً فيجوز التقديم، فتقول: ما جاء عاقلاً من أحدٍ، وكفى معينًا بزيدٍ.

---

(١) النوادر ص ٤٧٥ وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢ والخصائص ٢: ٢١١ والمنصف ١: ٢٧ والمحتسب ١: ٩٢. القوط: القطيع من الغنم. والعلابط: الكثير، والغليظ.

(٢) ك، س: بإضافته.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف[2] لم يجز عند أكثر النحويين[3] تقديم الحال عليه، نحو: مررتُ بهند ضاحكةً، فيُخَطِّئون من يقول: مررتُ ضاحكةً بهند. ودليلهم في منع ذلك أنَّ تعلُّق العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطة أن يتعدَّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنَّ فعلاً واحدًا لا يتعدَّى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير. وبعضهم يعلِّل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة. وبعضهم يعلِّل بأنَّ حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمَّن معنى الاستقرار، نحو: زيدٌ في الدار مُتَّكئًا، فكما لا تقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله لا تقدم عليه في نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً».

وقد اعترض المصنف هذه العلل، فقال في الأولى[4]: «لا نسلِّم ذلك الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضًا، بل حقُّ الحال لشبه الظرف[5] أن يستغني عن واسطة، على أنَّ الحال أشدُّ استغناءً عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يُعَدَّى بحرف جرّ، كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتمني».

وقال في الثانية[6]: «المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصح أن تحمل حال المجرور بحرف عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعًا والفرع متبوعًا. وأيضًا فالمضاف بمنْزلة موصول، والمضاف إليه بمنْزلة صلة[7]، والحال منه بمنْزلة جزء صلة،

---

(١) ٢: ٣٣٦.

(٢) بحرف: انفردت به ن، وهو في شرح المصنف.

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الأول ص ٦٥٩.

(٤) ٢: ٣٣٩.

(٥) في شرح المصنف وتمهيد القواعد: لشبهه بالظرف.

(٦) ٢: ٣٣٩.

(٧) في تمهيد القواعد: «بمنْزلة صلته». وكذا في الموضع التالي.

فوجب تأخيره كما يجب تأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة، فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك».

وقال في الثالثة[1]: «بين البابين بَون بعيد، فإنّ جالسةً من (مررتُ بهندٍ جالسةً) منصوب بمررت، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذي عدّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية مررت، فالمجرور به بمنْزلة منصوب، فيتقدّم[2] حاله كما يتقدّم حال المنصوب، /ولكونه بمنْزلة منصوب [٤: ٩٨/أ] أجري في اختيار النصب نحو: أزيدًا مررتَ به؟ مُجرى: أزيدًا لقيتَه؟

وأمّا مُتّكئًا في المسألة [الثانية][3] فمنصوب بـ«في» لتضمنها معنى الاستقرار، وهي أيضًا رافعةٌ ضميرًا عائدًا على زيد، وهو صاحب الحال، فلم يجز لنا أن نقدّم مُتّكئًا على في لأنّ العمل لها، وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فمانع التقدم في نحو (زيدٌ في الدار متكئًا) غير موجود في نحو: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، وربما قُدِّم الحال في نحو: زيدٌ في الدار مُتّكئًا» انتهى ما ذكره المصنف في هذه العلل التي ذكرت أنها تمنع من تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد.

وقال غيره معلّلاً للمنع: الباءُ في نحو مررتُ بهندٍ ضاحكةً من حروف الصفات، وتتعلق بالحدث، فكان الحدث مطلقًا، ثم تقيّده الباء، فصار الحدث مخصوصًا بهند لا مطلقًا، وضاحكة من صفات هند وقَيد لها، فقد اجتمع صفتان: إحداهما الباء المقيِّدة للمرور، والأخرى الحال المقيِّدة لهند، وإذا اجتمع صفتان لموصوفين لم يجز إلا أن تلي صفة أحدهما موصوفها، أو تلي صفة الموصوف الثاني صاحبها، وتلي صفة الأول صفة الثاني، تقول: مررتُ برجلٍ على فرسٍ، فإذا

---

(١) ٢: ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٢) ك، ن: فتقدم.

(٣) الثانية: تتمة من شرح المصنف. وهي في تمهيد القواعد ضمن نص المصنف.

وصفتهما جاز أن تلي كل صفة موصوفها، فتقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ على فرسٍ أشهَبَ، ومررتُ برجلٍ على فرسٍ أشهَبَ عاقلٍ، ولا يجوز أن تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أشهَبَ؛ لما يلزم في ذلك من إيلاء الصفة موصوفًا غير موصوفها، فلو قلتَ «مررتُ ضاحكةً بهندٍ» كنتَ قد أوليتَ ضاحكةً الذي هو من صفات هند المرور الذي هو غير موصوفها، وذلك لا يجوز.

فإن قلت: الحال مشبَّهة بالظرف[1]، والظرف يجوز فيه ذلك، فتقول: مررتُ بهندٍ اليومَ، ومررتُ اليومَ بهندٍ، فينبغي أن يجوز ذلك في الحال.

فالجواب: أنَّ الظرف مقدر بـ«في»، وهو متعلق بالمرور، وليس بصفة لغيره، والحال هي هند، والشَّبَه الذي بينهما إنما هو في المعنى لا في اللفظ، والمشبَّه بالشيء لا يكون[2] كالمشبَّه به.

قالوا: وحُجَّة[3] مَن أجاز ذلك من جهة القياس هي أنَّ العامل هو الفعل من حيث المعنى، إلا أنَّ حرف الجر موصل معناه إلى الاسم، فهو من حيث المعنى مفعول لذلك الفعل، فالعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وإن كان لم يَقْوَ على نصبه، فاحتاج في التوصل إليه إلى الحرف.

قال المصنف في الشرح[4] ما ملخصه: «أجزت ذلك للسماع، ولضعف دليل المنع، فالسماع ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[5] فـ(كافَّة) حال من الناس.

---

(١) انظر ما تقدم في ص ١١ وسر الصناعة ص ٦٤٥.

(٢) لا يكون: سقط من ك.

(٣) حجة: سقط من ك.

(٤) ٢: ٣٣٦ - ٣٣٩.

(٥) سورة سبأ: الآية ٢٨.

وتأويل الزمخشري[١] أنَّ (كافَّة) صفة لـ(إرسالة) حذفت، وقامت (كافَّة) مقامها، فيُبطله نقل ابن بَرْهان[٢] أنَّ العرب لم تستعمل قَطُّ كافَّةً إلا حالاً. وتجويز الزمخشري ذلك شبيه بما أجازه في خطبة (المفصَّل)[٣] من إدخال باء الجر على (كافَّة) والتعبير به عما لا يعقل، وشرط الصفة الْمُستغنَى / بها عن الموصوف [٤: ٩٨/ب] أن يُعتاد ذكر موصوفها معها قبل الحذف، وألاَّ تصلح الصفة لغيره، و(كافَّة) بخلاف ذلك.

وتأويل الزجاج[٤] أنه حال من الكاف، فلا[٥] يُعرف كونه حالاً من مفرد في غير محل النِّزاع، ولا ينبغي أيضًا ذلك لتأنيثه، ولا يقال إنَّ التاء للمبالغة؛ لأنها لا تلحق غالبًا إلا ما كان من صفات المبالغة، نحو نسَّابة وفَرُوقة ومِهْذارة، ولحاقُها هذه شاذٌ، ولحاقها لـ(راوية)[٦] أشذّ، فحَملُ كافّة على راوية حَمْلٌ على شاذّ الشاذّ، وقول الشاعر[٧]:

فإنْ تَكُ أذوادٌ، أُصِبْنَ، ونِسْوةٌ   فلن تَذهبوا فِرْغًا بِقَتلِ حِبالِ

---

(١) قال في تفسير الآية في الكشاف ٣: ٢٩٠: ((إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفَّتهم أن يخرج منها أحد منهم)).

(٢) شرح اللمع له ص ١٣٨.

(٣) يعني قوله: ((ولقد نَدَبني ما بالمسلمين من الأرَب إلى معرفة كلام العرب ... لإنشاء كتاب في الإعراب، مُحيطٍ بكافَّة الأبواب)). المفصل ص ٣١.

(٤) قال في تفسير الآية: ((والمعنى: أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ)). معاني القرآن وإعرابه ٤: ٢٥٤.

(٥) د: ولا.

(٦) في المخطوطات: لرواية. صوابه في شرح المصنف.

(٧) هو طُليحة بن خويلد الأسدي كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٠. والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٩ والمحتسب ٢: ١٤٨ وشرح التسهيل ٢: ٣٣٨. أذواد: جمع ذَوْد، وهي الثلاث من الإبل فما زاد إلى العشرة. وذهب دم فلان فِرغًا، أي: هَدَرًا باطلاً. وحبال: ابن أخي طليحة.

وقول الآخر[1]:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِيًا ... إليَّ حَبِيبًا إنَّها لَحَبِيبُ

وقول الآخر[2]:

إذا المَرءُ أعْيَتْهُ المُروءةُ ناشِئًا ... فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَدِيدُ

وقول الآخر[3]:

تَسَلَّيتُ طُرًّا عنكُمُ بَعدَ بَينِكُمْ ... بِذِكْراكُمُ حتى كأنَّكُمُ عِندي

ففِرْغًا حال، أي: فلن تذهبوا بدم حِبالٍ فِرغًا، وحِبال رجلٌ، وفمَطلَبُها عليه كهلاً شَديد، وتَسلَّيتُ عنكم طُرًّا.

ورُبَّما قُدِّمَ الحال على صاحبه[4] المجرور وعلى ما يتعلق به الجارّ، كقول الشاعر[5]:

غافِلاً تَعرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ، فَيُدْعَى، ولاتَ حِينَ إباءِ

ومثله[6]:

مَشغُوفةً بكَ قد شُغِفْتُ، وإنَّما ... حُتِمَ الفِراقُ، فما إليكَ سَبيلُ

أي: تَعرِض المَنِيَّةُ للمرء غافلاً، وشُغِفتُ بكَ مَشغُوفةً»[7].

---

(١) نُسب في الكامل ص ٧٨٩ لقيس بن ذَريح، ونُسب لغيره، انظر حاشية الكامل. وهو بلا نسبة في التنبيه ص ٣٧٩.

(٢) هو المَعلوط بن بَدَل القُرَيعيّ أو غيره. الحماسة ١: ٥٧٥ - ٥٧٦ [٤١٩] والتنبيه ص ٣٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٣٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦.

(٤) فيما عدا د: على صاحب المجرور.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٣٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٧٤٦.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٣٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٥. د: وإنما حُمَّ.

(٧) هنا ينتهي ما لخصه أبو حيان من كلام المصنف في شرحه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور[1] بحرف شيء ذهب إليه من المتأخرين الفارسيُّ[2] وابن كَيسان[3] وابن بَرْهان[4]، ومن أمثلة أبي علي في «التذكرة»: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أنّ المراد: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون، فجعل «خيرَ ما تكون» حالاً من الكاف المجرورة، وقدَّمها.

وهذه المسألة فيها تفصيل، وذلك أنّ صاحب الحال إمّا أن يكون مضمرًا أو مظهرًا:

فإن كان مضمرًا جاز تقديمها عليه، نحو: مررتُ ضاحكةً بكِ، عند الكوفيين[5]. وكذا إن كان لمضمرَين أحدهما مجرور بحرف، نحو: مسرعَينِ مررتُ بك، ومررتُ مُسرعَينِ بك.

وإن كان مظهرًا فإمّا أن تكون الحال غير اسم، أو اسمًا:

فإن كانت غيرَ اسم، نحو «مررتُ بهندٍ تَضحك» جاز تقديم الحال على المجرور، فتقول: مررتُ تَضحك بهندٍ، عند الكوفيين.

[٤: ٩٩/أ] وإن /كانت اسمًا فلا يجوز التقديم، لا يجوز: مررتُ ضاحكةً بهند، ودخلتُ هاجرةً إلى سُعدى. وذكر ابن الأنباريُّ الاتفاق على أنّ ذلك[6] خطأ، وأنّ الإجماع منعقد على ذلك.

---

(١) المجرور: سقط من ك.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ص ١٣٧ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٢٠٦ [رسالة] وشرح المصنف ٢: ٣٣٧.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٧: ٥٩ وشرح اللمع لابن برهان ص ١٣٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٥ وشرح المصنف ٢: ٣٣٧.

(٤) شرح اللمع ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٥) شرح الكافية للرضي: القسم الأول ص ٦٥٨ - ٦٥٩.

(٦) أي: التقديم.

ولا يجوز عند البصريين[(١)] تقدُّم حال المخفوض بحرف غير زائد، سواء أكان المخفوض ظاهرًا أم مضمرًا؛ لأنَّ حرف الجر عامل غير متصرِّف.

وقد تُؤُوِّلَ ما استدلَّ به المصنف من السماع: أمّا ﴿كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ فعلى أنه حال من الكاف، أو على أنه صفة[(٢)] لـ(إرسالة) محذوفة. وأمّا «فلن يذهبوا فِرْغًا» فعلى تقدير: ذَهابًا فِرغًا. وأمّا «هَيْمانَ صاديًا» فمفعول بـ«بَرْد»، وهو مصدر[(٣)]، والتقدير: لئن كان أنْ بَرَدَ الماءُ هَيمانَ صاديًا حبيبًا إليَّ، ويعني بِهَيْمانَ صاديًا نفسَه. وأمّا «كَهْلاً» فحال من فاعل المصدر المحذوف، ومجيء الحال من المحذوف لدليل المعنى عليه جائز، كقوله ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[(٤)]، والتقدير: فمَطْلَبُها المرءُ كَهْلاً شديدٌ عليه[(٥)]. وأمّا «طُرًّا» فحال من «عنكم» محذوفة، تدل عليها «عنكم» المثبتة، التقدير: تَسَلَّيتُ عنكم طُرًّا عنكم.

قال بعض أصحابنا: وعلى تقدير أنْ يَبعُد تأويل هذه الأبيات لا حُجَّة فيها؛ لأنَّ الشعر يجيء[(٦)] فيه ما لا يجوز في الكلام.

وفي الإفصاح: «لم يُجز س: مررتُ قائمًا بزيدٍ؛ لأنَّ الباء لما عَدَّت الفعل، ولم يستغن عنها، وكان لها حظٌّ من العمل في الاسم - لم يتقدم الحال عليها، ولم يُسمع تقديمه هنا من كلام العرب. وقد قال أبو بكر بن طاهر: إنَّ مذهب س[(٧)] أنَّ

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٤ والمقتضب ٤: ١٧١، ٣٠٢ والأصول ١: ٢١٤ - ٢١٥ واللمع ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٥ - ١٦.

(٢) الذي في المخطوطات: «مصدر»، والصواب ما أثبته، وهو في حاشية س. وانظر ص ٧٢.

(٣) وهو مصدر ... هيمان صاديًا: سقط من ك.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٤١.

(٥) د: كهلا شديد شديد عليه. س: أشد عليه.

(٦) س: يجوز.

(٧) الكتاب ٢: ١٢٤.

الباء هي العاملة، فلذلك لم يتقدم عليها الحال، وهذا الذي ذكر مذهب أبي العباس، نصَّ عليه[1] » انتهى.

ولم يتعرض المصنف في الأصل لتقديم الحال على المجرور بالإضافة، وذَكر ذلك في الشرح، فقال ما معناه[2]: «إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف، نحو: هذا شاربُ السَّويقِ مَلتوتًا الآنَ أو غدًا؛ لأنَّ الإضافة في نية الانفصال، فلا يُعْتَدّ بها. وإن كانت محضة[3] لم يجز تقديم الحال[4] عليه بإجماع؛ لأنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فأمّا قوله[5]:

نحـــنُ وَطِئْنـــا خُـــسَّأً دِيـــارَكُمْ   إذْ أَسْلَمَتْ حُمـــاتُكم ذِمـــارَكُمْ

ف(خُسَّأً) ليس حالاً من المخاطبين فيكونَ بمعنى بُعَدَاءَ من قوله ﴿قِرَدَةً خَٰسِئِينَ﴾[6]، بل هو حال من ضمير المتكلم، جمع خاسئ بمعنى زاجِر، من خَسَأْتُ الكلبَ. وأمّا قول الآخر[7]:

لَيسَتْ تُجَرَّحُ فُـــرّارًا ظُهـــورُهُمُ   وفي النُّحـــورِ كُلُـــومٌ ذاتُ أَبـــلادِ

ف(فُرَّارًا) ليس حالاً من الضمير في ظهورهم، وظهورهم مرفوع بتُجَرَّح، بل تُجَرَّح مسند إلى ضمير الجماعة الموصوفة، وفُرَّارًا حال من ذلك الضمير، وظهورهم بدل من ذلك الضمير بدل بعض من كل».

وفي كلامه هذا تعقب في موضعين:

---

(١) المقتضب ٤: ١٧١.

(٢) ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٣) ك: غير محضة. وكذا في د، وفوق غير فيها: كذا.

(٤) في المخطوطات: صاحب الحال.

(٥) لم أقف عليه. ك: إذ أسلمتم.

(٦) سورة البقرة: الآية ٦٥.

(٧) هو القطاميّ. ديوانه ص ٨٩ وإصلاح المنطق ص ٤١٠ وتهذيبه ص ٨٤٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٩٩ والخزانة ٧: ٤٩٥. أبلاد: جمع بَلَد، وهو الأَثَر.

[٤: ٩٩/ب] أحدهما: قوله «إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم[1] الحال /على المضاف»، وليس كل ما إضافته غير محضة يجوز تقديم الحال فيه على المضاف، نحو: هذا مثلُ هندٍ ضاحكةً.

والثاني: قوله «وإن كانت الإضافة محضة لم يجز تقديم الحال[2] على المضاف بإجماع»، وامتناع جواز التقديم في هذا فرع عن جواز مجيء الحال من المجرور بالإضافة إضافة محضةً، وليس كل ما أُضيف إضافة محضة تجوز الحال فيه من المجرور بالإضافة؛ ألا ترى إلى امتناع نحو: ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً.

وإصلاح كلام المصنف أن يقال: تجوز الحال من المجرور بالإضافة إذا كانت الإضافة في تأويل الرفع أو النصب، نحو: أعجبني قيامُ زيدٍ مُسرِعًا، ويُعجبني رُكوبُ الفَرَسِ مُسْرَجًا، ومررتُ برجلٍ راكبِ الفرَسِ ضاحكًا.

ص: ولا يمتنع تقديمه على المرفوع والمنصوب، خلافًا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقًا، وفي المرفوع الظاهر المؤخَّر رافعُه عن الحال. واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً. ولا يُضافُ غيرُ عاملِ الحال[3] إلى صاحبه إلا أن يكون المضافُ جزأه أو كجُزئه.

ش: مثال تقدُّمه على المرفوع: جاء مُسرعًا زيدٌ، وقال الشاعر[4]:

فَسَقَى بِـلادَكِ غَـيرَ مُفْـسِدِها ... صَوبُ الغَمـامِ ودِيْمـةٌ تَهْمِـي

وقال الآخر[5]:

تَرَحَّلَ مِن أَرضِ العِراقِ مُرَقِّشٌ ... على طَرَبٍ ، تَهوي سِراعًا رَواحِلُهْ

---

(١) تقديم الحال ... يجوز: سقط من ك.

(٢) س، د: صاحب الحال.

(٣) د: ولا يضاف غير العامل.

(٤) تقدم في ٤: ١٢٤.

(٥) هو طرفة. الديوان ص ١٢٣ وشرح المصنف ٢: ٣٤١.

وقال الآخر(١):

فما كانَ بينَ الخيرِ لو جاءَ سـالِمًا ... أبـو حُجُـرٍ إلا لَيـالٍ قَلائـلُ

وقال(٢):

يَطيرُ فُضاضًا بينَهم كُـلُّ قَـوْنَسٍ ... ويَتبَعُها منهم فَـراشُ الحَواجِـبِ

وقال الآخر(٣):

تَبَيَّنُ أَعْجازُ الأُمـورِ إذا انْقَـضَتْ ... وتُقْبِلُ أَشْباهًا عليـكَ صُـدُورُها

ومثال تقديمه على المنصوب: لقيتُ راكبةً هندًا، وقال الشاعر(٤):

وَصَلتُ ، ولم أَصْرِمْ مُسيئينَ أُسرَتي ... وأَعْتَبتُهُمْ حـتى يُلاقُـوا وَلائيـا

وقال الحارث بن ظالم(٥):

وقَطَّعَ وَصْـلَها سَـيفي ، وأنّـي ... فَجَعـتُ بِخالِـدٍ طُـرًّا كِلابـا

وقال آخر(٦):

لن يَراني حتى يَـرى صـاحبٌ لي ... أجتَني سُـخْطَهُ يَـشيبُ الغُرابـا

---

(١) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ١٢٠ وشرح المصنف ٣: ٣٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٦٢. بين الخير، أي: بين الخير وبيني. وأبو حجر: كنية النعمان بن الحارث الغسّانيّ.

(٢) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٤٤ وشرح المصنف ٢: ٣٤١. الفضاض: المتفرق من كل شيء. والقونس: أعلى الناصية. وفراش الحواجب: عظامها.

(٣) هو شبيب بن البرصاء. الحماسة ١: ٥٦٢ [٤٠٧] والمرزوقي ص ١١٢٤ [٤٠٣].

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ص ٧٤٧ والمقاصد الشافية ٣: ٤٧٠. وفي ك، د، والمقاصد: حتى تلافَوا.

(٥) المفضليات ص ٣١٤ [٨٩] وشرحها للتبريزي ص ١٣٣٤ وشرح المصنف ٢: ٣٤٠. خالد: هو خالد بن جعفر بن كلاب، وكان الحارث قد قتله وهرب. وآخر البيت في المفضليات والتبريزي: عمدًا كلابا.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٠.

أراد: لن يراني صاحبٌ لي أجتني سُخطَه حتى يَرى الغُرابَ يَشيبُ. وقال آخر[1]:

يَرُدُّ حَسْرَى حَدَقَ العُيونِ

[٤: ١٠٠/أ] وقوله **خلافًا للكوفيين /في المنصوب الظاهر مطلقًا** يعني بالإطلاق هنا سواء أكانت الحال اسمًا أم كانت فعلاً، فلا يجوز عندهم: لقيتُ راكبةً هندًا، ولا: لقيتُ تَركبُ هندًا. وعلّتهم في منع لقيتُ راكبةً هندًا وشبهه[2] مما الحال فيه اسمٌ تَوَهُّم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه؛ لأنَّ الاسم وقع موقع المفعول، فغلب الفعل عليه، وسبق إليه، فتناوله الفعل كما يتناول الطعام والماء في نحو: أكلتُ الطعامَ، وشربتُ الماءَ.

وما ذهبوا إليه من اعتبار اللَّبس لا يُلتَفت إليه؛ لأنَّ الذي يتبادر إليه الذهن إنما هو النصب على الحال، ولو كان مثل هذا التوهُّم مُلتَفتًا إليه لم يجز: رأيتُ هندًا ضاحكةً؛ لاحتمال أن تكون[3] ضاحكةً بدلاً من هند، وليس كذلك؛ لأنَّ هذا الاحتمال ضعيف من جهة إبدال المشتق من الجامد، وقد تقدَّم ذكر السماع في الاسم، نحو: مُسيئينَ أُسرتي، وفي الفعل، نحو: يَشيبُ الغُرابا.

وقوله **وفي المرفوع الظاهر المؤخَّر رافعُه عن الحال** يعني: وخلافًا للكوفيين أيضًا في هذه المسألة، ومثالها: مُسرعًا قام زيدٌ[4].

وزعم بعض النحويين أنَّ الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل [متقدمًا، نحو: قام مُسرعًا زيدٌ، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر

---

(١) قبله: «يُغْضي كإغْضاءِ الدَّوَى الزَّمِينِ». المقصور والممدود للقالي ص ٩٤ ولابن ولاد ص ٣٩ والتنبيه ص ١٤٧ والمخصص ١٥: ١٢٨. الدوى: المريض.

(٢) وشبهه ... لأنَّ الاسم: سقط من د.

(٣) أن تكون ... الاحتمال: سقط من ك.

(٤) د: ومثاله قام مسرعًا زيد.

إذا كان الفعل متأخرًا، نحو: مُسرعًا قام زيدٌ] [1]، وسيأتي الكلام على تقدم الحال على العامل بعد هذا إن شاء الله.

وقوله **واستَثنَى بعضُهم من حال المنصوب ما كان فعلاً** أي: استَثنَى بعض الكوفيين مسألة: رأيتُ تَضحكُ هندًا، يعني: فأجازها؛ لأنه لا يتسلط رأيت على تضحك تَسلُّطَ[2] المفعول به، فلا تُتوَهَّم فيه المفعولية، وفي المنصوب بعده البَدَليَّة.

وقوله **ولا يُضاف غيرَ عامل الحال إلى صاحبه** قال المصنف في الشرح[3]: «حقُّ المجرور بالإضافة ألاَّ يكون صاحب حال، كما لا يكون صاحب خبر؛ لأنه مكمِّل للمضاف وواقع منه موقع التنوين. فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جعل المضاف إليه صاحب حال، نحو: عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا، وهو راكبُ الفَرَسِ عُرْيًا، ومنه ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

تَقولُ ابْنَتِي : إنَّ انْطِلاقَكَ واحِدًا ... إلى الرَّوعِ يومًا تارِكِي لا أبا لِيا»

وقوله **إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه** أي: إلا أن يكون المضاف جزءَ ما أُضيف إليه - وهو ذو الحال - أو مثلَ جزئه، قال المصنف[6]: «نحو قوله ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾[7]، وقوله ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[8].

---

(١) وردت هذه العبارة في ك كما يلي: «متقدما كذلك المثال وإنما يمنعون تقديم حاله إذا كان الفعل متقدمًا كذلك المثال وإنما يمنعون تقديم حاله إذا كان الفعل متأخرًا نحو مسرعًا قام زيدٌ». وفي د: «كذلك المثال وإنما يمنعون تقديم حاله إذا كان الفعل متأخرًا نحو مسرعًا قام زيد».

(٢) س، د: كتسلط.

(٣) ٢: ٣٤٢.

(٤) سورة المائدة: الآية ٤٨.

(٥) هو سَلامة بن جَنْدَل. الديوان ص ١٩٨، وتخريجه في ص ٢٨٥.

(٦) ٢: ٣٤٢.

(٧) سورة الحجر: الآية ٤٧.

(٨) سورة النحل: الآية ١٢٣.

وإنما حَسُنَ ذلك لأنه قد يُستغنى به عن المضاف، لو قيل في الكلام: نَزَعنا ما فيهم[1] مِن غِلٍّ إخوانًا، واتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا - لَحَسُنَ، بخلاف ما ليس جزءًا ولا كجزء، لو قلت: ضربتُ غلامَ هند جالسةً، أو نحو ذلك - لم يجز بلا خلاف» انتهى.

[٤: ١٠٠] وقال أبو نصر أحمد بن أبي حاتم[2] في قول طُفَيل[3]:/

وأَطْنابُهُ أَرْسانُ جُرْدٍ، كأنَّها ... صُدورُ القَنا مِن بادِئٍ ومُعَقِّبِ

«أراد: إنَّ أطنابَ البيتِ أرسانُ الخيل، وجُرْد: قِصار الشعر، وقوله كأنَّها صدورُ القنا في طولها، وأراد: كأنَّها القنا، ثم قال: صدور القنا، والعرب تفعل ذلك، كقولك[4]: جاء فلانٌ على صدر[5] راحلته، وإنما تريد: على راحلته» انتهى.

وقال الشاعر[6]:

كأنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا ... خُضِبْنَ، وإنْ كانَ لَمْ يُخْضَبِ

الحوامي: جمع حامية، وهي ما عن يمين الحافر وشماله. وقال الآخر[7]:

---

(١) ك: ما في صدورهم.

(٢) الباهلي، صاحب الأصمعي، وقيل: إنه كان ابن أخته. روى عنه كتبه، وعن أبي عبيدة وأبي زيد، أقام ببغداد. صنَّف: النبات والشجر، وأبيات المعاني، واشتقاق الأسماء، والجراد، والخيل، وغيرها. توفي سنة ٢٣١هـ وله نيِّف وسبعون سنة. الفهرست ص ٨٨ وبغية الوعاة ١: ٣٠١، وفيهما: «أحمد بن حاتم».

(٣) الديوان ص ١٩ والمصون ص ٨٣ ومقاييس اللغة ٤: ٨٢. التعقيب: غزوة بعد غزوة.

(٤) د، ن: كقوله.

(٥) د: على صدور.

(٦) هو النابغة الجعدي. الشعر والشعراء ص ١٢٩ والخزانة ٣: ١٦١ - ١٧٣ [١٨٦].

(٧) البيت ثاني أربعة أبيات للمسيَّب بن عامر يمدح عُمارة بن زياد العبسيّ في أمالي ابن الشجري ١: ٢٣ - ٢٤. وفي شرح ما يقع فيه التصحيف ص ١٩١ - ١٩٢ وتصحيح التصحيف ص ٢٥٠ بيتان للمسيَّب بن عَلَس، وهما الأول من أربعة الأبيات التي عند ابن الشجري وبيت آخر غيرها. الفرند: جوهر السيف.

كسَيفِ الفِرِنْدِ، أَخْلَصَ القَينُ صَقلَهُ　　　تُراوِحُهُ أَيـــدي الرِّجـــالِ قِيامـــا

وقول المصنف «بلا خلاف» ليس كما ذكر، بل ذهب بعض البصريين إلى إجازة الحال من المضاف إليه الصريح[1].

وقال في البديع[2]: «فإن لم يكن المضاف إليه فاعلاً ولا مفعولاً قلّت الحال منه، كقولك: جاءني غلامُ هند ضاحكةً، ومنه قوله تعالى ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[3]، فـ(مُصبحين)[4] حال من (هؤلاء)، وأنشد الفارسي[5]:

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشِـــدُونَ، علـــيهِمُ　　　حَلَقُ الحَديدِ مُـــضاعَفًا، يَتَلَهَّـــبُ

فـــ«مضاعفًا» حال من «الحديد» انتهى.

ولا يتعين ما قال في الآية ولا في البيت.

والذي نختاره أنّ المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه، وسواء أكان المضاف جزأه أو كجزئه أم لم يكن. وما استدلّ به المصنف لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون (إخوانًا) منصوبًا على المدح، نحو قول الشاعر[6]:

---

(١) الصريح وقال في البديع فإن لم يكن المضاف إليه: سقط من ك.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٨٤ - ١٨٥. د: وقال في البسيط.

(٣) سورة الحجر: الآية ٦٦.

(٤) فمصبحين: ليس في ك.

(٥) أنشده في المسائل الشيرازيات ص ٢٨٤. وهو لزيد الفوارس بن حصين الضبيّ في النوادر ص ٣٥٩ والخزانة ٣: ١٧٣ - ١٧٧ [الشاهد ١٨٧]. عوذ: هو عوذ بن غالب الغطفاني، وبهثة: هو بهثة بن عبد الله الغطفاني. وحاشدون: مجتمعون. وحلق الحديد: يعني الدروع، والدرع المضاعفة هي المنسوجة حلقتين حلقتين. ويتلهب: يشتعل، استعير للمعانه.

(٦) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٥ وشرح المصنف ٢: ٣٤٦. محقبو أدراعهم: يجعلونها خلفهم في موضع الحقائب، والحقيبة: خرج صغير يربطه الراكب خلفه.

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ ، مُحْقِبِي أَدْراعِهِمْ فيهم ، ورَهْطُ رَبيعةَ بنِ حُذَارِ

ولاحتمال أن يكون (حنيفًا) حالاً من (ملة) على معنى: دين إبراهيم[1]، أو حالاً من الضمير في (اتَّبِعْ)، ومع هذا الاحتمال لا يكون في الاستدلال بذلك حجة على إثبات قاعدة كلية، وهي أنَّ المضاف إذا كان جزءًا من المضاف إليه أو كالجزء جاز أن تأتي الحال من المضاف إليه، ومثلُ هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين، وهي تحتمل غير الحال احتمالاً واضحًا، إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أنَّ الحكم منوط به.

وإنما لم تجز الحال من المجرور بالإضافة إذا كان ليس في موضع رفع ولا[2] نصب، نحو: مررتُ بغلامِ هندٍ ضاحكةً؛ لِمَا تقرَّر مِن أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، و«هند» الجارُّ لها إمّا معنى الإضافة، وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقييدية، وإمّا اللام التي كانت قبل حصول الإضافة، وأيّما قدَّرتَه منهما لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال؛ لأنه يقيِّد هذه النسبة التي هي تقييدية بِضَحِكِ هند، والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن، فلذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه الصريح الذي ليس في موضع فاعل ولا مفعول.

ص: يجوز[3] تقديم الحال /على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا، أو صفة تُشبهه، ولم يكن نعتًا، ولا صلةً لأل أو حرفٍ مصدري، ولا مصدرًا مقدَّرًا بحرف مصدري، ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم. [٤: ١٠١/أ]

ش: لَمّا فرغ من تقديم الحال على صاحبها وجوبًا ومنعًا وجوازًا أخذ[4] يتكلم في تقديم الحال على عاملها: وجوبًا، ومنعًا، وجوازًا:

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٢٥ - ٢٦ والبديع ١: ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) رفع ولا: سقط منك.

(٣) صُدِّرت هذه الفقرة في التسهيل وشرح المصنف وتمهيد القواعد بلفظ: فصل.

(٤) أخذ ... وجوازًا: سقط من د. وفوق «فمن» بعده: كذا.

فمِن الجائز أن يكون العامل فيها فعلاً متصرفًا، نحو: جاء، وذهب، فيجوز: مسرعًا جاءَ زيدٌ، وضاحكةً خرجتْ هندٌ؛ لأنَّ العامل فيها - وهو الفعل - قويٌّ لتصرُّفه، فكما يجوز تقديم المفعول به عليه فكذلك يجوز تقديم الحال، وهو في الحال أجوز لشبهها بالظرف، والظرف يُتَّسَع فيه ما لا يُتَّسع في غيره، هذا مذهب البصريين[1] إلا الجرمي، فإنه لا يجيز تقديم الحال على العامل، شبَّهها بالتمييز في ذلك.

والقياس والسماع يردان عليه:

أمّا القياس فما ذكرناه من شبهها بالمفعول فيه، وهو الظرف، والفرق بين التمييز والحال واضح؛ لأنَّ الحال يقتضيها الفعل بوجهٍ ما، فقُدِّمتْ كما تُقَدَّم سائر الفَضَلات، وعلى أنَّ في تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً أو ما جرى مجراه وسُلِّم أنَّ العامل فيه ذلك في تقديمه عليه خلاف، وسيأتي أنَّ جواز تقديمه إذ ذاك هو الصحيح.

وأمّا السماع فقوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[2]، وخُشَّعًا حال، وذو الحال الضمير في يخرجون، والعامل يخرجون، وقد تقدَّمت الحال عليه، وقالت العرب: شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ[3]، فـ(شَتَّى) حال من الحَلَبة[4]، وقد تقدَّمت على تَؤُوب، وهو العامل فيها، وقال الشاعر[5]:

سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعبُ عندَ أُولي النُّهى … إذا بِرَجاءٍ صادقٍ قابَلُوا اليأسا

---

(١) س، ك: البصري.

(٢) سورة القمر: الآية ٧.

(٣) تقدم في ٢: ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٤) فشتى حال من الحلبة: سقط من ك، د.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٢.. وآخره في د، ن: البأسا.

فـ«سريعًا» حال من الصعب، وتقدمتْ على يَهون، وقال الآخر[1]:

مُزْبِــدًا يَخْطِــرُ مــا لم يَرَنِــي ... وإذا يَخلُــو لــه لَحمــي رَتَــعْ

فـ(مُزبِدًا) حال من الضمير في يَخطِر، وقد تقدَّم على العامل، وهو يَخطِر، وقال الآخر[2]:

دُلُــقُ الغــارةِ فــي إفْــزاعِهِمْ ... كَرِعــالِ الطَّــيرِ أَسْــرابًا تَمُــرْ

فأسرابًا حال من الضمير في تَمُر، وقد تقدَّمتْ على العامل، وهو تَمُر.

وسواء أكانت الحال مصدرًا، كقوله[3]:

فَلأْيًا بِــلأْيٍ مــا حَمَلْنــا وَلِيــدَنا ... على ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمــاءٍ مَفاصِــلُهْ

أم غير مصدر، كالآية والأبيات السابقة. ومؤكِّدةً وغير مؤكِّدة، وفي المؤكِّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكِّد.

وقد منع الأخفش[4] راكبًا زيدٌ جاء لبعدها عن العامل.

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو مركب من بيتين، وروايتهما:

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَرَنِي ... فإذا أَسْمَعْتُهُ صوتي انْقَمَعْ

ويُحَيِّينِي إذا لاقَيْتُــهُ ... وإذا يَخلو له لَحمي رَتَعْ

المفضليات ص ١٩٨ [٤٠]، وبينهما ثلاثة أبيات، والرواية فيه: مُزبدٌ، بالرفع. والبيت في المقتضب ٤: ١٧٠ وشرح المصنف ٢: ٣٤١. مزبد: من أزبد الجمل: إذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه. ويخطر: من الخَطْر، وهو ضرب الفحل بذنبه حين هياجه. وانقمع: دخل بعضه في بعض. ورتع: أكل بشره. د: يخلو.

(٢) هو طرفة بن العبد يصف خيلاً. ديوانه ص ٧١ واللسان (دلق) و(رعل). خيل دُلُق: مندلقة شديدة الدُّفْعة. والإفزاع: الإخافة، والإغاثة. ورِعال: جمع رَعْلة، وهي القطعة من الطير.

(٣) هو زهير بن أبي سُلمى. ديوانه ص ١٠٧ والكتاب ١: ٣٧١. اللأي: البطء. ومحبوك: مدمج. والظماء هنا: القليلة اللحم. د: ضخمًا مفاصله.

(٤) الغرة لابن الدهان (باب الحال) ق ٩٥/أ.

وأمّا الكوفيون فيزعمون أنّ انتصاب الحال لانقطاعها من إعراب ذي الحال لتخالفهما بالتنكير والتعريف، فلما لَزِمها خلاف صاحبها، ولم يمكن أن يعمل فيها العامل في ذي الحال لاشتغاله به عنها - نُصبت على القطع، وعمل فيها النصب[1] عندهم الحديث والمحدَّث /عنه كلاهما، ولذلك أجازوا أن تقول: قائمًا في الدار أنت، ومُسرعًا أقبلت، فقدَّموا الحال فيهما، ولم يفرقوا بين الفعل وغيره. [ك: ١٠١/ب]

وليس تقديم الحال وتوسيطها جائزًا على الإطلاق عندهم، بل لهم في ذلك تفصيل[2]:

فإن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخَّرتْ وتوسَّطتْ والرافع قبلها، ولم تتقدَّم على الرافع والمرفوع كليهما، فلا يجوز عندهم[3]: راكبًا جاء زيدٌ. وحجتهم أنّ الحال مبناها على الشرط، فبطَل راكبًا يجيء زيدٌ من حيث لم يجز[4] إنْ يَركبْ يَجئْ زيدٌ، وإنْ ركبَ جاءَ زيدٌ. وإنما بطَل هذا التقديم لأنّ كناية زيد مع حرف لا يُنوى به تأخير، دليل ذلك انجزام يَجئْ بعد إنْ يَركبْ، ومحال أن يجيء إن بعد الجزاء المجزوم[5]، فإذا ثبت لها التقدم فسدت المسألة بتقدم[6] المكني على الظاهر.

قالوا: وليس سبيل راكبًا جاء زيدٌ كسبيل غلامَك ضربَ زيدٌ؛ لأنّ الحال تخالف الغلام من جهة أنّ الغلام لا يخلو من نية التأخير[7]؛ إذ هو منصوب لم

---

(١) النصب: سقط من س.

(٢) الإنصاف ص ٢٥٠ - ٢٥٢ [٣١] والتبيين ص ٣٨٣ - ٣٨٥ [٦٢].

(٣) نسب هذا المنع إلى الكسائي والفراء في الأصول ٢: ٢٤٠، وإلى الفراء في الغرة لابن الدهان (باب الحال) ق ٩٥/أ. وانظر ما تقدم في ٢: ٢٥٩، ٢٦٣.

(٤) لم يجز ... لأن كناية زيد: سقط من ك.

(٥) د: المجرور.

(٦) د: فيقدم.

(٧) ك: من هذا التأخير.

يدخل عليه ما يَمنعه التأخير ويُلزمه التقديم، والحال قد دخل عليها مذهب الشرط، وبُنيت على معناه، فلزمها التأخير من حيث لا ينفكُّ الشرط من نية السبق إذا وُضع أول الكلام وأتى جوابه بعده. وإنما جاز توسط الحال في نحو جاء راكبًا زيدٌ لأنها إذا صُرِّح بالشرط فيها لم يكن خطأً؛ ألا ترى أنه ليس بمحال أن يُقال: يجيء إنْ يَركبْ زيدٌ، على أنّ زيدًا رافعه يجيء، والشرط مبنيّ على التأخير إذا لم تدخل عليه علة تُلزمه ألاّ يتأخر كما دخل عليه وهو أول[1] ما أوجبَ له رتبة السَّبق، ومن هذه الجهة شاكَل عندهم جاء راكبًا زيدٌ ضربَ غلامَه زيدٌ، وخالفَ راكبًا جاء زيدٌ غلامَه ضربَ زيدٌ.

وإن[2] كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع كليهما؛ فيجوز عندهم: في الدار أنتَ قائمًا، وفي الدار قائمًا أنتَ، وقائمًا في الدار أنت، وجئتُ راكبًا، وراكبًا جئتُ؛ لأنه لا يلزم من تقديمها على الرافع والمرفوع تقدُّم مضمر على ظاهر، كما لزم ذلك إذ كانت من مرفوع ظاهر.

وإن كانت من مخفوض ظاهر جاز تأخيرها، ولم يجز جعلها أول الكلام لِما يَلزم في ذلك من تقديم المضمر على الظاهر لفظًا ورتبة على ما بُيِّن في المرفوع، ولا يجوز توسيطها إجراء للمخفوض مُجرى المنصوب من حيث كان في موضع نصب، فكما أنّ المنصوب لا يجوز عندهم تقديم حاله عليه للعلّة التي تُذكَر بعد، فكذلك ما هو بمنْزلته، فيجوز عندهم: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، ولا يجوز: مررتُ ضاحكةً بهندٍ، ولا: ضاحكةً مررتُ بهندٍ[3].

(١) وهو أول ... جاء راكبًا زيد ضرب: سقط من د.

(٢) ك: فإن.

(٣) ولا ضاحكة مررت بهند: سقط من د.

وإن كانت من مخفوض مضمر جاز تأخيرها وتقديمها أول الكلام، ولا يجوز توسيطها، نحو: مرَّتْ بي هندٌ ضاحكًا، وضاحكًا مرَّتْ بي هندٌ؛ لأنه لا يلزم في ذلك تقدم مضمر على ظاهر، ولا يجوز: مرَّتْ ضاحكًا بي هندٌ، كما لا يجوز توسيطها إذا كانت من منصوب.

وإن كانت من منصوب ظاهر جاز تأخيرها عنه، نحو: لقيتُ زيدًا مسرعًا، ولا يجوز تقديمها، لا يقال: ضاحكةً لقيتُ هندًا؛ لِما يلزم من تقدم المضمر على الظاهر، ولا توسيطها؛ لئلا يَسبق أنها /مفعولة. [٤: ١٠٢/أ]

وإن كانت من منصوب مضمر جاز تقديمها، نحو: ضاحكًا لَقِيَتْنِي هندٌ، وقد تقدَّم الكلام في بعض هذه الصور.

وهذا الذي ذهبوا إليه من امتناع تقديم الحال أول الكلام إذا كانت من ظاهر باطل؛ لأنهم بَنَوا ذلك على أنَّ الحال مبنيّة على معنى الشرط، وذلك شيء لم يستدلُّوا عليه بأكثرَ مِن أنّهم وجدوها تكون خبرًا عن المصدر في نحو: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، وأكثرُ شُربِي السَّويقَ مَلتوتًا، كما أنَّ الشرط يكون خبرًا عن المصدر في نحو: ضَربِي زيدًا إنْ قام، وأكثرُ شُربِي السَّويقَ إنْ كان مَلتوتًا. ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأنَّ الحال ليست بخبر المصدر، وإنما الخبر محذوف أُقيمت الحال مقامه على ما بُيّن في باب الابتداء[1]. وقد تقدم الدليل[2] على مجيء الحال متقدمة أول الجملة على الاسم المرفوع مُظهَرًا، كما حكى الرياشي من قول العرب: شتَّى تَؤوبُ الحَلَبةُ، وقول الشاعر[3]:

---

(١) انظر الجزء الثالث ص ٢٨٨ - ٢٩٥.

(٢) انظر ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) تقدم في ص ٨٤.

سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعبُ ....

وما أشبههما، وقد تقدَّم الاستدلال[١] على جواز: ضربتُ راكبةً هندًا، وما أشبهه مما تقدم فيه حال المنصوب عليه وحده.

فأمّا تقديم الحال على العامل في نحو ضاحكةً لقيتُ هندًا مما ذو الحال[٢] فيه منصوبٌ ظاهرٌ فالقياس يقتضيه، كما جاز ذلك في المرفوع الظاهر، ولكنّي لا أحفظ من المسموع ما يدل على ذلك.

وفي البسيط: ذهب بعض الكوفيين[٣] إلى أنه لا يجوز - يعني تقديم الحال على العامل[٤] - إذا كان ذو الحال اسمًا ظاهرًا؛ نحو: جاء[٥] زيدٌ راكبًا، فإن كان مضمرًا جاز، نحو: راكبًا جئتُ[٦]. قالوا: لأنَّ فيه تقديم المضمر على الظاهر، فإنَّ في الحال مضمرًا، بخلاف المضمر.

وهو فاسد، أمّا السماع فمذكور، وأمّا ما ذكروه فلأنه إنما امتنع حيث لا يكون في حكم التأخير، بخلاف هذا.

وحُكي[٧] عن الفراء والكسائي المنع مطلقًا. واحتُجّ بتقديم[٨] الضمير على من يعود عليه.

---

(١) تقدم في ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) ن: مما دون الحال.

(٣) في الإنصاف ص ٢٥٠ [المسألة ٣١]: ذهب الكوفيون.

(٤) على العامل ... فإن في الحال: سقط من د. وفوق المضمر بعده: كذا.

(٥) جاء: سقط من ن.

(٦) راكباً جئت ... فإنَّ في الحال: سقط من ن.

(٧) انظر الأصول ٢: ٢٤٠ وأسرار العربية ص ١٧٧ - ١٧٨. وحكي المنع عن الفراء في اللباب ١: ٢٨٩.

(٨) في حاشية د: لعله بمنع.

وهو جائز عندنا إذا كان مؤخرًا معنًى، كقولهم: في أكفانه كُفِّنَ الميّتُ[1]، وقال تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[2].

وقوله **أو صفةٌ تُشبِهُه شَبَهُها** للفعل مِن جهةِ تَضَمُّنِ معنى الفعل وحروفه وقبولِ علامات الفروع، وقد نصَّ س[3] وغيره[4] على جواز تقديمها على الفعل وما جرى مجراه من أسماء الفاعلين وما في حكمها، تقول: مسرعًا زيدٌ راحلٌ، وزيدٌ مجردًا مضروبٌ، وزيدٌ مُوسرًا ومُعدِمًا سَمحٌ، وذلك أنَّ الحال تجيء يعمل فيها ما يصح أن يكون من باب الصفة المشبهة، قال[5]:

لَهِنَّكَ سَمْحٌ ذا يَسارٍ ومُعْدِمًا   كما قد أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبا

فإذا قدّمت الحال على سَمْح جاز.

وقوله **ولم يكن نعتًا** أي: ولم يكن العامل نعتًا، قال المصنف في الشرح[6]: «وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية فهو قويّ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فلو كان العامل القويّ نعتًا لم يجز تقديمه، نحو: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سَرجُها[7]» انتهى.

---

(١) التبيين ص ٣٨٥، ولفظه: «في أكفانه لُفَّ الميت».

(٢) سورة طه: الآية ٦٧.

(٣) نص في الكتاب ٢: ١٢٤ على جواز تقديمها على الفعل، ولم يذكر تقديمها على ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين وما في حكمها، وكذا في شرح السيرافي ٧: ٥٩ - ٦٠.

(٤) المقرب ١: ١٥٦.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٤٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٧.

(٦) ٢: ٣٤٣.

(٧) ذكر هذا المثال سيبويه. الكتاب ٢: ٩٢.

وهذا نص من هذا المصنف أنه / إذا كان العامل في الحال نعتًا لم يجز تقديم الحال عليه ؛ فلا يجوز على ما قرره أن تقول : مررتُ برجلٍ ضاحكًا مسرعٍ ، إذا أردت: مسرعٍ[1] ضاحكًا ، ولا : جاءني رجلٌ باكيًا ماشٍ ، إذا أردت : ماشٍ باكيًا، ولا : رأيتُ رجلاً مسرعًا ذاهبًا ، إذا أردت : ذاهبًا مسرعًا ، ولا ما أشبه هذه التراكيب . ولا يجوز في التركيب الذي ذكره : مررتُ برجلٍ مكسورًا سَرجُها ذاهبةٍ فرسُه ؛ لأنَّ مكسورًا حال ، والعامل فيها : ذاهبةٍ فرسُه ، وذاهبةٍ فرسُه: نعت لرجُل. [٤: ١٠٢/ب]

وهذا النص منه على منع ذلك غفلة ووهم، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها، وإنما منعوا من تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه، فيجوز في نحو مررتُ برجلٍ يَركبُ الفرسَ مُسرَجًا أن تقول: مررتُ برجلٍ مُسرَجًا يَركبُ الفرسَ، وكذلك تقول في جاءني رجلٌ ضاربٌ امرأةً جائرًا: جاءني رجلٌ جائرًا[2] ضاربٌ امرأةً، إذا تريد: يضربها في حال كونه جائرًا.

ويمتنع في هذه المسائل وأشباهها تقديم الحال على المنعوت بالعامل فيها، فلا يجوز: مررتُ مُسرَجًا برجلٍ يَركبُ الفرسَ، ولا: جاءني جائرًا رجلٌ ضاربٌ امرأةً.

وأمّا التمثيل الذي مثّله المصنف فلم يمتنع تقديم «مكسورًا سَرجُها» من جهة أنَّ العامل في مكسورًا النعت، وهو: ذاهبةٍ فرسُه. وإنما امتنع من جهة تقدُّم المضمر على ما يفسِّره؛ إذ يصير التركيب: مررتُ برجلٍ مكسورًا سَرجُها ذاهبةٍ فرسُه، وقد نص النحويون على منع تقدُّم المضمر في هذه المسألة وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال؛ إذ ليس من المواضع التي يفسِّر فيها المضمرَ ما بعده.

---

(١) د: مسرعًا.

(٢) جائرًا: سقط من ك. رجل جائرًا: سقط من د.

وقوله **ولا صلةً لأل** مثاله: الجائي مُسرعًا زيدٌ، فلا يجوز: ال مُسرعًا جائي زيدٌ.

وقوله **أو حرفٍ مصدريّ** مثاله: يُعجبني أنْ يقوم زيدٌ مسرعًا، فلا يجوز: يُعجبني أنْ مُسرعًا يقومَ زيدٌ. وقال المصنف في الشرح[(١)]: «وكذا لو كان صلة لأل أو أنْ أو إحدى أخواتها لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره» انتهى.

وقد أطلقَ في قوله «أو حرفٍ مصدري»، وتركَ ما شَرَطَه الناسُ فيه من كونه يكون ناصبًا؛ لأنَّ من الحروفِ المصدرية «ما»، ويجوز أن يتقدَّم معمولُ صلتها عليها لا على ما، نحو: عجبتُ مما يُرى زيدٌ باكيًا، فيجوز: عجبتُ مما باكيًا يُرى زيدٌ، كما جاز ذلك في المفعول به، نحو: عجبتُ مما تَضرب زيدًا، فإنه يجوز: عجبتُ مما زيدًا تَضرب، فلو كان العامل صلةً لغير أل ولا لحرفٍ عامل جاز تقديم الحال عليها كما جاز تقديم المفعول، نحو قولك: مَنِ الذي جاء خائفًا؟ فتقول: مَنِ الذي خائفًا جاء؟

وقوله **ولا مصدرًا مقدَّرًا[(٢)] بحرفٍ مصدري**، نحو: يُعجبني رُكوبُ الفرسِ مُسرَجًا، لا يجوز: يُعجبني مُسرَجًا رُكوبُ الفرسِ.

وقوله **ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم** مثاله: لأَصبرُ مُحتَسِبًا، ولأَقُومَنَّ طائعًا. وينبغي أن يفهم قوله «ولا مقرونًا بلام الابتداء» أن يكون العامل متَّصلاً بلام الابتداء أو لام القسم[(٣)]، فإنه إذا لم /يكن متَّصلاً به جاز أن تتوسط الحال بين اللام وبين العامل، نحو: لَمُحتَسِبًا أصبرُ، ولإلى زيدٍ راغبًا أذهب، كما يجوز ذلك في المفعول، فتقول: لَزيدًا أَضربُ، ووَاللّهِ لَزيدًا أَضربُ[(٤)]. [٤: ١٠٣/أ]

(١) ٢: ٣٤٣.

(٢) فيما عدا ن: ولا مصدرٍ مقدر.

(٣) س، ك: ولام القسم.

(٤) د: ولزيدًا واللّه أضرب.

فإن كانت لام الابتداء في إنّ فقد منعوا دخول لام الابتداء على الحال فيه، نحو: إنّ زيدًا لَمُسرِعًا ذاهبٌ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب إنّ[1].

ونقص المصنف مسألة لا[2] يجوز فيها تقديم الحال على العامل، وإن كان متصرفًا، ذكرها أصحابنا[3]، وهي إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، لا يجوز: والشمسُ طالعةً جاء زيدٌ.

وأجاز الكسائي والفراء وهشام: وأنت راكبٌ تَحسُن[4]، وأنت راكبٌ حَسُنتَ، تريد: تَحسُن وأنت راكبٌ، وحَسُنتَ وأنت راكبٌ.

وحكى صاحب «رؤوس المسائل» ما نصه: «لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل فيها إذا كان فعلاً، ومنعه الفراء». وهذا النقل مخالف لِما ذكرناه.

ص: ويَلزمُ تَقديمُ عاملِها إن كان فعلاً غيرَ متصرِّف، أو صلةً لـ«أل» أو حرفٍ مصدريّ، أو مصدرًا[5] مقدَّرًا بحرفٍ مصدريّ، أو مقرونًا بلامِ الابتداءِ أو القَسَم.

ش: مثال الفعل غير المتصرف: ما أحسنَ هندًا متجردةً، فلا يجوز: ما متجردةً أحسنَ هندًا. وتقدمت أمثلة[6] ما بعد الفعل غير المتصرف.

---

(١) انظر الجزء الخامس ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) ن: ولا.

(٣) التوطئة ص ٢١٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٣٣ والمباحث الكاملية ١: ٤٥١ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٥٣ [رسالة].

(٤) وأنت راكبٌ تحسن ... حسنت: سقط من ك، ن.

(٥) ن: أو مصدر.

(٦) تقدمت قبل هذا مباشرة.

ولّما كان قول المصنف «يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا أو صفة تشبهه، و لم يكن - يعني العامل - كذا ولا كذا» صار الجواز مشروطًا بشيء مثبت، وهو كون العامل متصرفًا أو صفة تشبهه، ومشروطًا بانتفاء العامل عما ذكر، وانتفاء العامل عما ذكر يكون بأحد أمرين: إما بوجوب تقديم الحال على العامل، وإما بوجوب تقديم العامل على الحال، فالمسألة الأولى لم يتعرض إليها المصنف، وهي أن تكون الحال اسم استفهام، نحو «كيف» على الأصح، فإنه إذا[1] وقعت حالاً وجب تقديمها على العامل[2]، نحو: كيف قام زيدٌ؟ وكيف ضربتَ هندًا؟ وإنما قلت «على الأصح» لأنّ بعضهم[3] يزعم أنّ انتصاب «كيف» على الظرف. والدليل على أنها حال جواز إبدال الحال منها، نحو: كيفَ قام زيدٌ أضاحكًا أم باكيًا؟ والمسألة الثانية تعرض لها المصنف.

وما وردَ على المصنف في قوله قبلُ «أو حرفٍ مصدريّ» يَردُ عليه هنا، فإنه قال فيه «أو حرفٍ مصدريّ» فلم يقيِّد بكون الحرف عاملاً كما لم يقيِّد قبلُ.

ص: أو جامدًا ضُمِّنَ معنَى مُشتَقٍّ، أو أفعَلَ تَفضيلٍ، أو مُفْهِمَ تَشبيهٍ[4]. واغتُفر تَوسيطُ ذي التفضيل[5] بين حالَين غالبًا، وقد يُفعَل ذلك بذي التَّشبيه. فإن كان الجامد ظرفًا أو حرفَ جَرٍّ مَسبوقًا بِمُخْبَرٍ عنه جازَ على الأَصَحِّ توسيطُ الحالِ بقُوَّة إن كان ظرفًا أو حرفَ جَرٍّ، وبِضَعف إن كانت غيرَ ذلك. ولا تَلزَم الحاليةُ في نحو: فيها زيدٌ قائمًا فيها، بل تَتَرَجَّحُ على الخبريَّة، وتَلزَم هي في نحو: فيك زيدٌ راغبٌ، خلافًا للكوفيِّين في المسألتين.

---

(١) فإنه إذا ... على الأصح: سقط من د.

(٢) ك: على الحال. س، ن: على الحال. وهي ضمن نص سقط من د.

(٣) ذكرها سيبويه في (هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة) الكتاب ٣: ٢٨٥. وانظر ما قيل في ظرفيتها في مغني اللبيب ص ٢٢٦.

(٤) ك: يفهم.

(٥) توسيط ذي التفضيل ... جاز على الأصح: سقط من د.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامدُ المتضمّن معنًى /مشتقّ، كأمّا، وحرفِ التنبيه، والتمني، والترجّي، واسمِ [٤: ١٠٣/ب]
الإشارة، واسم الاستفهامِ[2] المقصودِ به التعظيم، نحو[3]:

.... يا جارَتـــا ، مـــا أنـــتِ جـــارَهْ

والجنسِ المقصود به الكمال، نحو: أنت الرجلُ علمًا، والمشبَّه به، نحو: هو زُهيرٌ شِعرًا» انتهى.

ولم يُمعن الكلام على هذه التي ذكر أنها جوامد تضمّنت معنى المشتقّ، ونحن نتكلم عليها، فنقول: قوله «كأمّا» يعني بها في مثل: أمّا عِلمًا فعالمٌ، وقد تقدم الخلاف[4] في هذه المسألة بأطرافها، وهل انتصب ما بعدها إذا كان مصدرًا على أنه حال، أو على أنه مفعول مطلق، أو على أنه مفعول به.

وكذلك إذا كان بعد أمّا صفة، نحو: أمّا صَديقًا فأنت صديقٌ، هل انتصابه على الحال، أو على إضمار[5] «أن تكون»، فهو خبر تكون. ونَسبُه[6] العمل لأمّا هو على سبيل المجاز؛ لأنّ الناصب إنما هو فعل الشرط المقدر.

وزعم بعض النحويين أنّ لولا بمنْزلة أمّا في تضمُّن الفعل؛ لأنه يتضمَّن معنى يَمنع، فإذا قلت لولا زيدٌ لكان كذا فالمعنى: لو لم يَمنعني زيدٌ لكان كذا، وعلى

---

(١) ٢: ٣٤٤.

(٢) اسم: ليس في س.

(٣) صدر البيت: «بانَتْ لِطِيَّتِها عَرارَهْ». وهو مطلع قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٠٣، وقد جعل فيه الصدر عجزًا والعجز صدرًا. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٥٣ - ٢٥٤. بانَت: من البَين، وهو الفِراق. والطِّيَّة: النية والقصد. وعرارة: امرأة. وقيل: الجارة هنا: امرأته، وقيل: عشيقته.

(٤) تقدم في ص ٤٩ - ٥٩.

(٥) فيما عدا د: أو هو على إضمار.

(٦) د: ونسبة.

هذا فتقول: لولا زيدٌ قائمًا لكان كذا، فيعمل فيه معنى الفعل، وقالوا: لولا رأسُك مدهونًا لكان كذا، وهذا مبنيٌّ على أنَّ ما بعد لولا مرتفع[1] بها على الفاعلية، وهو رأي الكوفيين[2]، ولا نقول به، بل هو مرتفع بالابتداء، ونصب الحال إنما يكون على جهة أنَّ العامل فيها الخبر، لكنه لازم الحذف لِسَدِّ الجوابِ مَسَدَّه، كأنه قال: لولا زيدٌ مستقرٌّ قائمًا لكان كذا، قاله في البسيط.

وظاهر قوله «وقالوا: لولا رأسُك[3] مدهونًا[4]» أنه سماع من العرب، ونقلَ الأخفش أنَّ العرب لم تلفظ بحال المرفوع[5] بعد لولا.

وأمّا قوله «وحرفِ التنبيه» فمثاله: هذا زيدٌ قائمًا، أجازوا أن يكون العامل حرف التنبيه، وأن يكون اسم الإشارة، وبَنَوا على ذلك فرعًا، وهو: هل يجوز: ها قائمًا ذا زيد؟ فقالوا[6]: إنْ كان العامل حرف التنبيه جازت المسألة؛ لأنَّ الحال لم تتقدم على حرف التنبيه، وإنْ كان العامل اسم الإشارة لم تجز المسألة لتقدُّم الحال عليه، وأبطلوا كلهم: قائمًا هذا زيدٌ[7].

وذهب ابن أبي العافية والسهيلي إلى أنه لا يجوز أن يكون العامل في هذه الحال حرف التنبيه، قال ابن أبي العافية: «إنما لم يعمل الحرف بمعنى التنبيه لأنهم قد حذفوا لفظ الفعل، واستَغنَوا بحرف التنبيه عنه، فلم يكونوا لِيُعمِلوه عمل الفعل، فيكونوا قد رجعوا إلى ما خفّفوه من كلامهم، فيكون ذلك نقضًا لِما قصدوا».

---

(١) ك: يرتفع.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٧٠ - ٧٨ [١٠] ورصف المباني ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٣) س: رأسه.

(٤) بعده في د بين السطرين: كذا.

(٥) د: للمرفوع.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٦ [رسالة]. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٤.

(٧) المقتضب ٣: ٣٦ واللمع ص ٦٣ ونتائج الفكر ص ٢٢٩ وأسرار العربية ص ١٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٦ [رسالة].

وقال السهيلي[1]: «ها حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف ولا الأحوال».

وقال ابن أبي العافية: «العامل هو اسم الإشارة، وإن كان بمعنى الفعل، كحرف التنبيه، لكن لم يفعلوا بالأسماء ذلك، بل أعمَلوها عمل الأفعال، وأجرَوها مُجراها، وقَدَّروا فيها معنى الفعل، نحو قولهم: ضاربٌ زيدًا، فلمّا كانت الأسماء قد أُجريتْ مُجرى الأفعال، وأُخرِجت إليها، لم يكونوا ليمنعوها من العمل في الحال؛ إذ[2] قد أعملوها فيما هو أقوى من الحال».

وقال السهيلي[3]: «قولك هذا زيدٌ قائمًا العامل في الحال ما دلّ عليه الاسم /المبهم، إذا قلت (هذا) فإنك أشرتَ إلى المخاطب لِيَنظُر، فكأنك قلت: انظرْ إليه [٤: ١٠٤/أ] قائمًا، فانظرْ هي العاملة في الحال، ولا يصح أن يكون العامل اسم الإشارة؛ لأنه غير مشتقّ من لفظ الإشارة ولا من غيرها، إنما هو كالمضمر، ولا يعمل (هو) ولا (أنت) بما فيه من معنى الإضمار في حالٍ ولا ظرف، فكذلك اسم الإشارة، وقد تكون الإشارة بيدٍ أو رأسٍ إلى جهةِ شيء بعينه، فيكون في ذلك تنبيه له على النظر، فيعمل في ذلك النظر في الحال، كما حكى س[4] (لِمَن الدارُ مفتوحًا بابُها)، ولم يقل: لِمَن هذه الدار، فدلّ على أنّ التوجُّه يقوم مقام الإشارة، ولا يكون العامل في (مفتوحًا بابها) ما تعلّقتْ به اللام من الاستقرار أو معنَى الملك لفساد المعنى؛ لأنك لو قدَّرتَ الاستقرار ظاهرًا لم يكن له اختصاص بالحال، ولا هي ملك

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٢٩.

(٢) ك: لو.

(٣) ذكر النص منسوبًا إلى السهيلي مع خلاف يسير في شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٨ [رسالة]. ومعناه في نتائج الفكر ص ٢٢٩ - ٢٣٠. ورأي السهيلي في هذا القول في أماليه ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٤) الكتاب ٢: ٦١.

لصاحبها في حالٍ فتحِ بابها على الخصوص، ولذلك أعرض س عن ذلك المعنى، و لم يجعله عاملاً في مثل هذه الحال.

ولا يجوز تقديم الحال على مثل هذا العامل المعنوي؛ لأنه ليس بفعلٍ ملفوظ به فيُشَبَّه بالمفعول، ولا هو صفة كما تقدم. ولو جعلت مكان الحال (اليوم)، فقلت (هذا زيدٌ اليومَ) لم يجز، قدَّمتَ اليومَ أو أخَّرتَه؛ لعدم الفائدة في ذلك الظرف؛ لأنَّ المخاطب قد عَلم من التوجُّه والإشارة أنك لا تريد إلا ذلك الحين الذي أشرتَ إليه، فلا معنًى لتقييد هذا في هذا المعنى بحين آخر، والحال ليست كذلك، إنما هي صفة تريد تنبيه المخاطب على النظر إلى زيد فيها لغرض مقصود، كما جاء في التنزيل ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾[1]، نَبَّهت على الشيخ المانع من الولادة، فهذا الفرق بين الحال والظرف» انتهى.

وتلخص في العامل في قائمًا في نحو هذا زيدٌ قائمًا على مذهب البصريين ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يجوز أن يكون العامل حرف التنبيه أو اسم الإشارة، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنَّ العامل هو اسم الإشارة فقط.

الثالث: أنه محذوف، تقديره: انظرْ إليه قائمًا.

وسيأتي ما يرد على مذهب مَن أجاز أن يكون العامل فيها حرف التنبيه واسم الإشارة، أو اسم الإشارة وحده، عند ذكر المصنف أنه قد يعمل في الحال غيرُ عامل صاحبها إن شاء الله.

وأمّا مذهب السهيلي فيظهر في بادي النظر أنه أقرب من المذهبين؛ لأنَّ فيه إبقاءَ العمل للفعل ونسبتَه إليه، إلا أنَّ فيه تقديرَ عامل لم يُلفظ به قطُّ، ولأنَّ الكلام يصير في تقدير جملتين، وظاهرُ الكلام أنه جملة واحدة.

---

(١) سورة هود: الآية ٧٢.

ولَمّا كان قول البصريين في دعواهم الحال في هذه المسألة لا يخلو من إشكال ارتكب الكوفيون طريقة أخرى في هذه المسألة؛ فقال الفراء والكسائي[1]: يقال: هذا زيدٌ قائمًا، على أنَّ قائمًا خبر التقريب الذي يُشبه فيه «هذا» «كان» حين يقال: كيفَ تخافُ الظلمَ وهذا الخليفةُ قادمًا؟ وكيفَ تجدُ البردَ وهذه الشمسُ طالعةً؟ يُقرِّب «هذا» و«هذه» قدومَ الخليفة وطلوعَ الشمس، ولم يكن[2] «هذا» في المعنى إشارة؛ لأنَّ الخليفة لا يُجهل ولا يُشكّ فيه فتُعَرِّفه /الإشارة، وكذلك الشمس [٤: ١٠٤/ب] قد غَنِيَتْ بشهرتها عن الإشارة التي تُحَدِّدها وتُعَيِّنها.

وأجاز الكسائي أيضًا في هذا زيدٌ قائمًا ما أجازه البصريون من أنَّ قائمًا حال إمّا من اسم الإشارة وإمّا من زيد.

فلو وسَّطتَ قائمًا بين اسم الإشارة وزيد، فقلت: هذا قائمًا زيدٌ - فقال الكوفيون: انتصب على الحال إمّا من اسم الإشارة وإمّا من زيد.

وأجاز الكسائي نصبه على أنه خبر التَّقريب.

وقال الفراء: لا أنصب قائمًا هنا على الحال من زيد؛ لأنه لَمّا جاورَ اسمَ الإشارة، وكان لاسمِ الإشارة رتبةُ السَّبق وقُوة الابتدائية - غلب على الحال، فلم يصل معه إلى الأخير، فليس بجائز أن يقال هذا قائمًا زيدٌ على خبر التقريب؛ لأنه كلام يُبنى[3] على الجواب، وألفاظه لا تغيَّر، وخبره لا يزال مكانه.

قال الفراء: ولو أجزتُ هذا قائمًا زيدٌ في التقريب استغلقَ عليَّ القول في المكني حين أقول: ها أنا ذا قائمًا، وها أنتَ ذا قائمًا، وها هو ذا قائمًا، وها هي ذه قائمةً، وها أنتِ ذه قائمةً؛ لأني إذا أردتُ توسيط الخبر فإن جُعل بين (أنا) و(ذا)

---

(١) معاني القرآن له ١: ١٢ - ١٣ ومجالس ثعلب ص ٤٢ - ٤٤، ٣٥٩ - ٣٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٧ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٩٤٩ [رسالة].

(٢) د: ولم يذكر.

(٣) ك، د: بني. ن: مبني.

أفسد ترتيبه من أجل أنَّ المَكنيَّ خُلط بهذا[1] حين جُعل بين (ها) و(ذا)، وإذا دخل بين المَكنيِّ و(ذا) داخلٌ فسد الاختلاط، وإن جُعل بين (ها) و(أنا) لم يكن ذلك له موضعًا؛ إذ (ها) لا تعرف له مُزايلة المَكنيِّ، فكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ خبر التقريب لا يتوسط مع ظاهر ولا مَكنيّ.

واتَّفق الكوفيون على إحالة «قائمًا هذا زيدٌ»، على أنَّ هذا يفيد الإشارة أو التقريب، وكذلك اتَّفق البصريون[2] على منعها، وقد تقدَّم الكلام على شيء من هذا الذي يسميه الكوفيون تقريبًا في باب كان وأخواتها[3].

وقد جاء السماع بنظير: قائمًا زيدٌ، وها قائمًا ذا زيدٌ، ودلَّ ذلك على فساد ما ذهب إليه السهيلي من أنه لا يجوز أن تتقدم هذه الحال على شيء من أجزاء الجملة. ودلَّ ذلك أيضًا على فساد مذهب ابن أبي العافية حيث أوجب أن يكون العامل في الحال اسم الإشارة. والدليل على سماع ذينك التركيبين من العرب قول الشاعر[4]:

أَترضى بأنّـــا لم تَجِـــفَّ دِماؤُنـــا وهذا عَرُوسًـــا باليَمامـــةِ خالـــدُ

وقول الآخر[5]:

ها بَيِّنًا ذا صَريحُ النُّصحِ ، فاصْغَ لَهُ وطُعْ ، فَطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

---

(١) ك: هذا.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٤ والمقتضب ٣: ٣٦، ٤: ١٧٠ والأصول ١: ٢١٩ واللمع ص ٦٣ وأسرار العربية ص ١٧٧.

(٣) تقدم ذلك في الجزء الرابع ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٤) البيت ثاني سبعة أبيات لحسان بن ثابت في الاشتقاق ص ١٤٩، وعنه في الديوان ١: ٤٥٩. وهو بلا نسبة في الأصول ١: ١٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٤٩ وتثقيف اللسان ص ١٠٣ وتقويم اللسان ص ٢٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٦٠، وتصحيح التصحيف ص ٣٧٩. ويروى «عروس» بالرفع.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٥ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩٣ [الإنشاد ٧٩٨].

وفي هذا البيت الثاني دليل على فساد قول ابن أبي العافية: إنّ اسم الإشارة عامل في الحال؛ ألا ترى إلى تقدُّمها عليه، ولو كان عاملاً فيها ما جاز تقديمها عليه.

وأمّا قول السُّهَيليّ وابن أبي العافية «إنّ معنى الحرف لا يعمل في الحال» فغير مُسَلَّم لهما؛ لأنه يرد على قولهما إعمال كأنّ في الحال، وهي حرف عملت بما فيها من معنى التشبيه. وكذلك كاف التشبيه تعمل في الحال، وهي حرف جرٍّ على ما نُبَيِّنه إن شاء الله. إلا إن قيّد الحرف بأنه الذي لم يستقرّ له عمل فيخرج كأنّ وكاف التشبيه؛ لأنهما قد استقرَّ لهما عمل في غير الحال.

وأما قول الشارح في الشرح: «والتَّمَنِّي والتَّرَجِّي واسمِ الإشارة» فتقدَّم قولنا في اسم الإشارة واختلاف /الناس فيه هل يعمل في الحال أم لا. [٤: ١٠٥/أ]

وأمّا حرف التمني والترجي - وهما ليت ولعل - فمُختَلَف فيهما: فنصَّ الزمخشريُّ[١] على أنّ ليت ولعلّ وكأنّ يَنصبن الحال، بخلاف أخواتها، وهي إنّ وأنّ ولكنَّ، فإنهن لا يَنصبن الحال. وقال بهذا القول هذا المصنفُ وابنُ عصفور، أعني القول بأنّ ليت ولعلّ يعملان في الحال.

والصحيح أنّ ليت ولعلّ وباقي الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها حرف جر إلا كأنّ وكاف التشبيه، قال النابغة[٢]:

كأنَّهُ خارِجًا مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ

ويدلُّ على ذلك أنك لو قلت: ليت زيدًا اليومَ ذاهبٌ غدًا، ونحوه - لم يَجز ذلك بإجماع.

(١) المفصل ص ٧٩.

(٢) تقدم في ٥: ٢١٩.

وعلَّلَ الفارسيُّ مَنعَ ذلك في «الحَلَبيَّات»[1] بأنَّها في دلالتها على المعاني قُصد بها غاية الإيجاز، فالألف تُغني عن أستَفهِم، و«ما» عن أنفي، و«إنَّ» عن أُؤَكِّد، فلو أُعمِلتْ في الظرف والحال، ومُكِّنتْ تمكين الفعل - لكان نقضًا لِما قُصد من الإيماء. وهذا التعليل هو الذي نصَّ عليه ابن أبي العافية في أنَّ حرف التنبيه لا يجوز له أن يعمل في الحال.

وإنما اختصَّت كأنَّ وكاف التشبيه بالعمل في الحال لأنَّ فيها - وإن كانت حرفًا - دلالةً على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنًى في نفس المتكلم، فمِن هذا الوجه هي حرف كسائر الحروف؛ لأنَّ معنَى الحرف في نفس المتكلم، بخلاف معنَى الفعل، فإنه مُسنَد إلى ما دَخل عليه من الاسم، ولا يعمل هذا المعنى، والشبه مسند[2] إلى زيد ونحوه إذا قلت: كأنَّ زيدًا أسدٌ، فشاركت الأفعالَ من هذا الوجه، فعمِل ذلك المعنى الذي هو الشَّبَه المُسنَد إلى زيد في الحال والظرف والجارّ والمجرور، وليس ذلك في التمنِّي ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمِن هنا فارقتْ كأنَّ أخواتِها، فعمِلتْ بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمِل معناها في الظرف والحال، وفارقَتْها أيضًا في وقوعها نعتًا لنكرة، وحالاً من معرفة، وخبرًا لـ«كان» ونحوها، قال[3]:

فَبِتُّ كـأنِّي سـاوَرَتْني ضَـئيلةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ نـاقِعُ

وفي البسيط: العاملُ عملَ الفعلِ كأنَّ وأخواتُها وما:

فقيل: لا يعمل واحدٌ منها؛ لأنَّ الشَّبَه اللفظيَّ الذي به عَملتْ لا يُؤَثِّر في الحال.

---

(١) هذا التعليل ليس في مطبوعة الحلبيات، ولعله في الجزء المفقود منه. وهو في إيضاح الشعر ص ٧٦.

(٢) د: ولا يعمل هذا في المعنى والشبيه مسندًا.

(٣) تقدم في ٥: ٢٢٠.

وقيل: ما كان منها يُفهَم منه معنَى فعلٍ يكون مرفوعُها فاعلَه ومنصوبُها مفعولَه عَمِل[1]، وما لم يكن لا يعمل، فحُكم بعمل كأنَّ وحدها، وهو رأي أبي زيد - يعني السُّهَيليّ - لأنَّ معنَى قولك كأنَّ زيدًا عمرٌو: يُشبِه زيدٌ عمرًا[2]، وعليه أنشدوا: كأنَّه خارجًا. البيت. ويجري الظرفُ هذا المجرى، يعني مجرى الحال.

وقيل: ما كان منها في معنَى فعلٍ يستدعي معموليها[3] عَمِل، ولا يؤثر في نفس الخبر، وما كان موجَّهًا نحو الخبر لا يَعمل، فحُكم بعملِ كأنَّ، وليتَ، ولعلَّ؛ لأنَّها بمعنى أُشبِّه[4]، وأترجَّى، وأتمنَّى؛ لأنها لم يُؤتَ لها بمعنًى في الخبر، بل بمعنًى[5] في الاسمين، بخلاف /إنَّ وما ، فإنهما لفائدة في الخبر من إثبات أو نفي، فضَعُفَ معنى الفعل فيهما. [٤: ١٠٥/ب]

وفي البسيط أيضًا ما ملخصه: كأنَّ وليتَ ولعلَّ تُغيِّر معنى الجملة، بخلاف الثلاثة الأُخَر، فلذلك اختصَّت بأمورٍ في العمل لا تكون في تلك، فمنها ما قيل إنها تعمل في الحال والظرف؛ لأنه إذا صحّ عمل المجرور والظرف بالنيابة عن الفعل و(ها) التي للتنبيه فهذه أولى وأقوى من جهة أنَّ معناها تَمَنٍّ وتشبيه، فإذا قلت: إنَّ هذا زيدٌ منطلقًا، وكأنَّ هذا زيدٌ منطلقًا، فالأولُ انتصب على ما كان عليه في حال الابتداء؛ لأنَّ إنَّ ما غيَّرته[6]، فانتصب بالإشارة، بخلاف كأنَّ، فإنَّه[7] حالة كونه

---

(١) عمل: سقط من ك.

(٢) الذي في المخطوطات: يشبه عمرو زيدًا.

(٣) ك: معمولها.

(٤) أشبّه ... لم يؤت لها بمعنى: سقط من ك.

(٥) س، ك: لمعنى.

(٦) قوله «لأنَّ إنَّ ما غيرته» لفظه في ك: «لا إنَّ باعدته ه». وفي د: «ما عدته». وفي ن: «إلا باعه به».

(٧) فيما عدا ن: فإن.

حالاً من الإشارة في الابتداء[1] قد تغيّر إلى أنه يُشبه في هذه الحالة، فلما غيّرت معنى الخبر غيّرت نسبة الحال، فكما عملتْ في الأولين عملتْ في الثالث بمنْزلة الفعل المتعدي، فنَصبت الحالَ لكونه من وصفِ معموله، كضربَ زيدٌ عَمرًا قائمًا.

وهذا الرأي يظهر من كلام س وقد أنشد[2] في هذا بيت النابغة «كأنه خارجًا». وهذا أخص من المشار؛ لأنه لا يعمل المضمر في الحال، بخلاف الإشارة.

وقال في الظرف[3]:

يُرَى الثَّعلبُ الحَولِيُّ فيها كأنَّهُ ... إذا ما عَلا نَشْزًا حِصانٌ مُجَلَّلُ

وقيل: العامل معناها من الأفعال. ولا يصحّ لأنَّ الحروف لا تعمل بمعانيها من الأفعال، بل بما لها من حكم الفعل، وهو تغيير الجملة.

وقيل: إنما تعمل في الحال (كأنَّ) وحدها، وفيها سُمع، وما عداه يحتمل أن يكون على الإشارة؛ لأنَّ المذكور بعدها هو الفاعل، والمفعول المعنى المقدَّر، فقولك: كأنَّ زيدًا عمرٌو، كأنك قلت: يُشبه زيدٌ عمرًا، بخلاف ليت ولعلَّ؛ إذ الفاعل للفعل المقدَّر ليس مذكورًا، فإنك تُقدِّره: أَتَمَنَّى، وأَتَرَجَّى.

وقيل: لا يعمل شيء منها فيما عدا الاسمين؛ لأنَّ الأحوال لا بُدَّ لها من اقتضاء، ولا يقتضيها إلا المصدر، ولا تدل على ذلك، بل غاية اقتضائها تلك النسبة، فتعمل فيما هو ضروري في وجود النسبة، وهو المنتسبان. انتهى.

وأمّا قول الشارح في الشرح[4]: «والاستفهام المقصود به التعظيم نحو[5]:

---

(١) في الابتداء: سقط من س.

(٢) كذا! والبيت ليس في الكتاب.

(٣) البيت للأخطل، شعره ص ٢٣. الحولي: ما أتى عليه حول. والنشز: المكان المرتفع. والمجلّل: الذي عليه الجُلّ، وجُلّ الدابّة: ما تُلبَسه لِتُصان به. ك: يجلّل.

(٤) ٢: ٣٤٤.

(٥) تقدم في ص ٩٥.

....   يا جارَتــا ، مــا أنــتِ جــارَهْ»

ف«جارة» عنده منصوب على الحال، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمَّنتْ من معنى التعظيم، فكأنه قال: ما أَعْظَمَكِ جارةً! وهذا تفسير معنى، وتفسيرُ الإعراب: أي عظيمة أنتِ في حال كونكِ جارةً.

وهذا عجُز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره:

بانتْ   لِتَحْزُنَنا   عَفارَهْ   ....

ولا يَتَعَيَّن فيه ما زعمه المصنف مِن أنَّ جارة انتصب على الحال، والعامل فيه اسم الاستفهام بما فيه من معنى التعظيم، بل أجاز فيه الفارسي(١) أن يكون منصوبًا على التمييز، وبدأ به، واستدلَّ على صحة التمييز فيه بصلاحية دخول مِن عليه كما دخل في قول الشاعر(٢):

يا سَيِّدًا ، ما أنــتَ مِــنْ سَــيِّدِ   ....

وسيأتي تقرير /التمييز في مثل هذا في بابه إن شاء اللّٰه. [٤: ١٠٦/أ]

وأجاز الفارسي أيضًا أن ينتصب على الحال، كما ذهب إليه المصنف، قال(٣): «ويجوز أن يكون موضعها نصبًا على الحال، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل؛ لأنَّ معنى ما أنتِ جارة: نَبُلْتِ جارةً» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «ووجه جعل جارة حالاً أنَّ المخاطب كما انبهم عليه من أيِّ أجناس النساء الممدوحات، فجعلها باحتياج لذلك إلى التمييز - كذلك أيضًا انبهم عليه الوصف الذي به مدحها، فأتى بجارة مبيِّنًا له، ألا ترى أنه قد فهم

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢١٣.

(٢) عجز البيت: «مُوَطَّأ البيتِ رَحيبِ الذِّراعْ». وهو للسَّفّاح بن بُكَير اليربوعي. المفضليات ص ٣٢٣ [٩٢] وشرحها للتبريزي ص ١٣٦٣ [٩٠] وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢١٤.

منه أنه وصفها بحسن المجاورة، فلما كان جارة على هذا التقدير مفسِّرًا للوصف الذي به وقع المدح كان حالاً؛ لأنَّ الحال تفسير لِما انبهم من الصفات، والدليلُ على صحة ما ذكره أبو علي من أنَّ العامل في جارة إذا كان حالاً ما في الكلام من معنى الفعل قولُ الكميت[1]:

وأنتَ ما أنتَ في غَبراءَ مُظْلِمةٍ   إذا دَعَتْكَ إليها الكاعِبُ الفُضُلُ

ألا ترى أنه ليس في البيت ما يصح أن يعمل في المجرور إلا ما في قوله من معنى المدح والتعظيم، كأنه قال: عَظُمْتَ حالاً في غَبراءَ مُظلِمة، وإذا صحَّ إعماله في المجرور من جهة ما ذكرنا جاز إعماله في جارة» انتهى.

وليست الحال كحرف الجر ولا كالظرف؛ لأنَّهما يعمل فيهما روائح الأفعال حتى الأسماء الأعلام بما فيها من معنى الشهرة، و«ما» الاستفهامية - وإن أُريدَ بالاستفهام التعظيم - لا ينبغي لها أن تعمل في الحال، كما لا تعمل همزة الاستفهام إذا صحبها معنى الإنكار أو التوبيخ، ولم يَرد ثبت من كلام العرب بمجيء الحال بعدَ «ما أنت» المراد به التعظيم، بل ذكروا ذلك على جهة التجويز في قولهم «ما أنتِ جاره»، ولا حُجَّةَ فيه لِظُهورِ كونه تمييزًا؛ بدليلِ دخولِ مِن عليه.

وجوَّزوا أيضًا في قوله «ما أنتِ جاره» أن تكون ما نافية، وجارة خبر أنتِ، وهو مبتدأ على لغة تميم، أو خبر ما، فيكون في موضع نصب على لغة الحجاز.

---

(١) البيت له في الفاخر ص ٣٢٢ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٣٥ واللسان (ألل)، وفي إيضاح الشعر ص ٢٥٣: «قال الكميت أو غيره». وهو بيت مفرد في شعر الكميت ٢: ٩، وتخريجه في ص ٢٦٩. والرواية المشهورة في البيت: «إذا دَعَتْ أَلَلَيها». قال أبو عبيد: «يقال: ألَّ يؤلُّ ألاًّ وأَلَلاً وأليلاً، وهو أن يرفع الرجل صوته بالدعاء ويجأر فيه ... فقد يكون ألليها أنه أراد الأَلَل ثم ثنّاه، كأنه يريد صوتًا بعد صوت. وقد يكون أَلَليها أن يريد حكاية أصوات النساء بالنبطيّة إذا صرخن، وقد يقال لكل شيء محدَّد: هو مؤلَّل». غريب الحديث ٢: ٢٦٩ - ٢٧٠. والكاعب: الجارية التي نهد ثَديُها. والفُضُل: المرأة في ثوب واحد تخالف بين طرفيه على عاتقها، وليس تحته شيء، ولا يكون ذلك إلا في بيتها.

واحتمل هذا النفي وجهين: أحدهما أن يقول: ما أنتِ جارة لِبَينُونَتِكِ عنّا وفِراقِكِ لنا. والوجه الثاني: أن يكون: ما أنت جارة بل أعظم من ذلك، كقوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، أي: هو أعظم من ذلك؛ بدليل قوله بعده ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

فإذا كان قوله «ما أنتِ جاره» محتملاً هذا مِن كون ما نافية، ومِن كون جارة منتصبًا على التمييز على تقدير كون ما استفهامًا - وهو الظاهر - فلا تثبت بذلك قاعدة كلية على أنَّ اسم الاستفهام المراد به التعظيم يَنصب الحال.

فأمّا قول العرب «ما لك قائمًا»[2] فقائمًا حال، والعامل فيها هو العامل في الجار والمجرور.

وذهب الفراء[3] إلى أنه ينتصب على معنى كان، وجوّز كونه معرفة، نحو: ما لك الناظرَ في أمرنا، فينصب النكرة والمعرفة كما تنصب كان وظنَّ.

وأنكرَ الزَّجَّاجُ هذا، وقال[4]: «ما حرفٌ من حروفِ الاستفهام، لا يَعمل عَمَلَ كان، والموضعُ للحال، ولا تكون الحال معرفة، ولو جاز: ما لكَ القائمَ لجاز: ما عندَك القائمَ، وما بكَ القائمَ، وهذا خطأ بالإجماع[5]، وما لكَ القائمَ [٤: ١٠٦/ب] /مثله» انتهى.

مسألة: «ما شأنُكَ قائمًا»[6] يقال على معنيين: على السؤال المحض، لَمّا رآه قائمًا، وجهل السبب في قيامه الآن، وهو يعلم منه على الدوام أنه لا يقوم إلا لسبب - سأل عن السبب، فالعامل في الحال «شأنك»، وكأنه قال: أيُّ شيءٍ

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣١.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٦٠ - ٦١.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٨١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٨٨.

(٥) ك: بإجماع.

(٦) الكتاب ٢: ٦٠ - ٦١.

صنعك قائمًا. والثاني أن يُنكر عليه القيام، فالعامل فيه «ما شأنك» كله، وكأنك قلت: لِمَ صِرتَ قائمًا؟

فإن قلت: كيف يعمل في الحال معنى الكلام، وصاحبُ الحال قد عمل فيه «شأنك»؟

قلتُ: لأنه مُسَلَّط[1] من طريق المعنى على الاسم؛ لأنه إذا قال «لِمَ صِرتَ قائمًا» فهو قد سَلَّط[2] عليه العامل.

وعلى ذَينك المعنيين أيضًا: ما لأخيك قائمًا، فعلى معنى الإنكار العاملُ معنَى الكلام، كأنه قال: لِمَ صار أخوك قائمًا. وعلى المعنى الآخر الذي هو السؤال المحض عن السبب العاملُ المجرورُ لنيابته مناب الخبر، وكأنه قال: أيُّ شيء كائن لأخيك قائمًا، أي: أيُّ صُنع له في هذه الحال، ويكون الصُّنع مُسَلَّطًا[3] على ذي الحال.

وأمّا قول الشارح «والجنسِ المقصودِ به الكَمالُ نحو: أنتَ الرجلُ عِلْمًا» فقد تقدَّم الكلام[4] على ذلك، ومذهبُ ثعلب في كونه انتصب على المصدر، واختيارُنا فيه أنه انتصب تمييزًا.

وأمّا قوله «والمُشَبَّه به نحو: هو زُهيرٌ شِعرًا» فقد تقدَّم الكلامُ[5] فيه وجَوازُ أن يكون شِعْرًا[6] منصوبًا على التمييز، والعاملُ فيه هو «مِثل» المقدَّرة؛ إذ المعنى: هو مِثلُ زُهيرٍ شِعرًا.

---

(١) س: متسلط. ن: سلط.

(٢) س: تسلط.

(٣) س: متسلطًا.

(٤) تقدم ذلك في ص ٤٧ - ٤٨.

(٥) تقدم ذلك في ص ٤٨ - ٤٩.

(٦) شعرًا: ليس في س.

وقوله **أو أَفْعَلَ تفضيل** يعني أنه إذا كان العامل في الحال أَفْعَلَ تفضيل لم يَجُز أن تتقدَّم الحال عليه، كما لا يجوز أن تتقدَّم على الجامد المضمَّن معنَى المشتقّ إذا عمل في الحال. قال المصنف في الشرح[1]: «وأفعل التفضيل نحو[2]: هو أكفاهم ناصرًا. وكان حقّ أفعَل التفضيل أن تُجعَل له مزيّة على الجوامد المتضمّنة معنَى الفعل؛ لأنّ فيه ما فيهنّ مِن معنَى الفعل، ويَفُوقهنّ بتَضَمُّن حروفِ الفعل ووَزنِه ومشابهةِ أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والتثنية والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين» انتهى.

وقوله **أو مُفْهِمَ تَشبيه** مثاله: زيدٌ مِثلَك شُجاعًا، وليس مِثلَك جوادًا. قال المصنف في الشرح[3]: «وكذا إذا حُذف مِثل، وضُمِّن المشبَّه به معناه، كقولك: زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهًا، ومنه[4]:

فــإنّي اللَّيــثُ مَرهُوبًــا حِمــاهُ   وعِيدي زاجِــرٌ دُونَ افْتِراسِــي»

انتهى.

وتقول: زيدٌ الشمسُ طالعةً، وبكرٌ القمرُ مُنيرًا، فلا يجوز التقديم في قول البصريين، لا تقول: زيدٌ طالعةً الشمسُ. وأجاز ذلك الكسائيُّ لأنّ الحال توسَّطتْ، والمتوسِّطة كالمتأخِّرة.

وقوله **واغْتُفِرَ تَوسِيطُ ذي التَّفضيل بينَ حالَينِ** يعني أنه كان القياس إذا كان العامل أفعَل التفضيل، واقتَضى حالين - أن تتأخر الحالان عنه؛ لأنه إذا كان يقتضي

---

(١) ٢: ٣٤٤.

(٢) نحو هو أكفاهم ناصرًا وكان حق أفعل التفضيل: سقط من ك.

(٣) ٢: ٣٤٥.

(٤) أنشده المصنف هنا وفي ٢: ٣٥٦ وفي شرح عمدة الحافظ ص ٤٣٥. وفي المقاصد الشافية ٣: ٤٨٨ أنّ ابن خروف أنشده.

حالاً واحدة وجبَ تأخيرها عنه. ولا ينتصب الحالان مع أفعَل التفضيل إلا لمختلفي[1] الذات مختلفي الحالين، /نحو: زيدٌ مُفرَدًا أنفعُ مِن عمرٍو مُعانًا، أو مُتَّفِقي [٤: ١٠٧/أ]
الحال، نحو: زيدٌ مُفرَدًا أنفَعُ مِن عمرٍو مُفرَدًا، أو إلا لِمُتَّحِد الذات مختلف الحالين، نحو: هذا بُسْرًا أطيَبُ منه رُطَبًا، وزيدٌ قائمًا أخْطَبُ منه قاعدًا. فإن اشتركَ المختلفان في وصفٍ هو لأحدهما أكثرُ على كلِّ حال ارتفعَ الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين، فتقول: هذا بُسْرٌ أطيَبُ منه عِنَبٌ، وصار بُسْرٌ خبرًا للمبتدأ، وأطيَبُ وما بعده جملة ابتدائية في موضع الصفة لِبُسْر، وأطيَبُ هو المبتدأ، وعِنَبٌ خبره، وهو الاختيار لوقوع المبتدأ في محله، ويجوز العكس، وهو أن يكون أطيَبُ خبرًا مقدَّمًا، وعِنَبٌ مبتدأ، وجاز الابتداء به وهو نكرة لأنه لا يُراد به عنبٌ بعينه، فدخله لذلك معنى العموم، فهو نظير: تَمْرةٌ خيرٌ مِن جَرادة[2].

واختلف النحويون في العامل في هذين الحالين: فذهب المبرد[3]، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي[4]، والفارسي في حَلَبِيَّاته[5] - وهو اختيار ابن عصفور في أحد قوليه - ومَن وافقهم إلى أنهما منصوبان على إضمار (كان) التامَّة صلةً لـ«إذا» إن كانت الحالان مما يؤُول إليه المحكوم عليه، نحو: هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه رُطَبًا، إذا أشَرتَ إليه وهو بَلَحٌ، وصِلةً لـ«إذ» إن كانت الحالان مما تقدَّم وجودهما، كالمثال المذكور إذا أشرت إليه وهو تَمْر، فبُسْرًا حال من الضمير المستكنّ في «كان» الأولى، ورُطَبًا حال من الضمير المستكنّ في «كان» الثانية، والعاملُ في الظرفين

---

(١) إلا لمختلفي سقط من ك. د: إلا المختلفي الذات.

(٢) نسب هذا القول إلى ابن عباس وإلى عمر بن الخطاب. الموطأ: كتاب الحج ١: ٤١٦ (الباب ٧٧) وأوله فيه: «لَتَمرة». ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وكشف الخفاء ١: ٣٧٩ [مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥] ونتائج الفكر ص ٤٠٩ والتوطئة ص ٢١٦.

(٣) المقتضب ٣: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) شرح الكتاب ٦: ١٩.

(٥) المسائل الحلبيات ص ١٧٦ - ١٧٩.

أَفْعَلُ التفضيل وإن كان أحدهما متقدمًا عليه؛ لأنَّ الظروف والمجرورات تتقدَّم على العامل فيها وإن كان معنًى فعلٍ، وقالوا: زيدٌ يومَ الخميس أحسنُ منه يومَ الجمعة، وحكى أبو الحسن تقديم الظرف على أفعل التفضيل مسموعًا، وقال الفرزدق[1]:

لأُختُ بَنِي ذُهْلٍ غَداةَ لَقِيتُها فُكَيْهَةُ فينا منكَ أَرْغَبُ في الخَيرِ

التقدير: لأُختُ بَني ذُهْل فُكَهيةُ أرغَبُ فينا غَداةَ لَقِيتُها منك في الخير، وتقدُّم[2] «منك» على «أرغَب» قبيح جدًّا؛ لأنه من كمال أفعل، لا يتمُّ معناه إلا به.

فإن كان المشار إليه تَمرًا لم يحتج إلى إضمار[3]، بل العامل في بُسْر «هذا»[4] بما فيه من معنى الإشارة. وقيل: حرف التنبيه. وقد تقدم الكلام[5] على إعمال حرف التنبيه في الحال، وعلى إعمال اسم الإشارة في الحال.

وقال بعض أصحابنا: يجوز أن تقدّر (كان) المضمرة ناقصة، فيكون انتصاب بُسْرًا ورُطَبًا على أنهما خبر (كان) الناقصة و(يكون) الناقصة المضمرتين. واستدلَّ على ذلك بمجيء الاسم المنصوب معرفة، فيقال: زيدٌ المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، وقد تقدَّم الكلام[6] على هذه المسألة.

وقال المصنف في الشرح[7]: «فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة». يعني إضمار إذا، وإذ، وكان، أو يكون، والضمير المستكنّ في كان، أو يكون. وقال[8]:

---

(١) ليس في ديوانه، و لم أقف عليه في مصادري.

(٢) ك، ن: وتقديم.

(٣) د: إلى إضماره.

(٤) انظر المسائل الحلبيات ص ١٧٦ - ١٧٨.

(٥) تقدم ذلك في ص ٩٦ - ١٠٤.

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٨.

(٧) ٢: ٣٤٤.

(٨) ٢: ٣٤٤.

«وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعَل في إذا وإذ، فيكون ما وقع فيه شبيهًا بما فرَّ منه» انتهى.

[٤: ١٠٧/ب] وذهب المازني في الأظهر من كلامه، والفارسي في /تذكرته، وابن كيسان، وابن جنِّيْ، وابن خَروف - وهو اختيار ابن عصفور في بعض كتبه[١] - إلى أنَّ أفعَل التفضيل عامل في الحالين معًا، فبُسْرًا حال من الضمير المستكنّ في أطيَب، ورُطَبًا حال من الضمير المجرور في منه، والعامل فيهما أطيَب.

وزعم المصنف في الشرح أنَّ هذا مذهب س، قال[٢]: «قال[٣] س[٤] بعد تمثيله بهذا بُسْرًا أطْيَبُ منه رُطَبًا: (فإن شئتَ جَعلتَه حينًا قد مضى، وإن شئتَ جَعلتَه حالاً مستقبلاً). ثم قال س[٥]: (وإنما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستَقبَل، وإذْ كان فيما مضى؛ لأنَّ هذا لَمّا كان ذا معناه أَشبَهَ عندهم أن يَنتصب على[٦] إذا كان وإذْ كان). فهذا نص منه على أنَّ تقدير كان لم تدع إليه حاجة من قِبَل العمل، بل من قِبَل تقريب المعنى، والعامل إنما هو أفعل» انتهى.

واحتجَّ لهذا المذهب بأنَّ أفْعَلَ أقوى من الألفاظ العاملة بما تضمَّنته من معنى الفعل، من جهة أنها قد أشبهت الفعل في أنها لا تُثَنَّى، ولا تُجمَع ولا تُؤنَّث، كما أنَّ الفعل كذلك، وأنها على وزن الفعل، وأنَّ لفظ الفعل موجود فيها، وأنها دلَّت على الفعل المعلَّق في قوله تعالى﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[٧]، التقدير: يَعلم مَن يَضِلُّ عن سبيله، فاستغنى بأَعلَم عن إضمار ذلك الفعل المعلَّق، فساغ لذلك عندهم

(١) المقرب ١: ١٥٥.
(٢) ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥.
(٣) قال: ليس في ك. قال س ... مستقبلاً: ليس في شرح المصنف.
(٤) الكتاب ١: ٤٠٠.
(٥) الكتاب ١: ٤٠٠.
(٦) د: على إذا كان فيما يستقبل وإذا كان فيما مضى.
(٧) سورة الأنعام: الآية ١١٧.

تقديم الحال التي عملت فيها عليها وإن لم يَسُغ ذلك في الألفاظ التي عملت في الحال بما تضمَّنته من معنى الفعل.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهبوا إليه باطل مِن جهة أنَّ هذه المشابهات لم تُلحقها بالفعل؛ بدليل أنها لا تَنصب المفعول به[1] وإن كانت مشتقّة من الفعل المتعدي؛ ولو كانت تجري مجرى الفعل للأشباه التي ذكروها لنَصَبَت المفعول به، فالصحيح إضمار إذْ كان أو إذا كان، وهو الذي ارتضاه الفارسي في حَلَبيَّاته وإن كان قد جوَّز الوجه الآخر إلا أنه استضعفه» انتهى.

ولا يلزم من إجراء أَفْعَلَ مُجرى الفعل في العمل في الحال والظرف للأشباه التي ذكرت أن تَعمل في المفعول به؛ إذ ما أَشْبَهَ الشيءَ لا يُعطَى حُكمَ ذلك الشيء كله، وما ادَّعَوه من الإضمار لم يُنطَق به في موضع من المواضع.

والذي نختاره أنَّ أَفْعَلَ التفضيل عامل في الحالين لأنه تضمَّن معنَى فعل يتعلق بمصدرين، والتقدير: هذا يَزيدُ طِيبُه بُسْرًا على طيبه[2] رُطَبًا، هذا أصل الكلام، ثم حُذف، وضُمِّنَ أَفْعَلُ التفضيل معنَى يَزيد المتعلِّق بمصدرين، فبُسْرًا في الحقيقة معمول لمصدر محذوف، وكذلك رُطَبًا، فلما ضُمِّنَ أَفْعَلُ التفضيل معنَى هذين المصدرين لدلالته على يَزيد المتعلِّق بهما جاز أن يَعمل فيهما مراعاة للأصل. وأيضًا فالحالان في اللفظ لا يَرجعان إلى ذي حال واحدة بل إلى ذَوَيْ حال؛ ألا ترى أنَّ الواحدة حال من الضمير المجرور.

وكان القياس منع هذه المسألة على المذهبين لولا أنَّ السماع ورد بها؛ لأنَّا إذا ادَّعينا إضمار كان ادَّعَينا ما لم تَلفظ به العرب[3] قطُّ ، ولا يَعُمُّ أيضًا جميع /المسائل؛ لأنك لو أخبرت عن المحكوم عليه بأَفْعَل التفضيل حالة التباسه بإحدى [٤: ١٠٨]

---

(١) د: بدليل أنها انتصب المفعول معه.

(٢) على طيبه: سقط من ك.

(٣) ك، د: العرب به.

الحالين لم يَصِحّ تقدير إذْ كان ولا إذا كان ؛ ويلزم من ذلك أيضًا مخالفة سائر العوامل القويَّة في العمل مِن حيثُ نَصْبُ أَفْعَل التفضيل لظرفين من غير عطف ولا بدل، فيترجَّح بذلك العامل الضعيف على العامل القويّ ، وهو الفعل ، وإذا لم نَدَّعِ إضمار كان ، وجعلنا أَفْعَلَ التفضيل عاملاً في الحالين - لَزِمَ منه أيضًا ترجيح العامل الضعيف على العامل القوي من جهة عمله في حالين من غير عطف ولا بدل، ولَزِمَ منه أيضًا مخالفة ما عمل في الحال من المتضمِّن لمعنَى الفعل لجواز تقديم إحدى الحالين عليه ، وذلك لا يكون في غيره ، وإذا كان المجرور بـ«مِن» بعد أَفْعَل التفضيل لا يجوز تقديمه عليه إلا في شذوذ أو ندور فلأَنْ يُمنع تقديم الحال عليه أولَى.

ولا تختصُّ هذه المسألة بكون أَفْعَلِ التفضيل يقع خبرًا للمبتدأ، بل قد يقع صفة وحالاً، نحو: مررتُ برجلٍ أَخبَثَ ما يكونُ أَخبَثَ منك أخبَثَ ما تكونُ، ومررتُ بزيدٍ أَخبَثَ ما يكونُ أَخبَثَ منك أخبَثَ ما تكونُ[1]. ولا يجوز تأخير المنصوبين على الحال عن أَفْعَل التفضيل ولا تقديمهما عليه، لا يقال: تَمَرُ[2] هذه النخلة أَطْيَبُ منه بُسْرًا رُطَبًا، ولا: تَمَرُ هذه النخلة بُسْرًا منه رُطَبًا أَطْيَبُ، ولم يُسمَع ذلك من كلام العرب.

وعلّل الزَّجَّاج[3] ذلك بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضَّل والمفضَّل عليه لئلا يقع الإلباس ولا يُعلم أيُّهما المفضَّل، فلذلك قُدِّمَ عنده المفضَّل، وأُخِّرَ المفضَّل عليه.

وعلّل أبو عليّ الدِّينَوَرِيّ عدم تأخير العرب للحالين بأنّ المعنى: طِيبُ هذا بُسْرًا يَزيدُ على طِيبه رُطَبًا، وهو صلة للمصدر، وصِلةُ المصدر لا يُحال بينها وبينه بما ليس من الصلة، فكما لا يجوز عنده: طِيبُ هذا يَزيدُ على طِيبه رُطَبًا بُسْرًا؛ لِما

(١) ومررت بزيد أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون: سقط من ك.

(٢) د: ثمر. وكذا في الموضع التالي.

(٣) في تمهيد القواعد ٥: ٢٣٠٨ أنّ ابن عصفور نسب هذا للزجاج في شرح الإيضاح.

يَلزَم فيه من الفصل - كذلك لم يجز عنده: هذا أَطْيَبُ منه رُطَبًا بُسْرًا، حملاً له على ما هو في معناه.

قال بعض أصحابنا: وهذا التعليل فاسد؛ لأنه إذا عامَلَ «أَطْيَب منه» معاملة «طِيبُه يَزيدُ على طِيبه» من حيث كانت أَفْعَل التي للمفاضلة تَتَضَمَّن معنَى المصدر والفعل لَزِمَه ألاّ يُقَدِّم بُسْرًا على أَطْيَب كما لا يُقَدِّمه على المصدر الذي هو طِيبُه.

وقوله غالبًا لم يبيِّن المصنف في الشرح ما احترز عنه بقوله «غالبًا»، ويظهر من قوله غالبًا أنَّ الغالب اغتفار توسيط أَفْعَل التفضيل بين حالين أنَّ لنا صورة لا يتوسط، فيحتمل أن تتقدم الحالان على أَفْعَل التفضيل، ويحتمل أن تتأخَّرا عنه، وقد ذكروا أنَّ كلتا هاتين الصورتين لم تُسمعا من لسان العرب.

إلا أنَّ بعض أصحابنا[1] أجاز تأخير الحالين عن أَفْعَل التفضيل على شرط أن تلي أَفْعَلَ التفضيل الحالةُ الأولى مفصولاً بها بينه وبين المفضَّل عليه، وتلي الثانية المفضَّل عليه، فتقول: هذا أَطْيَبُ بُسْرًا منه رُطَبًا، وزيدٌ أَشْجَعُ أَعْزَلَ من بكر ذا سلاح، فتقع الحال الأولى فاصلة بين المفضَّل والمفضَّل عليه إذ لا يكون بعد مِن إلا /المفضول، ولا يحتاج ذلك إلى إضمار «إذْ كان» ولا «إذا كان» لأنه لا ضرورة [٤: ١٠٨/ب]
تدعو إلى ذلك. وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب حسنٌ في القياس، ويحتاج هذا التركيب إلى سماع من العرب.

وقوله **وقد يُفعل ذلك بذي التَّشبيه** قال المصنف في الشرح[2]: «وقد يتوسط هذا النوع بين حالين، فيعمل في إحداهما متأخرة وفي الأخرى متقدمة، كقول الشاعر[3]:

---

(١) هو ابن عصفور، ذكر ذلك في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٥: ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩.

(٢) ٢: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري. الفذّ: الفرد.

أنا فَدًّا كَهُمْ جَميعًا ، فـإنْ أُمْـــ ـــدَدْ أُبدْهُمْ، ولاتَ حـينَ بَقـاءِ

وقال آخر[1]:

تُعَيِّرُنـــا أنَّنـــا عالـــةٌ ونحـنُ صَـعاليكَ أنـتم مُلوكـا

أراد: ونحن في حال تَصَعْلُكنا مثلُكم في حال مُلككم، فحذف مِثلاً، وأقام المضاف إليه مُقامه مضمَّنًا معناه، وأعمَلَه بما فيه من معنى التشبيه» انتهى كلامه.

وفيه مناقشتان:

إحداهما: قوله: **وقد يُفعَل ذلك**، فدلَّ على أنه يقع ذلك قليلاً. وهذا التركيب الذي ذكره لا يمكن فيه إلا ذلك، ولا يجوز تقديمهما ولا تأخيرهما[2]، فما كان هكذا لا يقال فيه «وقد» لأنه يُشعر بالقلة وأنَّ الكثير غيره، وذلك الذي يُظَنُّ أنه كثير لا يقع البتَّة، لا يجوز: زيدٌ فقيرًا غنيًّا مِثلُك، ولا: زيدٌ مِثلُك فَقيرًا غنيًّا.

والمناقشة الثانية: أنه أشار بقوله **ذلك** من قوله **وقد يُفعَل ذلك** إلى اغتفار التوسط في أَفْعَل التفضيل، وقَيَدَّه في أفعل التفضيل بقوله **غالبًا**، وهنا لا يمكن تقييد ذلك بقوله **غالبًا** لأمرين:

أحدهما: أنَّ **غالبًا** يُدافِع قوله **وقد يُفعَل**؛ لأنَّ الغَلَبة مُشعِرة بالكثرة، و**قد يُفعَل** مُشعِرة بالقلة، فتدافعا.

والأمر الآخر: أنه قد أمكنَ إبراز صورة ما في أَفْعَل التفضيل على ما جوَّزه بعض أصحابنا مخالفة للغالب، وهي[3]: هذا أَطْيَبُ بُسْرًا منه رُطَبًا، وهنا لا يمكن ذلك البتَّة؛ لأنَّ أداة التشبيه لا يمكن أن يُفصَل بينها وبين مجرورها بحال.

---

(١) البيت في سفر السعادة ص ٥٧٠، وذكر البغدادي أنَّ الكرماني نسبه للنابغة، وليس في ديوانه. شرح أبيات المغني ٦: ٣٢٩ - ٣٣٢ [٦٨٢]. عالة: جمع عائل، وهو الفقير. وصعاليك: جمع صُعلوك، وهو الفقير.

(٢) د: ولا يجوز تقديمها ولا تأخيرها.

(٣) ك: وفي.

وما ذهب إليه المصنف مِن أنَّ أداة التشبيه تعمل في حالين تتقدم إحداهما عليها، وكذلك الضمير لقيامه مقام الأداة - لا يصحّ لأنها ليست كأَفْعَل التفضيل؛ لأنَّ مَن قال بإعمالِ أَفْعَلِ التفضيل في حالين وتوسُّطه بينهما لأنه نابَ مَنابَ عاملين، وأداة التشبيه ليست كذلك، ولأنَّ تقدم الحال على أداة التشبيه غير جائز، ولأنَّ إعمال الضمير لا يجوز، فالصحيح أن ينتصب «فَذًّا» و«صَعَاليكَ» على إضمار: إذا كان، كأنه قال: أنا إذا كُنتُ فَذًّا كَهُم جميعًا ، ونحن إذا كُنَّا صَعاليكَ، فلا تعمل أداة التشبيه ولا الضمير.

وقوله **فإن كان الجامد ظرفًا أو حرفَ جرٍّ مسبوقًا بِمُخْبَرٍ عنه جاز على الأَصَحِّ تَوسيطُ الحالِ بِقُوَّةٍ إنْ كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، وبِضَعف إنْ كانت غيرَ ذلك** يعني إذا كان الجامدُ العامل في الحال ظرفًا أو حرف جرّ، وكانت الحال [٤: ١٠٩/أ] /ظرفًا أو حرف جرّ، فيجوز على الأصحِّ توسيط الحال، مثال ذلك « زيدٌ عندَ هند في بستانها»، إذا جعلتَ «عندَ هند» حالاً و«في بستانها» خبرًا، و«زيدٌ في بُستانِ هندٍ معَها»، إذا جعلتَ «في بستانِ هند» حالاً و«معها» خبرًا. وكذلك إذا كان الخبرُ والحال ظرفين، أو كانا حرفي جرّ. ومثال كونها غير ظرف ولا حرف جرّ: زيدٌ مُتَّكِئًا في الدار.

واحترز بقوله «مسبوقًا بِمُخبَرٍ عنه» من كونه متأخرًا عنه، فإنه لا خلاف في جواز توسيط الحال بين العامل الظرف أو حرف الجرّ وبين المُخبَر عنه المتأخِّر، نحو: في الدار عندَك زيدٌ، وفي الدار قائمًا زيدٌ.

وقوله **جازَ على الأَصَحِّ** مذهب الأخفش[١] في أحد قوليه والفراء[٢] أنه يجوز توسط الحال بين المخبَر عنه المتقدم والخبر الظرف أو المجرور؛ سواءً أكانت الحال ظرفًا أم مجرورًا أم اسمًا صريحًا نحو ما مثّلنا، أم جملة حالية بالواو، نحو: زيدٌ ومالُه كثيرٌ بالبصرة؛ لأنه في تقدير: زيدٌ إذْ مالُه كثيرٌ بالبصرة.

---

(١) المحتسب ١: ٢٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٥.

(٢) معاني القرآن ٢: ٤٢٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢.

وحجة الأخفش السماع، فمن ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾[1] في قراءة من نصب (مَطْوِيَّات)، وقولُ النابغة الذبياني[2]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فيهم ، ورَهْطُ رَبيعةَ بنِ حُذارِ

وقولُ الآخر[3]:

أَبَنُو كُلَيْبٍ في الفَخارِ كَدارِمٍ ... أم هل أَبوكَ مُدَعْدِعًا كَعِقالِ

وقول الآخر[4]:

بنا عاذَ عَوفٌ ، وهو بادِيَ ذِلَّةٍ ... لَدَيكُم ، فلَم يَعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرا

وقول الآخر[5]:

ونحن مَنَعْنا البحرَ أن تَشرَبُوا بِهِ ... وقد كان منكم ماؤُهُ بِمَكانِ

وقول ابن عباس: «نَزَلَتْ هذه الآيةُ ورسولُ اللَّه مُتَوارِيًا بمكة»[6]، ذكره المصنف في الشرح[7] مستدلاً به لمذهب الأخفش على عادته في الاستدلال بالمأثور في الحديث على إثبات القواعد الكلية النحوية.

---

(١) سورة الزمر: الآية ٦٧. وهذه قراءة عيسى بن عمر كما في شواذ ابن خالويه ص ١٣١ والمحرر الوجيز ٤: ٥٤١. ونسبت له وللجحدري في البحر المحيط ٧: ٤٢٢.

(٢) الديوان ص ٥٥. ابن كوز وربيعة بن حذار: من أشراف بني أسد. أحقبت المتاع: أردفته.

(٣) هو الفرزدق يهجو جريرًا. الديوان ص ٧٢٦. الدعدعة: زجر الغنم.

(٤) البيت في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٠.

(٥) هو ابن مقبل. ديوانه ص ٢٤٣ وشرح اللمع لابن برهان ص ١٣٦ واللسان (بحر).

(٦) الحديث بهذه الرواية في إعراب الحديث للعكبري ص ٢٢٣، وفي مسند ابن حنبل ٣: ٣٥٢ [١٨٥٣]: (متوارٍ). وفي صحيح البخاري: كتاب التوحيد: باب قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ٦: ٢٧٤٣ [دار ابن كثير ١٤٠٧]: «كان النبي ﷺ متواريًا بمكة»، وفي موضعين آخرين منه. والآية هي: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾. سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٧) ٢: ٣٤٦.

وذهب الجمهور من البصريين إلى منع ما أجازه الأخفش في بعض كتبه والفراء من تقديم الحال متوسطةً[1] بين المخبَر عنه المتقدِّم والخبر إذا كان الخبر ظرفًا أو حرف جرّ؛ سواء أكانت الحال اسمًا صريحًا أم ظرفًا أم حرف جرّ أم جملة حالية بواو أو بغير واو؛ لأنّ[2] العامل ضعيف، فلا يتقدَّم معموله عليه، كما لم يجز تقديمه عليه وعلى المخبَر عنه، لا يجوز: قائمًا زيدٌ في الدار، ولا: قائمًا في الدار زيدٌ، بإجماع من البصريين، هكذا قال بعضهم، وسواء أكانت الحال لظاهرٍ كما مثَّلنا، أم لمضمرٍ، نحو: قائمًا أنت في الدار، وقائمًا في الدار أنتَ.

وذهب الكوفيون إلى جواز توسطها إذا كانت من مضمر مرفوع، كما أجازوا ذلك في التقديم على الجزأين إذا كانت من مضمر مرفوع، فأجازوا في نحو أنت في الدار قائمًا أن تقول: /في الدار قائمًا أنتَ، وأنت قائمًا في الدار، وقائمًا في الدار أنتَ، وقائمًا أنتَ في الدار؛ لأنه لا يلزم من تقديمها على الرافع والمرفوع تقدم مضمر على ظاهر كما لزم ذلك إذ كانت من مرفوع ظاهر. [٤: ١٠٩/ب]

وقال أبو بكر بن طاهر: لم يختلفوا - يعني النحاة - في امتناع: قائمًا في الدار زيد. هكذا قال، وليس بصحيح؛ فإنّ الأخفش أجاز في قولهم «فداءً لك أبي وأمي» أن يكون فداءً منصوبًا على الحال، والعامل فيه «لك»، فهذا نظير: قائمًا في الدار زيدٌ.

وذهب ابن بَرهان إلى التفصيل بين أن تكون الحال ظرفًا أو حرف جرّ، فيصحّ تقديمها على العامل إذا كان ظرفًا أو حرف جرّ، قال: ومنه قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[3]، قال[4]: «﴿هُنَالِكَ﴾ ظرف مكان، وهي حال،

(١) ك، د: بتوسطه.

(٢) ك: ولأن.

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٤.

(٤) شرح اللمع ص ١٣٦.

و﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾ في موضع الخبر، ولام الجرّ عامل في الحال مع تقدمها على اللام؛ لأنّ الحال بلفظ الظرف».

وهذا الذي ذكره ابن بَرْهان يقتضي بجهة الأولى جواز التوسط؛ لأنه إذا أجاز ذلك مع التقدم على الجزأين فلأن يكون ذلك أجوز مع التوسط.

واختار المصنف قولاً مخالفًا لهذه الأقوال، وهو أنه إذا كانت الحال اسمًا صريحًا ضَعُفَ التَّوَسُّط، وإذا كانت ظرفًا أو مجرورًا جاز التَّوَسُّط.

فتلخَّص[1] في هذه المسألة أقوال: المنع مطلقًا، والجواز مطلقًا، والتفصيل بين أن تكون من مضمر مرفوع فيجوز، أو من ظاهر مرفوع فلا يجوز، والتفصيل[2] بين أن تكون ظرفًا أو حرف جر فيجوز، أو غير ذلك فيَضعُف.

قال المصنف في الشرح[3]: «ولا يَضعُف القياس على تقديم غير الصريحة لشَبَه الحال فيه بخبر إنّ إذا كان ظرفًا، فكما استُحسِن القياس على «إنّ عندك زيدًا مُقيمٌ» لكون الخبر[4] فيه بلفظ الظرف الملغى، ولتوسعهم في الظروف بما لا يُتَوَسَّع في غيرها بمثله - كذا يُستَحسَن القياس على:

.... وقد كان منكم ماؤهُ بِمَكانِ

وغيرُ الأخفش يَمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي[5] مطلقًا، والصحيح جوازه محكومًا بضعفه، ولا يُجرى مُجرى العامل الظرفيّ غيرُه من العوامل المعنوية باتِّفاق؛ لأنّ في العامل الظرفيّ ما ليس في غيره من كون الفعل الذي

---

(١) ك: فيتلخص.

(٢) التفصيل: سقط من د.

(٣) ٢: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٤) الذي في المخطوطات: الظرف. صوابه في شرح المصنف.

(٥) ك: اللفظي.

ضُمِّنَ معناه في[1] حكم المنطوق به لصلاحيته[2] أن يُجمَع بينه وبين الظرف دون استقباح، بخلاف غيره، فإنه لازم التَّضَمُّن غير صالح للجمع بينه وبين لفظِ ما تَضَمَّن معناه، فكان للعامل الظرفيِّ بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبتْ له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه» انتهى.

وكان قد ذَكر قبلُ[3] أنَّ توسيط الحال عند الأخفش صريحةً كانت الحال أو بلفظِ ظرفٍ أو حرفِ جرٍّ جائزٌ إذا كان العامل ظرفًا أو حرف جرّ. وقد ذكرنا نحن أنَّ للأخفش في ذلك قولين: الجواز، والمنع.

والصحيح منع التوسط مطلقًا، وهو الذي صحَّحه أصحابنا، وتأوَّلوا ما وردَ مما ظاهرُه ذلك:

فخَرَّجوا[4] نصب (مَطْوِيّات) على الحال من (السموات)، و(السموات) هي العاملة /في الحال بنفسها لِما فيها من معنى الفعل، وهو السُّموّ، لا المجرور الذي في موضع الخبر، وذو الحال يجوز أن يعمل في الحال إذا كان فيه معنى الفعل، فقد أجاز النحويون أن يقال[5]: هذا قائمًا زيدٌ، على أن يكون «قائمًا» حالاً من هذا، وعمِل في قائم بِما فيه من معنى الإشارة[6]. [٤: ١١٠/أ]

وخرَّجوا «مُخْقِبِي أَذْراعِهم» على أنه منصوب على المدح، و«مُدَعْدِعًا» و«بادِيَ ذِلَّة» منصوبان على الذَّمّ - والدَّعْدَعة: زجر الغنم - ويكون قد اعترض

---

(١) الذي في المخطوطات: من. صوابه في شرح المصنف.

(٢) د: بصلاحيته.

(٣) ٢: ٣٤٦. وقد تقدم ذلك في ص ١١٩.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٧ [رسالة]، وفيه أنَّ هذا تخريج العبديّ، يعني أبا طالب شارح إيضاح الفارسي. وخرجها ابن عصفور على إضمار عامل، والتقدير: أعني مطويات. شرح الجمل ١: ٣٣٦.

(٥) في شرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٧ [رسالة] أنَّ الخِدَبّ قال: إنَّ هذا من كلام العرب.

(٦) د: الإشارة والتنبيه.

بالجملة التي تدل على المدح أو الذمّ بين المبتدأ والخبر، وقَطعُ النكرات إذا جاءت بعد المعارف على المدح أو الذم جائز، ومن ذلك قوله[1]:

طَليــقُ اللّــهِ لَــمْ يَمْــنُنْ عليــه ... أبــو داودَ وابــنُ أبِــي كَــثيرِ
ولا الحَجَّاجُ عَيْنَــيْ بِنــتِ مــاءٍ ... تُقَلِّبُ طَرْفَهــا حَــذَرَ الــصُّقُورِ

وخُرِّج ذلك أيضًا على النصب بإضمار أعني، كأنه قيل: أعني مَطْوِيَّاتٍ، وأَعْنِي مُحْقِبِي أدراعِهم[2]، وأعني باديَ ذِلَّة.

وأمَّا إجازة الكوفيين: أنتَ قائمًا في الدار، وقائمًا في الدار أنتَ، وقائمًا أنتَ في الدار - فهو شيء قالوه بالقياس و لم يَصِحّ سَماعه من لسان العرب.

وأمَّا ما ذهب إليه ابن بَرْهان من تخريج ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[3] على أنَّ (هنالك) ظرف منصوب على الحال فهو خلافُ ما أجمع عليه الكوفيون والبصريون.

وإجازةُ الكوفيين قائمًا في الدار أنتَ إنما هو لأنَّهم زعموا أنَّ النصب على القطع، وعمِل فيها النصبَ عندهم الحديثُ والمُحَدَّث عنه كلاهما، وهو مع ذلك لم يُسمَع من لسان العرب، فهو تركيب فاسد.

وقوله ولا تَلزم الحالية في نحو: فيها زيدٌ قائمًا فيها، بل تترجَّح على الخبريَّة أي: نَصبُ قائمًا على الحالية أَرجَحُ مِن رفعه على الخبريَّة، وذلك بتقدم «فيها»؛ لأنه من حيث التقدُّم الأَولى به أن يكون عُمدة لا فَضلة، قال المصنف في

---

(١) هو إمام بن أقرمَ النُّمَيريّ كما في البيان والتبيين ١: ٣٨٦ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٦ - ٨ وفرحة الأديب ص ١٣٢. والبيتان بلا نسبة في الكتاب ٢: ٧٣ والكامل ص ٩٣٠. والشاهد نصب «عيني بنت ماء» على الذم بإضمار فعل.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٦ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٨٥٧ - ٨٥٨ [رسالة].

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٤.

الشرح[1]: «وإذا وقعَ اسمٌ يَحسُن السكوت عليه مع ظرف أو جارٍّ ومجرور وله ما يصلح للخبرية والحالية[2] جاز جَعلُه خبرًا وحالاً بلا خلاف إن لم يُكَرَّر ما في الجملة من ظرف أو حرف جرّ» انتهى.

ولا يخلو أن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم أو لا: إن قدَّمت، نحو: في الدار زيدٌ قائمٌ، وأمامَك عمرٌو جالسٌ - فاختار س[3] والكوفيون النصب في قائم وجالس. وإن لم تقدِّم فاختاروا الرفع في قائم وجالس، نحو: زيدٌ في الدار قائمٌ، وعمرٌو أمامَك جالسٌ. وقال أبو العباس[4]: التقديم والتأخير في هذا واحد. وحكى ابن سَلاَّم[5] في «طبقات الشعراء»[6] له أنَّ عيسى كان يلحِّن النابغة في قوله[7]:

.... في أنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ

ويقول: لا يجوز إلغاء الظرف مقدَّمًا لأنَّ التَّهَمُّم به يُناقض تقديمه مُلغًى.

ولا ينبغي أن يُلَحَّن العربي، وأيضًا فقد سُمع[8]:

.... وعِندي البُرُّ مَكنُوزُ

---

(١) ٢: ٣٤٧.

(٢) والحالية: سقط من س.

(٣) الكتاب ٢: ٨٨ - ٩١.

(٤) المقتضب ٣: ٢٥٦ - ٢٥٧، ٤: ١٣٢، ١٦٦، ١٦٧.

(٥) ك: ابن هشام.

(٦) طبقات فحول الشعراء ص ١٦، ولفظه: «كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله ... يقول: موضعها ناقعًا».

(٧) تقدم في ٥: ٢٢٠، وفي ق ١٠٥/أ.

(٨) هذه قطعة من قول الشاعر:

لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أطْعَمتُ نازِلَكُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ ، وعِندي البُرُّ مَكنُوزُ

وهو مطلع قصيدة للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٣. وفي شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب ص ٤٨٨ - ٤٨٩ أنَّ القصيدة لأبي ذؤيب الهذلي. والبيت في الكتاب ٢: ٨٩. الحتيّ: المُقْل، وهو الدَّوْم، والقرف: القشر. ك، س: وعندي الدر.

و[1]:

.... عليه الوَدْعُ مَنْظُومُ

وجاء في كتاب الله تعالى ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾[2]، فألغى (له)

[٤: ١١٠/ب] مع تقدُّمه، فإذا نصبنا قائمًا تعيَّن أن يكون /(في الدار) الخبر، وإذا رفعنا قائمًا جاز في المجرور أن يكون في موضع نصب متعلقًا بقائم، وجاز أن يكون خبرًا، ويكون مما أُخبر فيه عن المبتدأ بخبرين على مذهب من يُجيز ذلك.

وقد منع بعضهم هذا الوجه، قال: فإن قلت: ولِمَ جَعل س بيتَ النابغة و«فيها عبدُ الله قائمٌ» على الإلغاء؟ وهلاَّ جَعله خبرًا، ويكون الاسم له خبران بِمنْزلة: هذا حُلوٌ حامضٌ.

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الخبرين إنما جازا إذا كانا في معنَى خبرٍ واحد؛ لِما تقرَّر أنه لا يُقَضَّى الشيءُ مما يطلبه أكثرَ من واحد، ويكونان بِمنْزلة الشيء الواحد، فلا[3] يجوز الفصل بينهما، فلهذا جعله س على الإلغاء.

وقال المصنف في الشرح[4]: «فإن كُرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضًا، وحُكم برجحان النصب لنزول القرآن به، كقوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ

---

(١) هذه قطعة من بيت لابن مقبل، وهو كما في الديوان:

كأنَّها مارِنُ العِرنِينِ مُفْتَصَلٌ مِنَ الظِّباءِ، عليه الوَدْعُ مَنظُومُ

ديوانه ص والكتاب ٢: ٩٠. كأنها: أي المرأة. والمارن: ما لانَ من الأنف، والعرنين: الأنف، أي: كأنها غزال مارن العرنين. ومفتصل: مفطوم. والودع: الخرز. يريد أنه مُربَّب محلًّى بالخرز. وآخره في د: عليه الدرع مطبقة. وفي س: عليه الدرع منظومة. وفي ك، ن: عليه الدرع منظوم.

(٢) سورة الإخلاص: الآية ٤.

(٣) د: ولا.

(٤) ٢: ٣٤٧.

﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1]، وكقوله تعالى ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[2]» انتهى. ولا فرق بين أن يتقدم الاسم على الظرف كالآيتين، أو يتأخر نحو: في الدار زيدٌ قائمًا فيها، أو قائمٌ فيها.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وادَّعى الكوفيون[4] أنَّ النصب مع التكرار لازم؛ لأنَّ القرآن نزل به لا بالرفع. وهذا لا يدلُّ على أنَّ الرفع لا يجوز، بل يدلُّ على أنَّ النصب أجود منه، فلو كُرِّرَ الظرف والمُخبَر به لجاز الوجهان أيضًا، وحُكم برجحان الرفع لِنُزول القرآن به في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾[5]» انتهى.

وقال صاحب الإنصاف ما ملخصه[6]: «احتجَّ الكوفيون بالسماع، وهو إجماع القُرَّاء على النصب في ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾، و﴿أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾. وبالقياس، وهو أنَّ الفائدة في الظرف الثاني إنما تَحصل مع النصب لا مع الرفع؛ لأنه في النصب يكون الظرف الأول خبرًا، والثاني ظرف للحال[7]، ويكون الصلةَ لقائم منقطعًا عما قبله، ويكون كلامًا مستقيمًا لم يُلغَ منه شيء. وفي الرفع بَطَلَتْ فائدته في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحَملُ الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة[8].

---

(١) سورة هود: الآية ١٠٨.

(٢) سورة الحشر: الآية ١٧.

(٣) ٢: ٣٤٧، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل بينهما.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٧: ٦٤ والإنصاف ص ٢٥٨ [المسألة ٣٣].

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٠٧.

(٦) الإنصاف ص ٢٥٨ - ٢٦٠ [المسألة ٣٣].

(٧) الذي في الإنصاف: ويكون الثاني ظرفًا للحال.

(٨) الذي في المخطوطات: بالجملة. صوابه في الإنصاف.

واحتجَّ البصريون بأنَّ الإجماع قد وقع على جواز الرفع والنصب إذا لم يُكَرَّر، فكذلك إذا كُرِّر.

وما ذكروه من إجماع[1] القُرَّاء على النصب ليس بصحيح، بل قرأ الأعمش ﴿ففي الجنَّةِ خالِدُونَ فيها﴾[2]، وقُرِئ ﴿أنَّهما في النارِ خالِدانِ فيها﴾[3]. وعلى تقدير إجماعهم على النصب لا يدلُّ ذلك على أنه لا يجوز الرفع؛ ألا ترى إجماع القراء على لغة الحجاز في (ما) في نصب الخبر، ولا[4] يُبطل ذلك لغة تميم، بل هي المشهورة المقيسة.

وأمَّا أنَّ التكرار مع الرفع يُفيد ما أفادت الأُولى فلا يَصلُح أن يكون ذلك مانعًا؛ لأنه تكرّر على طريق التأكيد، والتأكيد في كلام العرب شائع، وهذا كقولهم: فيك زيدٌ راغبٌ فيك، ومع هذا التأكيد لا تمتنع صحة المسألة» انتهى.

وقد وافق الكوفيين ابنُ الطَّراوة، فقال: «لا يجوز: في الدار زيدٌ قائمٌ فيها، [٤: ١١١/أ] بالرفع؛ إذ لا يكون لأحد /الجارَّين متعلَّق ؛ إذ لا يتعلقان بقائم . ولا يُتَصَوَّر التوكيد؛ إذ لا يؤكَّد الظاهر بالمضمر ، ولا المضمرُ بالظاهر ؛ إذ ليس من لفظه، فإن أَظهرتَ الضمير، فقلت: في الدار زيدٌ قائمٌ في الدار - جاز على التأكيد اللفظي» انتهى.

وما قاله غير لازم؛ لأنَّ الظاهر هنا هو المضمر في المعنى وإن كان بغير لفظه، كـ«مررتَ به أنت». و يحتمل أن يكون« في الدار» خبرًا مقدَّمًا، وقائمٌ خبر ثانٍ،

---

(١) ك: من احتماع.

(٢) لم أقف على هذه القراءة في مصادري.

(٣) قرأ بها الأعمش كما في شواذ ابن خالويه ص ١٥٤ ومشكل إعراب القرآن ص ٧٢٦. وفي الكشاف ٤: ٨٦ أنه قرأ بها ابن مسعود. وزاد في البحر ٨: ٢٤٨ زيد بن علي وابن أبي عبلة. وفي الإتحاف ٢: ٥٣١: المطوعي.

(٤) ك: وما.

و«فيها» متعلق بقائم، فلا يلزم ما قال مِن أنه لا يكون لأحد الجارَّين متعلَّق، فلا مانع من جواز الرفع.

وقد احتجَّ بعضهم لجواز التكرار على سبيل التأكيد بقوله تعالى ﴿وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[1]، فكرّر (هم) للتأكيد، فكذلك الظرف. وفرقٌ بين «في الدار» وبين «هم»؛ إذ لا يتعلق «هم» بشيء، بخلاف الظرف.

وإن اختلف الظرف فهو يجري هذا المجرى، تقول: زيدٌ في الدار جالسٌ في صدرها، وجالسًا في صدرها، وزيدٌ في الدار راغبٌ في شرائها، وراغبًا في شرائها، فحُكمُ المختلف حُكم المُكرَّر، وقال الشاعر[2]:

والزَّعْفَرانُ على تَرائِبِها ... شَرِقًا به اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ

ولا يُجيز الفراء[3] في هذا النوع إلا النصب، ويَجعل اللَّبَّات والنَّحر كأنَّ معهما عائدًا على الترائب.

وقال ابن كيسان: «الرفع عندي جائز، وإنما أراد: والزَّعفَرانُ على الترائب في حالِ شُروقِ اللَّبَّةِ والنحرِ به، وإذا رفع أراد: والزَّعفَرانُ شَرِقٌ به لَبَّتُها ونَحرُها على الترائب منها، فبيَّن موضع شروقه، كأنَّ موضع النحر واللَّبَّة شَرِق بالزعفران على هذا الموضع الآخر، أعني الترائب» انتهى.

---

(١) سورة هود: الآية ١٩.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة، أو المخبَّل. ديوان عمر ص ١٤١ ومعاني القرآن للفراء ٣: ١٤٦ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٤٠١ والمحكم ٦: ١٠٣ (شرق) والأغاني ٨: ٣٢٣ [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب] وأمالي ابن الشجري ١: ١١٤، ٢: ٢٧٩، ٣: ١٢٠، ٢٠٣ واللسان (شرق). وفي الأغاني: «الشعر ينسب إلى أبي بكر بن المِسْوَر بن مَخْرَمة الزُّهري، وإلى الحارث بن خالد المخزومي، وإلى بعض القرشيين من السبعة المعدودين من شعراء العرب». وروي «شَرِقٌ» بالرفع. شَرِقَ الجسدُ بالطيب: امتلأ فضاق. والترائب: جمع تَريبة، وهي عظم الصدر. ولَبَّات: جمع لَبَّة، وهي الموضع الذي يكون عليه طرف القلادة.

(٣) معاني القرآن ٣: ١٤٦.

ويقتضي مذهب الكوفيين جواز الرفع والنصب في هذه المسألة، وهي إذا اختلف الظرفان؛ لأنه لا يؤدي إلى إلغاء أحدهما، فلا يكون توكيدًا.

وتلخَّص من هذه المسائل أنّ الظرف إذا كُرِّرَ بلفظه أو بضميره أو اختلف جاز في الاسم الرفع والنصب عند البصريين، وإذا تكرَّر بالضمير لم يَجُز إلا النصب عند الكوفيين، وقياسُ مذهبهم ذلك إذا تكرَّر بلفظه، وإذا اختلف لم يَجُز عند الفراء إلا النصب، وقياسُ مذهب الكوفيين جواز الرفع والنصب.

وقوله **وتَلزَم هي في نحو: فيك زيدٌ راغبٌ** أي: تَلزَم الخبرية، ولا تجوز الحالية. وقال المصنف في الشرح[1]: «فإن كان ما تضمَّن الكلامُ من ظرفٍ أو حرفِ جرٍّ غيرَ مُستَغنًى به تَعيَّنَ جَعلُ المخيّل للحالية والخبرية خبرًا مع التكرر ودونه، نحو: فيك زيدٌ راغبٌ، وفيك زيدٌ راغبٌ فيك. وأجاز الكوفيون[2] نصب راغب وشبهه على الحال، و أنشدوا[3]:

فلا تَلحَني فيهـــا ، فـــإنَّ بِحُبِّهـــا أخاكَ مُصابُ القَلبِ جَمًّا بَلابِلُـــهْ

والرواية المشهورة: مُصابُ القَلبِ جَمٌّ، بالرفع، على أنّا لا نَمنع رواية النصب، بل نجوِّزها /على أن يكون التقدير :فإنَّ بحُبِّها أخاك شُغِف أو فُتِن مصابَ[4] القلب، فإنَّ ذِكر الباء داخلة على الحب يدلُّ على معنى شُغِف أو فُتِن، كما أنَّ ذكر (في) داخلةً على زمان أو مكان يدلُّ على معنَى استقرَّ، وليس كذلك[5] ذكرُ (في) داخلة على الكاف في قولهم: فيك زيدٌ راغبٌ، فلا يَلزَم من جواز نصب (مُصابَ القلبِ جمًّا) الحكم بجواز نصب راغب ونحوه» انتهى. [٤: ١١١/ب]

---

(١) ٢: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٢) الأصول ١: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) تقدم البيت في ٥: ٣٧، ٥٤.

(٤) مصاب القلب ... شغف أو فتن: سقط من ك.

(٥) ك: وليس كما أن.

وقوله **خلافًا للكوفيين في المسألتين** أي: أنهم يوجبون النصب في: فيها زيدٌ قائمًا فيها[1]، ويجيزونه في: فيك زيدٌ راغبٌ[2].

وإذا اجتمع ظرفان تامّ وناقص، فبدأت بالتامّ، فقلت: إنّ عبدَ الله في الدار بك واثقًا، وإنّ في الدار عبدَ الله بك واثقًا، جاز الرفع والنصب.

وزعم ابن سَعدان أنّ هذا لا يجوز؛ لأنّ بك في صلة واثق، قال: ولا يجوز: إنّ فيك زيدًا راغبٌ.

وقال ابن كَيسان: الرفع الاختيار؛ لأنّ الحال في تقدير الأسماء، وتمامها يجب أن يكون بعدها، فلمّا قدّمت بك وهو من تمامها اخترتَ إخراجها عن الحال لأنْ تجعلها خبرًا. وكذا: إنّ عبدَ الله في الدار عليك نازلٌ، وفيك راغبٌ.

فإن قدّمتَ الناقص في أول الكلام، فقلت: إنّ فيك عبدَ الله في الدار راغبٌ، أو: إنّ فيك في الدار عبدَ الله راغبٌ[3]، أو: إنّ عبدَ الله فيك في الدار راغبٌ - جاز الرفع والنصب.

والكوفيون لا يجيزون النصب؛ لأنك حين بدأتَ بما هو تمام للخبر قبل الظرف التامّ صِرتَ كأنك بدأتَ بالخبر، أي: كأنك قلت: إنّ عبدَ الله راغبٌ فيك في الدار.

قال أبو جعفر النحاس: وهذا لا يلزم لأنّ الظرف إنما هو تبيين عن موضع الفعل، فكأنه في تقدُّمه مؤخَّر.

وإذا اجتمعا بعد المبتدأ، وتوسَّط بينهما اسم يجوز أن يكون خبرًا، وقدَّمْتَ التامّ، وكان مع الناقص ذِكْرٌ عائد على التامّ - اختير نصب الاسم المتوسط عند

(١) فيها: ليس في د.

(٢) الأصول ١: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) راغب: سقط من ك.

الجمهور، ووجب النصب عند الفراء، ومثاله: زيدٌ في الدار مُفتَتَنٌ بها، فالجمهور يختارون انتصاب مُفتَتن لأنَّ الظرف التامّ قد وقع موقع الخبر، فانتصب مُفتَتنًا على الحال، ويجيزون رفعه إمّا على أن يكون مُفتَتن خبرًا بعد خبر، وإمّا [أنْ][1] يكون في الدار متعلقًا[2]، بمُفتَتن.

فإن قدَّمتَ التامَّ على المبتدأ، وأخَّرتَ الناقص، نحو: في الدار زيدٌ مُفتَتنٌ بها - فالمسألة بحالها عند البصريين، والكوفيون جميعًا يوجبون النصب.

فإن قَدَّمتَ الناقص على العامل فيه وعلى التامّ، وأخَّرتَ التامَّ عن المبتدأ، نحو: زيدٌ فيك راغبٌ في الدار، فهي عند البصريين كالتي قبلها، والكوفيون يوجبون الرفع.

فإن قَدَّمتَ الظرفين جميعًا على المبتدأ، وبدأت بالناقص - فالبصريون على ما تقدَّم، وذلك في نحو: فيك راغبًا في الدار زيدٌ، وقياسُ قول الكوفيين إيجاب النصب، وحكى النحاس عنهم إيجاب الرفع.

فإن كان بدلَ الناقص مفعول للخبر، فقدَّمتَ المبتدأ ثم الظرف التامَّ ثم المفعول، نحو: زيدٌ في الدار طعامَك آكلٌ - لم يجز عند البصريين إلا الرفع. وأجاز الكسائي النصب، هذا نقل /ابن أصبغ. وقال أبو جعفر النحاس: أكثر النحويين [٤: ١١٢/أ] يجيز الرفع والنصب. وقال ابن كيسان: لا يجوز عندي النصب؛ لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديمُه كتأخيره، والمفعول إنما هو تمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبلَه مِثلَه بعدَه.

---

(١) أن: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الذي في المخطوطات: متعلق.

ص: فصل[1]

يجوز اتحادُ عامل الحال مع تعدُّدِها واتحادِ صاحبها أو تعدُّدِه بجمعٍ وتفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلا لِمانع، وإفرادُها بعد «إمّا» ممنوع، وبعد «لا» نادر.

ش: مثال ذلك: جاء زيدٌ راكبًا مسرعًا، فزيد صاحب الحال، وقد تعدَّدتْ، واتَّحد عاملها.

وقال المصنف في الشرح ما معناه[2]: «إنَّ للحال شَبَهًا بالخبر والنعت، فكما جاز تعدُّد الأخبار والنعوت مع كون المُخبَر عنه والمنعوت واحدًا جاز ذلك في الحال».

ثم قال[3]: «وزعم ابن عصفور[4] أنَّ فعلاً واحدًا لا يَنصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسًا على الظرف، واستثنى الحال المنصوب بأَفعَل التفضيل، فإنه يعمل في حالين كما يعمل في ظرفين». ثم ذكر علّة عمل أَفعَل التفضيل في حالين وظرفين.

وأخذ المصنف يُنَدِّد على ابن عصفور في تمثيله جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا بقُمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة، فقال[5]: «تنظيره هذا بذلك لا يَليق بفضله، ولا يُقبَل مِن مِثله؛ لأنَّ وقوعَ قيامٍ واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوعَ

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل وشرح المصنف وتمهيد القواعد.

(٢) ٢: ٣٤٨.

(٣) ٢: ٣٤٩.

(٤) المقرب ١: ١٥٥. وليس فيه المثالان اللذان ندَّد ابن مالك على ابن عصفور في تمثيله بهما.

(٥) ٢: ٣٤٩.

مجيء واحد في حالِ ضَحِكٍ وحالِ إسراع غيرُ محال». ثم قال[1]: «ولكنَّ المَشْرَفِيَّ قد يَنبُو، واللاحِقِيَّ قد يَكبُو» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور من امتناع تعدُّد الحال لذي حال واحدة واتحاد العامل، نحو: جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا - هو مذهب كثير من المحققين، منهم أبو علي الفارسي، ذهبوا إلى أنه لا يُقَضَّى العاملُ أزيدَ من حالٍ واحد من غير وساطة حرفٍ لذي حالٍ واحد مع اتحاد العامل، فإذا جاء في كلامهم مثل خرج زيدٌ مسرعًا باكيًا احتملَ عندهم وجهين: أحدهما أنَّ باكيًا صفة لـ«مُسرعًا» الذي هو حال. والثاني أنَّ باكيًا حال من الضمير المستكن في مُسرعًا. والعجب للمصنف وعدم إطلاعه على أنَّ هذا مذهب الفارسي وكثير من محققي النحويين حتى[2] ينسبه لابن عصفور وحده، ويوهم لفظه أنه مما انفرد به ابن عصفور.

وذهب أبو الفتح[3] وجماعة إلى أنه يجوز أن يُقَضَّى العامل الواحد من الأحوال التي لذي حالٍ واحد أزيدَ من حال واحدة من غير توسُّط حرف. ولم يختلفوا في أنَّ العامل إذا لم يكن أفعَل التفضيل لا يُقَضَّى من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من المصادر أزيدَ من شيء واحد إلا بحرف عطف؛ ولا يجوز إسقاط الواو في ذلك كما لا يجوز في نحو: ضربتُ زيدًا وعمرًا، واختلفوا في الحال كما ذكرنا.

وحُجَّة مَن منع أنَّ الحال مع عاملها شبيهة بالمفعول والفعل المتعدي إلى واحد، وشبيهة بالظرف ، وقد تقدَّم كيفية /ذلك الشبه ، فكما أنَّ المتعدي إلى [ك: ١١٢/ب]

(١) ٢: ٣٤٩. المشرفي: سيف منسوب إلى المشارف، وهي: قرى العرب تدنو من الريف. ويقال: بل هي منسوبة إلى مَشرف، وهو رجل من ثقيف، وقيل: من لخم. واللاحقي: المنسوب إلى لاحِق، وهو اسم لأفراس مشهورة، منها فرس غني بن أعصر.

(٢) ك: كيف.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٤ - ٢٥.

واحد لا يتعدَّى إلى اثنين بغير وساطة حرف، فكذلك الحال وعاملها[1]، وكما أنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى ظرفين إلا بوساطة حرف العطف، فكذلك الحال ؛ لأنها في تقدير[2] : في حالِ كذا ، ولو صرَّحتَ بقولك «في حالِ كذا» لم يمكن أن تصل إلى آخر إلا بوساطة حرف العطف ، فتقول : في حالِ كذا وفي حالِ كذا ، ولا يلزم من إمكان أحوالٍ لذي حالٍ واحد جواز نسبة تلك الأحوال إليه بغير حرف العطف ، كما لم يلزم ذلك في نحو : مررتُ بزيد وبعمرو، وإن كان المرور الواحد يمكن وقوعه بمتعلق كثير ، ومع ذلك لا يجوز : مررتُ بزيد بعمرو، فلا بُدَّ فيه من حرف العطف.

وإذ قد انجرَّ الكلام إلى أنَّ العامل إذا لم يكن أفعَل التفضيل لا يُقَضَّى من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من المصادر أزيَدَ من شيءٍ واحد إلا بحرف عطف؛ وأنهم لم يختلفوا في ذلك، فهو نَقلُ بعضهم، وقد وقع خلاف في مسألة الكتاب، وهي قول س[3]: وتقول: أعلمتُ هذا زيدًا قائمًا[4] العلمَ اليقينَ إعلامًا: فذهب الفارسي[5] إلى أنَّ العلمَ اليقين منصوب بفعل مضمر يفسِّره أعلَم، أي: فعَلِمَ العلمَ اليقين، وإعلامًا مصدر لأَعْلَم. وقد ردَّ مذهبَ أبي عليّ أبو الفتوح ابن فاخر العبدريّ[6].

---

(١) وعاملها ... فكذلك الحال: سقط من د.

(٢) س: لأنها بتقدير.

(٣) الكتاب ١: ٤١.

(٤) هذا زيدًا قائمًا: سقط من ك، د، ن، وموضعه بياض في س.

(٥) التعليقة ١: ٧٣.

(٦) هو أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري، من أهل فاس، وبها أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهًا، وسكن إشبيلية، كان نحويًا عارفًا، أخذ عنه كثيرون. وتوفي بمراكش سنة ٦٣٦هـ. صلة الصلة لابن الزبير ٤: ١٨٩.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنَّ أَعْلَمَ تعدَّى إلى مصدرين: أحدهما مبيِّن، وهو العلم اليقين، وهو عنده مصدر على غير المصدر، والآخر مؤكِّد، وهو قوله إعلامًا، فنصبهما من وجهين مختلفين. واختاره ابن عصفور.

وذهب بعضهم إلى أنَّ العلم اليقين بدل من المفعولين، قال: لأنَّ المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر هما المعلوم، فأبدل منهما، فكأنه قال: المعلوم المتيقَّن.

والذي نختاره أن[1] انتصاب العلم اليقين مفعولاً به على السعة، وإن كان أصله مصدرًا مبيِّنًا في الأصل، فانتصب بأَعلَمَ على أنه مفعول به اتِّساعًا، وانتصب إعلامًا على المصدر المؤكِّد بأَعلَمَ أيضًا، وكأنَّ س أراد أن يُري كيف تعدَّى أَعلَمَ بعد استيفائه مفعولاً به إلى المصدر اتِّساعًا.

وتقرير هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعه، وإنما أردنا التنبيه على أنَّ من النحاة من قال: يتعدَّى الفعل إلى مصدرين إذا اختلفتْ جهتاهما.

وقوله **أو تعدُّدِه بجمعٍ وتفريقٍ، ولا تكون لغيرِ الأقربِ إلا لِمانعٍ** عطف «أو تعدُّده» على قوله «واتِّحادِ صاحبها»، فيعني أنه اتَّحد عامل الحال، وتعدَّدتْ هي، وتعدَّدَ صاحبُها. ومثال ذلك فيما اتَّفق إعرابه وتعدُّدها بجمعٍ: جاء زيدٌ وعمرٌو مُسرِعَينِ، وضربتُ زيدًا وعمرًا مَظلومَين، ومررتُ بزيدٍ وسعدٍ باكيَينِ، ومنه ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾[2]، و«هذه ناقةٌ وفَصيلُها راتِعَين»[3] فيمن جعل فَصيلها معرفة، وهي أفصح اللغتين، ومَن جعله نكرة قال «راتعان» على النعت.

---

(١) أن: سقط من د.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٣٣.

(٣) الكتاب ٢: ٨٢.

ومثال تعدُّدها فيما اختلف إعرابه: لقيَ زيدٌ عمرًا ضاحكَينِ، وقال الشاعر[1]: / [٤: ١١٣/أ]

تَعَلَّقتُ ليلى ، وهي ذاتُ مُوَصَّدٍ ... ولم يَبدُ لِلأَتراب مِن ثَدْيِها حَجْمُ
صَغيرَينِ ، نَرعَى البَهْمَ، يا ليتَ أَنّنا ... إلى اليومِ لم نَكْبَرْ ، ولم تَكْبَرِ البَهْمُ

وقال الآخر[2]:

وأَشْعَثَ ، قد نَبَّهتُهُ عندَ رَسْلةٍ ... مُقيمَينِ ، بِلَوَيْ شُقَّةٍ وتَنائفِ

وقال الآخر[3]:

متى ما تَلْقَنِي فَرْدَينِ تَرْجُفْ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ ، وتُستَطارا

ومن فروع هذه المسألة اتِّفاق الكوفيين على إبطال: راكِبَينِ لَقِيَ زيدٌ عمرًا، ولَقِيَ زيدٌ راكِبَينِ عمرًا[4]، ولَقِيَ راكِبَينِ زيدٌ عمرًا. وكل هذا جائز على قياس البصريين لأنَّ العامل فعل متصرف.

ولا يجوز عند الكوفيين: لقيتُ مُسرِعَينِ زيدًا، ولا: مُسرِعَينِ لقيتُ[5] زيدًا. ويجوز عندهم: مُسرِعَينِ لَقِيتُك، وراكِبَينِ لَقِيتَني. ولا يجوز في قولهم: مرَّ زيدٌ مُسرِعَينِ بسعدٍ، ولا: مَرَّ مُسرِعَينِ زيدٌ بسعدٍ، ولا: مُسرِعَينِ مرَّ زيدٌ بسعدٍ. ويجوز

---

(١) هو مجنون ليلى، وقد تقدم تخريج البيت الثاني في ٥: ١٥٦، والأول في مصادر الثاني. الموصد: صدار تلبسه الجارية، فإن أدركت درعت.

(٢) هو ذو الرمة. الديوان ص ١٦٣٢. أشعث: رجل أشعث الرأس، يعني صاحبه. ورسلة: ناقة سهلة السير. وبلوا شقة: بلاهما السفر، والبِلو: المهزول. والشقة: السفر البعيد. والتنائف: القِفار، جمع تَنوفة.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٧٨.

(٤) ولقي زيد راكبين عمرًا: سقط من ك، د.

(٥) مسرعين زيدًا، ولا: مسرعينِ لقيتُ: سقط من ك.

عندهم: مُسرِعَينِ مررتُ بك، ومررتُ مُسرِعَينِ بك. ولا يجوز عند البصريين تقدم حالٍ لمخفوضٍ ظاهرٍ ولا مَكنِيٍّ.

وهذه المسائل من فصلِ تقدُّمِ الحال على ذي الحال وعلى عامله، ومذهب الكوفيين أنه متى أدّى تقديم الحال إلى تقدُّم مضمر على ذي الحال، وهو اسم غائب، أو شَرِكَه اسم غائب - فإنَّ ذلك لا يجوز، ولا يُجمَع الحالان حتى يصلح انفرادُ كلٍّ وصفٍ بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يُجمَعا.

وأجاز الكسائي وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه، نحو «لَقِيتُ صاحبَ الناقةِ طَليحَين»، على أنَّ طَليحَين حال الصاحب[1] والناقة، إذ هما معنيّان كلاهما.

والمختار عندنا أنَّ طليحين حال من الصاحب ومن المعطوف المحذوف، التقدير: لقيتُ صاحبَ الناقةِ والناقةَ طليحين. وإنما لم يكن حالاً من الصاحب والناقةِ المضافِ إليها الصاحبُ لأنَّ المضاف إليه من تمام الأول وحالٌ منه محلّ التنوين، لم يُقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف، والحالُ خبرٌ من الأخبار، فلذلك لم يكن طَليحَين حالاً من المضاف والمضاف إليه، وهذه العلة هي المانعة من امتناع مجيء الحال من المخفوض بالإضافة الذي ليس بفاعلٍ ولا مفعول.

وإنِ تعدَّد ذو الحال وتفرَّق الحالان فيجوز أن يلي كلُّ حالٍ[2] صاحبَه، ويجوز أن يتأخَّرا عن صاحبيهما، فالأول نحو: لَقِيتُ مُصعِدًا زيدًا مُنحَدِرًا، والثاني: لَقِيتُ زيدًا مُصعِدًا مَنحَدِرًا، فيكون مُصعِدًا حالاً من زيد، ومُنحَدِرًا حالاً من التاء في لَقِيتُ، فتلي الحال الأولى ذا الحال الثاني، وتكون الحال الأخيرة لذي الحال الأول، وهذا هو الأولى؛ لأنَّ فيه اتِّصالَ أحد الحالين بصاحبه، /وعاد ما فيه من [٤: ١١٣/ب]

(١) د: حال من المصاحب.

(٢) ن: كل حال صاحب ونحوه.

ضمير إلى أقرب المذكورَين . واغتُفر انفصالُ الثاني وعَودُ ما فيه من ضميرٍ إلى أبعَدِ المذكورَينِ إذ لا يُستطاع غيرُ ذلك مع أنّ اللَّبس مأمون حينئذ ، ومِن ذلك قولُ الشاعر[1]:

وإنّـــا ســـوفَ تُــدْرِكُنا المَنايـــا ... مُقَـــدَّرةً لَنـــا ومُقَـــدَّرينا

وقولُ الآخر[2]:

عَهِدتُ سُعادَ ذاتَ هَـــوًى مُعَنًّـــى ... فَزِدتُ ، وعـــاد سُـلْوانًا هَواهـــا

ويتعيَّن هذا إن خِيفَ اللَّبس، فإن أُمِنَ اللَّبسُ جاز جعلُ الحال الأولى لأوَّلِ الاسمين والثانيةُ لثانيهما، كما قال امرؤ القيس في إحدى الروايات[3]:

خَرَجْتُ بِها أَمشي تَجُـــرُّ وَراءَنـــا ... على أَثَرَيْنا ذَيـــلَ مِـــرْطٍ مُرَحَّـــلِ

وقال صاحب التمهيد: «لو قلت لَقِيتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا لجاز، وهو من كلام العرب، تجعل ما تقدَّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدِّم، وما تأخَّر للمفعول، ولو جعلت الآخِرَ للأول جاز ما لم يُلبِس، ولذلك منع بعضهم: أعطيتُ ضاحكًا زيدًا، إذا لم يكن ضاحكًا للتاء، وأجاز: أعطيتُ يَضحك زيدًا؛ لارتفاع اللَّبس مع الفعل» انتهى. وما ذكره صاحب التمهيد مخالف لِما قرَّرناه قبل.

وقال ابن السَّرَّاج[4]: «إذا أزلتَ الحال عن صاحبها، ولم تلاصقه، لم يجز ذلك[5] إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير ذلك لم يجز».

---

(١) هو عمرو بن كلثوم. شرح القصائد العشر ص ٣٢٤.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٠ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩٥ [٨٠٠]. المعنَّى هنا: العاشق. والسلوان: النسيان.

(٣) الديوان ص ١٤، والرواية المذكورة في شرح القصائد السبع ص ٥٣. المرط: كساء من خزّ أو غيره. والمرحَّل: الموشَّى، وهو ضرب من البرود، ويقال لوشيه الترحيل. ك: مرجل.

(٤) الأصول ١: ٢١٤.

(٥) ذلك: سقط من ك، س.

وقال أبو العباس(١) في نحو لَقِيتُه مُصعِدًا مُنحَدِرًا: «إذا كان أحدكما مصعدًا والآخر منحدرًا». وكذلك قال في قولك: رأيت زيدًا ماشيًا راكبًا: «إذا كان أحدكما ماشيًا والآخر راكبًا». وليس هذا بِمُعارِض لِما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وقرَّرناه قبلُ من اشتراط العلم أو عدم اللَّبس؛ لأنَّ أبا العباس إنما تَعَرَّضَ لجواز ذلك في اللسان، و لم يَتَعَرَّض لِلوَجه الذي يجوز ذلك عليه، فهو مسكوت عنه.

وفي البديع(٢): «فإن اختلفتْ حالاهما فلهما طريقان:

أحدهما: أن تَقرن كلَّ حال بصاحبها، تقول: لَقِيَ زيدٌ مُصعِدًا عَمرًا مُنحَدِرًا.

والثاني: أن تُؤَخِّر الحالين عنهما، وتَقرن حالَ الثاني منهما به، فتقول: لَقِيَ زيدٌ عَمرًا مُنحَدِرًا مُصعِدًا، ومُنحَدِرًا: حالٌ لِعَمرو، ومُصعِدًا: لزيد؛ لأنك لو لَزِمتَ الرتبة التي للفعل معها لم تُوَفِّ أحدًا منهما حقَّه.

قال ابن السَّرَّاج(٣): إذا قلتَ رأيتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا تكون أنت المُصعِد وزيدٌ المُنحَدِر، فيكون مُصعِدًا حالاً للتاء، ومُنحَدِرًا حالاً لزيد، وكيف قدَّرتَ بعد أن يَعلم السامعُ مَنِ المُصعِدُ ومَن المُنحَدِرُ جاز» انتهى.

وقد تجيء الحال مفردةً مِن أحدِ ما دلَّ عليه ضمير التثنية أو الجمع لا من مجموع الضمير، نحو: زيدٌ وهندٌ خرَجا طائفًا بها، قال الشاعر يصف حمارَ وحشٍ وأتانًا(٤): / [٤: ١١٤/أ]

---

(١) المقتضب ٤: ١٦٩.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) الأصول ١: ٢١٨.

(٤) البيت لزهير. الديوان ص ١٩٥. صافا: أقاما في الصيف. وقلل الصوى: رؤوسها. وواحدة الصوى صُوَّة، وهو مرتفع من الأرض غليظ. وشتا: في الشتاء. وذَلْقٌ: حَدٌّ. والزُّجّ: الحديدة التي في أسفل الرمح. ومُقَهَّد: بادن سمين.

صافا يَطُوفُ بِها على قُلَلِ الصُّوَى   وشَتَا كَذَلْقِ الزُّجِّ غيرَ مُقَهَّدِ

وقوله: **وإفرادُها بعد إمَّا ممنوع** قال المصنف[1]: «ويجب للحال إذا وقعتْ بعد إمَّا أن تُردَف بالأخرى[2] مُعادًا معها إمَّا، كقوله تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[3]، وإفرادُها بعد إمَّا ممنوع في النثر والنظم» انتهى.

وما ذَكره من أنه يجب أن تُردَف بالأخرى مُعادًا معها «إمَّا» ليس كما ذَكر، بل قد ينوب عن إمَّا «أو»، فلا يتعين إذ ذاك الإتيان بإمَّا، تقول: ايتني إمَّا راكبًا أو ماشيًا، وقد نصَّ على ذلك النحويون[4]، وقال الشاعر[5]:

وقد شَفَّنِي أنْ لا يَـزالُ يَرُوعُنِـي   خَيالُكِ إمَّـا طارِقًـا أو مُغادِيـا

وقوله **وبعدَ «لا» نادر** تقول: جئتُك لا رغبًا ولا راهبًا، فتكرر لا، وقد تُفرَد في الشعر، قال[6]:

قَهَرْتُ العِدا لا مُـستَعينًا بِعُـصبةٍ   ولكنْ بِـأنواعِ الخَـدائعِ والمَكْـرِ

ص: ويُضمَر عاملُها جوازًا لحضورِ معناه أو تقدُّمِ ذِكرِه في استفهامٍ أو غيرِه، ووجوبًا إن جرَتْ مَثلاً، أو بَيَّنَتِ ازْدِيادَ ثَمَنٍ أو غيرِه شيئًا فشيئًا مقرونةً بالفاءِ أو بِثُمَّ[7]، أو نابَتْ عن خبرٍ، أو وقعتْ بَدَلاً من اللَّفظِ بالفعلِ في تَوبيخٍ وغيرِه.

---

(١) ٢: ٣٥٠.

(٢) كذا في المخطوطات، والذي في شرح المصنف: «بأخرى».

(٣) سورة الإنسان: الآية ٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٥) أنشده ابن مالك في شرحه ٣: ٣٦٦ للأخطل، وليس في شعره الذي حققه د. فخر الدين قباوة.

(٦) تقدم في ٥: ٢٨٥.

(٧) ما عدا س: أو ثم.

ويجوزُ حذفُ الحالِ ما لم تَنُبْ عن غيرها، أو يَتَوَقَّف المرادُ على ذِكرِها. وقد يَعمل فيها غيرُ عاملِ صاحبِها، خِلافًا لِمَن مَنَع.

ش: مثال ما حضر معناه قولك للراحل: راشِدًا مَهْدِيًّا، أي: تَذهب، وللقادم: مَبرورًا مأجورًا، أي: رجعتَ، وللمحدِّث: صادقًا، أي: تقول، هذه مُثُل المصنف في الشرح[1]. وذكر س[2] هذه المُثُل، وذكر أيضًا قولهم: مُصاحَبًا مُعانًا، أي: اذهبْ مُصاحَبًا مُعانًا، وتقول[3]: مُتَعَرِّضًا لِعَنَن لم يَعنِه، أي: دنا من هذا الأمر مُتَعَرِّضًا، تقول ذلك للرجل واقعَ أمرًا وتَعَرَّض له.

وذكر س[4] جواز الرفع في هذا، وهو على إضمار مبتدأ، أي: أنت. وذكر[5] أنَّ الرفع في هذه الأشياء[6] هو على أنَّ الذي في نفسك ما أَظهرتَ، وأراد بذلك ترجيح الرفع على النصب، وذلك أنك إذا أَضمرتَ المبتدأ، وبقي الخبر - كان هو إياه، فقَوِيَتْ دلالته عليه من كلِّ جهة، بخلاف الفعل، فإنَّ الدلالة عليه من جهة[7] الحال فقط لأنه غير ما بقي، ولقوَّة الرفع احتاج أن يستدلَّ على النصب، فقال[8]: «وإن شئتَ نَصبتَ، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما». وذَكَرَ كثرة النصب في: راشِدًا مَهْدِيًّا، واعتلَّ له بأنه صار بِمَنْزلة ما صار بدلاً من

---

(١) ٢: ٣٥١.

(٢) الكتاب ١: ٢٧١.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٢. والعنن: الأمر. وهذا مثل، انظر مجمع الأمثال ٢: ٣٢٠، وأوله فيه: معترضٌ.

(٤) الكتاب ١: ٢٧٣.

(٥) الكتاب ١: ٢٧١.

(٦) ك، س: الأسماء. آثرت ما في د، ن لأنه موافق لما في الكتاب.

(٧) بخلاف الفعل فإن الدلالة عليه من جهة: سقط من ك.

(٨) الكتاب ١: ٢٧١.

اللفظ بالفعل، أي: أنه دخله معنى: رَشِدتَ راشِدًا، فصار بِمنْزلة المنصوب على الفعل الذي لا يَظهر، وإن كان على معنى اذْهَبْ.

وهذا النوع ليس بموقوف على السماع، بل كلُّ ما فُهم معناه يجوز إضمار الفعل فيه، ويُجتَزأ عن الفعل بما يُفهم عن الحال.

وقوله **أو تَقَدُّمِ ذِكرِه /في استفهامٍ وغيرِه** مَثَّله المصنف[1] بقوله «راكبًا» لمن قال: كيف جئتَ؟ وبَلى مُسرعًا، لِمن قال: لَمْ تَنطلقْ، فالناصب لِراكبًا جئتُ في الاستفهام المتقدم، ولِمُسرعًا انطلقتُ في غير الاستفهام. [٤: ١١٤/ب]

ومنه قوله تعالى ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[2]، أي: نَجمعها قادرين، حُذف لدلالة ما تقدم قبله من قوله ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[3]، كذا قدره س[4].

وذهب الفراء[5] إلى أنَّ (قادرين) مفعول بـ(يَحسب)، دلَّ عليه قوله (أَيحسَبُ)[6]، كأنه قيل: بلى فليَحسَبنا قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنانَه، أي: على أزيَدَ من ذلك. وقيل[7]: معناه: نَقدِر قادرين، فيكون من باب: قائمًا عَلِمَ اللَّهُ، فأوقَعه موقع الفعل.

ورُدَّ بأنَّ الباب لا بُدَّ فيه من مشاهدة الحال، كما في: قائمًا وقد سار الركب، ولأنه بالواو والنون، ولا ينوب مناب الفعل إلا المفرد لأنه أقرب وأشبه بالمصدر. انتهى من البسيط.

---

(١) ٢: ٣٥١.

(٢) سورة القيامة: الآية ٤.

(٣) سورة القيامة: الآية ٣.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٦.

(٥) انظر كتابه معاني القرآن ٣: ٢٠٨.

(٦) ك، د: أيحسب الإنسان.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٠٨، قال: «وقول الناس: بلى نقدر، فلما صُرفت إلى قادرين نصبت ـ خطأ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل».

وقوله **وُجوبًا**[1] **إن جرَتْ مَثَلاً** مثاله: حَظِيِّينَ بنات صَلِفينَ كَنّات[2]، أي: عُرِفْتُم[3]. وإنما لم يَجز إظهار العامل هنا لأنه مَثَل، والأمثال لا يجوز تغييرها عمّا وردتْ عليه؛ ألا ترى إلى قولهم: الكلابُ على البَقَر[4]، وقولِهم: في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد[5]، حيث لم يَجز في الأول تقديمُ الخبر، ولا في الثاني تقديمُ المبتدأ.

وقوله **أو بَيَّنَتِ ازديادَ ثَمَنٍ** قال المصنف في الشرح[6]: «كقولك: بِعتُه بدرهمٍ فصاعدًا، تريد: فذهبَ الثمنُ صاعدًا».

وقوله **أو غيرِه** مثَّله المصنف في الشرح[7] بقوله: «وتَصَدَّق بدينارٍ فَسافلاً، تريد: فانْحَطَّ المُتَصَدَّقُ به سافلاً» انتهى كلامه. ولم أر أحدًا مَثَّلَ في هذه المسألة بمثل: تَصَدَّق بدينارٍ فَسافِلاً، فإن لم يُنقَل عن العرب فهو ممنوع لأنَّ حَذْفَ الفعل العامل في الحال وجوبًا على خلاف الأصل.

---

(١) د: ووجوبا.

(٢) هذا مثل يضرب في أمر يعسر طلب بعضه، ويتيسر وجود بعضه. الحظيّ: الذي له حُظوة ومكانة عند صاحبه، والصَّلف ضده، يقال: امرأة صَلِفة: إذا لم تحظ عند زوجها. والكَنَّة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضًا. مجمع الأمثال ١: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) د: أعرفهم.

(٤) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخَلِّهم. أمثال أبي عبيد ص ٢٨٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢. وانظر الكتاب ١: ٢٧٣ حيث مثَّل سيبويه بـ«الظِّباءُ على البقر»، وذكر أنَّ بعض العرب رفعه.

(٥) . المثل للأضبط بن قريع السعدي، وكان سيد قومه، فرأى منهم تنقصًا له وتهاونًا به، فرحل عنهم، ونزل بآخرين، فرآهم يفعلون بأشرافهم فعل قومه به، فقصد آخرين، فرآهم على مثل حالهم، فقال: «أينما أُوَجِّهْ أَلْقَ سعدًا»، ورحل إلى قومه، وروى أنه قال: «في كل واد بنو سعد». أمثال العرب للضبي ص ٥٠ والحيوان ١: ٣٥٨، ٣: ١٠٤، ٤: ٣٩٤، وأوله فيه: بكل، وجمهرة المثال ١: ٦١. ويروى: «في كل أرض سعدُ بن زيد». مجمع الأمثال ٢: ٨٣.

(٦) ٢: ٣٥١.

(٧) ٢: ٣٥١.

وقال س[1]: «أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهم فزائدًا»، وقدَّر س الناصب: فزادَ الثمنُ صاعدًا، أو فذهبَ صاعدًا. وهذا الكلام إنما يقال جوابًا لمن قال: بِكَم اشتريتَ هذا المتاع؟ فأخبر أنَّ أدناه مُشتَرًى بدرهم، والثمنُ حالُه الزيادة بعد ذلك، كذا نَقل س[2] أنه يقال في هذا المعنى.

وقال أبو عمرو بن تَقِيّ: «لا يقال في مُشتَرًى واحد، إنما يقال في أشياءَ[3] متعددةٍ مختلفةِ الأثمان، أي: أَدْوَنُ ما فيها بدرهم، وما عداه أكثر من درهم، فلذلك قال: فَزاد الثمنُ، أي: ثمنُ ما عدا الذي هو بدرهم زاد على الدرهم صاعدًا، أي: زيادةً مبهمةً على السائل».

وقال ابن خروف: «انتصبَ صاعدًا على الحال، والمعنى أنه لَمّا اشتراه زاد ثمنُه، فاشترى منه بأكثر من ذلك الثمن، ثم زاد، فاشترى منه بأكثر من ذلك الثمن، فأَخبرَ بأدنى الثمن، وهو درهم، ثم زاد عليه، و لم يخبر بأعلى الثمن الذي انتهى إليه، ولا بمقدار الزيادة».

وقال الأستاذ أبو علي: «هذا الكلام يقوله من اشترى ثوبًا مَثَلاً بأثمانٍ مختلفة، أدناها درهم، ثم ترقَّى، والترتيبُ إنما هو في الأثمان لا في الأخذ، فإنه لا يعطي هذا أنك أخذتَه بالدرهم ثم أخذته بدرهم، ثم أخذتَه بثلاثة، بل ممكنٌ أن تكون أخذتَه أولاً بثلاثة، /وإنما تريد أن تقول: أَقَلُّ ما أخذتُ هذا الثوب بدرهم، [٤: ١١٥/أ] فذهبَ الثمنُ بعد الدرهم صاعدًا» انتهى.

ولا يجوز الجرُّ في قوله: فصاعد، أو: ثم صاعد. قال س[4]: «حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنَّهم أَمِنُوا أن يكون على الباء، لو قلت أخذتُه بصاعدٍ

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) ك، س: أسماء.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٠.

كان قبيحًا لأنه صفة، ولا تكون في موضع الاسم». يعني بقوله «قبيحًا»: ممتنعًا، ويعني بقوله «لأنه صفة» أي: للثمن لا للدرهم، ومعنى «ولا تكون في موضع الاسم» أي: لا يلي العوامل لكونه صفة. ولمّا لم يُمكن فيه الخفض لأنَّ الصفة لا تلي العوامل، ولأنه كان يكون المعنى أنه اشتراه مرتين بمعلوم وبمجهول لأنَّ الفاء مُرَتِّبة، ولم يُمكن الرفع - لم يبقَ إلا النصب، فقَوِيَت الدلالة عليه من جهة المعنى ومن جهة اللفظ.

وقال ابن خروف: «وقد يجوز الجر بالفاء وثم على إقامة الصفة مُقام الموصوف» انتهى.

وظاهرُ كلام س مَنعُ العطف.

وقال بعض أصحابنا: «قال بعض المتأخرين: ما قدَّره س من إضمار ناصب لا يحتاج إليه، وبدرهم: في موضع الحال، والعامل فيه كائنًا، وصاعدًا معطوف عليه، والضمير فيه عائد على الثوب مجازًا، وهو يريد ثمنه، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير في كلامهم، وبهذا ينفصل عمن ألزم أن يظهر الضمير لأنَّ حامله جارٍ على غير من هو له، والتقدير: أخذتُه مُشْتَرًى بدرهمٍ فصاعدًا عليه، أي: في هذه الحال وفي هذه، وإحداهما قبل الأخرى»».

وهذا الذي قاله هذا المعترض فاسدٌ من جهة اللفظ، كثيرُ التكلُّف، غيرُ مخلَّص من جهة المعنى، وذلك أنه انتقد على س كونه قد عَدل إلى الحذف، ثم عَدل هو إلى حذفٍ لا يجوز، وذلك أنه قَدَّرَ العامل في «بدرهم» مُشْتَرًى، وتَرَكَ الفعلَ الظاهر، وهو يمكن أن يعمل فيه، وهو تكلُّف لا يجوز، فإنه لم يقل أحدٌ من النحويين إنك إذا قلتَ ضربتُه في الدار إنَّ في الدار يعمل فيه كائن؛ لأنه تكلُّف لا يحتاج إليه، ثم أَربَى على س بالمجاز[1] في صاعدًا في أن أعادَ الضمير على المثمَّن، وهو للثَّمَن.

---

(١) ك، ن: في المجاز.

وأمّا من جهة المعنى فإنه قدَّر المعنى بأنه أخذه في حالين: إحداهما كونه مُشتَرًى بدرهم، والأخرى كونه صاعدًا ثمنُه على الدرهم، وهذا لا يعطي كونه زائدًا على الدرهم بأثمانٍ شتَّى، بل يمكن ألاَّ يزيد عليه إلا ربع درهم مثلاً، فلفظه ليس بمخلِّص للدلالة على هذا المعنى الذي قاله س فهمًا عن العرب، والذي قدَّره س مخلِّص للدلالة عليه، فإنه قدَّره: فزادَ صاعدًا، أي: زادَ وحالةُ البُسوق[1] بعدُ لم تقف، فـ«س» أسْعَرَ[2] بالمسألة من طرفيها اللفظي والمعنوي.

وفي البسيط: «وقد قيل: إنَّ صاعدًا هنا في موضع المصدر، كأنه قال: فصعدَ صُعودًا». قال: «وفاعِلٌ مِن أبنية المصادر، كالفالج، وكقوله ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[3]، كما قال بعضهم[4] في الهَنِيء: إنه كالشَّهيق والصَّهيل» انتهى.

وقوله **مَقرُونةً بالفاء أو بثُمَّ** هذا شرطٌ في نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثُمَّ، ولم يبيِّن المصنف أيُّهما أكثر في لسان /العرب، ونصَّ س على أنَّ الفاء أكثر من ثم، قال س[5]: «وثُمَّ بِمنْزلة الفاء، تقول: ثُمَّ صاعدًا، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم» انتهى. قال بعض أصحابنا: إنما كان ذلك لأنَّ في ثُمَّ مُهلة، وليس المعنى عليها. [٤: ١١٥/ب]

---

(١) ك، د: «النسوق». ن: «السوق». البسوق: ارتفاع الثمن.

(٢) ك: «أسعد». د: «أسعر بالمسألة بين طرفيها». أسعر أهلُ السوق: اتفقوا على سعر، وأسعرَ السلعةَ: حدَّد سعرها.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٢.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول إلى أبي البقاء العكبري في الجزء السابع ص ٢٢٦ وفي البحر ٣: ١٧٦. وقال العكبري: «هَنيئًا: مصدر جاء على فَعيل، وهو نعت لمصدر محذوف، أي: أكلاً هَنيئًا. وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقدير: مهنًأ أو طيِّبًا». التبيان ص ٣٢٩. وإنما يطرد فَعيل في المصدر إذا دلَّ على صوت.

(٥) الكتاب ١: ٢٩١.

ونَصُّوا على أنَّ الواو لا تكون هنا، لا يجوز أن تقول: وصاعدًا، لا بالنصب ولا بالجر. وامتنع ذلك لأنَّ الواو لا تعطي هذا المعنى من جعل الدرهم أدنى الثمن؛ إذ يحتمل «أخذتُه بدرهمٍ وصاعدًا» أي: وذهبَ صاعدًا قبل أَخْذِيه بالدرهم، أي: أخذتُه بربعِ درهمٍ مثلاً، ثم ذهبَ صاعدًا إلى الدرهم، وهو إنما أراد أن يجعل الدرهم الأدنى. وعن هذا عبَّر س بقوله[1]: «ولكنك أخبَرتَ بأدنَى الثمن، فجعلتَه أوَّلاً، ثُمَّ قَرَوْتَ[2] شيئًا بعد شيء لأثمانٍ شتَّى، فالواو لم يرد[3] فيها هذا المعنى، ولم تُلزِمِ الواوُ الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر».

وقوله **أو نابَتْ عن خبر** مثاله: ضَرِبي زيدًا قائمًا، وقد تقدَّم الكلام مشبعًا على هذه المسألة في باب الابتداء[4].

وقوله **أو وقعتْ بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخٍ** مثاله: أقائمًا وقد قعدَ الناسُ. وأقاعِدًا وقد سارَ الرَّكبُ. وكذلك إذا أردتَ التوبيخ ولم تَستفهم تقول: قاعدًا قد علمَ اللهُ وقد سارَ الرَّكبُ. وتقول لِمن لا يَثبتُ على حال: أَتميميًّا مرةً وقَيسيًّا أُخرى، أي: أتحَوَّلُ[5]، ولِمَن يلهو وقُرَناؤه يَجِدُّون: ألاهِيًا وقد جَدَّ قُرَناؤك. أي: أَتَثْبُتُ، وقال الشاعر[6]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) الذي في المخطوطات: قررت. والتصويب من الكتاب. وقَرَوت: تَتَبَّعْت. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٦٠.

(٣) ك: شتى بالواو ولم يرد.

(٤) تقدم ذلك في ٣: ٢٨٧ - ٢٩٩.

(٥) د: أتتحول. وما اخترته موافق لما في الكتاب ١: ٣٤٣، وما في د موافق لما في شرح السيرافي ٥: ١١٦. وكل صواب.

(٦) هو المغيرة بن حبناء يخاطب أخاه صخرًا - وهو وأخوه ابنا خالة، وهما أخوان من أب - أو الحارث بن ظالم. الكتاب ١: ٢٤٢ وشرحه للسيرافي ٥: ١١٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ : ٢٠٤ - ٢٠٥ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢٨٠ واللسان (أنن). والتقدير: وتُرَى عند الفقر زَحَّارًا أُنانا.

أراكَ جَمَعتَ مَسألةً وحِرصًا ... وعندَ الحَقِّ زَحَّارًا أُنانا

الأُنان: الأنين، والعامل فيه زَحَّارًا؛ لأنَّ زَحَرَ قريب المعنى من أنَّ.

وقوله وغيره أي: غير توبيخ، مثاله: هَنيئًا مريئًا، قال س[1]: «وإنما نصبته لأنه ذَكر خيرًا أصابَه إنسانٌ، فقلت: هَنيئًا مَريئًا، كأنك قلت: ثَبتَ له هَنيئًا مَريئًا، أو: هَنَأه ذلك هَنيئًا»، فتكون حالاً مؤكّدة، وقد تقدم الكلام على ذلك مُشبعًا في باب المصدر الواقع مفعولاً مطلقًا[2].

ومِن غير التوبيخ مما عاملُه في الإنشاء[3] مضمر قولُ الشاعر[4]:

ألْحِقْ عَذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوْا ... وعائذًا بكَ أنْ يَغْلُوا فيُطغُوني

أراد: وأعوذُ بك عائذًا، حَذف الفعل وأقامَ الحالَ مُقامَه. وقولُ النابغة[5]:

أتارِكةً تَدَلُّلَها قَطامِ ... وضِنًّا بالتَّحيَّةِ والسَّلامِ

وتقدَّم مذهب المبرد[6] في: عائذًا بك، وأقاعِدًا وقد سارَ الرَّكبُ، ونحوهما، أنها مصادر جاءت على وزن فاعِل.

فرع: إذا كان العامل معنويًّا - أي: فيه معنى الفعل - كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه، فلا يجوز حذفه عاملاً في الحال لضعفه في نفسه، فُهم ذلك أو لم يُفهَم؛ لأنه إنما عمل بالنيابة عن الفعل لفظًا أو معنًى، والفرعُ لا يَقوَى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تَجَوُّزان، فيَبعُد المفهوم، أحدهما تَنَزُّل العامل منْزلة الفعل، والثاني /حذفه، فلا يجوز: الدارَ زيدٌ قائمًا، تريد: فيها قائمًا. [٤: ١١٦/]

---

(١) الكتاب ١: ٣١٧.

(٢) تقدم ذلك في ٧: ٢٢١ - ٢٢٦.

(٣) د: في الأشياء.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٢٢٢.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٢٢.

(٦) تقدم في ٧: ٢٢١.

وأجاز المبرد ذلك في الظرف؛ لأنه حَمَلَ[1]:

.... وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

على أنَّ مِثلَهم منصوب على الحال، وأنَّ التقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

وأباه الأكثرون، كما لا تتقدم الحال عليه لضعفه، إلا في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وهي الحال التي تنزَّلتْ منْزلة الخبر عن المصدر، فهنا حُذف المعنوي، ونابت الحال عنه.

وقوله **ويجوز حذف الحال ما لم تُنبْ عن غيرها** يعني الحال التي ما سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر، وما لم تقع بدلاً من اللفظ بالفعل، وتقدَّم ذكرهما.

وقوله **أو يتوقَّف المرادُ على ذكرها** مثاله ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[2]، و﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[3]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[4]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[5]، ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[6]، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[7]، و(نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الحيوان اثنين بواحد)[8]، أي: متفاضلاً[9]، وقال الشاعر[10]:

(١) تقدم البيت في ٤: ٢٦٦، ٢٧٢، ٥: ٥٣، ٨٨، ٧: ٢٩٧. وانظر قول المبرد في المقتضب ٤: ١٩١ - ١٩٢ والانتصار ص ٥٤.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ١٦.

(٣) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٧.

(٥) سورة الإسراء: الآية ١٠٥.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٣٠.

(٧) سورة هود: الآية ٧٢.

(٨) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد عن جابر، وهو (نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الحيوان بالحيوان نَسيئةً اثنين بواحد، ولا بأسَ به يدًا بيد). مسند أحمد ٢٢: ٢٣٤ [١٤٣٣١].

(٩) هذا التقدير في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٤٤ [الحديث ٧٨].

(١٠) تقدم البيت في ٦: ٤٨.

مـــتى تَبعَثُوهـــا تَبْعَثُوهـــا ذَميمـــةً وتَـــضْرَ إذا ضَـــرَّيتُمُوها ، فَتَـــضْرَمِ

وقول الآخر[1]:

فَجُزيتِ خَيرَ جَـــزاءِ ناقـــةِ واحـــدٍ ورَجَعْـــتِ ســـالِمةَ القَـــرا بِـــسَلامِ

وقول الآخر[2]:

عَدُوُّكَ مَن يُرضيكَ مُـــبْطِنَ إحْنَـــةٍ ومُبدي دليلَ البُغضِ مثـــلُ صَـــديقِ

وقول الآخر[3]:

إنَّما المَيْـــتُ مَـــن يَعـــيشُ كَئيبًـــا كاسِـــفًا بالُـــهُ ، قَليـــلَ الرَّخـــاءِ

وكذلك الحالُ التي لا يُفهَم المرادُ إلا بثبوتها المجابُ بها استفهام، نحو: جئتُ راكبًا، لمن قال: كيف جئتَ؟ ولا يُنكَر كون الحال يَعرِض لها ما لا يُجيز حذفها، فتصير إذ ذاك كالعُمَد وإن كان أصلها فَضْلة، كما عرض ذلك للمجرور وللصفة في قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[4]، وفي قولك: ما في الدنيا رجلٌ يُبغِضك، ولو حذفتَ (له) و«يُبغضك» انْتَفت الفائدة.

وقوله **وقد يَعمل فيها غيرُ عاملِ صاحِبها، خلافًا لِمَن مَنَع** قال المصنف في الشرح[5] ما ملخصه: «الأكثر أنَّ العامل في الحال العاملُ في صاحبها؛ لأنهما كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمميِّز والمميَّز، والخبر والُمخبَر عنه، والعاملُ

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٦. القَرا: الظهر.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٤. الإحنة: الحقد في الصدر.

(٣) هو عدي بن الرَّعلاء الغسَّاني. الأصمعيات ص ١٥٢ [٥١] وكتاب الألفاظ ص ٣٢٧ وسمط اللآلي ص ٨ والخزانة ٩: ٥٨٣. والمشهور أن آخره: «قليلَ الرجاء». ونسب مع البيت الذي قبله في حماسة البحتري ص ٤٢٠[ط. أبو ظبي] ومعجم الأدباء ١٢: ٩ إلى صالح بن عبد القدوس. الكاسف البال: الحزين المغتم. والرخاء: سعة العيش.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ٤.

(٥) ٢: ٣٥٤.

في هذين يكون واحدًا وغير واحد، فكذلك الحال، فالواحد: طابَ زيدٌ نَفْسًا، وإنَّ زيدًا قائمٌ، وجاء زيدٌ راكبًا. والمختلف: لي عشرون درهمًا، وزيدٌ منطلقٌ، على مذهب س[1]، و﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[2]، فالعامل في ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ إنّ، وفي الحال اسم الإشارة».

قال[3]: «وتقدَّم مِن كلام س[4] ما يدلُّ على أنَّ صاحب الحال في[5]:

لِعَـــزَّةَ مُوحِـــشًا طَلَـــلُ ....

هو المبتدأ لا الضمير المستكنُّ في الخبر.

[٤: ١١٦/ب] ومن ورود الحال والعاملُ /فيها غيرُ العامل في صاحبها قولُه[6]:

ها بَيِّنًا ذا صَريحُ النُّصْحِ ، فاصْغَ لَهُ وطُعْ، فَطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ»

انتهى. يعني أنَّ قوله «غير عامل صاحبها» أنه عامل في الحال النصب، ولا يكون عاملاً في صاحبها، كاسم الإشارة و«ها» التنبيه، فالعامل في اسم الإشارة في قوله ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ هو إنَّ، وليست عاملة في ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، وكذلك انتصاب «بَيِّنًا» بما في «ها» من معنى التنبيه، وليس عاملاً في ذي الحال.

ويظهر من كلام س[7] أنَّ اسم الإشارة يعمل في الحال في نحو: هذا زيدٌ منطلقًا، وأنك إذا أَدخلتَ عليه إنّ، كان الخبر معمولاً لإنَّ، وكانت الحال معمولة لاسم الإشارة، فقد عمل في الحال غيرُ العامل في صاحبها.

(١) الكتاب ٣: ١٢٧. وانظر ما تقدم في ٣: ٢٥٧.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٩٢.
(٣) ٢: ٣٥٥.
(٤) تقدم ذكر ابن مالك كلام سيبويه في شرح التسهيل ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣. وانظره في الكتاب ٢: ١٢٢ - ١٢٤.
(٥) تقدم في ٤: ٧.
(٦) تقدم في ص ١٠٠.
(٧) الكتاب ٢: ١٤٧.

وممن ذهب إلى أنَّ العامل في الحال قد يكون اسم الإشارة كما ذهب إليه المصنف ابنُ عصفور.

وتقدم[1] أنَّ مذهب السُّهَيليّ أنَّ الحروف سوى الكاف وكأنَّ لا تعمل في الأحوال ولا اسم الإشارة. ومذهب ابن أبي العافية أنَّ حرف التنبيه لا يعمل في الحال. ومذهب الكوفيين في أنَّ قولك هذا زيدٌ منطلقًا لم ينتصب منطلقًا على الحال، وأنه خبر التَّقريب.

والذي نختاره مذهب الأكثرين، وهو أنَّ العامل في الحال هو العامل في[2] ذي الحال. وأقول: إنَّ حرف التنبيه واسم الإشارة لا يعملان في الحال. ويكون العامل في منطلقًا من نحو هذا زيدٌ منطلقًا محذوفًا تدلُّ عليه الجملة السابقة، وتقديره: انظرْ إليه منطلقًا، وفي كتاب س ما يدلُّ على ذلك، وينبغي أن يُرَدَّ إليه ما ظاهره خلاف هذا، وذلك أنَّ الحال قَيْد للمحكوم عليه من فاعل أو مفعول حالةَ وقوع الفعل منه أو به أو حالةَ نسبة الحكم على المبتدأ بالخبر إن كان جامدًا؛ فلو جعلنا حرف التنبيه عاملاً في الحال كنا قد أعمَلْنا شيئًا لم يَثبُت له قَطُّ عملٌ لا في اسم الإشارة ولا في زيد ولا في غيرهما؛ وزيدٌ الخبر عن اسم الإشارة مُتَّصف بالانطلاق ومُلتَبِس به، سواء انتبهتَ أنت[3] لانطلاقه أم لم تَنتَبه، ولو جَعلنا اسم الإشارة عاملاً في الحال كُنَّا قد حكمنا على اسم الإشارة بأنه زيدٌ في حالة الانطلاق؛ والمشار إليه بأنه زيدٌ ثابتة له الزَّيديَّة سواء أكان المشار إليه منطلقًا أم غير منطلق، وقد سوَّى س[4] في كتابه بين قولك: هذا زيدٌ منطلقًا، وهو زيدٌ معروفًا، فكما لا يُدَّعَى أنَّ «هو» عامل في الحال فكذلك لا يُدَّعَى أنَّ اسم الإشارة عامل في

---

(١) تقدم ذلك في ص ٩٦ - ١٠١.

(٢) الحال هو العامل في: سقط من ك. د: «في خبر الحال». وفوق خبر: كذا.

(٣) س: انتبهت إليه.

(٤) الكتاب ٢: ٧٨.

الحال؛ وقد قال س[1]: «كأنه قال أَثْبِته[2] أو الْزَمْه معروفًا». وقال[3] في هذا زيدٌ منطلقًا: «فكأنك قلت: انظرْ إليه منطلقًا». وإذا تقرر هذا فلا يجوز: ها منطلقًا[4] ذا زيدٌ، ولا: هذا منطلقًا زيدٌ، فإن وردَ شيء من هذا في كلامهم أُضمر له ناصب، ولا يكون انتصابه على الحال العامل فيها حرف التنبيه ولا اسم الإشارة.

وفي البسيط: «لا تعمل (ها) التنبيه لوجهين:

أحدهما: أنها زيادة لا عُمدة، وإنما دخلت لإبهام الإشارة؛ ألا تراها لا تدخل على /خاصٍّ، فلا تقول: ها زيدٌ، وما لا يكون عُمدة في الكلام فلا يكون العامل. [٤: ١١٧/أ]

والثاني: أنها قد تُحذف والعمل موجود، فتقول: مَنْ ذا قائمًا بالباب؟ وذلك الرجلُ ذاهبًا».

* * *

(١) الكتاب ٢: ٧٨ - ٧٩.

(٢) الذي في المخطوطات، وشرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٦٥، والارتشاف ص ١٦٠١: انتبه. وآثرت ما في الكتاب لأنه الصواب فيما أرى.

(٣) الكتاب ٢: ٧٨.

(٤) «فكأنك قلت: انظر إليه منطلقًا. وإذا تقرر هذا فلا يجوز: ها منطلقًا»: سقط من ك.

ص: [فصل][1]

يُؤَكَّدُ بالحال ما نَصَبَها مِن فِعلٍ أو اسمٍ يُشبِهُه، وتَخالُفُهما لفظًا أكثرُ مِن تَوافُقِهما. ويُؤَكَّد بِها أيضًا في بيانِ يَقينٍ أو فَخرٍ أو تَعظيمٍ أو تَصاغُرٍ أو تحقيرٍ أو وَعيدٍ خبرُ جملةٍ جُزآها مَعرِفَتانِ جامدانِ جُمودًا مَحْضًا. وعامِلُها أَحُقُّ أو نحوه مُضْمَرًا بعدَهما، لا الخبرُ مُؤَوَّلاً بِمُسَمًّى، خِلافًا للزَّجَّاج، ولا المبتدأُ مُضَمَّنًا تَنبيهًا، خِلافًا لابنِ خَرُوف.

ش: الحال إمَّا أن تدلَّ على معنًى لا يُفهَم مما قبلَها، وهي المُبَيِّنة، أو تدلَّ على معنًى يُفهَم مما قبلَها، وهي المؤكِّدة. وفي المؤكدة خلافٌ: ذهب الجمهور إلى إثباتها، وذهبَ الفراءُ والمبرِّد[2] والسُّهَيليُّ[3] إلى إنكارها، قال الفراء: «الحالُ لا تكون إلا مُبَيِّنة، ولا يَدُلُّ عليها ما قبلَها، ولا تخلو مِن تَجَدُّدِ فائدةٍ عند ذِكرها، كقولهم: عبدُ الله عندَك قائمًا، ومحمدٌ خَلفَك جالسًا؛ لأنه ليس في عندَك وخَلفَك دليلٌ على جلوس ولا قيام».

قال: «والمنصوب على القطع هو الذي يدلُّ ما قبله عليه، ولا يفيد سواه، كقيلهم: عبدُ الله على الفرس راكبًا، وسعدٌ في الحمَّام عُريانًا، لا يغلب على «في الحمام» إلا الدّلالة على العُري، وكذلك «على الفرس» لا يفيد غير الركوب، فانتصاب هذا وما يُشبهه على القطع، وهو توكيد لِما قبله، يجري مجرى «سِرتُ به سَيرًا» في أنهم ذكروا سَيرًا ليؤكدوا به سِرتُ».

---

(١) فصل: ليس في المخطوطات، وهو في التسهيل وشرح المصنف وشرح ناظر الجيش.

(٢) كذا! وقد عقد في المقتضب ٤: ٣١٠ - ٣١١ بابًا للحال المؤكدة، ولم ينكرها.

(٣) نتائج الفكر ص ٣٩٧.

وزعم أيضًا أنَّ القطع في موضعين آخرين يرجعان إلى معنى هذا، فقال: «إذا قال القائل: قام زيدٌ الظريفُ، وبناؤه على أنَّ زيدًا لا يُعرف إلا بالظريف - ففي الظريف مَكنيٌّ مِن زيد؛ لأنه مشبه[1] بالصلة مع الموصول. فإن كان زيد يُعرَف دون الظريف فلا ضميرَ في الظريف من زيد، وهو مُكَررٌ عليه؛ لأنه كان تقديره: قام زيدٌ قام الظريفُ، كما يقول القائل: نظرتُ إلى شيءٍ بَغْلٍ أو حمارٍ، كأنه انصرف عن الشيء إلى البَغل والحمار»، يعني أنه أتى بعد الأوَّل بآخَر هو أكشفُ لمعناه وأبلغُ لَمقصَده، والأوَّل قد حصلَ معناه و لم ينعت.

قال: «فإذا كان زيد لا يُعرَف إلا بالظريف، ثم سقطت الألف واللام منه، قيل: قام زيدٌ ظريفًا، فيُنصب على القطع من زيد؛ لأنَّ زيدًا يدلُّ عليه في حال نصبه، كما دلَّ الظريف وهو مرفوع عليه، فهو بإزاء: عبدُ الله على الفَرَسِ راكبًا. وإذا كان زيد يُعرَف دون الظريف، وسقطت منه أل، فهو نصبٌ على الحال؛ لأنه لا دلالة عليه في زيد، فهو بإزاء: عبدُ الله في الدار قائمًا، حين لم يكن في (عندك)[2] ما يدل على قيام ولا جلوس».

وقال أيضًا: «إذا قيل زيدٌ قائمٌ حقًّا فحَقًّا مقطوعٌ من الكلام كله؛ لأنه ليس زيدٌ مختصًّا بالحق دون قائم كما اختصَّ زيد بالركوب؛ فلمَّا وصف الكلام كله بالحق لم يَصلُح حَملُه على إعراب زيد؛ إذ لم يكن له دون قائم، فلَزِمَه الضعف حين زايَلَه أن يكون /وصفًا للمحدَّث عنه القوي، فنصبَه قائم وزيد جميعًا». [٤: ١١٧/ب]

وقد رُدَّ مذهب الفراء من أنَّ الحال لا تأتي مؤكِّدة بقوله تعالى ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[3]، وبقول الشاعر[4]:

---

(١) فيما عدا د: مشبهه.

(٢) كذا في المخطوطات! والأولى أن يقول: في الدار.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٤) هو عمرو بن مِخلاة الكِلابيّ. الحماسة ١: ٣٢٥ [٢١٧] والمرزوقي ص ٦٤٨ [٢١٤]. زياد: هو زياد بن عمرو العُقَيليّ. وثور: هو ثور بن يزيد السلميّ.

طَعَنَّا زِيادًا في اسْتِهِ وَهْوَ مُدْبِرٌ ... وثَوْرًا أبادَتْهُ السُّيوفُ القَواطِعُ

فهاتان جملتان في موضع الحال بدليل دخول واو الحال عليهما، وهما مؤكِّدتان للكلام الذي قبلهما، فوجب أن يجعل عُرْيانًا من قولك زيدٌ في الحَمَّام عُرْيانًا حالاً، وكذلك أمثاله من المنتصب على الحال؛ لأنَّ الحال قد ثَبَتَ أنها تكون مؤكِّدة، ولم يَثْبُت النصب على القَطْع.

وأمَّا «زيدٌ قائمٌ حَقًّا» وأمثاله فحَقّ مصدر منصوب بفعلٍ مضمرٍ أُتي به لتوكيد الكلام الذي قبله.

وقد يُمكن أن يُدَّعَى في قوله ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ أنَّها حال مُبَيِّنة؛ لأنَّ التَّوَلِّي قد يكون عن إعراض وعن غير إعراض، ولو فرضْنا أنَّ التَّوَلِّي والإعراض مترادفان أمكَن أن يختلفا باختلاف متعلَّقَيهما، وقد قال ذلك المفسرون، قال[1].

وأمَّا «وهو مُدْبِر» فيمكن أن يكون حالاً مُبَيِّنة؛ لأنَّ الطعن في الاسْت لا يدلُّ على أنَّ المطعون مُدْبِر عن القتال؛ لأنه يمكن أن يجيئه الطَّعن من ورائه في اسْتِه وهو مُقْبِل على القتال وعلى أقرانه، فجاء قوله «وهو مُدْبِر» حالاً مُبَيِّنة أنه كَعَّ عن القتال، وولَّى دُبُرَه.

---

(١) بعد هذا سطر فارغ في ك، د، وفي حاشية ك: كذا وُجد. وفي حاشية د: كذا. وفي ن فراغ مقداره سطر وثلث، وفي حاشيتها ما نصه: «هكذا وجد في الأصل مكشوفًا مقدار سطرين». قلت: قال القرطبي في تفسيره ٢: ١٤: «وأنتم معرضون: ابتداء وخبر، والإعراض والتولي بمعنى واحد، مخالَف بينهما في اللفظ. وقيل : التولي بالجسم، والإعراض بالقلب. قال المهدوي : وأنتم معرضون حال؛ لأنَّ التولي فيه دلالة على الإعراض».
وقال أبو حيان في البحر المحيط ١: ٤٥٦: «وأنتم معرضون: جملة حالية، قالوا: مؤكِّدة. وهذا قول من جعل التولي هو الإعراض بعينه، ومن خالف بينهما تكون الحال مبيِّنة، وكذلك تكون مبيِّنة إذا اختلف متعلق التولي والإعراض، كما قال بعضهم: إن معناه: ثم توليتم عن عهد ميثاقكم وأنتم معرضون عن هذا النبي ﷺ». وانظر التبيان للعكبري ص ٨٥.

وقال السُّهَيلي: «الحال التي يُسَمُّونَها مؤكِّدةً للفعل، وزعموا أنَّ منها قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[(١)]، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[(٢)]، إنما هو تَظَنٍّ منهم، ولا وجود للحال المؤكِّدة في كلامٍ فصيح، لا تقول: ضَربتُ زيدًا مَضروبًا، ولا: تَكَلَّمَ عمرٌو مُتَكَلِّمًا؛ لأنَّ الفعل إنما يؤكَّد بفعلٍ مثله أو بالمصدر الذي هو أصله، وهو مُضَمَّن في لفظه، وأمَّا الحال فصفةٌ للفاعل أو المفعول، فكيف يؤكَّد الفعل بما هو صفة لغيره؟ وأيضًا فإنَّ في الحال ضميرًا فاعلاً، فحكمُه حُكمُ جملةٍ من فعل وفاعل، والشيءُ الواحد لا يؤكَّد بجملة ولا بما فيه زيادة على معنَى الفعل، بل في الفعل زيادة على معنى المصدر، وهو المضيّ والاستقبال.

فأمَّا ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فمعناه ناطقًا بالتصديقِ لِما بين يديه، فناطقًا حال كسائر الأحوال، والعاملُ فيه ما في الحقّ من معنَى الفعل؛ لأنه صفة مشتقّة مِن حَقَّ يَحِقُّ، أي: ثَبتَ، وقد يكون الشيء حقًّا ولا يكون مصدِّقًا لغيره ولا مُكَذِّبًا، والقرآنُ حَقٌّ، وهو مع ذلك ناطق بتصديقِ ما سَبق من الكتب المنَزَّلة، فصحَّ النصب في مُصَدِّق كما صحَّ في ناطِق.

وأمَّا ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ فلم يقل: وأرسَلناك مُرسَلاً، فيكون لهم حجة؛ ألا تراه كيف قال ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٣)]، ولم يقل مُكَلِّمًا، ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾[(٤)]، ولم يقل مُنَزَّلاً، فهذا كله يدلُّ على أنَّ الفعل لا يؤكَّد بالحال، فلا تقول: أرسلَ اللهُ محمدًا /مُرسَلاً، وتقول: أرسَلَه للناس رَسولاً؛ لأنَّ الشيء المرسَل [٤: ١١٨/أ]
قد لا يكون رسولاً، قال تعالى ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾[(٥)]، فالريح مُرسَلة،

---

(١) سورة النساء: الآية ٧٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩١. ونفي السهيلي كون ﴿مصدِّقًا﴾ في الآية حالاً مؤكّدة في نتائج الفكر ص ٣٩٧، وليس فيه النص الذي ذكره أبو حيان.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٤.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٦.

(٥) سورة الذاريات: الآية ٤١.

وليست برسول، وكذلك ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا﴾[1]، ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا﴾[2]، فبيَّن - تعالى - أنه - عليه السلام - ليس بعذاب أرسَله، بل أرسَله رحمةً مُبَلِّغًا لرسالته، وحقيقةُ الرسول مَن جاءتك الرسالة والهداية على يديه أو على لسانه، كما قال ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[3]، ومن هنا صار الرسول كالجامد، و لم يكن مثل ضَرُوب وقَتُول فيَعمل عمل الفعل، بل هو من باب الصَّبوب والحَدور والهَبوط[4] وما يجري عليه الفعل، أو هو طريق له، ومِن ثَمَّ قال س[5]: (أزيدٌ أنت رسولٌ إليه، لا يجوز أزيدًا وإن كان ضميره مجرورًا لأنه مجرور لا يتعلق بفعل لفظي)، ولو قلت: أزيد أنت مُرسَلٌ إليه لنصبتَ زيدًا لأنه بمَنْزلة مَن يقول: أأنتَ أُرسِلتَ إليه، وبمنْزلة: أزيدًا مررتَ به؟ وإذا لاح الفرق بين رسول ومُرسَل بَطَلَ ما تعلّقوا به من إثبات الحال المؤكّدة، وإنما هي أحوال وقع الفعل فيها، و لم يؤكّد بها، وكذلك جميع ما تخيَّلوا أنه حال مؤكّدة للفعل، إذا فَحَصتَ عنه لم تجده إلا كسائر الأحوال» انتهى.

وأمَّا دليل الجمهور فيأتي في الكلام على ما ذكره المصنف.

وقوله وتَخالُفُهما لفظًا أكثرُ مِن تَوافُقِهما مثال تَخالُفهما ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[6]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[7]، ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[8]،

---

(١) سورة القمر: الآية ٣٤.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٦٢.

(٣) سورة المائدة: الآية ٧٨.

(٤) هذه أسماء أماكن وقعت مؤنثة، ومعناها: الموضع الذي يُهبِطك من أعلى إلى أسفل.

(٥) الكتاب ١: ١١٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٦) سورة التوبة: الآية ٢٥.

(٧) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٨) سورة مريم: الآية ١٥.

﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[1]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[2]، وقال لبيد[3]:

وتُضِيءُ في وَجْـهِ الظَّـلامِ مُـنيرةً ... كَجُمانةِ البَحْـرِيِّ سُـلَّ نِظامُهـا

وقال أيضًا[4]:

فَعَلَوْتُ مُرْتَقِيًـا علـى ذي هَبْـوةٍ ... حَـرَجٍ إلى أَعْلامِهِـنَّ قَتامُهـا

وقال آخر[5]:

فـإنِّي اللَّيْـثُ مَرْهُوبًـا حِمـاهُ ... وَعيـدي زاجِـرٌ دُونَ افْتِراسِـي

فمرهوبًا حال مؤكِّدة للخبر، وهو العامل فيها بما تضمَّن من معنى التشبيه.

ومن ذلك ما مثَّلَ به س[6] من قولهم: «هو رجلُ صِدقٍ مَعلومًا ذلك»، أي: معلومًا صلاحُه، ورجلُ صِدق بمعنى صالح، فأجري مجراه إذا قيل: هو صالحٌ مَعلومًا صَلاحُه.

ومن هذا القبيل قول أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت[7]:

سَلامَكَ - رَبَّنـا - في كُـلِّ وَقْـتٍ ... بَريئًـا مـا تَغَنَّثُـكَ الـذُّمُومُ

---

(١) سورة يونس: الآية ٩٩.

(٢) سورة النمل: الآية ١٩.

(٣) الديوان ص ٣٠٩ وشرح القصائد السبع ص ٥٦١. تضيء: يعني البقرة الوحشية لأنها بيضاء. وجه الظلام: أوله. والجمانة : اللؤلؤة الصغيرة. والبحري: الغواص. والنظام: الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ.

(٤) الديوان ص ٣١٥ وشرح القصائد السبع ص ٥٨٠ وشرح القصائد العشر ص ٢٤٥، والرواية فيهن: مرتقبًا، فلا شاهد فيه. مرتقبًا: أي يرقب أصحابه. والهبوة: الغبار. وحرج: دائم. والأعلام: الجبال. والقتام: الغبار.

(٥) تقدم البيت في ص ١٠٩.

(٦) الكتاب ٢: ٩٢.

(٧) تقدم البيت في ٧: ١٧٠، ١٧٥.

معنى ما تَغَنَّتُك: ما تَلزَّق بك، وبريئًا حال مؤكّدة لِسَلامك، ومعناه: البراءة مما لا يليق بجلاله، وهو العامل في الحال لأنه من المصادر المجعولة بدلاً من اللفظ بالفعل.

ومثال تَوافُقهما لفظًا ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ / وَٱلْقَمَرَ والنجومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِۦٓ﴾[2]، ومنه قولُ امرأة من العرب[3]: [٤: ١١٨/ب]

قُمْ قائمًا ، قُمْ قائمـا صـادَفتَ عَبـدًا نائمـا
وعُشَـرَاءَ رائـما

وقولُ الشاعر[4]:

أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْـدَى نَـصيحَتَهُ والْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْـطِ الجِـدِّ باللَّعِـبِ

انتهى ما ذكره المصنف في الشرح من الحال المؤكّدة ما نصبها من فعل أو شبهه.

وذكر غيره أنَّ الحال المؤكّدة لا تكون إلا غير منتقلة، نحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[5]، يعني القرآن، قال: ألا ترى أنَّ قوله ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال مؤكّدة مِن

---

(١) سورة النساء: الآية ٧٩.

(٢) سورة النحل: الآية ١٢. وهذه قراءة السبعة عدا ابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٣٧٠.

(٣) قالت ذلك وهي ترقص ابنها. وفي الخصائص ٣: ١٠٣ أنه لرجل يدعو لابنه وهو صغير. وانظر الصاحبي ص ٣٩٤ والأمالي الشجرية ٢: ١٠٥ وشرح المصنف ٢: ٣٥٧. العشراء من النوق: التي أتى على حملها عشرة أشهر، ويستمر لها هذا الوصف حتى تضع. والرائم: التي تعطف على ولدها. د: صادفت عيدًا دائما.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٥٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ والعيني ٣: ١٨٥ - ١٨٦. أصخ: استمع.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩١.

جهةِ أنه قد عُلم أنَّ الحق إذا توارَدَ مع حقٍّ آخرَ على الإخبار بأمرٍ فلا بُدَّ أن يكون أحدهما مُصَدِّقًا للآخر لا محالة، وقولِه ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[1]، فتصديق القرآن واستقامة الصراط حالان مؤكِّدان؛ إذ هما معلومان من الكلام الذي قبلهما، وهما وصفان لازمان.

ومثلُ ذلك قول الشاعر[2]:

ولا عَيْبَ فيها غيرَ شُكْلةِ عَينِها كَذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ شُكْلاً عُيُونُها

ألا ترى أنَّ شُكْلة العين لازمة لها، وأنَّ قوله «شُكْلاً عُيُونُها» مؤكِّد للكلام؛ لأنه معلوم من قوله «كَذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ» أنَّ عِتاقَ الطَّيرِ شُكْلُ العُيون.

وزعم المصنف في الشرح[3] أنَّ مِن قبيل ما اختلف لفظهما قولك: هو أبوك عَطُوفًا، وهو الحقُّ بَيِّنًا، قال: «لأنَّ الأب والحقَّ صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلُّفِ إضمارِ عاملٍ بعدهما».

ومثالهما في بيان يقين: هو زيدٌ مَعلومًا، وقال[4]:

أنا ابنُ دارةَ مَعروفًا بِها نَسَبِي وهل بِدارةَ - يا لَلنَّاسِ - مِنْ عارِ

كأنه قال: لا شكَّ فيه.

وفي فخر: أنا فلانٌ شُجاعًا، أو كريمًا. وفي تعظيم: هو فلانٌ جَليلاً مَهيبًا. وفي تَصاغُر: أنا عبدُك فقيرًا إلى عفوك. وفي تحقير: هو فلانٌ مأخوذًا مَقهورًا. وفي وَعيد: أنا فلانٌ مُتَمَكِّنًا منك فاتَّقِ غَضَبِي، وقال الراجز[5]:

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٣.

(٢) البيت في غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٢٨ والحيوان ٤: ٢٣٠، ٥: ٣٣٠ والزاهر ١: ٥٧٨، ٢: ١٦٩ وتهذيب اللغة ١٠: ٢٣. الشُّكلة: كهيئة حمرة تكون في بياض العين.

(٣) ٢: ٣٥٧.

(٤) سالم بن دارة. الكتاب ٢: ٧٩ وابن الشجري ٣: ٢٢ والخزانة ٣: ٢٦٥- ٢٦٧ [٢٠٧].

(٥) هو عطاء بن أسيد السعدي المعروف بالزَّفَيان. تهذيب اللغة ١: ٥٧ واللسان (عقق). رجل عَقّ: عاقّ. ومِدْسَر: مِفْعَل من الدَّسر، وهو الدفع الشديد بقهر. ودِلَظّ: شديد دفع.

أنـــا أبـــو الْمِرقـــالِ عَقًّـــا فَظًّـــا   لِمَـــنْ أُعـــادي مِدْسَـــرًا دِلَظًّـــا

قال المصنف في الشرح[1]: «ولا تكون هذه الحال لهذه المعاني إلا بلفظٍ دالٍّ على معنًى مُلازمٍ أو شَبيهٍ بالمُلازم. وأشَرتُ بقولي (أو شَبيهٍ بالمُلازم في تقدُّمِ العلمِ به) إلى قول س: (وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك [لو][2] أراد أن يُخبرك عن نفسه أو غيره بأمر، فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا، أو: هو زيدٌ منطلقًا - كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، فلم يقل هو ولا أنا حتى استَغنَيتَ أنت عن التسمية؛ لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يُضمِر إذا علِم أنك قد عرفتَ مَن يَعني)[3]. ثم قال: (إلا أنَّ رجلاً لو كان[4] خلف /حائط أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنتَ؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا)[5]». [٤: ١١٩

قال المصنف في الشرح[6]: «الانطلاق في الأول مجهول، فالإعلام به مقصود غير مُستَغنًى عنه، فحقه أن يُرفع بمقتضى الخبريَّة، والاسم الذي قبله معلوم مستغنًى عن ذِكره، فحقُّه ألاَّ يُجعل خبرًا، وإذا جُعل خبرًا ما حقُّه ألاَّ يكون خبرًا، وجُعل فَضلةً ما حقُّه أن يكون عُمدة - لَزِمَ كون الناطق بذلك مُحيلاً، وكون المنطوق به مُحالاً عما هو به أولى، فهذا معنى قول س (كان مُحالاً)، وإنما استحسنَ قول مَن قال أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتك لأنَّ السائل كان عهده منطلقًا في حاجته من قبل أن يقول له: من أنت؟ فصار ما عهده بمنْزلة شيء ثبَت له في نفسه كشُجاع وكَريم، فأجراه مُجراه» انتهى.

---

(١) ٢: ٣٥٨.

(٢) لو: ليس في المخطوطات، وهو في الكتاب، وبه تستقيم العبارة..

(٣) الكتاب ٢: ٨٠ - ٨١.

(٤) الذي في المخطوطات: قال. والتصويب من الكتاب.

(٥) الكتاب ٢: ٨١، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل.

(٦) ٢: ٣٥٨ - ٣٥٩.

وقوله **خبرُ جملة** يعني أنّ الخبر إذا أُسند إلى المبتدأ كان مُشعِرًا بشيءٍ من هذه الأحوال ودليلاً على معانيها؛ وأنه إنما قُصد بذلك الخبر ونسبتِه إلى المبتدأ تيقُّن تلك الصفات في المبتدأ، فجاءت هذه الأحوال بعد الخبر تأكيدًا له لِما تضمَّنه من الدلالة على تلك الأوصاف.

وقوله **جزآها معرفتان** لأنّ هذه الأحوال إنما تأتي تأكيداتٍ لشيء قد استقرَّ وعُرف. قال في البسيط: «لأنّ التأكيد يكون للمعارف، وهي تؤكّد الخبر، فيَلزم كون الخبر معرفة، فيَلزم أيضًا كون المبتدأ معرفة، ولأنها حال، والحال لا تكون إلا من معرفة. وقد يجوز أن يكون الخبر نكرة تغليبًا لطرَف الحال. والمبتدأ يكون ضميرًا، كقولك: هو زيدٌ معروفًا، وهو الحقُّ بَيِّنًا، وأنا الأميرُ مفتخرًا، ويكون ظاهرًا، كقولك: زيدٌ أبوك عطوفًا، وأخوك زيدٌ معروفًا، والأوَّلُ أقوى لِشبهه بالمُبهَمات».

وقوله **جامدانِ جُمودًا مَحْضًا** احتراز من أن يكون شيء منهما ليس بجامد، فإنه إذ ذاك تكون الحال غير مؤكّدة؛ إذ تكون معمولة لِما يكون مشتقًّا منهما أو في حكم المشتقّ.

وقوله **وعامِلُها أَحُقُّ أو نحوه مُضمَرًا بعدهما** فإذا كان المخبَر عنه غير «أنا» قُدِّرَ العامل أَحُقُّه أو أَعرِفه، وإن كان «أنا» قُدِّرَ أُحَقُّ أو أُعرَفُ أو اعرِفْنِي، وقد قَدَّرَ س[1] في قولك هو زيدٌ معروفًا العامل في معروفًا «أَثْبِتْه[2] أو الْزَمْه معروفًا»، فجَعل العامل في الحال غير المبتدأ وغير الخبر.

وإنما كان يُقَدَّر بعدهما العامل في الحال لأنّ الدالّ عليه هو الجملة السابقة، فصار نظير: زيدٌ قائمٌ غيرَ شَكٍّ، فكما لا يجوز أن يُقَدَّر العامل في «غيرَ شك» إلا بعد تمام الجملة كذلك لا يجوز ذلك هنا.

---

(١) الكتاب ٢: ٧٨ - ٧٩.

(٢) الذي في المخطوطات: «انتبه». صوابه في الكتاب.

وقوله لا الخبرُ مُؤوَّلاً بِمُسَمًّى، خِلافًا لِلزَّجَّاج[1] وإنما رجَّح إضمارَ العامل في هذه الأحوال لأنَّ ما قبلها لا يصلح أن يعمل في الحال؛ لأنَّ الاسم /العلم لا [٤: ١١٩] يصلح أن يعمل في الحال؛ لأنَّ لها شَبَهًا بالمفعول به، فهي أقوى من الظرف وإن كان لها به شَبَهٌ، فلم يَقْوَ الاسم الجامد الجمودَ المحضَ أن يعمل فيها.

وقوله ولا المبتدأُ مُضَمَّنًا تَنبيهًا المُضمَر بما هو مُضمَر لا يمكن أن يعمل في شيء البَتَّة، حتى مَنع البصريون أن يعمل في الجارِّ والمجرور وإن كان كناية عمَّا لو صُرِّح به لجاز له العمل، فلا يمكن أن يُضَمَّن معنى التنبيه، وإنما ضُمِّنَ معنَى التنبيه الحروف لا الأسماء.

* * *

---

(١) الذي في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٧٤ يدل على أنَّ العامل عنده فعل مضمر تقديره: انتبه، فقد قال في قولك: هو زيد معروفًا: «كأنك قلت: انتَبِهْ له معروفًا».

ص: فصل

تقعُ الحالُ جملةً خبريَّةً غيرَ مُفتَتَحة بدليلِ استقبالٍ مُضَمَّنةً ضميرَ صاحبِها. ويُغني عنه في غيرِ مؤكَّدةٍ ولا مُصَدَّرةٍ بمضارعٍ مُثبَتٍ عارٍ من «قد» أو مَنفيٍّ بـ«لا» أو «ما» أو بماضي اللفظِ تالٍ لـ«إلا» أو مَتْلُوٍّ بـ«أو» واوٌ تُسَمَّى واوَ الحالِ وواوَ الابتداءِ، وقد تُجامِعُ الضميرَ في العاريةِ من التصديرِ المذكورِ.

ش: احترز بقوله الخبريَّة من الجملة الطلبية، فإنْ وقعَ ما يُوهِم ذلك تُؤُوِّلَ، نحو قولِ أبي الدرداء - رضي الله عنه - «وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِه»[1]، وتأويلُه أنه معمولٌ لحالٍ محذوفة، أي: مقولاً فيهم عند رؤيتهم: اخْبُرْ تَقْلِه، وقولِ الشَّمَّاخ يصف حُمُرًا[2]:

فَظَلَّتْ بِتَمُّوزٍ كأنَّ عُيونَها ... إلى الشَّمسِ هل تَدنُو رَكِيٌّ نَواكِزُ

رَكِيٌّ: جمع رَكِيَّة، على حد تَمْر وتَمْرة، ونَواكِزُ: غائضٌ ماؤها، التقدير: ناظرةً هل تدنو.

وفي البسيط: «جوَّز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالاً، تقول: تركتُ عبدَ الله قُمْ إليه، وتركتُ عبدَ الله غفرَ اللهُ له، على تقدير الحال».

ويَدخل تحت قوله خبريَّةً جملة الشرط. وفي البسيط: «تقع جملة الشرط حالاً، نحو: افعلْ هذا إنْ جاء زيدٌ، فقيل: تلزم الواو. وقيل بغير لزومها، وهو قول ابن جِنِّي».

---

(١) هذا القول جرى مجرى المثل. وهو في عيون الأخبار ٢: ١ وأمثال أبي عبيد ص ٢٧٦ ومجمع الأمثال ٢: ٣٦٣ والفائق ٣: ٢٢٣ والمفصل ص ١١٩. يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم. المعنى: إذا خبرت الناس قَليتهم، أي: أبغضتهم.

(٢) الديوان ص ١٧٦. ظلت: يعني الأتن. والرَّكِيَّة: البئر الصغيرة ما لم تُطْوَ، فإذا طُويت فهي البئر. وقوله بتموز كذا في المخطوطات، والذي في الديوان: بِيَمْؤُود، وفيه روايات أخر، وليس منها بتموز. وتموز: الشهر السابع من شهور السنة الشمسية. ويمؤود: حساء بأعلى الرمة لبني مرة وأشجع.

واحترز بقوله غيرَ مُفتَتَحة بدليلِ استقبالٍ من الجملة المُفتَتَحة بحرفِ تنفيس كالسين وسوف، أو بِلَنْ، لا يجوز: أمرُّ بزيدٍ سيقوم، ولا: لن يقوم، فتكون حالاً.

وترك المصنف قيدًا آخر، وهو ألاّ تكون الجملة تعجُّبيَّة، فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ ما أحسَنَه! على الحال. وهذا القيد إنما هو على مذهب مَن يرى أنَّ جملة التعجب خبرية.

والجملة الواقعة حالاً تقع ابتدائية، نحو ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[1]، أو مصدرة بإنَّ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[2]، أو بكأنَّ ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3]، وقال زهير[4]:

يَلُحْنَ، كأنَّهنَّ يَدا فَتاةٍ ... تُرَجِّعُ في مَعاصِمِها الوُشُومُ

وقال ربيعة بن مَقروم[5]:

فدارَتْ رَحانا بِفُرْسانِهِمْ ... فَعادُوا كأنْ لَمْ يَكُونُوا رَميما

/وقال امرؤ القيس[6]: [٤: ١٢٠/أ]

فَظَلِلْتُ في دِمَنِ الدِّيارِ كأنَّني ... نَشْوانُ باكَرَهُ صَبُوحُ مُدامِ

أو بـ«لا» التبرئة، نحو ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[7]، وقال بعض طَيِّئ[8]:

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٤.
(٢) سورة الفرقان: الآية ٢٠.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٠١.
(٤) الديوان ص ١٥٢. يلحن: أي العَرَصات.
(٥) تقدم البيت في ٤: ٢٣٩.
(٦) الديوان ص ١١٥.
(٧) سورة الرعد: الآية ٤١.
(٨) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٠.

مَنْ جادَ لا مَنَّ يَقفُو جودَه حُمِدَا وذُو نَدًى مَنَّ مَذمومٌ وإنْ مَجُدَا

أو بـ«ما»، قال عنترة[1]:

فرأيْتُنـــا مـــا بينَنـــا مِـــن حـــاجِزٍ إلاَّ الْمِجَنُّ وَحَـــدُّ أبـــيَضَ مِقْـــصَلِ

أو بمضارع مُثبَتٍ عارٍ مِن قد ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[2]، أو مقرونٍ بـ«قد» ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[3]، أو منفيٌّ بـ«لا» ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[4]، أو منفيٌّ بـ«ما»[5]، نحو قوله[6]:

عَهِدتُكَ ما تَصبو، وفيكَ شَبيبةٌ فما لكَ بعدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّما

وقولِه[7]:

ظَلِلتُ رِدائي فوقَ رأسيَ قاعِدًا أَعُدُّ الحَصى ، ما تَنقضي عَبَراتِي

أو بـ«لم»، نحو ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾[8]، ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾[9]، وقال زهير[10]:

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنا لَمْ يُحَطَّمِ

---

(١) الديوان ص ٢٥٨ وشرح المصنف ٢: ٣٦٠. المِجَنّ: التُرس. وحدّ أبيض: يعني سيفًا صقيلاً. ومقصل: قاطع.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥.

(٣) سورة الصف: الآية ٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٨٤.

(٥) وما لنا لا نؤمن ... أو منفي بما: سقط من د.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٠.. د: لا تصبو.

(٧) هو امرؤ القيس، الديوان ص ٧٨. د: رأسي كأنني.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٧٤.

(٩) سورة الأحزاب: الآية ٢٥.

(١٠) الديوان ص ٢٢. العهن: الصوف، وفتاته: ما تفتت منه. والفنا: شجر ثمره حب أحمر، وفيه نقطة سوداء.

أو بماضٍ تالٍ لـ«إلا» ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[1]، أو مَتْلُوٍّ بـ«أو»، نحو قوله[2]:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جارَ أو عَدَلا ولا تَشِحَّ عليه جادَ أو بَخِلا

قال س[3]: «وتقول: لأضْرِبَنَّه ذهبَ أو مَكَثَ». «أو» خاصَّة تُحذف معها أداة الشرط دون أدوات العطف، ولا بدَّ أن يكون الفعل ماضيًا؛ لأنَّ الجواب لا يُحذف إلا بشرط مُضِيِّ الفعل. ولا يجوز أن تقع ثَمَّ أَم. ولا يجوز: لأضرِبَنَّه أَذْهَبَ أو مَكَثَ، ولا: لأضرِبَنَّه يَذهب أو يَمكُث، ولا: سواءٌ علي ذهبَ أو مكَث.

وقال أبو علي[4] في مسألة «لأضرِبَنَّه ذهبَ أو مَكَثَ»: يجوز ظهور حرف الشرط لعدم البدل منه.

أو مُخالفٍ لِذَينِك، نحو ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[5]. انتهى ما لخَّصتُه من كلام المصنف في الشرح[6] في حصر مَوارد الجملة الحالية.

وقوله **في غير مؤكَّدة** يعني أنَّ /٧٧ب الواو لا تُغني عن الضمير إذا كانت الجملة الحالية مؤكَّدة، نحو قولك: أبو بكر الخليفةُ قد علمه الناس، وقال امرؤ القيس[7]:

خالي ابنُ كَبْشةَ قد عَلِمتَ مَكانَـهُ وأبـو يَزيـدَ، ورَهْطُـهُ أَعْمـامي

---

(١) سورة يس: الآية ٣٠.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦١.

(٣) الكتاب ٣: ١٨٥ - ١٨٧.

(٤) المسائل المنثورة ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٥) سورة النساء: الآية ٩٠.

(٦) ٢: ٣٥٩ - ٣٦١.

(٧) الديوان ص ١١٨.

وهو زيدٌ لا شَكَّ فيه، فلا يجوز هنا دخولُ الواو والاستغناءُ بها عن الضمير العائد من جملة الحال على ذي الحال[١] ولا دخولُها مع الضمير.

وقوله **ولا مُصَدَّرةٍ بِمضارعٍ مُثْبَتٍ عارٍ مِن قد** يعني أنه لا تُغني الواو عن الضمير فيما صُدِّر بما ذكر، لا يجوز: جاء زيدٌ ويَضحكُ عمرٌو.

وقوله /**أو مَنفيٍّ** بـ«**بلا**» لا يجوز: جاء زيدٌ ولا يضحكُ عمرو، فتُغني الواو عن الضمير. ٤: ١٢٠/ب]

وقوله **أو** بـ«**مَا**» لا يجوز: جاء زيدٌ وما يضحكُ عمرٌو.

وقوله **أو بِماضي اللفظ تالٍ** لـ«**إلا**» لا يجوز: ما جاء زيدٌ إلا وضحكَ عمرٌو.

وقوله **أو مَتْلُوٍّ** بـ«**أو**» لا يجوز: اضربْ زيدًا وذهبَ عمرٌو أو مَكَثَ.

وقوله **واوٌ تُسَمَّى واوَ الحالِ وواوَ الابتداء** ارتفاع «واو» على أنه فاعل بقوله «وتُغني عنه»، أي: وتُغني عن الضمير العائد من جملةِ الحال على ذي الحال في غير كذا واوٌ.

ومعنى قوله **تُسَمَّى واوَ الحالِ** أنه لَمَّا دخلت على الجملة الواقعة حالاً سُمِّيَتْ باسمِ ما صَحِبَتْه. وسُمِّيَتْ واوَ الابتداء باعتبار أنه قد تجيء بعدها الجملة الابتدائية. وواوُ الحال أَعَمُّ مِن واو الابتداء[٢]؛ لأنها إذا دخلت على الجملة غير الابتدائية تكون واوَ الحال، ولا تكون واوَ الابتداء إلا بمجاز بعيد، وقدَّرها س[٣] بـ«إذ».

وإنما وقعت الجملة في مثل «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ» حالاً، وليست هيئةً لزيد، على تقدير: جاء زيدٌ مُوافِقًا طُلوعَ الشمس.

---

(١) على ذي الحال: سقط من ك.

(٢) فيما عدا د: الابتدائية.

(٣) الكتاب ١: ٩٠.

وواوُ الحال هذه ليست عاطفة، ولا أصلُها العطف، خلافًا لِمَن زعمَ مِنَ المتأخرين أنَّها عاطفة كواوِ رُبَّ، قال: ويدلُّ على ذلك أنَّ (أو) لا يصحُّ دخولها عليها، قال تعالى ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[1]، فلو قلت: أو وَهُمْ قائلون[2] لم يجز، فلو كانت خلافَ العاطفة لم يمتنع ذلك فيها بحال، فهي[3]، كواو رُبَّ، لا يجوز دخول حرف العطف عليها.

وقوله **وقد تُجامِعُ الضميرَ في العارية من التصدير المذكور** العاري من التصدير المذكور من الجمل الحاليَّة المشتملةِ على ضميرٍ هو الجملة الابتدائية، والمصدَّرة بـ«إنَّ»، وبـ«كأنَّ»، وبـ«لا» للتبرئة، وبـ«ليس»، والماضي غير التالي لـ«إلا»، والمَتْلُوّ بـ«أو»، فمثالُ الجملة الابتدائية ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[4]، ومثالُ إنَّ قولُ الشاعر[5]:

مـــا أَعْطَيـــانِي ، ولا سَـــأَلْتُهُما   إلا وإِنِّـــي لَحـــاجِزِي كَرَمِـــي

ومثالُ كأنَّ: جاء زيدٌ وكأنَّه أسدٌ. ومثالُ «لا» للتبرئة قولُه[6]:

نَصَبْتُ لهُ وَجهي ، ولا كِنَّ دُونَهُ   ولا سِتْرَ إلا الأَتْحَمِيُّ المُرَعْبَلُ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٤.

(٢) فلو قلت أو وهم قائلون: سقط من ك.

(٣) بحال فهي: سقط من س. فيها بحال: سقط من د.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٤٣.

(٥) هو كثيِّر. الديوان ص ٣٥٠ [دار الجيل] والكتاب ٣: ١٤٥.

(٦) البيت من لامية الشنفرى. ذيل الأمالي والنوادر ص ٢٠٦ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٣٩ والحماسة البصرية ص ٨٠٩ [٦٤٩]. له: يعني اليوم المذكور في البيت الذي قبل هذا البيت. والأتحمي: ضرب من البرود. والمرعبل: الممزق. وآخره في ك، س، د: «إلا الأر المعلّب»، وبعد «الأر» في س، د بياض، وفوقه في د: كذا. ن: إلا الإزار المقلّب.

ومثالُ ليس ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ﴾[1]. ومثالُ الماضي غيرِ التالي إلا والمَتْلُوّ بـ«أو» قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[2].

ص: واجتماعُهما في الاسميَّة والمُصَدَّرة بـ«ليسَ» أكثرُ من انفرادِ الضمير. وقد تخلو منهما الاسميَّةُ عندَ ظهورِ الملابسة، وقد تَصحَب الواوُ المضارعَ المُثبَتَ عاريًا مِن «قد»، والمنفيَّ بـ«لا»، فيُجعَلُ على الأصحِّ خبرَ مبتدأ مُقدَّر. وثُبوتُ «قد» قبل الماضي غيرِ التالي لـ«إلا» والمَتلُوّ بـ«أو» أكثرُ مِن تَركِها إنْ وُجد الضمير، وانفِرادُ الواو حينئذٍ أقلُّ مِن انفِرادِ «قد»، وإنْ عُدِمَ الضميرُ لَزِمَتا.

[٤: ١٢١/أ] ش: **واجتماعُهما** أي: اجتماع الواو والضمير، ومثال ذلك /﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾[3]، ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[4]، ﴿خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[5]، ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾[6]، ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾[7]، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[8]، (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)[9]، وقال الشاعر[10]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨. وقوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾: ليس في س، ك.

(٣) سورة البقرة: الآية ٤٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٧٠.

(٧) سورة آل عمران: الآية ٩٨.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٩) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في كتاب المظالم: باب النُّهبى بغير إذن صاحبه ٣: ١٠٧، وفي مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ص ٧٦.

(١٠) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٣٣. المشرفي: السيف يوصف بالجودة، منسوب إلى مشارف الشام أو اليمن، وهي التي تشرف على حد الريف. والزرق: نصال الرماح والسهام، نعتت بالزرقة لشدة التماعها وبريقها، فهي ترى زرقًا.

أَيقتُلُني والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي ومَسْنُونةٌ زُرْقٌ كَأَنْيابِ أغْوالِ

وقال[1]:

لَيالِيَ يَدعُونِي الهَوَى ، فَأُجيبُهُ وأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إِلَيَّ رَوَانِ

وأنشد المصنف قول امرئ القيس[2]:

نَظَرتُ إليها ، والنُّجُومُ كأَنَّها مَصابِيحُ رُهْبانٍ ، تُشَبُّ لِقُفَّالِ

فيما احتمع فيه الواو والضمير، وذلك وهم؛ لأنه ليس في الجملة الحالية ضمير عائد على الفاعل في نظرتُ، ولا على المجرور في إليها، بل هذا البيت مما استُغني فيه بالواو عن الضمير.

ومثالُ احتماعهما في المصدَّرة بـ«ليس» قولُه تعالى ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ﴾[3]، وقولُ الشاعر[4]:

أَعَنْ سَيِّئٍ تَنْهَى ، ولَسْتَ بِمُنْتَهٍ وتُوصِي بِخَيرٍ ، أنتَ عنهُ بِمَعْزِلِ

وقولُ الآخر[5]:

وقد عَلِمتْ سَلمَى، وإنْ كانَ بَعْلَها بأنَّ الفَتَى يَهذي ، وليسَ بِفَعَّالِ

وقولُه[6]:

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٨٥. روان: دائمات النظر في سكون.

(٢) الديوان ص ٣١ وشرح المصنف ٢: ٣٦٢. إليها: أي إلى المرأة التي وصفها في الأبيات التي قبل هذا البيت. وقُفّال: جمع قافِل، وهو الراجع من سفره، وأراد المسافرين بلا قيد، ذاهبين أو آيبين.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٩.

(٥) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٤.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٥. الردى هنا: الفضيحة. والخِلال: المُخالّة، أي: الصداقة، أو جمع خُلّة. والقالي: المبغِض.

صَرَفتُ الهَوى عنهنَّ مِن خَشيةِ الرَّدَى ولَستُ بِمَقْلِيِّ الخِلالِ ولا قالِ

وقد تنفرد الواو في الجملة الاسمية وفي المصدَّرة بـ«ليس»، مثالُ ذلك في الجملة الابتدائية[1] قولُه تعالى ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[2]، ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[3]، ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[4]، (كُنتُ نَبِيًّا وآدَمُ بينَ الماءِ والطِّين)[5]، وقال امرؤ القيس[6]:

وقد أغتَدي، والطَّيرُ في وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

---

(١) د: الاسمية.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٤، وقبل هذه الجملة فيها: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾.

(٣) سورة يوسف: الآية ٨، وقبل هذه الجملة فيها: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٥، وقبل هذه الجملة فيها: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾.

(٥) قال السخاوي: «فلم نقف عليه بهذا اللفظ». المقاصد الحسنة ص ٥٢١، وذكر ما قيل فيه. وفي سنن الترمذي «عن أبي هُرَيرة قال: قالوا: يا رَسُولَ اللّه، مَتَى وَجَبَتْ لك النُّبُوَّةُ؟ قال: (وآدَمُ بين الرُّوحِ والجَسَد). قال أبو عيسى: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ من حديث أبي هُرَيرةَ، لا نَعرِفُه إلا من هذا الوَجه». سنن الترمذي ٥: ٥٤٦. وأخرجه بهذا اللفظ أيضًا أحمد في مسنده، والحاكم في المستدرك ٢: ٦٦٥ [الحديث ٤٢٠٩] تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م وصحح إسناده. وقال ابن تيمية: «هكذا لفظ الحديث الصحيح. وأما ما يرويه هؤلاء الجهال ... (كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين)، (كنت نبيًّا وآدم لا ماء ولا طين) فهذا لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ، بل هو باطل، فإنّ آدم لم يكن بين الماء والطين قطّ، فإنّ الله خلقه من تراب، وخلط التراب بالماء حتى صار طينًا، وأيبس الطين حتى صار صلصالاً كالفخار، فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والطين ... وإنما قال: (بين الروح والجسد)». مجموع الفتاوى ٢ : ١٤٧ مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

(٦) ديوانه ص ١٩ وشرح القصائد السبع ص ٨٢. الوكنات: المواضع التي تأوي إليها الطير، واحدها: وُكْنة. ومنجرد: قصير الشعر. والأوابد: الوحش الذي يُصاد. وهيكل: عظيم.

وقال[1]:

بَعَثْتُ إليها ، والنُّجومُ طَوالِعٌ حِذارًا عليها أنْ تَقُومَ فَتَسْمَعَا

وقال[2]:

له الوَيلُ إنْ أَمْسَى ولا أُمُّ هاشِمٍ قَرِيبٌ ، ولا البَسْباسةُ بْنةُ يَشْكُرَا

وقال[3]:

إذا رَكِبُوا الخَيلَ ، واسْتَلأَمُوا تَحَرَّقَتِ الأرضُ ، واليومُ قَرْ

/وقال طَرَفة[4]: [٤: ١٢١/ب]

أَرَّقَ العينَ خَيالٌ لَمْ يَقِرْ طافَ ، والرَّكْبُ بِصَحْراءِ يُسُرْ

وقال عنترة[5]:

يَدْعُونَ : عَنْتَرُ ، والرِّماحُ كأنَّها أشْطانُ بِئرٍ في لَبانِ الأدْهَمِ

ولا يقدَّر ضمير محذوف من هذه الجمل الواقعة أحوالاً.

وذهب ابن جني في «سر الصناعة»[6] إلى أنه لا بُدَّ مِن تقدير الضمير الرابط مع الواو، فإذا قلت جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ فتقديره: والشمسُ طالعةٌ وقتَ مجيئه، ثم حُذف الضمير، ودلَّت الواو على ذلك.

ومثالُ انفراد الواو في المصدَّرة بـ«ليس» قولُ الشاعر[7]:

---

(١) البيت من قصيدة نُسبت لامرئ القيس وليزيد بن الطثرية. الديوان ص ٢٤١، ٤٤٢.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٣٤٣.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٥٤. استلأموا: لبسوا اللأمة، وهي السلاح. والقَرّ: البارد.

(٤) الديوان ص ٥١. أرَّقَ: أسهرَ. ويُسُر: موضع بالحزن.

(٥) الديوان ص ٢١٦. أشطان: حبال. واللَّبان: الصدر.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٦٤٥.

(٧) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠. دهمه الأمر: فجأه. والسبرات: جمع السَّبْرة، وهي الغداة الباردة.

دَهِمَ الشتاءُ ، ولَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً والصَّبْرُ في السَّبَراتِ غيرُ مُطِيعِ

وقولُ الآخر[1]:

تَسلَّتْ عَماياتُ الرِّجالِ عنِ الصِّبا وليسَ صِبايَ عن هَواها بِمُنْسَلِ

وقوله **أكثرُ من انفراد الضمير** يعني في الجملة الاسمية وفي المصدَّرة بـ«ليس»، أمَّا في المصدَّرة بـ«ليس» فنحو قول جرير[2]:

إذا جَرى في كَفِّهِ الرِّشاءُ خَلَّى القَليبَ ليسَ فيه ماءُ

وقد ينوب الظاهر مناب الضمير في ليس، قال جرير[3]:

قَتَلَتْ أباكَ بنو فُقَيْمٍ عَنْوةً إذْ جُرَّ ، ليسَ على أبيكَ إزارُ

كأنه قال: ليس عليه إزار.

وأمَّا انفراد الجملة الاسمية بالضمير ففي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب الفراء، وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إلى أنَّ ذلك نادر شاذّ، ولذلك زعم الزمخشري[4] في قول العرب «كَلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ» أنه نادر.

والثاني: مذهب الأخفش، وهو أنَّ الجملة إذا كان خبر المبتدأ فيها اسمًا مشتقًّا[5] متقدِّمًا فلا يجوز دخول الواو عليه، فلا يجوز عنده: جاءَ زيدٌ وحَسَنٌ

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٨ وشرح القصائد السبع ص ٧٣. تسلت: ذهبت. والعماية: الغواية واللجاجة في الباطل. والصبا: اللعب.

(٢) كذا في المخطوطات! وهو ليس في ديوان جرير. والرجز لأعرابي في دلائل الإعجاز ص ٢١٠ وقبله فيه شطران، والشاهد بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٣٦٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠. والذي في المخطوطات: «جري القليب»، صوابه في دلائل الإعجاز. «إذا جرى ... قال جرير»: سقط من س.

(٣) هذا أول بيتين خاطب بهما الفرزدق. ديوانه ص ٧٠١.

(٤) المفصل ص ٨٢. وقوله الثاني جواز ذلك، ومنه عنده قوله تعالى ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ سورة الأعراف: الآية ٢٤. الكشاف ٢: ٧٣.

(٥) مشتقا: ليس في س.

وجهُه، تريد: ووجهُه حسنٌ؛ لأنك لو أَزَلتَ الواوَ لانْتَصَبَ حسنٌ، فكنتَ تقول: مررتُ بزيدٍ حَسَنًا وَجهُه.

وهذا الذي قاله الأخفش ليس بلازم؛ لأنك إمَّا أن تُقَدِّرَ الحالَ اسمًا مفردًا، فتنصب كما ذكر، أو جملة ابتدائية تقدَّم خبرها على المبتدأ فيها، فترفعه على أنه خبرٌ مقدَّم مَنويٌّ به التأخير، فكأنَّ الواو دخلت على المبتدأ، وقد سُمع دخول الواو التي للحال على خبر المبتدأ، قال[1]:

وقد أَغْتَدي ، ومَعِي القانِصانِ وكُـــلٌ بِمَرْبَـــأَةٍ مُقْتَفِـــرْ

وقال[2]: / [٤: ١٢٢/أ]

عَهدِي بِها الحَــيَّ الجَميــعَ وفــيهِمُ عنــدَ التَّفَــرُّقِ مَيْــسِرٌ ونِــدامُ

والثالث: مذهب الجمهور، وهو جواز انفراد الجملة الابتدائية بالضمير، وهو فصيح كثير في لسان العرب، قال تعالى ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3]، وقال ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[4]، وروى س[5]: كَلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، ورجعَ فلانٌ عَودُهُ على بَدْئه، وقال الشاعر[6]:

حتى تَرَكْناهُمْ لَــدَى مَعْــرَكٍ أَرْجُلُهُمْ كالخَشَبِ الــشائِلِ

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٦٠. القانصان: الصائدان. والمَربأة: المكان العالي يقف عليه عين القوم. ومقتفر: متتبع آثار الوحش. وآخره في ك: مفتقر.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٣٠٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٣٦، والأعراف: الآية ٢٤.

(٤) سورة الزمر: الآية ٦٠.

(٥) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٢.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٢١. الشائل: الساقط، والمرتفع. ك: حتى تركنا لذي معرك.

وقال الآخر[1]:

وتَشْرَبُ أسْآرِي القَطا الكُدْرُ بعدَ ما ... سَرَتْ قَرَبًا أَحْناؤُها تَتَصَلْصَلُ

وقال الآخر[2]:

لَهُمْ لِواءٌ بِكَفَّيْ ماجِدٍ بَطَلٍ ... لا يَقْطَعُ الخَرْقَ إلا طَرْفُهُ سامِ

وقال الآخر[3]:

راحُوا بَصائرُهُمْ على أَكْتافِهِمْ ... وبَصيرتي يَعدُو بِها عَتَدٌ وَأَى

وقال الآخر[4]:

ثُمَّ راحُوا ، عَبَقُ المِسْكِ بِهِمْ ... يُلْحِفُونَ الأَرضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

وقال الآخر[5]:

فَغَدَتْ كِلا الفَرجَينِ تَحْسَبُ أنَّهُ ... مَوْلَى المَخافةِ ، خَلْفُها وأمامُها

وقال الآخر[6]:

---

(١) البيت من لامية الشنفرى. ذيل الأمالي والنوادر ص ٢٠٥ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٠٥. الأسآر: جمع سُؤْر، وهو بقية الماء. والقَرَب: السير ليلاً لورود الغد. والأحناء: الجوانب. وتتصلصل: تُصَوِّت.

(٢) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٨٤. الخرق: الأرض الواسعة التي تنخرق فيها الرياح.

(٣) البيت من أصمعية للأسْعَر الجُعفي. الأصمعيات ص ١٤١ [٤٤]. البصيرة: ما استدار من الدم مقدار الدرهم. والعتد: الفرس الشديد التام الخلق، السريع الوثبة، المعدّ للجري، ليس فيه اضطراب ولا رخاوة. والوأى: الطويل من الخيل. وقيل: الصلب. يعني أنهم حملوا دم أبيهم على أكتافهم، وتركوا طلب الثأر، وأخذوا الدية. وبصيرتي: ثأري.

(٤) هو طرفة. الديوان ص ٦٥. عبق المسك: رائحته. يلحفون الأرض: يجرّون أزرهم على الأرض من الخيلاء، ويغطونها بها. وهُدّاب الإزار: الخيوط التي تبقى في طرفيه دون أن يكمل نسجها. ك: «ملحفون الأرض».

(٥) تقدم البيت في ١: ٢٥٦.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧.

ظَعَنَتْ أُمامةُ قَلْبُها بكَ هائمٌ فَاعْصِ الذي يُغْرِيكَ بالسُّلْوانِ

وقال الآخر[1]:

ما بالُ عَينِك دَمعُها لا يَرْقأُ وحَشاك مِن خَفَقانه لا يَهْدأُ

وقال الآخر[2]:

أَتاني المُعَلَّى عُذْرُهُ مُتَبَيِّنٌ فَمَنْ يَعْزُهُ لِلبَغْيِ فَهْوَ ظَلومُ

وقال الآخر[3]:

الذِّئبُ يَطرُقُها في الدَّهرِ واحِدةً وكُلَّ يومٍ تَرانِي مُدْيةٌ بِيَدِي

وقال الآخر[4]:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ ورَفيقُهُ بالغَيبِ ما يَدري

قال المصنف في الشرح[5]: «وزعم الزمخشريُّ أنَّ قولهم (كلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ) نادر، وهي من /المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجَّزتْ ناصرَه عن الجواب، [٤: ١٢٢/ب] وقد تنبَّه في الكشاف، فجعل قوله تعالى ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[6] في موضع نصب على الحال. وكذا فعلَ في ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[7]، فقال: (جملة محلُّها النصب على

---

(١) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧.

(٢) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٦٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧.

(٣) الحماسة ٢: ٢٥٠ [٦٨٣] والمرزوقي ص ١٥٧ [٦٧٨] وشرح الأعلم ص ٩٦٨ بلا نسبة.

(٤) هو المُسَيَّب بن عَلَس، ونُسب للأعشى. إصلاح المنطق ص ٢٤١ والخزانة ٣: ٢٣٣ - ٢٤١ [الشاهد ٢٠٢]، وانظر تخريجه في سر الصناعة ص ٦٤٢. يصف غائصًا غاص في الماء من أول النهار إلى انتصافه، ورفيقه على شاطئ الماء ينتظره، ولا يدري ما كان منه. نصف النهار: انتصف.

(٥) ٢: ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٦) سورة الأعراف: الآية ٢٤. وقبل هذه الجملة ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا﴾. الكشاف ٢: ٧٣.

(٧) سورة الرعد: الآية ٤١. والجملة التي قبلها هي ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾.

الحال، كأنه قيل: واللهُ يَحكُم نافذًا حُكمُه، كما تقول: جاء زيدٌ لا عمامةَ على رأسه ولا قَلَنسُوة، تريد: حاسرًا»[1]. هذا نصُّه في الكَشَّاف».

قال[2]: «وعندي أنَّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنَّ إفراد الضمير قد وُجد في الحال وشبهها، وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مُستَغنًى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو» انتهى.

وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالاً إذا عُطفت على حال، وذلك كراهة اجتماع حرفي عطف، نحو: «جاء زيد ماشيًا أو هو راكبٌ»، لا يجوز: أو وهو راكبٌ، قال تعالى ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[3].

وكذلك إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً مؤكَّدة لم يَجُز دخول الواو عليها، نحو: هو الحقُّ لا ريبَ فيه، لا يجوز: ولا ريبَ فيه، على الحال، وقد تقدَّم ذكر هذه المسألة.

وفي البسيط: من قال بوجوبها لفظًا في فصيح الكلام قال: إنها قد تُحذف إذا وَلِيَها حرف عطف كراهةَ اجتماعِ حرفي عطف، وبعد (إلا)، كقولك: ما ضربتُ أحدًا إلا عمرٌو خيرٌ منه؛ لأنَّ الاتِّصال يحصل بإلا.

وقوله **وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة** أي: وقد تخلو من الواو والضمير، قال المصنف في الشرح[4]: «وحكى س[5] الاستغناء عن الواو بنيَّة

---

(١) الكشاف ٢: ٣٦٤.

(٢) ٢: ٣٦٦.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٤.

(٤) ٢: ٣٦٧.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٤، وقد مثَّل بقوله: بعتُ داري الذِّراعان بدرهم، وبعتُ البُرَّ القفيزان بدرهم. الذِّراعان منها والقفيزان منه بدرهم. شرح الكتاب للسيرافي ٦: ١١.

الضمير إذا كان معلومًا، كقولك: مررتُ بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهمٍ، أي: قَفيزٌ منه بدرهم. وجاز هذا كما جاز في الابتداء: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم[1]، على تقدير: مَنَوانِ منه بدرهم، فلو قيل: بِيعَ السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم، على تقدير منه، وجعل الجملة حالاً، لجاز وحَسُن».

ولا يريد النحويون بقولهم عَرِيَت الجملة من ضمير إلا أنه لا يكون مظهرًا ولا مقدرًا، وهذه المسألة مما فيه الضمير مقدَّر. فأمَّا قول الحطيئة[2]:

يا ليلةً قد بِتُّها بِجَدُودَ نَومُ العَينِ ساهِرْ

فتخريجه على حذف الضمير، أي: نومُ العينِ منِّي ساهرٌ، أو تغني الألف واللام في العين عن الضمير على رأي الكوفيين، كأنه قال: نومُ عيني ساهر.

وقال في البديع[3]: «وقد جاءت بلا واو ولا ضمير، قال[4]:

ثم انتَصَبْنا جِبالُ الصُّفْرِ مُعْرِضةٌ عَنِ اليَسارِ ، وعن أيْمانِنا جُدَدُ

فـ(جِبالُ الصُّفْرِ مُعْرِضةٌ): حال من (نا) في انتصبنا» انتهى. وتخريجه[5] كتخريج بيت الحطيئة، أي: عن اليَسار مِنَّا، أو: عن يَسارِنا، ويدل عليه أيْمانِنا.

---

(١) الأصول ١: ٦٩، ٢: ٣٠٢.

(٢) ديوانه ص ٣٢ [دار صادر]. جدود: ماء لبني سعد.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) هو غاسل بن غُزَيَّةَ الجُرَبيّ الهُذَليّ. شرح أشعار الهذليين ص ٨٠٧. والذي في المخطوطات في البيت وفيما بعده: «جبال الصُّغْد»، والتصويب من السكري والتمام ص ١٢١ ومعجم ما استعجم ص ٣٧٠، ٨٣٦ ومعجم البلدان ٣: ٤١٣، فقد نصَّ ياقوت على أنه بلفظ جمع أصفر من اللون. وما أثبتُّه أولى لأنَّ جبال الصُّفْر، وجدد: من تهامة. و«جُدَد»: كذا ضبط في س بضم أوله، والذي في السكري والتمام ومعجم البلدان بالفتح، ونص البكري في معجم ما استعجم ص ٣٧٠ على أنه بضم أوله. وهو موضع في بلاد بني هُذيل.

(٥) ذكر الوجهين ابن جني في التمام ص ١٢٢.

[٤: ١٢٣/أ] وقوله وقد تصحَب إلى قوله /مُقَدَّرِ مثاله ما حكاه الأصمعي عن بعض العرب: قُمتُ وأَصُكُّ عينَه[١]، وقال[٢]:

عُلِّقْتُها عَرَضًا، وأَقْتُلُ قومَها زَعْمًا، وَرَبِّ البيتِ ليسَ بِمَزْعَمِ

وقال[٣]:

بَلِينَ، وتَحْسَبُ آياتِهِنَّ عَن فَرْطِ حَولَينِ رَقًّا مُحِيلا

وقال[٤]:

فلَمَّا خَشِيتُ أَظافيرَه نَجَوتُ، وأَرْهَنُهُمْ مالِكا

أنشدها المصنف في الشرح[٥]، وقال فيه[٦]: «ويمكن أن يكون من هذا قولُه تعالى ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾[٧]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٨]، وقراءةُ غير نافع ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٩]، وقراءةُ ابن ذَكْوان ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعانِ﴾[١٠] بتخفيف النون. والتقدير: وأنا أَصُكُّ،

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٣١ ودلائل الإعجاز ص ٢٠٥.

(٢) هو عنترة. الديوان ص ١٩١ وجمهرة أشعار العرب ص ٤٨٤ وشرح القصائد السبع ص ٣٠٠.

(٣) هو زهير. ديوانه ص ١٤٦. بلين: دَرَسْنَ، يعني الطُّلول المذكورة في البيت الذي قبل هذا. وآياتهن: علاماتهن. وعن فرط حولين: عن مُضيّ حولين. ومُحيل: أتى عليه حَول.

(٤) هو عبد الله بن هَمَّام السَّلوليّ. إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩ وتهذيبه ص ٥٢٥. والذي خشيه الشاعر عُبيدُ الله بن زياد، وكان قد توعَّده، فهرب إلى الشام، واستجار يزيد فآمنه وكتب إلى عُبيد الله يأمره أن يصفح عنه. ومالك: اسم عريفه، تركه في يدي عُبيد الله.

(٥) ٢: ٣٦٧.

(٦) ٢: ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٧) سورة البقرة: الآية ٩١.

(٨) سورة الحج: الآية ٢٥.

(٩) سورة البقرة: الآية ١١٩.

(١٠) سورة يونس: الآية ٧٩. السبعة ص ٣٢٩ والتيسير ص ٣١١.

وأنا أَقْتُل قومَها، وأنتَ تَحسَبُ آياتِهنَّ، وأنا أَرْهَنُهم، وهم يَكفُرون، وهم يَصُدُّون، وأنت لا تُسْأَل، وأنتما لا تَتَّبِعان».

ولم تَدخل الواو على المضارع المنفيِّ بـ«لا» كما لم تَدخل على مُثبَت، ولم تَدخل على مُثبَت لأنه واقعٌ مَوقعَ الاسم، والاسم إذا وقع حالاً لم تَدخل الواو عليه، ولا فرق بين الاسم في ذلك والمضارع، إلا أنه يلزم تكرارها مع الاسم، فتقول: جاء زيدٌ زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا، ولا يلزم ذلك مع المضارع، قال الحطيئة[1]:

تَوَلَّيتُ لا آسَى على نائلِ امرئٍ ... طَوى كَشحَهُ دُوني ، وقَلَّتْ أَواصِرُهْ

وفي البسيط ما معناه: إن كان منفيًّا بـ«لا» حَسُنَ ترك الواو، فإن كان المضارع منفيًّا فإمّا بِلَمْ، أو لَمَّا، أو ما، أو إنْ:

إن كان منفيًّا بِلَمْ وليس في الجملة ضمير وَجَبت[2] الواو، نحو: جاء زيدٌ ولم تَطلُع الشمسُ. وإن كان فيها ضمير جاز أن يُكتَفَى به، وجاز أن يَجتمع هو والواو.

وزعم ابن خروف[3] أنه لا بُدَّ فيها من الواو، كان فيها ضمير أو لم يكن، والمستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم، قال تعالى﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[4]، ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

---

(١) الديوان ص ٢٢. لا آسى: لا أحزن. والنائل: العطاء. وطوى كشحه: أعرض ونأى بجانبه. والأواصر: جمع وِصْر، وهو العهد.

(٢) وجبت الواو نحو جاء زيد ولم تطلع الشمس وإن كان فيها ضمير: سقط من ك.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ص ٣٨٥.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٧٤.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٢٥.

(٦) تقدم البيت في ص ١٦٦.

كأنَّ فُتَاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

وقال الآخر(١):

فأَدْرَكَ لم يَجْهَدْ ، ولم يَثْنِ شَأْوَهُ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ

وقال الآخر(٢):

إذْ يَتَّقُونَ بِيَ الأَسِنَّةَ ، لَمْ أَخِمْ عنها ، وَلَوْ أَنِّي تَضايَقَ مُقْدَمِي

وقال الآخر(٣):

وأَضْرِبُ القَوْنَسَ يومَ الوَغَى بالسَّيفِ ، لَمْ يَقْصُرْ بهِ باعِي

٤: ١٢٣/ب] /ومن إفراد الضمير قولُ الآخر(٤):

وقد كُنتُ أخشى أن أموتَ ولَمْ تَقُمْ قَرائبُ عَمرٍو وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ

وقولُ الآخر(٥):

ولقد خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ ولَمْ تَدُرْ لِلحَرْبِ دائرةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ

وقولُ الآخر(٦):

---

(١) تقدم البيت في ٢: ١١٨.

(٢) هو عنترة. الديوان ص ٢١٥ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٠٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٧. لم أخم: لم أنكُل ولم أضعُف. ومقدمي: موضع إقدامي.

(٣) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري. المفضليات ص ٢٨٦ [المفضلية ٧٥] وجمهرة أشعار العرب ص ٦٦٩. القونس: عُظَيم تحت الناصية، يريد أنه يضرب الرأس.

(٤) هو عنترة. ديوانه ص ٢٧٨. قرائب عمرو: نساؤه المنتسبات إليه، واحدها قريبة. والنَّوْح: النساء يجتمعن للحزن. والمسلِّب: الذي لبس ثياب الحزن. وفي حاشية ك ما نصه: «هذا البيت من إفراد الواو لا من إفراد الضمير كما ترى، وكذا ما بعده، ولعل في النسخة سقمًا». قلت: هذا يصدق على هذا البيت والبيت الذي يليه فقط.

(٥) هو عنترة. الديوان ص ٢٢١ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٠٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٦٣. ابنا ضمضم: حصين ومرّة، وهما من ذبيان من بني مرّة.

(٦) هو حسان. الديوان ١: ٧٥.

إنَّ التي ناوَلْتِني ، فَرَدَدْتُها قُتِلَتْ ، قُتِلْتَ ، فهاتِها لَمْ تُقْتَلِ

أي: فهاتِها غيرَ ممزوجة بالماء، يعني الخمر.

ومن احتماع الواو والضمير قوله تعالى ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[1]، ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

سَقَطَ النَّصِيفُ ، ولم تُرِدْ إسْقاطَهُ فتناوَلَتْهُ ، واتَّقَتْنا باليَدِ

وقال الآخر[4]:

لا تَأخُذَنّي بِأَقْوالِ الوُشاةِ ولَمْ أُذْنِبْ ، وإنْ كَثُرَتْ فِيَّ الأقاوِيلُ

وقال الآخر[5]:

بِأيدي رِجالٍ لَمْ يَشيمُوا سُيوفَهُمْ ولَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِها يومَ سُلَّتِ

وزعم ابن عصفور أنَّ النفي بـ«لم» نحو «قامَ زيدٌ ولم يَضحَكْ» قليلٌ جدًّا. وهذا السماع من القرآن وكلام العرب يَرُدُّ عليه.

وإن كان منفيًّا بـ«لَمَّا» فقال المصنف في الشرح[6]: «المنفيُّ بـ«لَمَّا» كالمنفيِّ بـ«لم» في القياس، إلا أني لم أجِده مُستعملاً إلا بالواو، كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾[7]، وكقول الشاعر[8]:

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٩٣.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٠.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ٩٣. «سقط النصيف ... وقال الآخر»: ليس في س.

(٤) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٢٠.

(٥) البيت للفرزدق في الكامل ص ٤٠١، ونسب في العمدة ص ٨٩٤ لسليمان بن قَتَّة، وزاد أنه يروى للفرزدق. وعنهما في ديوان الفرزدق ص ١٣٩. لم يشيموا: لم يغمدوا. ولم تكثر القتلى، أي: لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى يوم سلت.

(٦) ٢: ٣٧٠.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢١٤. وأولها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾.

(٨) أنشد أبو حيان البيت في منهج السالك ص ٢١٦. المقة: المحبَّة.

بانَتْ قَطامِ ولَمَّا يَحْظَ ذُو مِقَةٍ منها بِوَصلٍ ولا إنجازِ ميعادِ»

انتهى. وقال[1]:

فإنْ كُنتُ مأكولاً فَكُنْ خيرَ آكِلٍ وإلا فَأَدْرِكْني ولَمَّا أُمَزَّقِ

وقد وجدتُ مجيء لَمَّا بغيرِ واوٍ في الجملة الحالية في شعر بعض الفصحاء، إلا أنه يغلب على ظني أنه مولَّد، فلا يكون في ذلك حجة، قال عبد الله بن محمد بن أبي عُيَينة[2]:

أَبَعْدَ بَلائي عندَه إذْ وَجَدتُهُ طَرِيحًا كَنَصْلِ السَّيفِ لَمَّا يُرَكَّبِ

وقال أيضًا[3]:

فَفَلَلْتُ مِنهُ حَدَّهُ ، وتَرَكْتُهُ كَهُدْبَةِ ثوبِ الخَزِّ لَمَّا يُهَذَّبِ

وقد أنشد بعض النحويين من شعر هذا الرجل مستدلاً به قوله[4]:

هَبِيني - يا مُعَذِّبَتي - أَسَأْتُ وبِالهِجْرانِ قَبْلَكُمُ بَدَأْتُ

/وزعم ابن عصفور أنَّ الأولى أن يكون النفي بـ«لَمَّا»، نحو: جاء زيد ولَمَّا يَضحكْ. وعَلَّلَ ذلك بأنَّ «لَمَّا يَفعلْ» نفيٌ لقوله: قد فَعَلَ. [٤: ١٢٤/أ]

وإنما ادَّعى أنَّ النفي بـ«لَمَّا» أولَى من النفي بـ«لم» و«ما» لأنَّ من مذهبه[5] أنَّ الماضي لا يقع حالاً إلا مع «قد» ظاهرة أو مقدرة، ولذلك عَلَّل بأنَّ «لَمَّا» نفيٌ لـ«قد فَعل»، و«لَمَّا» تدلُّ على نفيِ الفعلِ متصلاً بزمان الإخبار، و«قد» تُقَرِّب الماضي من زمان الإخبار، فلذلك قال «الأَولَى لَمَّا» حتى يكون النفي مناسبًا للإثبات، ويأتي الخلاف في وقوع الماضي بنفسه حالاً إن شاء الله.

---

(١) البيت للمُمَزَّق العبدي. الأصمعيات ص ١٦٦ [الأصمعية ٥٨].

(٢) الكامل ص ٥٤١.

(٣) الكامل ص ٥٤٢.

(٤) تقدم الشاهد في ٦: ٢٧، وهو لإبراهيم السَّوَّاق لا لابن أبي عيينة كما تقدم ثَمَّ.

(٥) المقرب ١: ١٥٣.

وإن كان منفيًّا بـ«ما» فتقول: جاء زيدٌ وما يَضحكُ، وجاء زيدٌ ما يَضحكُ، وجاء زيدٌ وما تَطلعُ الشمسُ.

وزعم ابن عصفور أنَّ نفي المضارع بـ«ما» قليل جدًّا. وذكر غيرُه نَفيَه بـ«ما» و«لا»، ولم يقل إنَّ النفي بـ«ما» قليل. والقياس يقتضي ألاَّ يكون قليلاً جدًّا كما زعم ابن عصفور؛ لأنَّ «ما» نفيٌ للحال، فكما أنَّ المضارع المُثبَت يقع حالاً كثيرًا، فكذلك ينبغي أن يكون ما نُفي بـ«ما».

وإن كان منفيًّا بإنْ، نحو: «جاء زيدٌ إنْ يدري كيفَ الطريقُ» فلا أحفظه من لسان العرب، والقياس يقتضي جوازه، وكما جاز وقوع ذلك خبرًا يجوز أن يقع حالاً، كما جاء: (حتى يَظَلَّ إنْ يَدري كم صلَّى)[1].

وقوله وثبوتُ «قد» إلى قوله إنْ وُجد الضمير مثال اجتماع «قد» والضمير في الجملة المصدَّرة بالماضي المُثبَت غيرِ التالي لـ«إلا» ولا المتلوِّ بـ«أو» قولُه تعالى ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[3]، ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾[4]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[5]، وقال امرؤ القيس[6]:

---

(١) هذا جزء من حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: أبواب ما جاء في السهو: باب إذا لم يَدرِ كَم صلَّى ٢: ٦٧، ولفظه: عن أبي هُريْرةَ - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ -: (إذا نُوديَ بالصَّلاة أدبرَ الشَّيطانُ ولهُ ضُراطٌ حتى لا يَسْمَعَ الأذانَ، فإذا قُضيَ الأذانُ أقبَلَ، فإذا ثُوِّبَ بها أدبرَ، فإذا قُضيَ التَّثويبُ أقبَلَ حتى يَخطرَ بين المَرْءِ ونَفسه يقول: «اذْكُرْ كَذا وكَذا»، ما لم يَكُنْ يَذكُرُ، حتى يَظَلَّ الرَّجُلُ إنْ يَدري كَمْ صَلَّى، فإذا لم يَدْرِ أحدُكم كَمْ صَلَّى ثَلاثًا أو أربعًا فَلْيَسجُدْ سَجدتَينِ وهو جالسٌ). وأخرجه في كتاب الأذان: باب فضل التأذين ١: ١٥١ برواية (لا يدري). وأخرجه مسلم في صحيحه ١: ٢٩١ برواية (ما يدري).

(٢) سورة البقرة: الآية ٧٥. وأولها ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ﴾.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٩. وأولها ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٤٠. وأولها ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ﴾.

(٥) سورة يونس: الآية ٩١.

(٦) الديوان ص ٣٣. المهنوءة: المطليَّة بالقطران.

أَيقتُلنِــي وقـــد شَـــغَفْتُ فُؤادَهـــا كما شغَفَ المَهْنوءةَ الرَّجُلُ الطَّـــالي

وقال زهير[(1)]:

كأنِّي وقد خَلَّفْتُ تِـسعينَ حِجَّــةً خَلَعتُ بِها عَــن مَنْكِبَــيَّ رِدائيــا

وقال عَلقَمة[(2)]:

تُكَلِّفُني لَيلَى وقـــد شَـــطَّ وَلْيُهـــا وعادتْ عَـــوادٍ بَينَنـــا وخُطـــوبُ

ومثالُ ترك «قد» ووجود الضمير قوله تعالى ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[(3)] على أحد التأويلات[(4)]، وقوله ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[(5)]، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا﴾[(6)] في أحد التأويلين، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا﴾[(7)]، وقالت العرب: ما تأتيني إلا قلتَ حقًّا، وما أتيتَني إلا تكلَّمتَ بالجميل، وما تكلَّم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرَمتُه، فجميع هذه أحوال، وهي بلفظ الماضي، ونصَّ س على أنَّ الفعل

---

(١) ديوانه ص ٢٠٨. «زهير»: سقط من س، د.

(٢) ديوانه ص ٣٣. تكلفني ليلى: تدعوني إلى الدنوّ منها. وشطَّ وليها: بعُد عهده بها وما وَلِيَه من قُربها وجوارها. والعوادي: الشواغل والموانع. والخطوب: الأمور العظام.

(٣) سورة النساء: الآية ٩٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٢٤، ٢٨٢ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٧٩ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٦٨ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤١ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٦، ٢٧٥، ٣: ١٢ - ١٣.

(٥) سورة يوسف: الآية ٦٥.

(٦) سورة التوبة: الآية ٩٢.

(٧) سورة يوسف: الآيتان: ١٦ - ١٧.

بعد «إلا» لا يقع إلا حين[1] يكون مؤوَّلاً باسم، وهو في هذه المواضع مؤوَّل باسمِ فاعلٍ في موضع الحال. وقال امرؤ القيس[2]:

لَهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى ... إلى حارِكٍ مِثْلِ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ

/وقال[3]: [٤: ١٢٤/ب]

دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ ، أَمَرَّهُ ... تَقَلُّبُ كَفَّيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ

وقال[4]:

إذا قامَتا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنهُما ... نَسيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

وقال[5]:

فيا لَكَ مِن لَيلٍ ، كأنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقال طَرَفة[6]:

---

(١) الذي في المخطوطات: حتى.

(٢) يصف فرسًا. الديوان ص ٤٧. الدعص: الكثيب الصغير من الرمل. ولبّده الندى: جعله قويًا لا تسوخ فيه الأرجل. والحارك: أعلى الكاهل. والغبيط: مركب من مراكب النساء كالهودج. وغبيط مذأّب: جُعل له فُرجة. و«إلى» هنا بمعنى «مع».

(٣) هو امرؤ القيس يصف فرسه. الديوان ص ٢١ وشرح القصائد السبع ص ٨٨. درير: سريع خفيف. والخذروف: الخرّارة التي يلعب بها الصبيان، تسمع لها صوتًا، وهي سريعة المرّ. وأَمَرَّه: أحكم فتله. د: «تتابع كفيه»، وهي رواية فيه.

(٤) هو امرؤ القيس. شرح القصائد السبع ص ٢٩ ، وقد أخلّ به الديوان. الضمير في قامتا يعود على أمّ الحُويرث وأمّ الرَّباب في البيت الذي قبله. وتضوَّع: فاح متفرِّقًا، ونسيم الصَّبا: تَنَسّمها، وهو هبوبها بضعف. وريَّا القرنفل: رائحته، ولا تكون الريَّا إلا ريحًا طيِّبة.

(٥) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٩ وشرح القصائد السبع ص ٧٩. المُغار: المُحكَم الفتل. ويَذبُل: جبل. والذي في المخطوطات: شُدَّ، صوابه في المصادر المذكورة؛ فإنه خبر كأنّ.

(٦) الديوان ص ٣٣ وشرح القصائد السبع ص ١٩٤. كرّي: عطفي. والمضاف: المُلجأ المُدرَك الذي أحاط به العدوّ. والمحنّب: فرس أقنى الذّراع. والسِّيد: الذئب. والغضى: شجر، وذئب الغضى أخبث الذئاب. ونبَّهته: هيَّجته. والمتورِّد: الذي يطلب الورِد.

وكَرِّي ، إذا نادَى المُضافُ ، مُحَنَّبًا   كَسِيدِ الغَضَى ، نَبَّهْتَهُ ، المُتَوَرِّدِ

وقال النابغة[1]:

سَبَقْتَ الرِّجالَ الباهِشِينَ إلى العُلا   كَسَبْقِ الجَوادِ اصْطادَ قَبلَ الطَّوارِدِ

وظاهر قول المصنف أنَّ «قد» لا تدخل على الماضي التالي لـ«إلا» ولا المتلوّ بـ«أو». ومثال التالي لـ«إلا»: ما جاء زيدٌ إلا ضربَ عمرًا، فعلى هذا لا يجوز: إلا قد ضربَ عمرًا. ومثال المتلوّ بـ«أو»: لأضرِبَنَّ زيدًا ذهبَ[2] أو مكثَ.

وعلة امتناع دخول قد على المتلوّ بـ«أو» أنَّ أصله فعل شرط، وأصله[3]: لأضرِبَنَّ زيدًا إنْ ذهبَ أو مكثَ، أي: ذاهبًا أو ماكثًا، والمراد على كل حال، فكما أنَّ «إن» الشَّرطية لا تَدخل على الماضي المصحوب بـ«قد» فكذلك لا تَدخل عليه إذا كان حالاً مراعاة لأصله، فلذلك منع النحويون وقوع المضارع هنا، فلا يجوز: لأضرِبَنَّه يَمكُث أو يذهب؛ لأنَّ الشرط إذا حُذف جوابه لَزِمَ أن يكون الفعل ماضيًا.

وهذا الذي ذكرناه من وقوع الماضي المثبَت حالاً فيه خلاف[4]: فالذي في كتب أصحابنا المتأخرين، كابن عصفور[5]، وأبي الحسن الأُبَّذيّ[6]، والجُزُوليّ[7] - أنه لا بُدَّ مِن «قد» معه ظاهرةً أو مقدَّرة.

---

(١) الديوان ص ١٤٠. الباهش: المسرع إلى الشيء سرورًا به. د: الرحال الناسئين. والطَّوارد: التي تطرد الصيد وتتبعه.

(٢) س: إن ذهب.

(٣) د: فأصله.

(٤) انظر الإنصاف ص ٢٥٢ - ٢٥٨ [٣٢].

(٥) المقرب ١: ١٥٣.

(٦) شرح المقدمة الجزولية له ١: ٨٦١ [رسالة].

(٧) المقدمة الجزولية ص ٩٢.

وقال[1] ابن أصبَغ: لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا «قد» في قول الجمهور. ومنعه أبو العباس المبرِّد[2].

وقال صاحب «اللُّباب» وقد تكلم على المسألة خلافًا للكوفيين[3]: «فإنهم يجيزون ذلك دون (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة، قالوا: لأنَّ أكثر ما فيها أنها غير موجودة في زمن الفعل، وذلك لا يمتنع كما لا تمتنع الحال المقدَّرة».

وذكر بعض الناس[4] أنَّ وقوع الماضي حالاً بغير «قد» ولا الواو مذهب الأخفش.

وذكر بعضهم أنَّ الفَرَّاء[5] والمبرِّد يقولان بتقدير[6] «قد» قبل الماضي الواقع حالاً، وهو قول أبي علي، ذكر[7] ذلك في «الإيضاح»[8] و«الإغفال»[9].

والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير «قد»، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًّا؛ لأنَّا إنَّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من الماضي الفعل /الجامد، نحو ليس، فإنه لا تدخل عليه «قد» كما لا تدخل على المتلوّ بـ«أو». [٤: ١٢٥/أ]

وقوله **وانفرادُ الواو حينَئذٍ أَقَلُّ مِن انْفرادِ قد** أي: حينَ إذْ وُجد الضمير، ومثاله ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[10]، ﴿الَّذِينَ قَالُوا

---

(١) د: قال.

(٢) المقتضب ٤: ١٢٤.

(٣) اللباب للعكبري ١: ٢٩٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٧ وشرح الكافية للرضي ١: ٦٨٠.

(٥) معاني القرآن له ١: ٢٤، ٢٨٢ وشرح الكافية للرضي ١: ٦٨٠.

(٦) د: تتقدر.

(٧) د: حكى.

(٨) الإيضاح العضدي ص ٢٧٦ - ٢٧٧ وإيضاح الشعر ص ٦٨.

(٩) الإغفال ١: ٦٢ - ٦٣.

(١٠) سورة البقرة: الآية ٢٨.

لإخوانهم وقعدوا ﴾[1]، ﴿ونادى نوح ابنه وكان في معزل ﴾[2]، ﴿وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة ﴾[3]، ﴿ قال رب أنى يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا ﴾[4]، «﴿قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

أراهُنَّ لا يُحْبِبْنَ مَنْ قَلَّ مالُهُ ولا مَن رَأينَ الشَّيبَ فيهِ وَقَوَّسَا»

ومثالُ انفراد «قد» مع وجود الضمير قولُ الشاعر[7]:

أَتيناكُمُ قد عَمَّكُمْ حَذَرُ العِدا فَنِلْتُمْ بِنا أَمْنًا ، ولَمْ تَعْدَمُوا نَصْرَا

وقولُ الآخر[8]:

بَصُرَتْ بي قد لاحَ شَيْبِي ، فَصَدَّتْ فَتَسَلَّيتُ ، واكْتَسَيتُ وَقارَا

وقولُ الآخر[9]:

وَقَفتُ بِرَبعِ الدَّارِ قد غَيَّرَ البِلَى مَعارِفَها والسَّارِياتُ الهَواطِلُ

وقوله **وإن عُدم الضمير لَزِمَتا** أي: الواو و«قد»، قال امرؤ القيس[10]:

فَجِئْتُ وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها ....

---

(1) سورة آل عمران: الآية ١٦٨.

(2) سورة هود: الآية ٤٢.

(3) سورة يوسف: الآية ٤٥.

(4) سورة مريم: الآية ٨.

(5) سورة الشعراء: الآية ١١١. والتمثيل بهذه الآية وبالبيت التالي انفردت به د.

(6) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٠٧. قوَّسَ الشيخ: انحنى ظهره. وهذا البيت انفردت به د.

(7) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣.

(8) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٢.

(9) هو النابغة. الديوان ص ١١٥. المعارف: ما تُعرف به الدار، مثل النُّؤي والأثافيّ والوتد. والسارية: السحابة تأتي ليلاً.

(10) تقدم البيت في ٧: ٢٣٨.

وقال النابغة[1]:

فلو كانتْ غَداةَ البَينِ مَنَّتْ   وقد رَفَعُوا الخُدُورَ على الخِيامِ

وقال علقمة[2]:

فَجالدتَهُمْ حتى اتَّقَوكَ بِكَبْشِهِمْ   وقد حانَ مِن شَمسِ النَّهارِ غُرُوبُ

قال المصنف[3]: «وكقوله[4]:

أَيَقتُلُني وقد شَغَفتُ فُؤادَها   كَما شَغَفَ المَهْنُوءةَ الرَّجُلُ الطالي»

وهذا من المصنف وَهْم؛ لأنه لم يُعدم الضمير في قوله: «وقد شَغَفتُ فؤادَها»، فهي جملة حالية، وذو الحال هو ضمير النصب في يقتلني، كأنه قال: أَيقتُلني شاغِفًا فؤادَها، وقد أنشده قبلُ[5] على الصواب فيما اجتمع فيه الواو والضمير.

وهذا الذي ذكره المصنف إنما يكون في الفعل الماضي المثبَت، فإن كان منفيًّا فنفيه بـ«ما»، فإن عَرِيَت الجملة من الضمير فلا بُدَّ من الواو، نحو: جاء زيدٌ وما طلعت الشمس، وإن كان فيها ضمير جازت الواو، تقول: جاء زيدٌ وما درى[6] كيف جاء، وجاء زيدٌ ما درى كيف جاء.

مسألة: «زيدٌ خَلفَ هند ضاحكةً» لا يجوز بإجماع، قاله بعض أصحابنا، لأنه لا يعمل الظرف في الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدَّرناه عاملاً في هند

---

(١) الديوان ص ١٣٠. الخيام هنا الهوادج.

(٢) الديوان ص ٤٤. كبشهم: رئيسهم.

(٣) ٢: ٣٧٤.

(٤) تقدم البيت في ص ١٨٦.

(٥) ٢: ٣٧١.

(٦) ك: وما نرى.

كان عاملاً دون نيابة، وذلك لا يجوز. ولو قلت «زيدٌ خلفَ هند ضاحكًا» جاز لأنه حال من الضمير في خَلف، فهو يعمل بالنيابة.

وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز: «قام غلامُ هند ضاحكةً»؛ لأنه لا يعمل في الحال إلا معنى الفعل، إلا أن تريد بغلام هند خادم هند /فيجوز، كأنك قلت: [٤: ١٢٥/ب] يخدمها في هذه الحال. وكذلك «زيدٌ خلفَ هند ضاحكة» يجوز إذا أردت يخلفها، فيكون عاملاً بما فيه من معنى الفعل، وأمَّا إذا أخذته من طريق الظرفية فلا يكون عاملاً؛ لأنَّ الظروف لا تعمل في الحال إلا من طريق النيابة، وهو هنا ليس عاملاً في هند بالنيابة، فلا يكون عاملاً في حالها.

ص: لا محلَّ إعرابٍ للجملة المُفَسِّرة، وهي الكاشفةُ حَقيقةَ ما تَلته مما يفتقر إلى ذلك، ولا للاعتراضية، وهي المُفيدةُ تَقويةً بينَ جُزأي صِلةٍ أو إسنادٍ أو مُجازاةٍ أو نحوِ ذلك. ويُمَيِّزها من الحالية امتناعُ قيامِ مفردٍ مَقامَها، وجوازُ اقترانها بالفاء و«لن» وحرفِ تنفيسٍ، وكَونُها طَلَبيَّةً. وقد تَعترض جملتان، خِلافًا لأبي علي.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «لَمّا انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجمل جملتان تُشبهانها وتُغايرانها - وجبَ التنبيه عليهما وعلى ما تتميَّزان به، فالجملتان[2] هما المُفَسِّرة والاعتراضية، وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب، فالمُفَسِّرة كقوله تعالى ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[3] بعد قوله ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾، وكقول النابغة:

---

(١) ٢: ٣٧٥.

(٢) ك: والجملتان.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٥٩.

.... يُكْوَى غَيرُه ، وهْو راتِعُ

في قوله[1]:

لَكَلَّفْتَنِي ذَنْبَ امرئٍ ، وتَرَكْتَهُ كَذِي العُرِّ ، يُكْوَى غَيرُه، وهْو راتِعُ»

انتهى.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار: «لا تُفَسَّر الجملة إلا بمثلها، ولا المفرد إلا بمثله، فإن جاء خلاف ذلك لم يَكثر، وذلك قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾، فهذه الجملة مفسِّرة لـ«آدم»، وكذلك قوله ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾[2]، ثم قال: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾[3]» انتهى.

وما ذهب إليه من أنَّ جملة التفسير لا موضع لها من الإعراب هو المشهور فيها. وذهب بعض النحويين إلى أنها على حسب ما كانت تفسيرًا له، فإن كان[4] له موضع من الإعراب كانت هي لها موضع من الإعراب على حسب ذلك المفسَّر؛ وإن لم يكن له موضع من الإعراب كان لا موضع لها من الإعراب، فمثال ما لها موضع من الإعراب قوله تعالى ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[5]، فقوله ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به، ولو صُرِّح بالموعود[6] به لكان في موضع نصب، فهذه الجملة التفسيرية له في موضع نصب.

---

(١) الديوان ص ٣٧. العُرّ: الجَرَب.

(٢) سورة الصف: الآية ١٠.

(٣) سورة الصف: الآية ١١.

(٤) ك: وإن لم يكن له.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩. والذي في المخطوطات: (ورزق كريم) في موضع (وأجر عظيم).

(٦) فيما عدا د: الموعود.

قال الأستاذ أبو علي: «قول النحويين (إنَّ التفسير لا موضع له من الإعراب) ليس على ظاهره مطلقًا، والتحقيق في ذلك أنَّ مِن التفسير ما يكون له موضع وما لا يكون له موضع، وذلك أنه على حسب ما يفسَّر، فإن كان المفسِّر قد فسَّر ما له موضع كان له موضع، وإلا فلا، مثال ذلك: زيدًا ضربتُه، فضربته فَسَّرَ عاملاً في زيد، وذلك العامل لا موضع له لو ظهر فقال: ضربتُ زيدًا، والمفسَّر أيضًا مثله لا
[٤: ١٢٦/أ] موضع له. وكذلك قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ﴾[(١)]، /للتفسير هنا موضع كما للمفسَّر؛ لأنه خبر إنَّ».

وعلى هذا مسألة أبي علي: زيدٌ الخبزَ آكِلُه، فآكِلُه مفسِّر للعامل في الخبز، وله موضع لكونه خبرًا عن زيد، فكذلك تفسيره. وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسِّر، وهذا دليل قوي[(٢)] على ما تقدم. وكذلك مسألة الكتاب[(٣)]: إنْ زيدًا تُكرِمْه يُكْرِمْك، فتُكْرِمه تفسير للعامل في زيد، وقد ظهر الجزم، وهذا بديع» انتهى.

وقوله وهي **المُفيدة تقويةً** قال أصحابنا: وهي التي تُفيد تأكيدًا وتَسديدًا للكلام الذي اعتَرَضَت بين أجزائه.

وفي البسيط: «شرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتوكيد لها أو التنبيه على حالٍ ما من أحوالها، وألاَّ تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وألاَّ يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ الثاني كالتنوين منه».

وقوله **بين جُزأي صِلةٍ** قال المصنف في الشرح[(٤)]: «والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلة، كقول الشاعر[(٥)]:

---

(١) سورة القمر: الآية ٤٩.

(٢) س، ك، د: «قولي»، وفوقه في س: كذا. وفوق كذا: قوي. وفوقه: ظ. ن: قول أبي علي.

(٣) الكتاب ١: ١٣٤، والمثال فيه: إنْ زيدًا تَرَه تضربْ.

(٤) ٢: ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٦٥، وهو أيضًا في شرح الكافية الشافية ص ٣١١.

ماذا - ولا عَتْبَ في المقدورِ- رُمْتَ، أمّا   يُحظِيكَ بالنُّجحِ ، أم خُسْرٌ وتَضليلُ

وكقول الآخر[1]:

وتَرْكِي بِلادي - والحَوادِثُ جَمَّةٌ -   طَرِيدًا ، وقِدْمًا كُنْتُ غيرَ مُطَرَّدِ

وكقول الآخر[2]:

ذاكَ الذي - وأبيكَ - يَعرِفُ مالِكًا   والحقُّ يَدفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ»

انتهى. وهذا الذي ذكره في الشرح لا يَصدق على الجملة الاعتراضية فيه أنها بين جُزأي صلة:

أمّا[3] البيت الأول فيحتمل[4] أن تكون فيه «ذا» موصولة، فتكون قد وقعت بين موصول وصلته، فيكون موافقًا لِما في الشرح. ويحتمل أن تكون «ماذا» كلها[5] استفهامًا في موضع نصب بـ«رُمْتَ»، فلا تقع إذ ذاك بين موصول وصلته، إنما تقع بين مفعول وناصبه.

وأمّا البيت الثاني فوقعت فيه بين الحال وبين العامل فيها الذي هو تَركي، فليست واقعة بين جزأي صلة ولا بين موصول وصلته؛ لأنّ طريدًا ليس صلة ولا جزء صلة، إنما هو معمول لِما هو مقدَّر بموصول وصلة، وهو تَركي.

وأمّا البيت الثالث ففيه الفصل بين الموصول وصلته بالقسم، فليس في هذه الأبيات جملة اعتراض بين جُزأيْ صلة كما ذكر في المتن.

ومثال ذلك بين جزأي صلة: أُحِبُّ الذي جُودُه - والكَرَمُ زَينٌ - مبذولٌ للناس.

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٦٦، ٤: ٢١١.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٦٤.. س، د: يعرف مالك.

(٣) فيما عدا د: إنما.

(٤) فيحتمل: سقط من د. س، ك، ن: محتمل.

(٥) «ماذا كلها ... فلا تقع إذ ذاك»: ليس في ك، وأثبت بدله فيها: «فتكون قد وقعت».

وقوله أو إسناد مثالُه قولُه[1]:

وقد أدْرَكَتْني - والحَوادثُ جَمَّةٌ - أسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وقوله أو مُجازاة قال المصنف في الشرح[2]: «كقوله تعالى ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟﴾[3]» انتهى. وهذا على قول من لم يجعل ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ / بِهِمَا﴾ جوابًا للشرط، وأكثرُ النحويين على هذا، فلا يكون إذ ذاك جملة اعتراض، ولذلك تكلفوا[4] الجواب في كون الضمير جاء مثنًّى في قوله ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؛ إذ العطف بـ«أو» يقتضي إفراد الضمير. [٤: ١٢٦/ب]

ومن الفصل بجملة الاعتراض بين الشرط وجزائه قولُ عَنتَرة[5]:

إمَّا تَرَيني قد نَحَلتُ ، ومَن يَكُنْ غَرَضًا لأطْرافِ الأسِنَّةِ يَنْحَلِ

فَلَرُبَّ أبْلَجَ مِثلِ بَعْلِكِ بادنٍ ضَخْمٍ على ظَهرِ الجَوادِ مُهَبَّلِ

غادَرْتُهُ مُتَعَفِّرًا أوْصالُهُ والقَومُ بَينَ مُجَرَّحٍ ومُجَدَّلِ

---

(١) نسب البيت في النقائض ١: ٣٠٨ - ٣٠٩ وشرح شواهد المغني ص ٨٠٧ إلى جويرية بن بدر، وقيل: حويرثة. وفي شرح أبيات المغني ٦: ١٨٣ - ١٨٤: جويرية بن زيد. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٤٧٩ والمسائل الشيرازيات ص ١٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٠. عُزْل: جمع أعْزَل، وهو من لا رُمح له.

(٢) ٢: ٣٧٦.

(٣) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٤) انظر ذلك في معاني القرآن للفراء ١: ٢٥٨، ٢٨٧، ٣: ١٥٧ وللأخفش ص ٢٤٧ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٩٥ وإيضاح الشعر ص ٢٤٣ وشرح اللمع لابن برهان ص ٢٥٥ والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٤٣ والمقرب ١: ٢٣٥ - ٢٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٨.

(٥) الديوان ص ٢٥٦ - ٢٥٧. الأبلج: النقيّ ما بين الحاجبين. والبادن: العظيم البدن. والمهبّل: الثقيل. والمجدَّل: المصروع على الجَدالة، وهي الأرض.

وقوله أو نحوِ ذلك يعني نحو الشرط وجوابه مما وقعت الجملة الاعتراضية فاصلة بينهما، كالقسم وجوابه، كقوله تعالى ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

لَعَمْري - وما عَمْري عليَّ بِهيِّنٍ - لقدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عليَّ الأقارِعُ

وكالنعت والمنعوت، نحو قوله ﴿لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3].

وبين الفعل ومفعوله، نحو قوله[4]:

وبُدِّلَتْ - والدَّهرُ ذُو تَبَدُّلِ - هَيْفًا دَبُورًا بالصَّبا والشَّمْأَلِ

وبين كأنَّ واسمها، قال[5]:

كأنَّ - وقد أتى حَولٌ جَديــدٌ - أثافِيَهــا حَمامَــاتٌ مُثُــولُ

وبين الفاعل ومفعوله، نحو قوله[6]:

تَعَلَّمْ - ولو كاتَمْتُهُ الناسَ - أنَّني عليكَ - ولم أظْلِمْ بذلكَ - عاتِبُ

وبين الفعل والفاعل ومصدره، نحو قوله[7]:

---

(١) سورة الواقعة: الآيات: ٧٥ - ٧٧.

(٢) هو النابغة. الديوان ص ٣٤ والكتاب ٢: ٧٠. البُطل: الباطل. وأراد بالأقارع بني قريع بن عوف، وهم من بني تميم، وكانوا قد وَشَوا به إلى النعمان، وذكروا أنه يصف في شعره المتجرِّدة زوج النعمان.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٧٦.

(٤) هو أبو النجم العجلي. الديوان ص ٣٤٢ [تحقيق محمد أديب جمران] والحلبيات ص ١٤٨. بُدِّلَت: أي الإبل. والهيف: ريح حارة تأتي من قبل الجنوب. والدبور: الريح التي تأتي من جهة الغرب.

(٥) تقدم البيت في ٥: ٣٧.

(٦) هو عبيد الله بن الحُرِّ الجُعفيّ. والبيت له في أشعار اللصوص ص ٢٥٠ والخصائص ١: ٣٣٦. والبيت من قصيدة يعتذر فيها إلى مصعب بن الزبير.

(٧) تقدم البيت في ٥: ٢٧٢. وآخره في ك: غير منيب.

أَوَيتُ - ولا كُفْرانَ باللهِ - آيَةً لِنفسيَ لو طالبتُ غيرَ مُنيلِ

أي: رَحِمتُها رَحمةً.

وبين المفعول الأول والثاني، نحو قوله[1]:

أَرانِي - ولا كُفْرانَ باللهِ - أَنَّنِي أُواخي مِنَ الأقوامِ كُلَّ بَخيلِ

وبين إنَّ وخبرها، نحو مسألة الكتاب[2]: «إنه - المسكينُ - أحمقُ»، أي: هو المسكين، وقوله[3]:

إنِّي - وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا - لَقائلٌ: يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا

وبين المبتدأ والخبر[4]، نحو قوله[5]:

وفيهنَّ - والأيّامُ يَعْثُرْنَ بالفَتَى - نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونَوائحُ

و﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[6].

وبين لعلَّ واسمها وخبرها قوله[7]:

لَعَلَّكَ - والمَوعُودُ صِدْقٌ لِقاؤُهُ - بَدا لكَ من تلكَ القَلُوصِ بَداءُ

وبين الصفة والموصوف، نحو: مررتُ بزيدٍ - واللهِ - الكريمِ.

وفي البسيط: وقد سُمع بين المضاف والمضاف إليه إذا كان ظاهر الانفصال بحسب اللفظ، من ذلك مسألة الكتاب[8]: «لا أخا - فاعلمْ - لك»، فقوله «فاعلمْ»

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٧٢. س: من الإخوان.

(٢) الكتاب ٢: ٧٦.

(٣) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٤ والكتاب ٢: ١٨٥. نصر: هو نصر بن سيّار.

(٤) وبين المبتدأ والخبر ... كقولك لا عصا لك: سقط من ك.

(٥) هو معن بن أوس. الأمالي ٢: ١٩٠ والخصائص ١: ٣٣٩ والسمط ص ٨٠٤ والحماسة البصرية ص ٧٦٦ [٦٠٨] وفيه تخريجه.

(٦) سورة ص: الآية ٥٧.

(٧) تقدم البيت في ١: ٥٧، ٦: ٢١٩.. د: في تلك.

(٨) الكتاب ٢: ٢٨٠.

اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر. وأجاز أبو علي[1] أن يكون «لك» خبرًا، ويكون «أخا» اسمًا مقصورًا تامًّا غير مضاف، كقولك: لا عَصًا لك.

وقوله **ويُمَيِّزها من الحاليَّة امتناعُ قِيامِ مفردٍ مَقامَها** جمل الاعتراض التي سردناها لا يقوم مفرد مقامها، بخلاف جملة الحال، فإنها لا يمتنع أن يقوم مقامها مفرد. وهذا الذي ذكره لا يكون فارقًا إلا بين جملة الاعتراض وجملة الحال، وأمَّا جملة التفسير فلا يكون فارقًا إلا على المذهب المشهور مِن أنَّ جملة التفسير لا موضع لها من الإعراب، وأمَّا على مذهب مَن قال: قد يكون منها ما له موضع من الإعراب، فلو /جئت مكان الجملة بمفرد جاز - فلا يكون فارقًا، وذلك كقوله ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾[2]، لو كان في غير القرآن لجاز: وعدَ اللهُ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ مغفرةً، كما قال تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[3]. [٤: ١٢٧/أ]

وقوله **وجَوازُ اقْترانِها بالفاءِ و«لن» وحرفِ تنفيس** قال المصنف في الشرح في التمثيل بالفاء[4]: « كقوله تعالى ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

ألا أبْلِــغْ بَنِــيَّ بَنِــي ربيــعٍ   فأشْــرارُ البَــنينَ لهــم فِــداءُ
بِأنِّي قدكَبِرتُ ، وطالَ عُمْــرِي   فــلا تَــشْغَلْهُمُ عَنِّــي النِّــساءُ

وكقول الآخر[7]:

---

(١) الخصائص ١: ٣٣٨. وانظر ما تقدم في ٥: ٢٥٥.
(٢) سورة المائدة: الآية ٩.
(٣) سورة الفتح: الآية ٢٩.
(٤) ٢: ٣٧٧.
(٥) سورة النساء: الآية ١٣٥، ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.
(٦) هو الربيع بن ضَبُع الفَزاريّ. ذيل الأمالي ص ٢١٤ والحماسة البصرية ص ١٥٩٩ [١٥٣٠]، وفيه تخريجه.
(٧) شرح أبيات المغني ٦: ٢٣١.

واعْلَمْ - فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ - أنْ سوفَ يأتِي كلُّ ما قُدِرَا»

انتهى. وتقدم ذكرنا[1] الخلاف في ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ أهو جواب الشرط أو جملة اعتراضية.

ومثالُ اقترانها بـ«لن» قولُه تعالى ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟﴾[2].

ومثالُ حرف التنفيس قولُ زُهير[3]:

وما أدري - وسوف، إخالُ، أدري - أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

وتقدم كلامنا في المُفتَتح بحرف الاستقبال[4]، وأنَّ منه ما جاء يشهد ظاهره بوقوع ما دخل عليه حرف التنفيس حالاً، فإنْ صحَّ ذلك فلا يكون حرف التنفيس إذ ذاك فارقًا بين الجملة الحالية والجملة الاعتراضية.

وقولُه وكونُها طَلَبِيَّةً مثالُه قولُ الشاعر[5]:

إنَّ سُلَيْمَى - واللهُ يَكْلَؤُها - ضَنَّتْ بشَيءٍ، ما كانَ يَرْزَؤُها

«واللهُ يكلؤها» دعاء. وجعل المصنف في الشرح من ذلك قوله ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[6]، قال[7]: «هي معترضة بين ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾». والخلاف فيها مذكور في كتب التفسير[8].

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٩٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٢٢٨، ٦: ٦٩.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٦٥، وليس ثَمَّ أمثلة لِما ذكر.

(٥) هو ابن هَرْمة. ديوانه ص ٥٥ ومجاز القرآن ٢: ٣٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٨، وفيه تخريجه. يكلؤها: يحرسها. وضَنَّت: بخلت. ويرزؤها: ينقُصها.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٧٣. ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾.

(٧) ٢: ٣٧٧.

(٨) تفسير الطبري ٦: ٥١٢ - ٥١٦ والكشاف ١: ٤٣٧ - ٤٣٨ والبحر ٢: ٥١٩ - ٥٢١.

وقوله ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[1] اعترضت بين ﴿فَاسْتَغْفَرُوا﴾ ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا﴾، وهما متعاطفان في صلة الذين، وليس هذه جملة طلبيَّة في الحقيقة، إنما هي استفهامية في الصورة، معناها الخبر، أي: لا يَغفرُ الذنوبَ إلا اللهُ.

وقوله وقد تَعترضُ جُملتانِ، خِلافًا لأبِي عليّ قال المصنف في الشرح[2]: «وزعم أبو عليّ أنّ الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض بجملتين كثير، من ذلك قول زهير[3]:

لَعَمْـرُ أبيـكَ والأنبـاءُ تَنمـي ... وفي طُـولِ المُعاشَـرةِ التَّقـالِي

لقـد باليْـتُ مَظْعَـنَ أُمِّ أوْفَـى ... ولكـنْ أُمُّ أوْفَـى لا تُبـالِي

[٤: ١٢٧/ب] /ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾[4]، وقال الزمخشري في الكشاف[5]: إنّ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ اعتراض بين قوله ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا﴾[6] الآية وبين قوله ﴿أَفَأَمِنَ﴾[7]». قال[8]: «وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل» انتهى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٥. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) ٢: ٣٧٨.

(٣) قال ذلك حين طلق امرأته أمّ أوفى. ديوانه ص ٢٥٧. التقالي: التباغض.

(٤) سورة النحل: الآيتان ٤٣ - ٤٤.

(٥) الكشاف ٢: ٩٨. قال: «﴿ولو أنّ أهل القرى﴾ إلى ﴿يكسبون﴾ وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه».

(٦) سورة الأعراف: الآية ٩٥. ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾﴾. الذي في شرح المصنف وشرح ناظر الجيش ٥: ٢٣٥٢: ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾، وهو موافق لما في الكشاف.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٩٧. ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾.

(٨) يعني ابن مالك.

وتسميةُ ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح، بل هي أربع جمل: جملة لو، وجملة جوابها، وجملة الاستدراك، وجملة العطف عليها. وهو نظر إلى أنَّ «لو» إلى «آمنوا» جملة، و«اتَّقَوا» جملة، و«لفتحنا» جملة[1]، و«لكنْ كَذَّبُوا» جملة، «فأخذناهم» جملة، «كانوا» جملة[2]، «يكسبون» جملة.

ولما كان المصنف قد تعرَّض للجمل التي لا موضع لها من الإعراب، وذكر أنهما جملتان ـ أشعَر ذلك بأنَّ ما سواهما له موضع من الإعراب، وليس كذلك، فأردنا حصر الجمل في هذا الذي نذكره، وتبيين ما هو منها له موضع من الإعراب وما لا موضع له، فنقول:

أصل الجملة ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ ما له موضع من الإعراب إنما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلَّة، لا تتقدَّر بمفرد فتكون جزء كلام.

والجملة التي لا موضع لها من الإعراب تنحصر في اثني عشر قسمًا:

أحدها: أن تقع ابتداءَ كلامٍ لفظًا ونيّة، نحو: زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ، أو نِيَّةً لا لفظًا، نحو: راكبًا جاءَ زيدٌ. فإن انعكس هذا نحو«أبوه قائمٌ زيدٌ» كان لها موضع من الإعراب.

الثاني: أن تقع بعد أدوات الابتداء، فتشمل الحروف المكفوفة، و«إذا» الفجائية، وهل، وبل، ولكنْ، وإلا، وأمَّا، و«ما» غير الحجازية، وبينما، وبَينا.

الثالث: أن تقع بعد أدوات التحضيض.

الرابع: أن تقع بعد أدوات التعليق غير العاملة، نحو لولا، ولو، ولمَّا على مذهب س[3].

---

(١) ولفتحنا جملة ... يكسبون جملة: سقط من ك.

(٢) جملة: سقط من د.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

الخامس: أن تقع جوابًا لهذه الحروف.

السادس: أن تقع صلة لاسم أو لحرف.

السابع: أن تقع اعتراضية.

الثامن: أن تقع تفسيرية على المشهور.

التاسع: أن تقع جوابًا للقسم.

العاشر: أن تقع توكيدًا لِما لا موضع له.

الحادي عشر: أن تُعطف على ما لا موضع له.

الثاني عشر: أن تكون جملةً شرطية حُذف جوابها لتقدُّم الدليل عليه نفسه، أو تقدُّم طالب الدليل عليه.

والجملة التي لها موضع من الإعراب تنقسم بانقسام نوع الإعراب:

ففي موضعِ رفعٍ باتِّفاقٍ الواقعةُ خبرًا للمبتدأ، أو لـ«لا» التي لنفي الجنس، ولـ«إنَّ» وأخواتها، وصفةً لموصوف مرفوع، ومعطوفةً على مرفوع، وبدلاً من مرفوع.

وباختلافٍ الواقعةُ في موضعِ فاعل، وفي موضعِ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله.

وفي موضعِ نصبٍ باتِّفاقٍ الواقعةُ خبرًا لكان وأخواتها، وثانيًا لظننتُ، وثالثًا لأعلَمْتُ، وخبرًا لـ«ما» الحجازية، ولـ«لا» أختها، ومحكيَّةً للقول، ومُعَلَّقًا عنها العامل، ومعطوفةً على منصوب، وصفةً لمنصوب، وحالاً.

وباختلافٍ في الواقعة بعد مُذْ ومُنذُ[1]: فذهب /السيرافيُّ إلى أنها في موضع [٤: ١٢٨/

نصب على الحال، وذهب الجمهور إلى أنه لا موضع لها من الإعراب. وفي الواقعة في الاستثناء بالفعل، فقيل: لا موضع لها من الإعراب. وقيل: هي في موضع نصب

---

(١) كذا في المخطوطات! وقد تقدم ذكر هذه الجملة في ٦: ٣٤٠ - ٣٤١، وقال ثَمَّ: «فاختلفوا في الجملة من مذ أو منذ والمرفوع بعدهما ... »، وهو الصواب. وقال في منهج السالك ص ٢١٩: «أن تقع مصدرة بمذ ومنذ».

على الحال. وفي الجملة الواقعة استفهامًا بعد ما يتعدى إلى واحد، وقد أخذ مفعوله، فاتّفقوا على أنها في موضع نصب، واختلفوا: أهي في موضعِ بدلٍ، أو مفعولٍ ثانٍ على التضمين، أو حال.

وفي موضعِ جرٍّ: فباتّفاق أن تكون مضافًا إليها أسماء الزمان غير الشرطية التي لا تجزم، أو تقع صفةً لمجرور، أو معطوفةً على مجرور، أو ما هو في موضع جرّ. وباختلاف في الواقعة بعد «ذو» في قول العرب: «اذهبْ بذي تَسْلَمُ»[1]، فقيل: ذو موصولة، فلا موضع للجملة. وقيل: ذو بمعنى صاحب، فهي في موضع جر. وفي الواقعة بعد «آية» بمعنى علامة، فقيل: الجملة في موضع جر بالإضافة. وقيل: «ما» المصدرية محذوفة. وفي الواقعة ابتداءً بعد حتى، فالجمهور على أنه لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج[2] وابن درستويه إلى أنها في موضع جرٍّ بحتى.

وفي موضعِ جزمٍ في الواقعة غيرَ مجزومة جوابًا للشرط العامل، أو عُطفت على مجزوم، أو على ما موضعه جزم.

وهذه الأقسام كلها مذكورة هي وأمثلتها في كتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» من تصنيفنا[3].

* * *

(١) الكتاب ٣: ١١٨، ١٢١، ١٥٨ والأصول ٢: ١٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٦.

(٣) منهج السالك ص ٢١٧ - ٢٢٠.

ص: باب التمييز

وهو ما فيه معنى «مِن» الجِنسيَّةِ مِن نكرةٍ منصوبةٍ فَضلةٍ غيرَ تابعٍ. ويُمَيِّز إمَّا جملةً - وسيُبَيَّن - وإمَّا مفردًا عَدَدًا، أو مُفْهِمَ مِقدارٍ، أو مِثْليَّةٍ، أو غَيْرِيَّةٍ، أو تَعَجُّبٍ بالنَّصِّ على جنسِ المُراد بعدَ تَمامٍ بإضافةٍ، أو تنوينٍ، أو نونِ تثنيةٍ، أو جمعٍ أو شِبْهِه.

ش: يُطلَق على التَّمييز التَّبْيينُ والتَّفسير والمُمَيِّز والمُبَيِّن والمُفَسِّر.

قوله **ما فيه مَعنَى «مِن»** جنس يشمل - على زعمه[1] - التمييزَ، وثانيَ منصوبَي أَستَغفِر، والمُشَبَّهَ بالمفعول، وما أُضيف إليه من التمييز، واسمَ «لا» التبرئة، وتابعَ عددٍ من جنس المعدود، وصفةَ اسم «لا» المنصوبة.

وقوله **الجِنسيَّة** فصل يُخرج مثل[2]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا ....

فإنه على معنى «مِن»، لكنَّها ليست جِنسيَّة.

وقوله **مِن نكرةٍ** فصل يُخرج مثل: هو حَسَنٌ وجهَه، فإنه ليس بتمييز، بل هو منصوب على التَّشبيه بالمفعول به[3].

وقوله **منصوبةٍ** فصل يَخرج به ما أُضيف إليه من نحو: رِطْلُ زيتٍ، فإنه على معنى «مِن» الجنسية، ولا يُعرب تمييزًا.

وقوله **فَضْلةٍ** يَخرج به اسمُ لا، نحو: لا خيرًا من زيدٍ فيها.

---

(١) شرح المصنف ٢: ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) هذا جزء من بيت تقدم في ٧: ١٩.

(٣) بالمفعول به: سقط من س.

وقوله غيرَ تابع يَخرج به مثل: قبضتُ عشرةً دراهمَ، فإنَّ دراهمَ فيه معنَى مِن الجنسية، وهو نكرة منصوبة فَضلة، لكنه تابع، فلم يتناوله التمييز. ومثلُ: لا رجلَ ظريفًا، فإنَّ ظريفًا نكرة فَضلة منصوبة بمعنى مِن الجنسية، لكنها تابع، ففارقت التمييز. انتهى شرح هذا الحد، وهو منقود /من وجوه: [٤: ١٢٨/ب]

أحدها: ذِكر «ما» في الحد، وهو لفظ مبهم، والحدودُ تُصان عن الألفاظ المبهمة.

الثاني: قوله «فيه معنَى مِن الجنسيَّة»، فإنَّ التمييز الذي هو منقول من الفاعل، ومن المفعول على مذهب مَن أجازه(١)، ومن المبتدأ، ونحو قولهم: داري خلفَ دارك فَرْسَخًا(٢) - ليس فيه معنى مِن الجنسية. وقد سبقه إلى نحو من كلامه العبدي، فقال: «التمييز يتقدر(٣) بـ(مِن) مِن طريق المعنى». واحترز بذلك المصنف - على زعمه - «من الحال، فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود»(٤).

الثالث: قوله مِن نكرة، وهذا قيد مختلَف في اشتراطه، فلا يدخل في ماهية الحدّ. ونقول: ذهب البصريون(٥) إلى اشتراط تنكير التمييز، وذهب الكوفيون(٦)

---

(١) قال في الارتشاف ص ١٦٢٣: «فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز». ومنهم ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٢٨٢.

(٢) الكتاب ١: ٤١٧.

(٣) ك: مقدر.

(٤) شرح المصنف ٢: ٣٧٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٠٥ وشرحه للسيرافي ٤: ١٤٨ والمقتضب ٣: ٣٢ والأصول ١: ٢٢٣ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٦٣، ٣: ٢٤٠. وانظر الإنصاف ص ٣١٢ - ٣٢٢ [٤٣].

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٧٩، ٢: ٣٠٨ والبديع لابن الأثير ١: ٢٠٧ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٧٥ [رسالة] والبسيط لابن أبي الربيع ص ١٠٨٣. وانظر الإنصاف ص ٣١٢ - ٣٢٢ [٤٣].

وابن الطَّراوة[1] إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، واستدلُّوا على ذلك[2] بقول الشاعر، وهو أُميَّة بن أبي الصَّلْت[3]:

لـــه داعٍ بِمَكّـــةَ مُـــشْمَعِلٌّ ... وآخَـــرُ، فـــوقَ رابيـــةٍ يُنـــادي

إلى رُدُحٍ مِـــنَ الـــشِّيزَى مِـــلاءٍ ... لُبـــابَ البُـــرِّ يُلْبَـــكُ بالـــشِّهادِ

وقولِ الآخر[4]:

رأيتُـــكَ لَمَّا أنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَـــنا ... صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيسُ عَن عَمْرِو

وقولِ الآخر[5]:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ، والحَربُ لم تَقِدْ ... لَظاها، ولم تُستَعمَلِ البِيضُ والسُّمْرُ

قالوا: ولغة للعرب مشهورة: ما فَعَلَت الخمسةَ عشرَ الدرهمَ[6]، والعشرون الدرهمَ، وقالت العرب: سَفِه زيدٌ نفسَه، وأَلِمَ رأسَه، وغَبِنَ رأيَه، و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[7]، فهذه كلها منصوبات على التمييز، وهي معارف بالإضافة أو بأل.

وتأوَّلَ البصريون هذا كله، تأوَّلوا «لُبابَ البُرِّ» على أنه أسقط حرف الجر، فانتصب، وتقديره: مِلاءٍ بِلُبابِ البُرّ، أو: مِن لُبابِ البُرِّ[8]. وأمَّا «وطِبْتَ النَّفسَ»[9]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨١ ولابن الضائع ١: ١٠٧٥ [رسالة] وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٢٣٤ [مخطوط].

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨١. على ذلك: انفردت به د، وهو في شرح الجمل.

(٣) تقدم البيت الثاني في ٣: ٢٣٩، والأول قبله في ديوانه ص ٣٨١. مشمعلّ: نشيط سريع. وفي شرح الجمل لابن عصفور ولابن الضائع أنّ الذي استدلّ به هو ابن الطراوة.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٣٨.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٢٨٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٩.

(٦) انظر ما تقدم في ٣: ٢٣٨، وزد على ما فيه معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣.

(٧) سورة القصص: الآية ٥٨. ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾.

(٨) المسائل الشيرازيات ص ٢٩٦.

(٩) البديع لابن الأثير ١: ٢٠٧.

و«مُلِئتَ الرُّعبَ» فعلى زيادة أل. وأمَّا «سَفِهَ زيدٌ نفسَه» وأخواهّا فيأتي الكلام عليه عند تكلُّم المصنف عليه إن شاء الله.

وأمَّا قوله في الشرح[1] «إنه احترز به من المعرفة المنتصبة على التشبيه بالمفعول به في نحو: هو حَسَنٌ وجهَه» فإنَّ فيه ما في «هو حَسَنٌ وجهًا» إلا التنكير، ولا يحتاج إلى ذكره ليحترز به مما ذكر؛ لأنَّ ما ذكر[2] لم يدخل تحت ما قبله فيحترزَ منه؛ لأنه منقول من الفاعل، والمنقول من الفاعل كما قدَّمناه لا يكون فيه معنى مِن الجنسية.

الرابع: قوله «منصوبة» لا يحتاج إلى هذا القيد لأنه يحدُّ التمييز. وقوله «فَضْلة» يُغني عن «منصوبة»؛ لأنه قد ذكر قبل باب المبتدأ، وقرَّر أنَّ النصب للفَضلة، وعدَّ الفضلات، فذكرَ فيها التمييز[3].

الخامس: قوله «غير تابع» لا يحتاج إليه لأنه أخذ في القيد كونه منصوبًا، وإنما يعني لازم النصب، والتابع الذي ذكره إنما هو بحسب المتبوع، فليس فيه النصب ملتزمًا، /فلا ينبغي أن يحترز منه. [٤: ١٢٩/أ]

السادس: قوله في الشرح إنه احترز أيضًا من ظريفًا في نحو: لا رجلَ ظريفًا، قال[4]: «فإنه نكرة منصوبة فضلة بمعنى مِن الجنسية، لكنه تابع، ففارق التمييز»، ولا يحترز من هذا لأنه ليس ملتزم النصب؛ إذ يجوز رفعه بخلاف التمييز، فإنه يلتزم فيه النصب. وأمَّا قوله «إنه فَضلة منصوبة بمعنى مِن الجنسية» فمكابرة، هب أنَّ الاسم منصوب على معنى مِن الجنسية، أتكون الصفة منصوبة أيضًا على معنى مِن الجنسية؟ هذا لا يصح.

---

(١) ٢: ٣٧٩.

(٢) لأنَّ ما ذكر: سقط من ك.

(٣) انظر ما تقدم في ٣: ٢٤٢.

(٤) ٢: ٣٨٠.

وقوله **ويُمَيِّز إما جملة وسيُبيِّن** هذا هو الذي يعبر عنه النحويون بأنه منتصب عن تمام الكلام، فقوله «ويُمَيِّز إمَّا جملة» فيه تسامح؛ لأنَّ الجملة لا تُميَّز، إنما هذا التمييز الآتي بعد الكلام هو مفسِّر لِما انطوى عليه الكلام الذي قبله من جهة أنك إذا قلت: تَصَبَّبَ زيدٌ، وامتلأ الإناءُ - عُرف أنَّ المتصبِّب من زيد والمالئ للإناء شيء، ففسّر المتصبِّب بالعَرَق والمالئ بالزيت، والمنتصب عن تمام الاسم هو الذي يكون تفسيرًا لاسمٍ مبهم قبله، فقد اشتركا في أنَّ كلاًّ منهما يفسِّر مبهمًا، غير أنَّ الذي يفسِّر عن تمام الاسم مُبهَمُه مذكور، والذي يفسِّر عن تمام الكلام مُبهَمُه غير مذكور، بل هو[1] مفهوم من مضمون الجملة، ويجوز أن يأتي بعد كل كلام منطوٍ على شيء مبهم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه، نحو قولك: ادَّهَنتُ زيتًا، لا يجوز نصب زيت على التمييز؛ إذ الأصل: ادَّهَنتُ بزيتٍ، فلو نُصب على التمييز لأدَّى إلى حذفِ حرف الجرّ، والتزامِ التنكير في الاسم، ونصبه بعد أن لم يكن منصوبًا، وهذا كله إخراج اللفظ عن أصل وضعه، فلا يجوز شيء من ذلك بقياس، بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع، والذي ورد من ذلك قولهم[2]: امتلأ الإناءُ ماءً، وتَفَقَّأَ زيدٌ شحمًا، الأصل: مِن الماءِ، ومِن الشَّحم، فحذفت مِن وأل، وانتصب تمييزًا لا على أنه مفعول بعد إسقاط حرف الجر. ويدلُّ على أنه تمييز التزامُ[3] التنكير فيه، وكونُهم لا يُقَدِّمونه على الفعل، على خلاف في هذا الأخير، ولو كان منصوبًا على المفعول بعد إسقاط الحرف لجاء معرفة ونكرة، ولجاز تقديمه على الفعل بإجماع.

---

(١) بل هو: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) التزام: سقط من ك.

والموضع الثاني: أن يؤدي إلى تدافع الكلام، نحو «ضُرِبَ زيدٌ رجلاً»، إذا جعلت رجلاً تفسيرًا لِما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل[1]، فتنصب رجلاً على التمييز، أي: إنَّ الضارب ليس بامرأة ولا فرس ولا غيرهما مما يمكن أن يكون ضاربًا، وذلك أنَّ الكلام مبني على حذف الفاعل، فذِكره تفسيرًا آخره متدافع؛ لأنَّ ما حذف لا يذكر.

وقد ذهب إلى إجازة ذلك بعض النحويين[2]، وخرَّج على ذلك قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[3]، فنصب ﴿كَلَٰلَةً﴾ على التمييز لِما انطوى عليه الكلام السابق من إبهام الوارث، فـ﴿كَلَٰلَةً﴾ عنده تمييز يفسِّر الوارث لا الموروث. وقد يَتَخَرَّج على ذلك قول الراجز[4]: / [١٢٩/ب]

يَبْسُطُ للأضيافِ وَجْهًا رَحْبا بَسْطَ ذِراعَينِ لِعَظْمٍ كَلْبا

نصبَ «كَلْبًا» تفسيرًا لِما انطوى عليه قوله «بَسْطَ ذِراعَين»، ويكون قد نوى في المصدر[5] بناءه للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، ثم أضافه، والتقدير: بَسْطًا مثلما بُسِط ذراعان، فلما حَذف الباسط للذراعين أتى بقوله «كلبًا» تفسيرًا لذلك الباسط المحذوف.

---

(١) ك: الكلام.

(٢) منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١: ١٩٢. وفي مغني اللبيب ص ٥٨٣ أن نحويًّا من كبار طلبة الجزولي قد أعرب (كلالةً) في الآية تمييزًا.

(٣) سورة النساء: الآية ١٢.

(٤) الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ١٥١ - ١٥٣ [٧٧٥]. وقد خرَّجه على ذلك ابن الحاجب في أماليه ص ٦٥٣. وأنشد أبو عُبيد في الغريب المصنف ص ٤٦٧ شطرين يشبهان هذا الشاهد، وذكر أنَّ أبا القعقاع اليشكري أنشده إياهما، وهما:

يَصْفَحُ للقُنَّةِ وَجهًا جأبًا صَفْحَ ذراعيه لِعَظمٍ كَلْبًا

وذكر الأزهري في تهذيب اللغة ٤: ٢٥٦ أنَّ أبا الهيثم أنشده هذين الشطرين، وفي ٨: ٢٩٣ أنَّ الأصمعي قال: «وأنشدنا القعقاع اليشكري».

(٥) فوقه في س: «صح». وفي بقية النسخ: «بالمصدر».

ويَحتمل هذا البيت أن يكون من باب القلب، فأصله: بَسْطَ كَلب ذِراعَين، فقال: بَسْطَ ذِراعَينِ كَلبًا.

وقوله **وإمَّا مُفردًا عددًا** مثاله: أحدَ عشرَ رجلاً، وعشرون امرأة، وقد يكون سؤالاً عن عدد كتمييز «كم» الاستفهامية.

وقوله **أو مُفْهِمَ مقدارٍ** يَعُمُّ الكيل والوزن والمساحة وما أشبهها كمِثْقال ذرةً، وذَنُوب ماءً، وحُبّ[1] بُرًّا، ونِحْي[2] سَمْنًا، ومِسْأب[3] عَسَلاً، وراقُود[4] خَلاً، وجُمام المَكُّوكِ[5] دَقيقًا.

وجعلُ المصنف «مُفْهِمَ مقدار» قسيمًا للعدد هو قول أبي علي الفارسي، قال في الإيضاح[6]: «والمقادير على ثلاثة أضرب: مَمسوح ومَكيل ومَوزون». وكذا قال ابن عصفور[7].

وأدرج شيخانا أبو الحسن الأُبَّذِيُّ وابنُ الضائع تحت المقادير العددَ، قال ابن الضائع[8]: «والمقادير أربعة أنواع: معدود، ومَكيل، ومَوزون، ومَمسوح». وقال الأُبَّذيُّ[9]: «والمقادير المبهمة تحصرها المعدودات والمكيلات والموزونات». ومَثَّلا المقدر في العدد بخمسة عشر.

---

(١) الحُبّ: الجَرَّة الضخمة.

(٢) النِّحْي: وعاء من جلد يحفظ فيه السمن خاصة.

(٣) المسأب: وعاء من أدَم يُجعل فيه العسل. د: ومشأب.

(٤) الراقود: دَنٌّ طويل كهيئة الإرْدَبَّة يُسَيَّع داخله بالقار. وإناء خزف مستطيل مقيَّر.

(٥) المكوك: مكيال يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد، قيل: يسع صاعًا ونصفًا. وجمام المكوك: ما يحمله رأسه.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢١٢.

(٧) المقرب ١: ١٦٤.

(٨) شرح الجمل له ١: ١٠٨٤ [رسالة].

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢٣٦ [مخطوط].

وقال في البديع: «والعدد وإن كان مقدرًا إلا أنه ليس له آلة يعرف بها».

وأمّا قولهم «داري خلفَ دارك فَرْسَخًا» فـ«س» يقول[1]: هو تمييز، على ما فُهم عنه[2]. والمبرد يجعله حالاً[3]، وخلف لا يكون مقدارًا، إنما يريد الإخبار بأنها مستقرٌ لا مقدار، فاقتضى احتمال الوصف بالبعد وغيره، وكان ما بعدها مفسِّرًا للصفة المحتملة. وقد تُؤُوِّلَ هذا على س أيضًا بأن يكون من الأحوال غير المشتقَّة.

وقوله أو مِثْلِيَّة مثاله قوله عليه السلام: (دَعُوا لي أصحابي، فلو أنفَقَ أحدُكم مِثلَ أُحُد ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه)[4]، وقال بعضهم: ما لنا مِثلُه رجلاً[5]، ولنا أمثالُها إبلاً، وقال الشاعر[6]:

فإنْ خِفْتَ يومًا أنْ يَلَجَّ بكَ الهَوَى   فإنَّ الهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثلهُ صَبْرا

وعطفُ المصنف قوله «أو مِثْلِيَّة» على قوله «مقدار» يدلُّ على أنَّ مِثلاً ليس من المقادير، وهو مذهب الفارسي[7]. وقد عدَّ س[8] مِثله من المقادير، ووجهه أنَّ مثل الشيء يساويه ويُقادره في الشيء الذي أشبهه فيه، فإذا قلت «لي مثلُ زيد فارسًا» فأنت قد زعمت أنَّ لك مَن له من الفُروسيَّة قدر فروسيَّة زيد.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ٤٢.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١١٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب قول النبي ﷺ لو كنتُ متخذًا خليلاً ٤: ١٩٥ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة: باب تحريم سبّ الصحابة ٤: ١٩٦٧ - ١٩٦٨، وأوله فيهما: (لا تسبُّوا أصحابي).

(٥) في الكتاب ١: ٤٤، ٢: ١٧٤، ١٨١: لي مثله رجلاً.

(٦) نسب البيت في الأزمنة والأمكنة ٢: ٢٨٦ لجرير، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في اللسان (ظنب) وشرح المصنف ٢: ٣٨٠ وشرح الكافية الشافية ص ٧٧٣.

(٧) الإيضاح العضدي ص ٢١٣.

(٨) الكتاب ٢: ١٧٢.

وقال ابن الضائع[1]: «ومما انتصب[2] أيضًا وهو شبيه بالمقدار قولهم: لي مِثلُه رجلاً، وذلك أنه لمّا حذف موصوف مِثله وانْبَهَمَ أشبه المقدر. وقد جعله س لشبهه بالمقادير منها، قال[3]: (لأنك إذا قلت لي مِثلُه فقد أبهمت الأنواع /لأنَّ مثله يقع [٤: ١٣٠/أ] على الشجاعة والفروسية والعبيد والرجال، فإذا قلت عبدًا أو فارسًا فقد اختصصت كما اختصصت بالدرهم النوع المقدر بالعشرين؛ غير أنَّ الفرق بينهما أنَّ الفارس والعبد في قوله لي مِثلُه عبدًا هو المِثل، وليس الدرهم بالعشرين) يعني أنه يجوز في لي مِثلُه عبدًا أن يقدّم التمييز ويصير مِثلُه تابعًا له، ولا يجوز ذلك في العشرين، فما جاز[4] فيه جريان المفسِّر على المفسَّر إذا قُدِّم عليه جعله الأول، وما لم يجز فيه جريانه لو قُدِّم عليه جعله غير الأول».

قال ابن عصفور: ومذهب الفارسي أَولى؛ لأنَّا إنما نريد بالمقدار ما صَحَّ إضافة المقدار إليه لفظًا أو نية، و(مِثْل) لا يصحُّ فيها ذلك.

وقال ابن الضائع[5]: «على التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا: هذا شبيه بالمقدار؛ لأنَّ المعنى: على التمرة قَدْرُ مِثلها، كما أنَّ المعنى في رِطل وقَفيز: قَدْرُ رِطل وقَفيز، وهذا مما تمَّ فيه الاسم بالإضافة. وقد يقال: إنَّ هذا من مقدار المساحة أو من مقدار الوزن لأنَّ المعنى: قَدْرُ مِثلها مساحةً أو وزنًا. وأمّا مَوضِعُ راحة فمن المساحة».

«ونظير لي مِثلُه رجلاً قولهم: لا كَزَيدٍ فارسًا[6]، وقولُ الشاعر[7]:

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٨٨ - ١٠٨٩ [رسالة].

(٢) ك: انتصابه.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٢بتصرف.

(٤) الذي في المخطوطات: كان. صوابه في شرح الجمل لابن الضائع.

(٥) شرح الجمل له ١: ١٠٨٥ [رسالة].

(٦) الكتاب ٢: ١٧٣.

(٧) هو كعب بن جعيل. الكتاب ٢: ١٧٣ وشرح أبياته ٢: ١٩، والبيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٣٣٨. والمرفد: الجيش. والأصل: فهل في معدٍّ مرفد فوق ذلك؟

لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ   فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلكَ مِرْفَدَا

لمَّا حذف اسم لا وحذف المبتدأ انبهمَ المفسَّر، فأتى بقوله فارسًا ومِرفَدًا تمييزًا»[1] انتهى.

س[2]: «والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المِثل». قال الأستاذ أبو علي: «يعني من الضروب المقدرة بمقدار المِثل المقيسة عليه». وقال أيضًا: «يعني أنَّ المِثل مقدار، إذا قلت مِثل هذا فكأنك قلت: مِقدار هذا، إلا أنه مقدار معنوي، فالمِثل مقدار، وإضافة المقدار إليه هنا كإضافة الخاتم في قولك خاتمُ حديدٍ لما انبهمَ هل هو مقدار حقيقي حِسِّي أو مقدار مِثلي معنوي».

وقوله أو غَيرِيَّة مثاله: لنا غيرُها شاءً.

وقوله أو تَعَجُّبٍ مثاله: وَيحَه رجلاً، وحَسْبُكَ به رجلاً، ولله دَرُّهُ فارسًا، وأَبْرَحْتَ جارًا، و[3]:

....   يـــا جارَتـــا ، مـــا أنـــتِ جـــارَهْ

وقال بعض أصحابنا: الذي يأتي عن تمام الاسم يفسِّر عددًا أو مقدارًا أو شبيهًا بالمقدار. وذكروا شبيه المقدار في[4] نحو: ما في السماء موضعُ راحةٍ سَحابًا[5]، وعليه شَعرُ كَلبَينِ دَينًا[6]، وتقديره: مِثلُ شعر. قال: «ولا يجيء بعد ما

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨٩ [رسالة]، والبيت فيه مقدم على المثال.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٢.

(٣) صدر البيت: «بانتْ لطِيَّتِها عَرارهْ»، وهو مطلع قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٠٣، وقد جعل فيه الصدر عجزًا والعجز صدرًا، وهو في إيضاح الشعر ص ٢٥٤، وتخريجه في ص ٢٥٣. الطية: النية والقصد. وعرارة: امرأة. وقيل: الجارة هنا امرأته، وقيل: عشيقته.

(٤) في: سقط من د.

(٥) المثال في الأصول ١: ٣٠٧، ولفظه: ما في السماء قدر راحة سحابًا. وما ذكره أبو حيان موافق لما في شرح الجمل لابن خروف ص ١٠٠٠.

(٦) المثال في الكتاب ٢: ١٧٣.

ليس بعدد ولا مقدار ولا شبيه به إلا قليلاً، يحفظ ولا يقاس عليه، نحو قولهم: للهِ دَرُّهُ رجلاً، ووَيْحَهُ فارسًا، و(مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا)[1]، ولنا أمثالُها إبلاً، ولنا غيرُها شاءً، وأَبْرَحتَ جارًا، و«يا جارَتا ما أنتِ جارَهْ»، و[2]:

يا سَيِّدًا ، مـــا أنـــتَ مِـــنْ سَـــيِّدٍ ....»

انتهى.

ومن التعجب الذي يجيء بعده التمييز المنتصب عن تمام الاسم قولهم: وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ، وقولهم: يا طِيبَها لَيلةً، ويا حُسْنَها لَيلةً، وقال الشاعر[3]:

يا نُعْمَها ....

[٤: ١٣٠/ب] /وقولهم: ناهيكَ رجلاً، وقولهم: تَاللهِ رجلاً[4]، المعنى: تَاللهِ ما رأيتُ مِثلَه رجلاً، وقولهم: يا لكَ ليلاً، قال الشاعر، وهو جرير[5]:

فيا لكَ يَومًا خَيرُهُ قَبلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ واشِيهِ ، وأَقْصَرَ عاذِلُهْ

وأمَّا ما انتصب بعد تمام الكلام في التعجب فسأذكره - إن شاء الله - عند ذكر المصنف التمييز[6] المنتصب عن الجملة.

---

(١) هذا جزء من حديث نبوي تقدم في ص ٢١٢.

(٢) عجز البيت: «مُوَطَّأَ البيتِ رَحْبَ الذِّراعْ»، ويأتي ثانية في ص ٢٣٦. وهو للسَّفَّاح بن بُكير اليربوعي. المفضليات ص ٣٢٢، ٣٢٣ [٩٢] والخزانة ٦: ٩٥ - ٩٨ [٤٣٥].

(٣) هذا مطلع بيت للراعي في ديوانه ص ٢٩ [تحقيق راينهرت فايبرت] والكامل ص ٣٦٨، وهو:

يا نُعْمَها لَيلةً حتى تَخَوَّنَها داعٍ دَعا في فُروعِ الصُّبحِ شَحَّاجِ

تخوَّنها: تنقَّصها. والداعي: المؤذن. وشَحَّاج: أصله للبغل، واستعاره لشدة الصوت. وبعد قوله «يا نعمها» بياض في ك إلى آخر السطر، وفي حاشيتها: كذا وجد.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٤، ٢٣٧، ٢٩٣.

(٥) ديوانه ص ٩٦٥، وأول البيت فيه: «وذلك يومٌ»، وفي ديوان المعاني ١: ٣٥٢ «فيا لك يوم».

(٦) التمييز المنتصب ... ما ذكر المصنف: سقط من ك.

ومما جاء تفسيرًا لغير ما ذَكر المصنفُ تمييزُ «كم» الخبرية، وتمييز «كائن»، وتمييز «كذا»، وكلها تمييز مما[1] انتصب عن تمام الاسم.

وأمَّا ما مَثَّل به من قولهم: وَيْحَهُ رجلاً، وحَسْبُك به رجلاً، ولله دَرُّه فارِسًا - فرس» جعلها شبيهًا بالمقادير، وذلك أنه لما ذُكر زيد أو عمرو، وأردتَ التعجب به، ونَطقتَ بهذه الألفاظ، وانبهمَ المعنى الذي تمدحه به، فجئتَ به تفسيرًا لأنه قد يُبَرِّز في شيء على غيره، وينقص منه في آخر، فلزم تفسير ما فيه برَّز، فصار كقولك «ما مِثله» إذا أردت الاستفهام. ويُبين أنه تمييزٌ جوازُ دخولِ «من» عليه، ويجوز نصبه على الحال.

وأمَّا «أَبْرَحتَ جارًا» فمِن قول الشاعر[2]:

.... فَأَبْرَحْتَ رَبًّــا ، وأَبْرَحْــتَ جــارَا

أنشده س[3]، وقال الأعلم[4]: هو عجز بيت، وأوله[5]:

تقولُ ابْنَتِي حينَ جَدَّ الرَّحيــ ـــلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وأَبْرَحْتَ جارا

واختُلف في هذا: فذهب الأعلم[6] إلى أنه مما انتصب عن تمام الكلام، وأنه منقول من فاعل، وتقديره: أَبْرَحَ ربُّك ، وأَبْرَحَ جارُك، فأسند الفعل إلى غيرهما، ثم نصبهما تفسيرًا نحو: طابَ زيدٌ نفسًا.

---

(١) مما: ليس في د. س، ك: لما. ن: ما.

(٢) انظر ما يأتي في الأسطر التالية.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٥.

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥.

(٥) هو للأعشى. الديوان ص ٩٩ والخزانة ٣: ٣٠٢ - ٣٠٧ [٢١٧]. أبرحت: جاوزت ما يكون عليه أمثالُك.

(٦) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥.

وذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب عن تمام الاسم، وعلى هذا أنشده س، وجاء به على أنَّ الرَّبَّ هو التاء في أَبْرَحْتَ، فهو خطاب الشاعر لممدوحه، ويُقَوِّي ذلك إنشاده إياه «فأَبْرَحْتَ» بالفاء، ولا يصح اتِّصاله بصدر البيت على أن يكون معمولاً للقول[1]، فلا يكون عجزًا لذلك الصدر. ونظيره ما أنشده س[2]:

ومُرَّةُ يَحميهِمْ إذا ما تَبَدَّدُوا ويَطْعُنُهمْ شَزْرًا، فأَبْرَحْتَ فارِسَا

أي: فأَبْرَحْتَ مِن فارسٍ، كأنه تَعَجَّب منه، وأَبْهَمَ، ثم فَسَّر.

وليس هذا في هذا البيت منتصبًا عن تمام الكلام؛ إذ ليس المعنى على: أَبْرَحَ فارِسُك، بل فاعلُ أَبْرَحَ التاءُ، غير أنه انْبَهَمَتْ ذاتُه المتعجَّبُ منها، ففُسِّرتْ، كما انْبَهَمَ العشرون.

وأمَّا ما أنشده الأعلم من قوله: «تقولُ ابنتي» البيت - فظاهرٌ فيه ما قال، وكأنَّ ابنته تعجبتْ من ممدوحه، والرَّبُّ هنا الملك الممدوح، وما رَدَّه به عليه ابن خروف من أنه أفسد المعنى، فصَيَّرَ الفعل للرَّبِّ والجار - ليس بصحيح، بل المعنى على ما أنشده الأعلم صحيح.

واختُلف في اشتقاق أَبْرَحْتَ: فقال الأعلم[3]: مِن البَراح[4]، أي: صِرتَ في بَراحٍ لاشتهار أمرك في فروسيتك. وقال السيرافي[5]: من البَرْح، وهو[6] الشدة المتعجَّب منها، أي: صِرتَ ذا بَرْح، ومنه البُرَحِين والبُرَحاء[7]، /فمعنى أَبْرَحْتَ: [٤: ١٣١/أ]

---

(١) س: للفعل.

(٢) البيت للعباس بن مرداس. الكتاب ٢: ١٧٤ والأصمعيات ص ٢٠٦ [٧٠]. الطعن الشزر: ما كان في جانب، وهو أشد من الطعن المستقيم.

(٣) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥.

(٤) البَراح: المُتَّسَع من الأرض المنكشف.

(٥) شرح الكتاب ٣: ق ٢٧/أ.

(٦) س، ن: وهي.

(٧) البرحين، والبرحاء: من أسماء الدواهي.

جئتَ بما لم يأتِ به غيرك. وقيل: معناه تَناهَيتَ واشتهرتَ. وقيل: عَظُمْتَ ، فهذا تعجُّب[1]. وقيل: دَهُوْتَ[2].

وقوله **بالنَّصِّ على جنسِ المُراد** يتعلق «بالنَّص» بقوله «ويُمَيِّز»، وينبغي أنَّ النكرة إذا لم يكن فيها بيان ألاَّ تقع تمييزًا، وقد اختلفوا من ذلك في مسائل:

منها «ما» في باب نِعْمَ، أجاز الفارسيُّ[3] أن تكون نكرة تامَّة بمعنى شيء[4]، وتنتصب تمييزًا. وتبعه الزمخشري[5]. ومنع ذلك غيره، منهم أبو ذَرٍّ مُصعب بن أبي بكر الخُشَنِيّ.

ومن ذلك «مِثل»، أجاز س التمييز بها، فتقول: لي عشرون مِثلَه[6]، وحكى[7]: لي مِلْءُ الدارِ أمثالَك.

وفي كتاب أبي الفضل[8] البَطَلْيُوْسِيّ: لي عشرون مثلَه لا يجيزه الكوفيون لأنَّ التمييز إنما هو مُبَيِّن، ومِثل مبهمة، فلا ينبغي أن تقع موقع ما يُبَيِّن به، وهذا كما ترى، فإنَّ س نقله عن العرب. وأيضًا فالضمير في «مثله» يُعلم على مَن يعود، فكأنه[9] قال: مما يُبَيِّن لهذا[10] الشخص، ولا شَكَّ أنَّ في هذا إفادة. ومنع ذلك الفراء.

---

(١) د: عظُمت بهذا العجب.

(٢) س: زهوت.

(٣) المسائل الشيرازيات ص ٤٨٧ - ٤٨٩ والبغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) شيء: سقط من ك.

(٥) المفصل ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٦) الكتاب ١: ٤٢٧.

(٧) الكتاب ٢: ١٧٣.

(٨) د: أبي الفضل الصفار.

(٩) ك: وكأنه.

(١٠) د: فهذا.

ومن ذلك «غير»، أجاز يونس[1] التمييز بها، فتقول: لي عشرون غيرَك. ومنع ذلك الفراء. وهذا أحرى أن يمنعه الكوفيون لأنه أشدُّ إبهامًا[2]، لكن تلقّى س مذهب يونس بالقبول، ولم يَرُدّ عليه، فينبغي أن يُنسَب إليه جوازه لأنه لا يخلو من فائدة؛ إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا، وهذا المقدار فيه تخصيص.

ومن ذلك «أيّما رجل»، أجاز التمييز بذلك الجمهور، ومنع ذلك الخليل وس[3].

وينبغي ألاّ يجوز شيء من هذه المبهمات إلا بسماع من العرب.

وقوله **بعدَ تمامٍ بإضافة** مثاله: للّهِ دَرُّه إنسانًا، و﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[4]، ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[5].

وقوله **أو تنوينٍ** مثاله: رِطلٌ زيتًا. وقالوا: يكون التنوين مقدَّرًا، وذلك في المركّب، نحو: خمسةَ عشرَ رجلاً، فيكون التمام بالتنوين المقدَّر.

وقوله **أو نونِ**[6] **تثنية** مثاله: مَنَوانِ سَمنًا.

وقوله **أو جمعٍ** مثاله ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[7]، كذا مَثّلَ المصنف[8]، فجعل هذا من التمييز الذي يُميِّز مفردًا، وهو المعبَّر عنه أنه منتصب عن تمام الاسم. وليس كذلك عند أصحابنا، وإنما هو من قبيل ما انتصب عن تمام الكلام[9].

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٨.

(٢) أشد إبهامًا: مكانه بياض في ك، وفي حاشيتها كذا وجد. د: أشد انبهامًا.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٠ - ١٨١.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٩١. ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٦) المقدر وقوله أو نون: سقط من ك.

(٧) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٨) ٢: ٣٨٠.

(٩) زيد هنا في د: وسيبين بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله أو شِبهِه أي: أو شِبه نون الجمع، ومثاله ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾[1]، قال المصنف[2]: «وفُهِمَ من سكوتي عن نونِ شبه المثنَّى أنَّ التمييز لا يقع بعده». انتهى. ويعني بشبه المثنى «اثنان» و«اثنتان».

ص: ويَنصبه مُمَيَّزُه لِشَبَهِه بالفعل أو شِبهِه. ويَجُرُّه بالإضافة إنْ حُذف ما به التَّمامُ. ولا يُحذَف إلا أنْ يكونَ تنوينًا ظاهرًا في غيرِ «مُمتلئ ماءً» ونحوِه، أو مقدَّرًا في غير «مَلآن ماءً»، و«أحدَ عشرَ درهمًا»، و«أنا أكثرُ مالاً»، ونحوِهنَّ، أو يكونَ نونَ تثنيةٍ، أو جمعِ تصحيحٍ، أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مَقامه[3] في غير «مُمتلِئَينِ أو مُمتلِئينَ غَضبًا».

[٤: ١٣١/ب] ش: قال المصنف في الشرح[4]: «ثم قلت / (ويَنصبه مُمَيَّزُه) - والكلام فيما يُمَيِّز مفردًا - فمثال ما ينصبه لِشَبَهِ الفعل[5] نحو: هو مسرورٌ قلبًا، ومُنشَرِحٌ صَدرًا، وطَيِّبٌ نَفْسًا باشتعالِ رأسِه شَيبًا، وسَرْعانَ ذا إهالةً[6]. وأمَّا ما ينصبه مُمَيَّزه لِشَبَهِه بشِبهِ الفعل فمُمَيِّزُ المقادير وما ذُكر بعدها إلا: أَبْرَحْتَ جارًا[7]» انتهى.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

(٢) ٢: ٣٨٠ - ٣٨١.

(٣) مقامه: سقط من ك.

(٤) ٢: ٣٨١.

(٥) لشبه الفعل ... وأما ما ينصبه مميزه: ليس في مطبوعة شرح المصنف، وهو في شرح المصنف الذي حققه الدكتور محمد علي إبراهيم ص ٥٨٨ [رسالة]. وفي النص الذي نقله أبو حيان سقط من أوله، وهو كما في شرح المصنف: «ثم قلت: وينصبه مميِّزه لشبهه بالفعل أو شبهه».

(٦) هذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. أمثال أبي عبيد ص ٣٠٥ - وأوله فيه: لَوَشْكانَ - ومجمع الأمثال ١: ٣٣٦ - ٣٣٧ الإهالة: الوَدَك المُذاب.

(٧) هذه قطعة من بيت للأعشى تقدم في ص ٢١٦.

والذي ذُكر بعدَ المقادير[1]، كمثقال ذَرَّة خيرًا، وذَنوب ماءً، وحُبَّ بُرًّا، ونِحْي سَمْنًا، ومِسْأَب عَسَلاً، وراقُود خَلاًّ، وجُمام المَكُّوك دَقيقًا، إلى سائر الأمثلة التي ذكرت بعد هذه مما يقتضي مِثْليَّة أو غَيريَّة أو تَعَجُّبًا.

وإنما قال «إلا أَبْرَحْتَ جارًا» لأنَّ جارًا هو منصوب بالفعل لا لِشَبَه[2] الفعل ولا لِشَبَه شِبْه الفعل، ولذلك استثناه مما قبله.

وما ذهب إليه المصنف من تمثيله ما ينصبه مُمَيَّزه لِشَبَه الفعل بقوله: هو مَسرورٌ قَلبًا، ومُنشَرِحٌ صَدرًا، وطَيِّبٌ نَفْسًا باشتعالِ رأسِه شَيبًا، وسَرْعان ذا إهالةً - بعيد عن كلام النحاة ومغاير له؛ لأنَّ المصنف جعل هذا التمييز مما يفسِّر المفرد، فهو منتصب عن تمام الاسم، وهذا عندهم مما انتصب عن تمام الكلام لا عن تمام الاسم، وكأنه التبسَ عليه مرادهم، وذلك أنَّ الإبهام الذي يفسِّره التمييز ويُبيِّنه يشمل النوعين، لكنَّ ما انتصب عن تمام الاسم يكون الإبهام حاصلاً في الاسم خاصَّةً، وما انتصب عن تمام الكلام يكون الإبهام حاصلاً في الإسناد لا في الاسم الذي هو أحد جزأي الكلام، فإذا قلت «زيدٌ مسرورٌ» فمسرورٌ ليس مُبهَمًا في نفسه، بل حصلت نسبة السرور إلى زيد، ولم يُبيَّن[3] من أيِّ جهة سروره، فإذا قلت «قَلبًا» زال الإبهام الذي في الإسناد، وليس كذلك ما انتصب عن تمام الاسم؛ لأنَّ الاسم في ذاته وفي وضعه هو المبهم، فإذا قلت «عندي عشرون» فعشرون مُبهَم في وضعه، فإذا قلت «درهمًا» بيَّنتَ العشرين ما هي. وكذلك إرْدَبٌّ ورِطْلٌ وذِراعٌ من المَكيل والمَوزون والمَمسوح، الإبهامُ حاصل فيها من ذوات الأسماء وموضوعاتها لا من حيث النسبة . والتمييز في قوله مُنْشَرِحٌ صدرًا، وطَيِّبٌ نَفْسًا باشتعالِ رأسِه شَيبًا، وسَرْعانَ ذا إهالةً، جميعها عند النحويين مما انتصب عن تمام الكلام لا عن

---

(١) ٢: ٣٨٠.

(٢) د: لا لشبهه.

(٣) د: ولم يتبين.

تمام الاسم، فهي من التمييزات التي تُفَسِّر ما انطوى عليه الكلام من الإبهام - وهو الحاصل في نسبة الإسناد - لا من التمييزات التي تُفَسِّر الاسم المفرد.

وأمَّا «سَرْعانَ ذا إهالةً» فواضح جدًّا أنه مما انتصب عن تمام الكلام؛ لأنَّ «ذا» فاعل باسم الفعل الذي هو سَرْعانَ في معنى سَرُعَ، فهو محوَّل من الفاعل؛ إذ أصله: سَرْعانَ إهالةُ هذا، فنَسب السرعة إلى اسم الإشارة، ونَصب إهالةً تفسيرًا لما انطوى عليه الكلام من الإبهام ، فهو نظير: طابَ هذا نَفْسًا.

وقال أصحابنا: إنَّ الذي يُفَسِّر ما انتصب عن تمام الاسم يَنصبه مفسَّره، فإذا قلت: عندي عشرون درهمًا، أو قَفيزٌ /بُرًّا، أو رِطلٌ سَمنًا، أو ذِراعٌ ثوبًا - فالناصب للتمييز ما قبله من عشرين وقَفيز ورِطل وذِراع. وجاز لها أن تعمل وإن كانت جامدةً لأنَّ عملها على طريق التشبيه. [٤: ١٣٢/أ]

واختلف البصريون في الذي شُبِّهَتْ به:

فقيل: شُبِّهت باسم الفاعل لطلبها اسمًا بعدها كما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك.

وقيل: لِشَبَهِها بـ«أَفْعَلَ مِن» في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين مُلتزَمًا فيه التنكير كما أنه كذلك، فالفعل هو الأصل، يعمل معتمدًا وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا، ويعمل في السببي والأجنبي، والصفة المشبهة تعمل في المعرفة والنكرة، ولا تعمل إلا في السببي، و«أَفْعَل مِن» لا تعمل إلا في النكرة، لكنها تتحمل الضمير، والمقادير وما أشبهها لا تعمل إلا في المنصوب، فكل واحد من هذه أضعف من الذي قبله من الجهات التي ذكرناها، فشَبَهُ هذه الأسماء بـ«أفعَلَ مِن» أقوى من شَبَهِها باسم الفاعل؛ لأنَّ الحمل على ما تَمَكَّنَ شَبَهُه أولَى من الحمل على ما ليس كذلك.

وزعم أحمد بن يحيى أنَّ درهمًا من قولك «له عندي عشرون درهمًا» إنما انتصب من جهة أنَّ عشرين بمنْزلة قولك: معدود، ودرهمًا بمنْزلة قولك: عددًا،

فكما[1] أنك إذا قلت «معدود عددًا» كان عددًا منتصبًا بمعدود فكذلك انتصب درهم بعشرين.

ورُدَّ هذا بأنه قد يجيء من المنتصب عن تمام الاسم ما لا يمكن فيه هذا التقدير، نحو قوله: وَيحَه رجلاً، ولله دَرُّه رجلاً.

ولا نعلم خلافًا في أنَّ الناصب للمنتصب عن تمام الاسم هو المفسَّر الذي قبله[2]، إلا أنَّ في «البديع» لابن الأثير ما نصه[3]: «عامل[4] التمييز على ضربين: فعلٌ مَحْضٌ، ومعنًى فعل:

فالفعل نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا، وطِبْت به نَفْسًا، وبابه.

والمعنى: [الحاجز][5] المقدَّم ذكره في الأعداد والمقادير، وهو التنوين والنون والإضافة. وقيل: إنَّ العامل في هذا النوع إنما هو الظرف، نحو: عندي قَفيزانِ بُرًّا، والجارُّ والمجرور في نحو: لي مِثلُه رجلاً، فيكون حينئذ لفظيًّا» انتهى.

فظاهر هذا الكلام أنَّ التنوين والنون والإضافة هي العامل، ولا نعلم أحدًا ذهب إلى ذلك، وأمَّا القول الذي حكاه فلم نجده إلا في هذا الكتاب.

وفي البسيط: «النحويون جميعهم[6] يرون أنَّ العامل في قولك (أعطيت عشرين درهمًا) عشرون لشبهه بضاربين، وكذا ما تنَزَّل منْزلته كأحدَ عشرَ؛ لأنَّ الاسم الثاني صار كالنون في عشرين. وكذلك ما كان فيه التنوين، نحو: راقودٌ

---

(١) ك: كما.

(٢) وقيل: العامل فيه المقدار الذي دل عليه الكلام. ونُقل عن الكوفيين أنَّ التمييز منصوب بإسقاط الخافض. شرح ألفية ابن معط للرعيني: السفر الثالث ص ٢٠٧ [رسالة دكتوراه]، جامعة أم القرى، تحقيق إبراهيم رجب بخيت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣) البديع ١: ٢١٢.

(٤) ك: إن عامل.

(٥) الحاجز: تتمة من البديع.

(٦) ك، د: بجميعهم. ن: فجميعهم.

خَلاً. والضابط فيه عندهم أنَّ كل ما كان عن تمام جملة كان العامل فيه الفعل، وما كان عن تمام المفرد كان العامل فيه ذلك المفرد».

وقوله **ويجرُّه بالإضافة إنْ حُذف ما به التَّمام** أي: ويجرُّ التمييز بإضافة ما قبله إليه إن حُذف ما به التمام، والذي به التَّمام هو: المضاف إليه، والتنوين، ونون التثنية، أو نون الجمع، ونون شبه الجمع.

وقوله **ولا يُحذَف إلا إن كان تنوينًا ظاهرًا** / مثاله : رِطْلُ زيتٍ ، وإرْدَبُّ شَعيرٍ ، وذِراعُ ثوبٍ ، وعلى ما مَثَّله هو قبلُ : مسرورُ قلبٍ ، ومُنشَرِحُ صدرٍ ، وطَيِّبُ نفسٍ . واحترز بقوله **ظاهر** من أن يكون التنوين مقدَّرًا ، فإنه له حكم سيذكره. [٤: ١٣٢/ب]

وقوله **في غير «مُمْتَلئٍ ماءً»** احتراز من: مُمتلئ ماءً، فإنَّ فيه تنوينًا ظاهرًا، ولا يجوز جرُّ[١] تمييزه بإضافة ممتلئ إليه وإن كان عنده من قبيل تمييز المفرد المعبَّر عنه بانتصابه عن تمام الاسم، قال في الشرح[٢]: «ولا يفعل ذلك[٣] - يعني الجر بالإضافة - في التمييز بتنوين ظاهر[٤] إن كان ما هو فيه مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز، نحو: البيتُ مُمتَلئٌ بُرًّا، فإنَّ تقديره: البيتُ مُمتَلئُ الأقطارِ بُرًّا، فلمَّا كان المُمَيَّز في هذا الباب ونحوه مضافًا إلى غير التمييز تقديرًا امتنع أن يضاف إلى التمييز، كما لا يضاف إليه المضاف صريحًا، فإن كان التنوين الظاهر فيما لا يقدَّر بذلك جاز بقاءُ التنوين ونصب المُمَيِّز بالمُمَيَّز[٥]، وزوال التنوين وإضافة المُمَيَّز إلى المُمَيِّز» انتهى.

---

(١) س، د: جره.

(٢) ٢: ٣٨١.

(٣) ذلك: سقط من س.

(٤) ظاهر: سقط من ك.

(٥) بالمميز: سقط من ك.

وقوله ونحوه أي: ونحو: مُمتَلئ ماءً، ومثاله: مُتَفقِّئٌ شَحْمًا، فتقديره على زعمه: زيدٌ مُتَفَقِّئُ الأقطارِ شَحْمًا.

وما ذهب إليه مِن أنَّ قولك: الإناءُ مُمتَلئٌ ماءً، وزيدٌ مُتَفقِّئ شَحمًا، أنَّ انتصاب التمييز فيه هو فيما يُمَيِّز مفردًا، وهو المعبَّر عنه بأنه منتصب عن تمام الاسم كالجائي بعد العدد والمقدار حتى يستثنيه من ذي التنوين الظاهر - هو خلاف مذهب س ومن وقفنا على كلامه من النحويين، بل هذه الصفة جارية مجرى الفعل، فالتمييز منتصب عن تمام الجملة كما هو منتصب عن تمامها في فعله، وقد ذهب هو إلى ذلك في الفعل، وسيأتي ذكره ذلك في الفصل بعد هذا، وإنما هذا من قَبيل ما التمييزُ فيه فاعلٌ من حيث المعنى، وهو منتصب في الفعل وفي الوصف عن تمام الكلام، وقد بيَّنَّا الفرق بينهما - أعني بين ما انتصب عن تمام الاسم وبين ما انتصب عن تمام الكلام - حين تكلمنا معه في تمثيله بقوله «هو مسرورٌ قَلبًا» إلى آخره[1].

إلا أنَّ ابن خروف[2] أشكلَ عليه كون المنصوب في: امتلأ الإناءُ ماءً، وتَفَقَّأَ زيدٌ شَحمًا - هو المرفوع في المعنى بالنظر إلى الأصل وبالنظر إلى اللفظ، قال: «لأنَّ الأصل: مِن ماءٍ، ومِن شَحمٍ، فليس ما كان أصله الجر بحرف الجر مرفوعًا من حيث المعنى». وقال: «ولا يقال: امتلأ ماءُ الإناءِ، كما يقال: تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ» انتهى.

ولا يَلزم ذلك مَن قال إنه فاعل في المعنى؛ لأنه لم يقل إنه فاعل في المعنى بـ«امتلأ»، إنما أراد أنه فاعل في المعنى من حيث إنه مالئ للإناء؛ لأنَّ المطاوع الذي

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٢١.

(٢) مذهبه هذا في شرح الجمل له ص ٩٩٩، وليس فيه لفظه الذي ذكره أبو حيان. وانظر شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨٠ [رسالة].

هو امتلأ يتضمنه الحامل الذي هو مَلأ، وقد استعملت العرب: مَلأَ الماءُ الإناءَ، خلافًا لِمَنْ أنكرَ استعمالَه، قال الشاعر[1]:

تَصَرَّمَ مِنِّي وُدُّ بَكْرِ بْنِ وائلٍ   وما كانَ ظَنِّي وُدَّهُمْ يَتَصَرَّمُ
قَوارِصُ تَأتيني، ويَحتَقِرونَها   وقد يَمْلأُ الماءُ الإناءَ، فَيَفْعَمُ

[٤: ١٣٣/أ] /فإذا أردت المطاوع قلت: امتلأ الإناءُ ماءً.

وقوله **أو مقدَّرًا في غير «مَلآن ماءً»، و«أحدَ عشرَ درهمًا»، و«أنا أكثرُ مالاً»، ونحوِهنَّ** أمَّا ما كان غير الثلاثة التي ذكر فنحو: رأيتُ رجلاً أشْعَثَ رأسًا، وهند شَنْباءُ أنيابًا[2]، يجوز فيه النصب على التمييز والجر بالإضافة، فتقول: أشْعَثُ رأسٍ، وشَنْباءُ أنيابٍ.

وهذا عندنا أيضًا ليس من قَبيل ما انتصب عن المفرد الذي عبَّر النحويون عنه بأنه منتصب عن تمام الاسم، وإنما هذا مما انتصب عن تمام الجملة والكلام، وقد تقدَّم الفرق بينهما[3]، وهذا فاعل من حيث المعنى، تقول: زيدٌ أشعثُ رأسُه، وهند شنباءُ أنيابُها، فهذا التمييز هو من التمييز المنقول من الفاعل، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

وأمَّا قوله **مَلآن ماءً** فـ«مَلآنُ ماءً» هو عندنا من التمييز الذي هو فاعل من حيث المعنى، وانتصب عن تمام الجملة لا عن تمام المفرد.

وأمَّا **أحدَ عشرَ درهمًا** فهذا مما انتصب عن تمام المفرد لا عن تمام الكلام، ولا خلاف في ذلك.

---

(١) هو الفرزدق. الديوان ص ٧٥٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٥٧ - ٣٥٨ والكامل ص ٤٢ والحيوان ٣: ٩٦. تصرَّم: تقطَّع. وقوارص: جمع قارصة: وهي الكلمة المؤذية. وفعمَ الإناءَ: ملأه وبالغ في ملئه. د: قوارض. وهي بمعنى قوارص.

(٢) الشَّنَب: برد في الأسنان وعذوبة في الريق.

(٣) تقدم في ص ٢٢١.

وأمَّا **أنا أكثرُ مالاً** فهو عندنا من التمييز المنقول عن المضاف، وتقديره: مالي أكثرُ، وهو مما انتصب عن تمام الكلام لا عن تمام الاسم.

وقال في الشرح[(١)]: «ومن الممنوع الإضافة للتمييز[(٢)] لِلُزوم تنوينه تقديرًا أحدَ عشرَ وبابه، وكذلك أَفْعَلُ التفضيل المميَّز بسببِيّ، نحو: زيدٌ أكثرُ مالاً، وعلامةُ السببِيّ صلاحيتُه للفاعلية بعد تصيير أَفْعَلَ فِعلاً، كقولك في زيدٌ أكثرُ مالاً: زيدٌ كَثُرَ مالُه، فإن لم يَصلح ذلك تعيَّنت الإضافة، كقولك: زيدٌ أكرمُ رجلٍ» انتهى.

والذي أقول: إنه ليس في أحدَ عشرَ ولا في «أنا أكثرُ» تنوينٌ مُقَدَّر البتَّةَ، فالذي[(٣)] مَنع الصرف منع منه التنوين، فكيف يقال: إنَّ فيه تنوينًا مقدرًا؟ وكذلك أحدَ عشرَ مبنيٌّ ومحكوم له بأنه اسم واحد، والتنوين الذي هو فيما يقابله هو تنوين الأَمْكَنيَّة، فكيف يقال: إنَّ فيه تنوينًا مقدَّرًا؟

وقوله **أو يكونَ نونَ تثنية** مثاله: رِطْلا زَيتٍ.

وقوله **أو جمعِ تصحيح** مثاله: هم حَسَنُو وُجوهٍ، وذلك على ما قال في أنَّ مثل هذا تمييز عن المفرد لا عن الجملة.

وقال المصنف في الشرح[(٤)]: «ومما لا يضاف إلى مميِّزه عِشرون وأخواته، فلا يقال: عِشْرُو درهمٍ، بل عشرون درهمًا، هذا هو المشهور.

وحكى الكسائيُّ[(٥)] أنَّ مِن العرب مَن يقول: عِشْرُو درهمٍ».

وبعض النحويين قاس على هذا الشاذّ، فأجاز: عِشْرُو درهمٍ، وكذلك العقود بعدها.

---

(١) ٢: ٣٨١.

(٢) ك، د، ن: التمييز.

(٣) ك: والذي. ن: والذي منع الصرف منع منه التنوين.

(٤) ٢: ٣٨١.

(٥) المقرب ١: ٣٠٥.

وقوله أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مَقامه قال المصنف في الشرح[1]:

«فإن كان أَفْعَلُ[2] مضافًا إلى جمعٍ بعده تمييزٌ لا يمتنع جعله مكان أَفْعَلَ جاز بقاؤهما على ما كانا عليه، وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزًا، كقولك: زيدٌ أَشْجَعُ الناسِ رجلاً، وأَشْجَعُ رجلٍ» انتهى.

واحترز بقوله «صالحًا لقيام التمييز مقامه» مِن مضاف إليه لا يَصلح إن حُذف أن يقوم التمييز مقامه، مثاله: زيدٌ لِلّهِ /دَرُّهُ رجلاً! ويا وَيْحَهُ رجلاً! لو [٤: ١٣٣/ب] حذفت المضاف إليه لم يَصلح التمييز لقيامه مقامه، فلا يجوز حذفه وجرُّ ما بعده، لا يجوز: لِلّهِ دَرُّ رجلٍ، ولا: وَيْحَ رجلٍ.

وأمَّا قول المصنف في الشرح «إن كان أَفْعَلُ مضافًا» إلى آخر كلامه، وتفسيره قوله «أو مُضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مَقامه» بقولك: زيدٌ أَشْجَعُ الناسِ رجلاً، فيقرهما[3] على ما كانا عليه من إبقاء المضاف إليه ونصب التمييز، أو يحذف الجمع، ويضيف إلى ما كان تمييزًا - فتخليط فاحش وسوء فهم؛ لأنك إذا قلت زيدٌ أَشْجَعُ رجلٍ فليس رجل هنا في هذا التركيب هو الذي كان في: زيدٌ أشجعُ الناسِ رجلاً، فحذفتَ الناس، وأضفتَ أشجعَ إلى تمييزه، بل لم يكن هذا تمييزًا البتة، وإنما هو اسم مفرد قام مقام الجمع، واكتُفي به عن الجمع، والمعنى: زيدٌ أشجعُ الرجالِ، فليس التمييز لـ«أشجعَ»، ألا ترى أنه يجوز أن تأتي بالتمييز[4] بعده، فتقول: زيدٌ أشجعُ رجلٍ[5] قلبًا، وأحسنُ رجلٍ وجهًا، ولو كان هو التمييز لم يجز أن يكون لأشجع ولا لأحسن تمييزان اثنان.

---

(١) ٢: ٣٨١.

(٢) س: أفعل التفضيل.

(٣) ك: فيفسرهما.

(٤) بالتمييز: سقط من ك.

(٥) د: الناس.

وقال س في أثناء باب الصفة المشبهة[1]: «فإن أضفتَ، فقلتَ: هذا أوَّلُ رجلٍ - اجتمع فيه لزومُ النكرة وأن يُلفظ بواحد، وذلك أنه إنما أراد أن يقول: أوَّلُ الرجالِ، فحذف[2] استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كلُّ رجلٍ، يريدون: كلّ الرجال، فكما[3] استَخَفُّوا بحذف الألف واللام استَخَفُّوا بترك بناء الجميع، واستَغنَوْا عن الألف واللام بقولهم: خيرُ الرجالِ، وأوَّلُ الرجالِ».

وقال س أيضًا في باب كم، وقد ذكر تمييزها، فقال[4]: «لو قلتَ كَمْ لك الدرهمَ لم يَجز كما لم يَجز في قولك عشرون الدرهمَ؛ لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم. هذا معنى الكلام، ولكنَّهم حذفوا الألف واللام، وصيَّروه إلى الواحد، وحذفوا مِن استخفافًا، كما قالوا: هذا أوَّلُ فارسٍ في الناس، وإنما يريدون: هذا أوَّلُ من الفُرسانِ» انتهى.

وتبيَّن من كلام س أنَّ المجرور هو المفضَّل عليه زيدٌ؛ لأنك إذا قلتَ زيدٌ أشجَعُ رجلٍ فمدلوله: أشجَعُ الرجالِ، فهو مُفَضَّل عليهم، ولذلك قدَّره س مرة بالجمع المعرَّف مضافًا إليه أفْعَلُ، فقال: أوَّلُ الرجالِ، وتارة قدَّره بالجمع المعرَّف مجرورًا بِمِنْ، فقال: أوَّلُ مِن الفُرسانِ، واتَّضح أنَّ المجرور المفرد هو بمعنى الجمع المعرَّف، وهو المفضَّل عليه مَن سَبق ذكره، والمفضَّل عليه لا يكون هو التمييز.

وقوله في غير **مَمتَلِئَينِ أو مُمتَلِئِينَ غَضَبًا** قال المصنف في الشرح[5]: «ومما لا يضاف مُمتلئانِ ومَمتلئونَ ونحوهما. والعلة في ذلك مفهومة مما ذُكر في ممتلئ وملآن» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٣.

(٢) الذي في المخطوطات: «فحذفوا»، والتصويب من الكتاب.

(٣) الذي في المخطوطات: «كما»، بلا فاء، والتصويب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٧ - ١٥٨.

(٥) ٢: ٣٨٢.

هذا بناءٌ منه على ما قال: إنّ مثل هذا هو[1] من تمييز المفرد المعبَّر عنه في الاصطلاح بأنه منتصِب عن تمام الاسم. وفَهِم العلة هو أنه - عنده - مضاف من حيث المعنى، أي: ممتلئا الأقطارِ، أو: ممتلئو الأقطارِ غضبًا. وسيأتي كلام أصحابنا فيما خالفهم فيه المصنف وقال: إنه تمييز عن مفرد، وهم /يقولون: إنه تمييز عن جملة، في الفصل بعد هذا، إن شاء الله. [٤: ١٣٤/أ]

ص: وتَجِبُ إضافةُ مُفْهِمِ المقدارِ إن كان في الثاني معنَى اللام، وكذا إضافةُ بعضٍ لم تُغَيِّر تسميتُه بالتبعيض، فإن تَغَيَّرَتْ به رُجِّحَت الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنصب، وكونُ المنصوبِ حينَئذٍ تَمييزًا أَولَى مِن كَونِه حالاً، وِفاقًا لأبي العباس. ويجوز إظهار مِنْ مع ما ذُكر في هذا الفصل إن لم يُمَيِّزْ عَدَدًا، ولم[2] يكن فاعلَ المعنى.

ش: المقادير إذا يراد بها الآلات التي يقع بها التقدير فلا يجوز إلا إضافتها، نحو: عندي مَنَوَا سَمْنٍ، وقَفيزُ بُرٍّ، وذراعُ ثوبٍ، تريد الرِّطْلَينِ اللَّذَينِ يُوزَن بهما السَّمن، والمِكيالَ الذي يُكال به البُرُّ، والآلةَ التي يُذْرَعُ بها الثوب، فإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى مِن.

وأفهَمَ كلامُ المصنف أنه إذا لم يكن في الثاني معنَى اللامِ لا تجبُ الإضافة، وتحتَ نفيِ وجوبِ الإضافةِ المنعُ والجوازُ، ففي هذا المفهوم إبهام، فكان ينبغي أن يُبَيِّن الحال في المميِّز والمميَّز، لكنه قال في الشرح ما نصُّه[3]: «لي ظَرفُ عَسَلٍ، وكيسُ دَراهمَ، تريد ظَرفًا يَصلُح للعسل، وكيسًا يَصلُح للدراهم، فالإضافة في هذا النوع متعيِّنة، فلو أردتَ عسلاً يَملأُ ظرفًا، ودراهمَ تَملأُ كيسًا - جاز لك أن تُضيف وتَجُرّ، وأن تُنوِّن وتَنصب» انتهى.

---

(١) هو: سقط من س.

(٢) ك: أو لم.

(٣) ٢: ٣٨٢.

وفي البسيط: «لا يكون النصب إلا إذا كان الأول مقدارًا: كيلاً، أو وزنًا، أو ما في حكمهما، ونويت فيه ذا المقدار، فإن نقَص أحدهما لم يَجز النصب، والمقدار كالمثقالِ، والرِّطلِ، والكُرِّ[1]، وعَدْلِ كذا، ووَزْن كذا، ونحوه. وقد تُنَزَّلُ أشياءُ مَنْزلة المقادير وإن لم تكن مَقاديرَ، نحو: عندي بيتانِ تِبْنًا، وحُزْمَتانِ بَقلاً، وجُبَّتانِ خزًّا، وخاتمانِ ذهبًا، لا تنصب[2] إلا حين[3] تريد مِقدار الجُبَّتَينِ مِن الخَزِّ، والخاتمين من الذهب، ولو أردتَ نفس ذلك لخفضتَ، كقولك: ما فَعلتْ جُبَّةُ الخَزِّ؟ وما فَعلتْ جُبَّتُك الخَزُّ؟ إتباعًا، إلا أن تقطع كالنعت والحال. وتقول: عندي قَضيبانِ عَوسَجٌ وشَوْحَطٌ، ترفع لأنَّ القَضيب وما أشبهه ليس مقدارًا لشيء، فإن نويتَ قَدرَ قَضيبَينِ مِن ذلك جَرَرتَ ذلك» انتهى.

وقال أصحابنا: إذا أريد بالآلات الأشياءُ المقدَّرة بها جاز أربعة أوجه:

أحدها: نصب ما بعدها على التمييز. وجاز النصب لأنَّ الأصل في عندي رِطلٌ زيتًا: عندي مقدارُ رِطلِ زيتًا[4]، وكذلك في: قَفيز بُرًّا، وذِراع ثوبًا، وإضافةُ «مِقدار» إلى تمييزه لا تُمكِن لحجز المضاف بينهما، فلمَّا تقرَّر النصب لِما ذكرناه حذفوا المضاف الذي هو مِقدار، وأقاموا ما كان مضافًا إليه مُقامه، فأعربوه بإعرابه، وأبقَوا النصب في التمييز على ما كان عليه في الأصل.

الوجه الثاني: الإضافة على معنى مِن؛ لأنه بعض ما أُضيف إليه، وذلك أنَّ القَفيز والرِّطل والذِّراع إنما يراد بها المقدار المحذوف، وليس لها في اللفظ ما يمنعها من الإضافة ويحجز[5] عنها، فأُوثِرت[6] الإضافة على النصب.

---

(١) الكرّ: مكيال لأهل العراق، ستون قفيزًا، أو أربعون إردبًّا.

(٢) ك: لانتصب.

(٣) فيما عدا ن: حتى.

(٤) عندي مقدار رطل زيتا: سقط من ك.

(٥) كذا في المخطوطات. وفي شرح ناظر الجيش ٥: ٢٣٦٨: ويحجزها.

(٦) ك: فآثرت.

الوجه الثالث: جعل ما بعد المقادير صفة لها، فتُعرب بإعرابها، وهو قول[1]

[٤: ١٣٤/ب] س، وضعَّفه[2]، تقول: عندي /مَنَوانِ سَمنٌ، وقَفيزٌ بُرٌّ، وذِراعٌ ثوبٌ. وهذا الوجه ضعيف لأنَّ أسماء الأجناس جوامد، والجامد لا يوصف به إلا بعد أن تتكلف تضمينه معنى المشتقّ، وذلك قليل فيه. انتهى.

وقال ابن السراج[3]: ويجوز أن تقول: عندي رطلٌ زيتٌ، وخمسةٌ أثوابٌ، ولي مثله رجلٌ، على البدل.

الوجه الرابع: نصبه على الحال، ويكون أيضًا في هذا الوجه قد ضُمِّن معنى المشتقّ كما كان في الصفة. قيل: وحسَّن وقوعَ الحال بعد النكرة كونُه غير وصف في الأصل، نحو: مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ، ووقعَ أمرٌ فُجاءةً.

واعلم أنَّ انتصاب التمييز عن تمام الاسم في الأعداد والمقادير إنما يكون إذا تعذَّرت الإضافة، فإنْ لم تتعذر لم يَجُز النصب لأنَّ النصب في هذا الباب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل؛ لأنَّ النصب بعدها مُشَبَّه[4] بنصب أَفْعَلَ مِن، وأَفْعَلُ مِن مُشَبَّه بالصفة المشبَّهة[5]، وهي مُشَبَّهة باسم الفاعل، وهو مُشَبَّه بالفعل، فلا يُتَكَلَّف النصب إلاَّ عند تعذُّر الإضافة، تقول: ثلاثةُ أثوابٍ، ومئةُ ثوبٍ، وألفُ درهمٍ، ولا يجوز التنوين والنصب إلا في اضطرار الشعر.

وإنما نصبوا في عشرين وأحدَ عشرَ وبابهما لأنَّ الأصل: مِنَ الرجالِ، واختصروا تخفيفًا بحذف (مِنْ) و(أَلْ)، واجتزائهم بالمفرد المراد به الجنس عن الجمع إذ يدلُّ على ما يدلُّ الجمع، وهو أخفُّ، ونصبوه.

---

(١) فوقه في د: كذا.
(٢) الكتاب ١: ٣٩٦ وشرحه للسيرافي ٦: ١٤ والتعليقة ١: ٢١١.
(٣) الأصول ١: ٣٠٨.
(٤) ك: مشتبه.
(٥) المشبهة: سقط من ك.

ولم يُجيزوا: عشرو رحلٍ، ولا أحدَ عشرَ رحلٍ؛ لأنَّ الإضافة على معنى مِن، ولو صَرَّحت بـ«مِنْ» عاودتَ الأصل، وهو الجمع بأل، فكما امتنع دخول مِنْ على المفرد امتنعت الإضافة إليه لأنه مفرد، وجاز النصب في «رِطْل سَمنًا» باعتبار أنَّ الأصل: مِقدارُ رِطلٍ سَمنًا، وتقدَّم تقرير ذلك.

فرع: إذا كان المقدار مختلطًا من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل تقول: عندي رطلٌ سَمنًا عَسَلاً، إذا أردت أنَّ عندك من السمن والعسل مقدارَ رطل؛ لأنَّ تفسير الرِّطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سَمنًا عَسَلاً اسمًا للمجموع على حد قولهم: هذا حُلوٌ حامِضٌ.

وذهب غيره إلى العطف بالواو، وتكون جامعة، والواو الجامعة تُصَيِّر ما قبلها وما بعدها بمَنْزلة شيء واحد؛ ألا ترى أنك تقول: هذانِ زيدٌ وعمرٌو، فصيَّرتِ الواوُ الجامعةُ زيدًا وعمرًا خبرًا عن هذان، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبرًا، وعمرٌو خبر آخر عُطف عليه؛ لأنَّ كلاً منهما مفرد، وهذانِ مثنًّى، والمفردُ لا يكون خبرًا عن المثنَّى. وكذلك: زيدٌ وعمرٌو قائمان، الواو جامعة، لا يجوز أن يكون زيد مبتدأ على انفراده، وعمرو معطوف عليه؛ لأنَّ كلاً منهما مفرد، ولا يكون المثنَّى خبرًا عن المفرد.

قال بعض أصحابنا: وكلا القولين سائغ عندي.

وقوله **وكذا إضافةُ بعضٍ لم تُغَيِّر تَسميتَه بالتبعيض** يعني أنه تجب إضافته، ومثَّل ذلك المصنف في الشرح بجَوزِ قُطْنٍ، وحَبِّ رُمَّانٍ، وغُصنِ رَيحان، وتَمْرةِ نَخلةٍ، وسَعْفِ مُقْلٍ[1]، قال[2]: «فهذا النوع إذا مُيِّزَ بما هو منه فلا بُدَّ من إضافته إليه؛ لأنَّ اسمه / الذي كان له غير مستبدل به». [٤: ١٣٥/أ]

---

(١) المقل: حَمل الدَّوم، والدَّوم: شجر كالنخل.

(٢) ٢: ٣٨٢.

وقال ابن السَّرَّاج[1]: «إذا قلت ماءُ فُراتٍ، وتَمرُ شِهْريزٍ، وقَضيبا بانٍ، ونَخْلَتا بَرْنيٍّ - فذلك ليس بمقدار معروف مشهور، وكلام العرب [الخفض][2]، والاختيار فيه الإضافة أو الإتباع، ولا يجوز فيه التمييز إذا لم يكن مقدارًا».

وقوله **فإنْ تَغَيَّرَتْ [به][3] رُجِّحَتِ الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنصب** إلى قوله **لأبي العباس**[4] مثّله المصنف في الشرح بِجُبَّةِ خَزٍّ، وخاتمِ فِضَّةٍ، وسِوارِ ذهبٍ، قال[5]: «فإنَّ أسماءها حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هيأها بالهيئات اللائقة بها، فلك في هذا النوع الجرُّ بالإضافة، والنصب على التمييز أو على الحال، والثاني هو ظاهر قول س[6]، وقد تقدم في باب الحال بيان شُبهة س في جعله حالاً[7]، والأول قول أبي العباس[8]، وهو أولى لأنه لا يُحْوِج إلى تأويل، مع أنَّ فيه ما في المُجْمَع على كونه تمييزًا، بخلاف الحكم بالحالية، فإنه يُحْوِج إلى تأويلٍ بمُشتَقٍّ مع الاستغناء عن ذلك، ويُحْوِج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكلُّ ذلك على خلاف الأصل، فاجتنابه أولى. فلو كان ما قبل خَزّ وفِضّة معرفة رُجِّحت الحالية، وقد تقدم ذلك في باب الحال» انتهى.

---

(1) الأصول 1: 321 - 322.

(2) الذي في المخطوطات: «بخفض». والتصويب من الأصول.

(3) به: ليس في المخطوطات، وهو في الفص.

(4) يعني قوله: فإن تُغَيَّرَتْ به رُجِّحَت الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنصب، وكونُ المنصوبِ حينئذٍ تَمييزًا أولَى مِن كَونِه حالاً، وِفاقًا لأبي العباس.

(5) 2: 382.

(6) الكتاب 2: 117 - 118.

(7) تقدم ذلك في ص 19 - 20.

(8) المقتضب 3: 272.

وهذا الذي ذكره المصنف في الفَصّ والشرح غير موافَق عليه، بل في ذلك تفصيل: قال بعض أصحابنا: «إذا قلت عندي جُبّة خزّ فإمّا أنْ تريد أنّ عندك مقدار جُبّة أو الجُبّة نفسها التي نُسجت من الخزّ:

فإن أردت الأول كان بمنزلة: عندي رِطلٌ سَمنًا، تجوز فيه الأربعة الأوجه: الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز، أو الحال، أو التبعية على الوصف.

وإن أردت الثاني فالجرّ بالإضافة. ولا يجوز النصب على التمييز، بل إن جاء منصوبًا فعلى الحال، وذلك لِما تقدم من أنه لا يجوز النصب على التمييز في هذا الباب إلا إذا تعذر الخفض في لفظ المسألة أو في أصلها، وخَفضُ خَزّ في هذه المسألة على هذا التقدير بإضافة جُبّة إليه غير متعذر لا في اللفظ ولا في الأصل؛ لأنه لا تُقَدَّر على هذا المعنى إضافة مقدار إلى جُبّة؛ لأنه ليس عندك مقدار جُبّة، وإنما عندك الجُبّة بنفسها، وإذا لم يكن الأصل عندي مقدار جُبّة لم يكن في المسألة ما يمنع من الإضافة، ولهذا حَمل س انتصاب خَزّ في قول العرب عندي جُبّةٌ خَزًّا على الحال، ولم يجعله على التمييز، وخالفه في ذلك المبرد، وزعم أن انتصابه على التمييز. والصحيح ما ذهب إليه س من أنه منصوب على الحال للعلة التي ذكرناها، ويكون إذ ذاك متضمنًا معنى المشتق، والعامل فيه ما في عندي من معنى الفعل» انتهى.

فعلى ما قاله هذا القائل لا يجوز في جُبّة خَزّ، ولا سِوار ذهب، ولا خاتم فِضّة - النصب على التمييز إذا أُريد بذلك أنّ الجُبّة منسوجة من الخَزّ، وأنّ السِّوار مصوغ من الذهب، وأنّ الخاتم مَصُوغ من الفِضّة، وإنما يجوز ذلك إذا أُريد أنّ عنده من الخَزّ مقدار جُبّة، ومن / الذهب مقدار سوار، ومن الفِضّة مقدار خاتم، [٤: ١٣٥/ب]
وهذا مخالف لِما قَرَّره المصنف.

ويجري إذ ذاك جُبّةُ خَزّ وبابه مجرى رِطل زيتٍ في التقسيم، إن أُريد بها الآلات فالجرّ بالإضافة، أو المقادير فالوجوه الأربعة.

وفي الإفصاح: «يُنوَّن الأول، ويُنصب الثاني، وهو كثير، يعني في: ثوبٌ خزًّا، ونحوه. ومذهب أبي العباس أنه تمييز، و(س) يجعله حالاً، وهو الصحيح؛ لأنه يوصف به بدليل رفعه السبب.

وإذا أُتبع فقول س[1] إنه صفة، وضعَّفه س، وذكر أنَّ من العرب من يرفع به، فيقول: [مررتُ][2] بسَرْجٍ خزٌّ صُفَّتُهُ، وبكتابٍ طينٍ خاتمُه. وجعله غيره عطف بيان، وهو قول أبي العباس[3]، والزَّجّاجيّ[4]. وقد قيل: إنه بدل. قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنَّ الثاني أعمّ من الأول بوجه، والأول أعمّ بوجه آخر؛ إذ ليس كلّ باب ساجًا ولا كلّ ساج بابًا، وهو جائز عندي على حذف مضاف، أي: هذا بابٌ [بابُ][5] ساجٍ».

وقوله **ويجوز إظهار مِنْ مع ما ذكر في هذا الفصل** يعني أنك تقول: مِلْءُ الأرض مِن ذهبٍ، وإرْدَبٌّ مِن قمحٍ، وجُمامُ المَكُّوكِ مِن دَقيقٍ، ولي أمثالُها مِن إبلٍ، وغيرُها مِن شاءٍ، وويحَه مِن رجلٍ، ولِلهِ دَرُّه مِن فارسٍ، وحَسْبُكَ به مِنْ رجلٍ، وأبْرَحْتَ مِنْ جارٍ، وما أنتَ مِنْ فارسٍ، قال[6]:

يا سَيِّدًا ! مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ مُوَطَّإِ الأكْنـافِ رَحْـبِ الـذِّراعْ

وكذلك ما ذكرناه نحن[7]، تقول: وَيْلُمِّهِ مِنْ مِسْعَرِ حَرْبٍ، ويا طِيبَها مِنْ لَيلةٍ، ويا لكَ مِنْ رَجُلٍ، قال[8]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٤١، ١١٧ - ١١٨.

(٢) مررت: تتمة يلتئم بها السياق، وهي في الكتاب ٢: ٢٣.

(٣) نص في المقتضب ٣: ٢٥٩ على أنه محمول على البدل والإيضاح.

(٤) الجمل ص ٦٥، وقد نصّ فيه على أنه بدل.

(٥) باب: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) تقدم البيت في ص ٢١٥.

(٧) ذكره في ص ٢١٥.

(٨) تقدم البيت في ص ١٨٧.

فيا لَكَ مِنْ لَيلٍ ، كأنَّ نُجومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وناهيكَ مِنْ رجلٍ، وما في السَّماءِ مَوضِعُ راحةٍ مِنْ سَحابٍ، وعليه شَعَرٌ كَلْبَينِ مِنْ دَينٍ، ومُمتلئٌ مِن ماءٍ.

ولم يُبَيِّن المصنف ما معنَى «مِن» التي تظهر مع ما ذُكر في هذا الفصل من المقادير وما أشبهها، واختلف النحويون فيها:

فذهب بعضهم إلى أنها للتبعيض، ولذلك لم تَدخل على التمييز المنقول عنه الفعل؛ لأنه ليس أعمَّ من المبهم الذي أُتي به لتفسيره، فإذا قلت طابَ زيدٌ نَفسًا فـ«نَفسًا» ليس أعمَّ من المبهم الذي انطوت عليه الجملة، وإذا لم يكن أعمَّ لم تدخل عليه مِن التي معناها التبعيض.

وقال الأستاذ أبو علي: ويمكن أن تكون (مِن) الداخلة على التمييز بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند س[1] كما زيدت في « ما جاءني مِن أحدٍ»؛ لأنه جعل مِن في قوله «وَيحَه مِن رجلٍ» مؤكِّدةً لمعنَى التبعيض، وشَبَّهها في ذلك بقولهم: ما جاءني مِن أحدٍ. قال: «إلا أنَّ المشهور مِن مذهب النحويين ما عدا الأخفش[2] أنَّ مِنْ لا تزاد إلا في غير الواجب».

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنها ليست بزائدة؛ لأنَّ الاسم المنتصب بعد المقادير وما أشبهها يحتمل أن يكون حالاً وأن يكون تمييزًا؛ فإذا أتيت بـ(مِن) كان المعنى معنَى التمييز لا الحال؛ لأنَّ مِنْ لا تدخل على الحال، فلما كانت مِنْ تُعطي ما لا يعطيه النصب - وهو النص على إرادة معنى التمييز والتبيين - لم يجز جعلها زائدة؛ لأن الزائد هو الذي يكون معنى الكلام في حال ثبوته وسقوطه واحدًا».

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٢) معاني القرآن له ص ٩٨ - ٩٩، ٢٢٣، ٢٧٤.

وقال ابن عصفور أيضًا: «مِنْ هذه مؤكّدة لمعنَى التبعيض، وذلك أنك إذا قلت: عندي راقُودٌ خَلاًّ، ولي مِثْلُه رجلاً، وعندي ذِراعٌ ثوبًا، فمِثْلُه والذّراع والراقود بعض هذه الأجناس المنتصب على التمييز، فإذا أتيت بـ(مِنْ) كانت مؤكّدة لمعنَى التبعيض المفهوم قبل الإتيان به، كما أنَّ (مِنْ) في قولك ما جاءني مِن أحدٍ مؤكّدة لمعنَى التبعيض الذي كان يعطيه الكلام قبل دخول مِن؛ ألا ترى أنَّ المراد بقولك « ما جاءني أحدٌ » نفي مجيء كل أحد من الناس منفردًا أو مع غيره، وبذلك حصل في هذا الكلام معنى النفي العام؛ إذ لو كان المراد نفي مجيء الناس كلهم لم يلزم من ذلك نفي مجيء بعضهم، وإذا كان المعنى على ما ذكرناه فالموضع موضع تبعيض؛ لأنَّ كل واحد من الناس بعض الناس، فأُتِي بـ(مِنْ) لتأكيد ما في الكلام من معنى التبعيض».

وقوله **إن لم يُفَسِّرْ**[1] **عددًا** أي: فلا تدخل عليه من، نحو: أحدَ عشرَ درهمًا، وعشرين رجلاً، فلا يجوز: مِن درهمٍ، ولا: مِن رجلٍ. ويعني بذلك إذا بقي على إفراده، فإنْ جَمَعْتَه لَزِمَتْه مِنْ والتعريف، فتقول: قبضتُ أحدَ عشرَ مِنَ الدراهم، ورأيتُ عشرين مِنَ الرجال.

وإنما لم تدخل مِنْ على تمييز الأعداد وهو مفرد لأنَّ التمييز إذ ذاك لا يحتمل معنيين قبل دخول مِنْ، فيكون دخولها مُبَيِّنًا أنَّ المراد أحد المعنيين، كما كان ذلك في المقادير وفي كم، فإذا أدخلتَ مِنْ على ما يُبَيِّن الأعداد رَدَدتَ الكلام إلى الأصل، فجَمعتَ المُبَيِّن، وعرَّفته بأل، ولم يكن إذ ذاك تمييزًا لأنه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة، فالذي بقي على إفراده إذا دخلت عليه مِنْ في هذا الباب هو تمييز كم، وكلُّ تمييز يجوز فيه أن ينتصب على الحال، نحو: لي مِثْلُه فارسًا، ولِلّهِ دَرُّه عالمًا، ووَيْحَهُ راكبًا، وعندي راقُودٌ خَلاًّ، وما أشبه ذلك.

---

(١) كذا في المخطوطات! والذي تقدم في الفص: لم يميز.

وقوله **ولم يكن فاعلَ المعنى** قال المصنف في الشرح[1]: «نحو: زيدٌ أكثرُ مالاً، وطَيِّبٌ نَفْسًا بتَفَجُّرِ أرضِه عُيونًا» انتهى. وهذا بناءٌ منه على ما قرَّره مِن أنَّ التمييز في هذه المُثُل ونحوها هو تمييز مفرد لا تمييز جملة، وسيُبَيَّن في الفصل بعد هذا أنَّ مثل هذا مندرج تحت تمييز الجملة لا تحت تمييز المفرد.

وفي كلامه مناقشتان:

إحداهما: أنَّ قوله «فاعِلَ المعنى» ليس بجيد؛ لأنَّ مِن مُثُله أَفْعَلَ التفضيل، فإذا قلت: زيدٌ أكثرُ مالاً، وأحسنُ وجهًا - فمالاً ووجهًا ليسا فاعِلَين في المعنى؛ إذ لا يَتَقَدَّر بـ«كَثُرَ مالُه»، ولا بـ«حَسُنَ وجهُه»؛ لأنَّ كَثُرَ يدل على مطلق الكثرة، وكذلك حَسُنَ، وأكثَرُ وأحسَنُ يَدُلَّان على الأَكثَرِيَّة والأَحسَنِيَّة، ولم تَبنِ العرب فعلاً يدلُّ على هذا المعنى، فليس لنا لفظُ فِعلٍ يتضمَّن /[2] معنَى أَفْعَلِ التفضيل، فلا يصح أن يقال إنه فاعلُ المعنى؛ إذ لا فعل له، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذا التمييز غير منقول لا من فاعل ولا مفعول، وسيأتي إن شاء الله. [٤: ١٣٦/ب]

المناقشة الثانية: أنَّ مِن مُثُل المصنف في شرحه: هو مسرورٌ قلبًا، وقلبًا ليس فاعلاً، فعلى ظاهر كلامه يجوز أن تدخل عليه مِن، ولا يجوز ذلك، وقلبًا هو مفعولٌ [لِما][3] لم يُسَمَّ فاعلُه، لكنه قد يكون عنى: ولم يكن فاعلَ المعنى ولا نائبًا عنه. وأمَّا تمثيله بقوله «طَيِّبٌ نفسًا بتَفَجُّرِ أرضه عيونًا» فهذا فاعل في المعنى؛ إذ كان قبل صيرورته تمييزًا: طَيِّبٌ نفسُه بتَفَجُّرِ عيونِ أرضه، فـ(عيون) و(نفس) حالة التمييز فاعلان من حيث المعنى.

---

(١) ٢: ٣٨٣.

(٢) اللوحة ١٣٥/ب - ١٣٦/أ ليست في مصورة ك.

(٣) لما: تتمة من شرح ناظر الجيش ٥: ٢٣٧١ حيث نقل كلام أبي حيان.

وقد ضبط بعض أصحابنا ما تدخل عليه «مِنْ» وما لا تدخل، فقال: «إن كان التمييز جنسًا بقي على لفظه، نحو: مِلْؤُه عَسَلاً، ويجوز: مِنْ عَسَلٍ. أو غيرَ جنس - وكان مما لا يجوز جمعه - فكذلك، نحو: لي مِثْلُه خيرًا منك، ومِن خيرٍ منك، أو جاز جمعه والمفسَّر واحد فكذلك، نحو: لي مِثْلُه عَبدًا، ولِلّهِ دَرُّه فارسًا، ومِن عبدٍ، ومِن فارسٍ، حافظوا على المشاكلة. أو جمعَ غيرِ عدد جاز جمعه وإفراده، نحو : لي ملءُ الدار مِن عبدٍ، ومِنَ العبيدِ، وعَبدًا، وعَبيدًا، أو عددٍ[1] غير (كم) انتصب مفردًا، ودخلتْ مِن مردودًا إلى الجمع المعرَّف بأل، نحو: عشرين درهمًا، أو: من الدراهم، رَفَضتَ الأصل حين نَصبتَ، ولم ترفضه في: لي ملءُ الدارِ رجالاً، أو (كم) خبرية فيجوز فيها مع مِن الإفراد والجمع، أو استفهامية فالإفراد» انتهى ملخصًا.

* * *

(١) ك، د: وعدد.

ص: فصل

مُمَيِّزُ الجملةِ منصوبٌ منها بفعلٍ يُقَدَّرُ غالبًا إسنادُه إليه مضافًا إلى الأوَّل، فإنْ صَحَّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ فهو له أو لِمُلابِسه المقدَّر، وإنْ دَلَّ الثاني على هيئةٍ وعُني به الأوَّلُ جازَ كَوْنُه حالاً، والأَجْوَدُ استعمالُ (مِنْ) معه عندَ قَصْدِ التَّمييز.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «المراد بمميِّز الجملة ما ذُكر بعد جملة فعلية مُبهَمة النِّسبة، نحو: طِبْتُ نَفْسًا، واشتعلَ رأسي شَيْبًا، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، وامتلأَ الكُوزُ ماءً، وكَفى الشَّيبُ ناهيًا. وإنما أُطلق مميِّز الجملة على هذا النوع خصوصًا - مع أنَّ كل تمييز فضلة على جملة - لأنَّ لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطًا من الإبهام يرتفع[3] بالتمييز، بخلاف غيره؛ فإنَّ الإبهام في أحد جزأي جملته، فأُطلق على مميِّزه مميِّز مفرد، وعلى تمييز هذا النوع مميِّز جملة» انتهى.

وهذا الذي شَرَطه المصنف في مميِّز الجملة أن يكون بعد جملة فعلية لم يَشترطه النحاة، بل ذلك عندهم يكون بعد جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو اسمِ فِعل، فمثلُ: زيدٌ طَيِّبٌ نفسًا، وأكثرُ مالاً، ومَسرورٌ قلبًا، ومُمتلئٌ غضبًا، ومُتَفَقِّئٌ شَحمًا، وسَرْعانَ ذا إهالةً، والزيدانِ حَسَنان وُجوهًا، والزيدُونَ حَسَنونَ وُجوهًا - كلُّ هذا من قَبيل ما انتصب عن الجملة، وهو الذي يعبرون عنه بأنه انتصب عن تمام الكلام.

ولَمَّا أخذ المصنف في تمييز الجملة شرطَ الفعل جَعَلَ هذه الأمثلة جميعها / من قَبيل [٤: ١٣٧/
تمييز المفرد، ولا نعلم له سَلَفًا في هذا الاصطلاح. وتعليله تمييز الجملة يقتضي

---

(١) ٢: ٣٨٣.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

(٣) يرتفع بالتمييز، بخلاف غيره فإن الإبهام: سقط من ك.

اشتراك الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في ذلك، وهو قوله «لأنَّ لكل[1] واحد» إلى آخره.

وقد ذكر شيوخنا[2] تقسيم التمييز إلى ما هو منتصبٌ عن تمام الكلام، وهو ما كان واقعًا بعد فعلٍ، أو اسمٍ فيه معنَى الفعل، نحو الصفة المشبهة باسم الفاعل وأَفْعَلَ مِن، وتأتي تقاسيمه. ومنتصبٌ عن تمام الاسم، وهو الذي يأتي بعد الأعداد والمقادير من المكيل والموزون والممسوح وما شُبِّهَ بها، وذكروا أنَّ هذا يكون تفسيرًا لاسمٍ مبهمٍ قبله. وأنَّ الذي عن تمام الكلام يكون مفسِّرًا لِما انطوى عليه الكلام الذي قبله. وملخَّص ما ذكروه أنَّ هذا مبهم في النسبة، وذلك مبهم في الجزء لا في النسبة، وإذا فُهم هذا المعنى لم يكن لِما قاله المصنف وجه، ولا لِما اصطلح عليه وحده؛ إذ صار فيما اصطلح عليه أنه تفسير للمفرد تخليط في المعنى؛ إذ جَمع فيه بين ما الإبهام فيه من جهة النسبة وبين ما الإبهام فيه من جهة الجزء، وفيما اصطلح عليه من تمييز الجملة قصور؛ إذ خَصَّ إبهام النسبة بالجملة الفعلية، وهو معنًى تشترك فيه الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وقوله **منصوبٌ منها بفعلٍ** أي: منصوبٌ مِنَ الجملة بفعلٍ، هذا على ما اختاره.

وأمَّا أصحابنا فيقولون: منصوبٌ بعد فعلٍ أو مصدرٍ[3] ذلك الفعل أو ما اشتُقَّ منه مِن وصفٍ، نحو: اشتعلَ الرأسُ شَيبًا، وزيدٌ طَيِّبٌ نفسًا، ومَسرورٌ قلبًا، وأكثرُ مالاً، وأفْرَهُ عبدًا.

---

(١) الذي في المخطوطات: كل. والصواب ما أثبتناه كما في شرح المصنف.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والتوطئة ص ٣١٤ - ٣١٥ والمقرب ١: ١٦٣ والملخص ١: ٣٩٥، ٣٩٨، ٤١١.

(٣) ك: أو اسم مصدر.

ونصبُه بالفعل أو ما جرى مجراه مِن المصدر والوصف واسم الفعل، كقولهم: سَرْعانَ ذا إهالةً، هذا مذهب س[1]، والمازني[2]، والمبرد[3]، والزَّجَّاج، والفارسي[4].

قال ابن عصفور: وذهب المحققون إلى أنَّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه.

وإليه ذهب ابن عصفور، قال: «والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أنّا وجدنا المنتصب عن تمام الكلام قد لا يتقدمه فعل ولا اسم يجري مجراه، نحو قوله: داري خلفَ دارك فَرْسَخًا، وليس فَرْسَخًا مِن قَبيل ما انتصب عن تمام الاسم، فلا تنصبه داري لأنها ليست الفَرْسَخ، ولا خَلْف لأنَّ الخلف ليس بالفَرْسَخ؛ إذ الخلف ليس له مقدار يحصره، والفَرْسَخ معلوم المقدار، وإنما هو تفسيرٌ لِما انطوى عليه الكلام من المسافة، فبُيِّنَتْ بهذا التمييز.

والآخر: أنه قد يكون في الكلام فِعل، ولا يكون طالبًا للتمييز، نحو: امتلأ الإناءُ ماءً، فليس الماء تَبْيينًا للفعل ولا لمعموله الذي هو الإناء، وإنما هو تفسير لِما انطوى عليه الكلام؛ ألا ترى أنه إذا قلت «امتلأ الإناءُ» عُلم أنَّ له مالئًا إلا أنه لا يُدرى ما هو، ففسَّرتَه بقولك ماءً» انتهى ملخصًا.

وقد يُنازَع في هذين الدليلين:

أمَّا الأول فقد يُدَّعى أنَّ هذا المثال مِن قَبيل ما انتصب عن تمام الاسم، وهو شبيه بقولهم: لي مِثلُه فارسًا؛ لأنه لَمَّا قال «لي مِثلُه»[5] انبهمت المِثليَّة، ففُسِّرتْ

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) المقتضب ٣: ٣٦ والانتصار ص ٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٤٠.

(٣) المقتضب ٣: ٣٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٤٠.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٠٣.

(٥) لي مثله انبهمت المثلية، ففسرت بقوله فارسًا، وكذلك لما قال: سقط من ك.

[١٣٧/ب] بقوله فارسًا، وكذلك لَمَّا قال «داري خلفَ دارِك» انبهمت / مسافة الخَلف، ففُسِّرتْ بقوله فرسخًا. وأمَّا قوله «لأنَّ الخَلف ليس بالفَرْسَخ» أمَّا من حيث المدلول والقطع عن هذا التركيب فصحيح، وأمَّا في هذا التركيب فليس بصحيح، بل مسافة خلف دارك هي الفَرْسَخ.

وأمَّا الثاني فلا أُسَلِّم أنَّ امتلأ لا يطلب ماءً، بل هو طالبٌ له من حيث إنَّ المطاوع دالٌّ على الحامل، فهو طالبٌ له من حيث المعنى وإنْ لم يَصِحّ إسناده إليه.

وقوله **يُقَدَّر غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول** شمل قوله «إسنادُه إليه» أن يكون منقولاً من فاعل، نحو: طابتْ نفسُ زيدٍ، في قولك: طابَ زيدٌ نفسًا، وقال الشاعر(١):

تَلَفَّتُّ نحوَ الحَيِّ حتى وَجَدتُني وَجِعْتُ مِنَ الإصْغاءِ لِيتًا وأَخْدَعَا

وأن يكون منقولاً من المفعول، نحو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾(٢)؛ لأنَّ إسناد الفعل إلى ما كان تمييزًا وإضافته إلى ما كان انتصب بعدهما يشمل الإسناد إلى النوعين، لكنَّ المصنف فسَّر في شرحه أنه يريد بالإسناد الإسناد إلى الفاعل، قال(٣): «واحترزتُ بقولي (يُقَدَّرُ غالبًا مِن نحو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، وامتلأ الكوزُ ماءً، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٤)، وما أحسنَ الحليمَ رجلاً».

فأمَّا قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ فقد استدلَّ به على مجيء التمييز منقولاً من المفعول، وإلى أنَّ التمييز يكون منقولاً من المفعول ذهب أكثر المتأخرين، وبه قال ابن عصفور(٥) وهذا المصنف.

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١١٤.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

(٣) ٢: ٣٨٤.

(٤) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٥) شرح الجمل له ٢: ٢٨٤.

وقال الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[1]: «هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كون التمييز منقولاً من الفاعل». وتأوّل[2] كلامَ الجزولي على أنه يمكن أن يريد بقوله «منقولاً من مفعول» أي: من المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، نحو: ضُرب زيدٌ ظهرًا وبطنًا، وفُجِّرت الأرضُ عيونًا.

وحَمل الأستاذ أبو علي[3] (عُيونًا) على أنه منتصب على الحال لا على التمييز، ويكون حالاً مقدرَّة تسمية بالمآل، كقوله ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[4]، أي: صارت عيونًا بعد التفجير.

قال ابن الضائع[5]: «والأولى أن يقال: إنّ التفجير وكونَها عيونًا متلازمان، ليس أحدهما قبل الآخر بالزمان، وإنما غلّطه في ذلك كون التفجير سببًا في كونها عيونًا، فليست عيونًا قبل التفجير، بل فُجِّرَتْ في حال أنها عيون» انتهى.

وهذه الحال جامدة، ويُتَأَوّلُ فيها الاشتقاق، وهو أنَّ عيونًا في معنَى مَحالّ أو حوامل للماء، وكثيرًا ما تأتي الحال جامدة، وقد نصَّ على ذلك س[6]. قال الأستاذ أبو علي[7]: «فعلى هذا لم يثبت التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألاَّ يقال به» انتهى.

وتأوّلَه أبو الحسين بن أبي الربيع[8] تأويلين:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢٣٥ [مخطوط].
(٢) يعني الأبذي. شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢٣٦ [مخطوط].
(٣) التوطئة ص ٣١٤ - ٣١٥ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨٠ [رسالة]، وقد رجَّح الحال في هذه الآية على التمييز.
(٤) سورة يوسف: الآية ٣٦.
(٥) شرح الجمل له ١: ١٠٨٠ - ١٠٨١ [رسالة].
(٦) الكتاب ١: ٣٩١ وما بعدها.
(٧) التوطئة ص ٣١٤ - ٣١٥ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨١ [رسالة]، وأول الفقرة من كلام أبي علي أيضًا.
(٨) الملخص ١: ٣٩٦.

أحدهما: أنَّ انتصاب (عيونًا) على البدل من الأرض، أي: وفَجَّرْنا عيونَ الأرض، وحذف الضمير، أي: عُيونَها.

والثاني: أنَّ انتصابه على إسقاط حرف الجر، والأصل: فَجَّرْنا الأرضَ بعيونٍ، وغَرَستُ الأرضَ بشجرٍ.

ورُدَّ ذلك عليه بالتزام العرب التنكير في ذلك، ولو كان مفعولاً على إسقاط حرف الجر أو بدلاً لجاز[1] أن يأتي معرفة ونكرة، فتقول: فَجَّرتُ الأرضَ عيونَها، وغَرَستُ[2] الأرضَ شجرَها، وفَجَّرتُ الأرضَ العيونَ، وغَرَستُ الأرضَ / الشجرَ، [٤: ١٣٨/أ] ولو كان معمولاً على إسقاط الحرف لجاز تقديمه على الفعل.

وأمَّا «امتلأَ الكوزُ ماءً» فلا نعلم خلافًا أنَّ انتصاب ماء على التمييز عن الجملة وعن تمام الكلام، ولا يجوز أن يكون ماءً منصوبًا على إسقاط حرف الجر وإن كان أصله حرف الجر، ويجوز أن تصرح به فتقول: امتلأَ الكوزُ مِن الماء؛ لأنه لو كان كذلك لجاز أن يأتي نكرةً ومعرفة، ولجاز تقديمه على الفعل، ولكنه لَمَّا التُزم فيه التنكير والتأخير عن الفعل دلَّ على أنَّ العرب إنما نصبتْه على التمييز، وقد تقدَّم[3] لنا أنَّ الماء من حيث المعنى هو فاعل، لكنه ليس فاعلاً لـ«امتلأَ»، إنما هوَ فاعل لـ«مَلأَ» الذي امتلأَ مطاوعه.

وكذلك تَفقَّأَ زيدٌ شَحمًا، هو مطاوع فَقَأَ، فالشَّحمُ فاعل، لكنه بـ«فَقأ»، كما أنَّ الماء فاعلٌ بـ«مَلأَ»، والشَّحم غير المُتَفقِّئ، والماءُ غير المُمتَلئ، فهما بخلاف: طابَ زيدٌ نَفسًا، النَّفس هي الطَّيِّبة، وحَسُنَ وجهًا، الوجه هو الحَسَن، فكأنه قال: تَشَقَّقَ زيدٌ مِن أجلِ الشَّحمِ أو به، وامتلأَ الإناءُ بالماءِ أو من الماء. ويجوز أيضًا التصريح في تَفقَّأَ زيدٌ شَحمًا بـ«مِنْ»، فتقول: مِنْ شَحمٍ.

---

(١) لجاز أن يأتي معرفة ونكرة ... ولو كان معمولاً على إسقاط الحرف: سقط من س.

(٢) وغرست الأرض شجرها، وفجرت الأرض العيون: انفردت به د.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

وأمّا ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] فهذا تمييز، يدلُّ عليه جواز دخول مِن عليه، فتقول: كَفى باللهِ مِن شَهيدٍ. وجعلَ المصنف هذا التمييز مما انتصب عن الجملة، ولا يصح أن يكون فاعلاً بـ«كفى»؛ إذ ليس المعنى على: كَفى شهيدُ اللهِ.

وهذا النوع فيه خلاف: عدَّه المصنف مما انتصب عن تمام الجملة، وهو الظاهر في بادي الرأي.

وعدَّه بعضهم مما انتصب عن تمام الاسم، فذكر أنَّ الذي يأتي عن تمام الاسم ثلاثة أضرب: أعداد، ومقادير، ومحمول عليها، فذكرَ الأعداد والمقادير، ثم قال: «الضرب الثالث المحمول عليها، وذلك كقولك: حَسبُك به فارسًا، ولِلّهِ دَرُّه شُجاعًا، وكَفى به ناصرًا، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾[2]، وويَحه رجلاً، ولي مِثلُه رجلاً، وعلى التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا، فهذا النوع - وإنْ لم يكن داخلاً تحت المقادير - فإنه يُناسبها مِن حيث إنه يزيل الاحتمالات المبهمة، فإنك في قولك هذا قبل دخول المميِّز متعجب من الأجناس التي احتملها، فإذا قلت فارسًا أو شجاعًا أو رجلاً بيَّنتَ المقصود. والباء في «حَسبُك به» يجوز أن تكون زائدة، فتكون الكاف مفعولة والهاء فاعلة في المعنى. ويجوز أن تكون غير زائدة، فتكون الكاف[3] فاعلةً في المعنى، التقدير: اكْتَفِ به» انتهى.

ويظهر مِن كلام الأخفش في الأوسط أنَّ «كَفاكَ به رجلاً» من المحمول على المقادير؛ لأنه ذكره مع: حَسبُك مِن رجلٍ، وناهيكَ مِن رجلٍ، وهَدُّكَ وشَرْعَكَ وكَفْوَك، قال الأخفش: «واعلم أنَّ هَدَّكَ وشَرْعَكَ وكَفْيَكَ[4] لا تُثنّى ولا تُجمَع ولا تؤنَّث. ويجيء فيها نحو كَفاك ونَهاك، تقول: هَدُّوك وكَفُوْك، وتقول:

---

(١) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٨١.

(٣) زيد هنا في ك: مفعولة والهاء.

(٤) هدُّك، وشرعك، وكفيك: بمعنى حَسبك.

أَحْسَبُوك وأَحْسَباك، ولا يجيء ذلك في: شَرْعك. ومَن قال كَفاكَ به رجلاً قال: كَفاكَ هم، للجميع، وكَفاكَ هما، للاثنين؛ لأنَّ اسم الفاعل هو الذي بعد الباء، والباء زائدة» انتهى.

وإذا استعملوا هَدَّك ونَهاك وكَفاك وأَحْسَبَكَ وهي أفعال في معنى هَدَّك وناهيك وكَفْيك وحَسْبك ألحقوها الضمائر وعلامة التأنيث إذا أُسندت إلى المثنى والمجموع / والمؤنث؛ وجاء بعدها التمييز كما جاء بعد الأسماء، والكلامُ فيها كالكلام في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. [١٣٨/ب]

وقد ذكر بعض شيوخنا مع «أَبْرَحْتَ فارسًا» «لِلَّهِ دَرُّه»، وقال: «وكذلك: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ كـ(اكْتَفِ باللهِ شهيدًا)، وكذلك قولهم: تاللهِ رجلاً».

وأمَّا «ما أَحْسَنَ الحَليمَ رجلاً» فكان قبل همزة النقل: حَسُنَ الحليمُ رجلاً، فهذا تمييز ليس منقولاً من فاعل، فهو شبيه بقولهم: كَفى بزيدٍ ناصرًا، فيمكن أن يجري فيه الخلاف كما جرى في ذلك، فلو قلت ما أحسنَ الحليمَ عقلاً كان هذا من قَبيل ما انتصب عن تمام الكلام بلا خلاف؛ لأنَّ أصله: حَسُنَ الحَليمُ عقلاً، أي: حَسُنَ عقلُ الحليمِ، فهو منقول من الفاعل كـ«طابَ زيدٌ نفسًا».

وقد قسم بعض أصحابنا[(١)] التمييز المنتصب عن تمام الكلام إلى:

منقول من فاعل أو مفعول أو مبتدأ، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[(٢)]، وزيدٌ أَحسنُ وجهًا منك، الأصل: طابتْ نفسُ زيدٍ، وفَجَّرْنا عُيونَ الأرضِ، ووجهُ زيدٍ أحسنُ من وجهك، وهذه الثلاثة يحصرها أنها منقولة من مضاف.

وإلى مُشبَّه بالمنقول، وذلك نحو: امتلأَ الإناءُ ماءً، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ. ووجهُ الشَّبه أنَّ امتلأَ مطاوع مَلأَ، فكأنك قلت: مَلأَ الماءُ الإناءَ، ثم صار تمييزًا بعد أن

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

كان فاعلاً. وأمَّا نِعْمَ رجلاً زيدٌ فكان الأصل: نِعْمَ الرجلُ، ثم أَضمرتَ، وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزًا.

وإلى ما ليس بمنقول ولا مُشبَّه بالمنقول، نحو: حبَّذا رجلاً زيدٌ.

وزعمَ ابن الضائع أنَّ التمييز في باب نِعْمَ وحبَّذا شبيه بالمنقول، فإذا قلت نِعْمَ رجلاً زيدٌ فالأصل: نِعْمَ الرجلُ، فلما أَسندتَ الفعل إلى ضمير مبهم جئتَ برجل بيانًا، وكذلك حبَّذا. قال[1]: «والظاهر مِن كلام س[2] أنَّ التمييز في نِعْمَ رجلاً زيدٌ[3] ونحوِه أشبهُ بالمقادير» .

وقول ابن عصفور[4] إنه أشبه بالمنقول ليس كذلك، بل هو ك(وَيحَه رجلاً) وبابه. ومنه أيضًا: رُبَّه رجلاً، فهذا كله نمط واحد.

وقوله **فإنْ[5] صحَّ الإخبار به عن الأوَّل فهو له أو لِمُلابِسه المقدَّر** مثاله: كَرُم زيدٌ أبًا، فهذا يصح أن يقع أبٌ خبرًا لزيد، فتقول: زيدٌ أبٌ، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون زيد هو الأب، أي: كَرُمَ زيدٌ نفسُه أبًا، أي: ما أَكرَمَه مِن أبٍ، وإذ ذاك لا يكون هذا التمييز منقولاً من الفاعل، ويجوز إذ ذاك دخول مِنْ عليه.

والثاني: أن يكون التمييز ليس زيدًا، وإنما هو أبوه، فيكون الأصل: كَرُمَ أبو زيد، أي: ما أَكْرَمَ أباه، ويكون منقولاً من الفاعل، ولا يجوز إذ ذاك دخول مِنْ عليه.

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٨٤ [رسالة].

(٢) الكتاب ٢: ١٧٤ - ١٧٦.

(٣) زيد: ليس في س، د. والذي في شرح الجمل: «في هذا وفي ويحه رجلاً».

(٤) شرح الجمل ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٥) ك: وإن.

وقوله وإنْ دَلَّ الثاني على هيئةٍ وعُنِي به الأوَّلُ جازَ كَونُه حالاً إلى آخره مثال ذلك: كَرُمَ زيدٌ ضيفًا، إذا أُريد أنَّ زيدًا هو الضيف جاز أن يكون ضيفًا منصوبًا على الحال لدلالته على هيئة، وجاز أن يكون تمييزًا لصلاحية مِن. والأجود المجيء بـ«مِنْ» عند قصد التمييز رفعًا لتوهم الحالية.

وإن لم يُعْنَ به الأوَّلُ، بل المعنى: كَرُمَ ضيفُ زيدٍ - لم يَجز نصبه على الحال،

[٤: ١٣٩/أ] /بل يتعين أن يكون تمييزًا، ولا يجوز دخول مِنْ عليه لأنه فاعل في الأصل.

ص: ولِمُمَيِّزِ الجملةِ مِن مُطابقةِ ما قبلَه إنِ اتَّحَدا معنًى ما له خبرًا، وكذا إن لم يتَّحدا، ولم يلزم إفرادُ التمييز لإفرادِ معناه أو كونه مصدرًا لم يُقصَد اختلاف أنواعه، وإفرادُ المُباينِ بعدَ جمعٍ إن لم يُوقِع في محذورٍ أولَى.

ش: مثال المسألة الأولى: كَرُمَ زيدٌ رجلاً، وكَرُمَ الزيدانِ رَجُلَين، وكَرُمَ الزيدون رجالاً، فالتمييز مطابق لِما قبله في الإفراد والتثنية والجمع لاتِّحاده بما قبله في المعنى كما يُجعَل مطابقًا له في الإخبار؛ فأمَّا قوله ﴿وَحَسُنَ أُولَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[1] فرَفيق وخَليط وصَديق وعَدوّ يُخبَر بها وهي مفردة عن جمعٍ كثيرًا، ويزيده هنا حُسنًا أنه تمييز، والتمييز قد اطَّرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع. ويحتمل أن يكون الأصل: وحَسُنَ رَفيقُ أُولئك، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، وجاء التمييز على وَفق المحذوف.

وقوله وكذا إن لم يتَّحدا أي: يُطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع إذا كان غير مُتَّحد بما قبله من حيث المعنى؛ ومثاله: حَسُنَ الزيدون وجوهًا.

واحترز بقوله «ولم يَلزم إفرادُ التمييز لإفراد معناه» من قولهم: كَرُمَ الزيدون أصلاً، إذا كان أصلهم واحدًا، فأصل لم يتَّحد من حيث المعنى بالزيدينَ،س

(١) سورة النساء: الآية ٦٩.

وأصلهم واحد، فلا تجوز المطابقة لإيهام اختلاف أصولهم. فإذا كان الأصل واحدًا لزم إفراده لإفراد مدلوله.

وكذلك أيضًا شرطَ ألاّ يكون التمييز مصدرًا لم يُقصَد اختلاف نوعه، نحو: زَكا الزيدون سَعيًا. فإن قُصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييز جمعًا، كقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[1]؛ لأنّ أعمالهم مختلفة المحالّ، هذا خَسِر بكذا وهذا خَسِر بكذا، وكقولك: تخالفَ الناسُ آراءً، وتَفاوَتُوا أذهانًا.

وقوله وإفرادُ المُبايِن إلى آخره مثاله ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[2]، والزيدون قَرُّوا عَينًا، الإفراد هنا أولَى من الجمعية لأنه أخصَر، ولأنه يدلُّ على أنه أُريدَ به الجمعُ لِجَمعِ ما قبلَه؛ إذ معلوم أنّ الجمع لا يكونون ذَوِي نفس واحدة ولا ذَوِي عين واحدة. ويجوز أن يأتي جمعًا مطابقًا للجمع قبله، فتقول: طابُوا أنفُسًا، وقَرَّ الزيدون أعيُنًا.

وقوله إن لم يُوقِع في / محذور شرطٌ في كون إفراد المُباين أولَى مِن المطابقة في الجمع، ومفهوم الشرط أنه إذا أوقَع في محذور كان الجمع أولَى، وليس كذلك، بل إذا أوقَع في محذور لَزِمَت المطابقة، كقولك: كَرُمَ الزيدون آباءً، بمعنى: ما أَكْرَمَهم مِنْ آباء؛ لأنك لو أفردتَ لَتُوُهِّمَ أنّ المراد كون أبيهم متَّصفًا بالكرم.

ويحتمل أيضًا هذا المثال أن يكون المعنى: كَرُمَ آباءُ الزيدِين[3]، فإذا أردتَ هذا المعنى لَزِمَت المطابقة. وقد يلزم الجمع أيضًا بعد المفرد في المباين إذا كان معنَى الجمع يَفوت بقيام المفرد مقامه، نحو قولك: نَظُفَ زيدٌ ثيابًا؛ لأنك / لو قلت ثوبًا [٤: ١٣٩/
تُوُهِّمَ أنه له ثوب واحد نظيف.

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٤.

(٣) ك: أن يكون المعنى آباء الزيدون.

فرع: طابَ الزيدانِ أبًا وأخًا، تريد الأب لأحدهما والأخ للآخر، لا يجوز أن يُجمَع ولا أن يُعطَف، ولا يقال إنه يجوز كما كان في النعت، كقولك: قام الزيدان الضاحكُ والعاقلُ؛ لأنَّا نقول: الأصل في التمييز الإضافة، وأنت لو قلت: طابَ أخو الزيدَين وأبوهما - وأنت تريد أحدهما - لم يجز.

والتمييز في التعجب غير المبوَّب له، وفي باب نِعْمَ وبِئسَ، وفي حَبَّذا - يُطابق المتعجَّبَ منه والمخصوصَ بالمدح والذمِّ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: زيدٌ للّه دَرُّه رجلاً! والزيدان للّه دَرُّهُما رجلَين! والزيدون للّه دَرُّهم رجالاً! وهندٌ للّه دَرُّها امرأةً! والهندان للّه دَرُّهُما امرأتَين![1] والهنداتُ للّه دَرُّهُنَّ نساءً! وكذلك: حَسْبُك، وشَرْعُك، وهَدُّك، وكَفيُك، ووَيْحَه، وأَبْرَحْتَ، وما أنتَ. وتقول: نِعْمَ رَجُلَينِ الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، ونِعْمَ امرأةً هندٌ، ونِعْمَ نساءً الهنداتُ. وحَبَّذا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا امرأةً هندٌ، وحَبَّذا رجلَينِ الزيدان، وحَبَّذا رجالاً الزيدون.

وأمَّا التعجب المبوَّب له في النحو فإنْ كان المتعجَّب منه عَينًا والتمييز معنًى فالإفراد، إلا أن تقصد الأنواع فيُجمع، نحو: ما أحسنَ زيدًا أدبًا! وما أحسنَ الزيدَين أدبًا! وما أحسنَ الزيدِينَ أدبًا! وكذلك أَحْسِنْ بزيدٍ أدبًا! إلى آخره. وإن كان التمييز عينًا طابق المتعجَّب منه في إفراد وفي تذكير وفروعهما، فتقول: ما أحسنَ زيدًا رجلاً! وما أحسنَ الزيدَينِ رجلَينِ! وما أحسنَ الزيدِينَ رِجالاً! وكذلك: أَكْرِمْ بزيدٍ رجلاً! إلى آخره.

وأمَّا أَفْعَلُ التفضيل فإنْ كان التمييز معنًى فكتمييز المتعجَّب منه، وإن كان عينًا جاز إفراده وجمعه، فتقول: الزيدون أحسنُ الناسِ وجهًا، وأحسنُ الناسِ وجوهًا، ومن كلام العرب: هم أحسنُ الناسِ وجوهًا وأَنْضَرُهُمُوها.

---

(١)والهندان لله درهما امرأتين: ليس في ك.

وأمَّا «كَفى بزيدٍ ناصرًا» فيُطابق ما قبله في إفراد وفي تذكير وفي فروعهما، قال تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[1]، وتقول: كَفى بالزيدَينِ شاهِدَينِ. وكذلك هَدَّك وأَحْسَبَك ونَهاك.

ويجوز في نحو «داري خلفَ دارِك فَرْسَخًا» أن يُثَنَّى ويُجمَع، فتقول: فَرسَخَين، وفَراسِخ.

والتمييز بعد (كَمْ) و(كائن) و(كذا) و(رُبَّهُ) يأتي ذكره عند ذكر هذه إن شاء الله.

ص: ويَعرِضُ لِمُمَيِّز الجملة تعريفُه لفظًا، فيُقَدَّرُ تَنكيرُه، أو يُؤَوَّلُ ناصبُه بِمُتَعَدٍّ بنفسِه أو بحرفِ جرٍّ محذوف، أو يُنصَبُ على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكومًا بتعريفه، خلافًا للكوفيين. ولا يُمنَع[2] تقديمُ المميِّز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا، وفاقًا للكسائيِّ والمازنِيِّ والمبرِّد، ويُمنَع إن لم يَكُنْه بإجماع، وقد يُستَباحُ في الضرورة.

ش: قد تقدَّم[3] لنا ذِكر طرف من تعريف التمييز عند ذكر المصنف في حدِّه «مِن نكرة»، وذكرنا اختلاف النحويين في ذلك. وتخصيصُ المصنف عُروض التعريف بمميِّز الجملة لا فائدة له؛ إذ الخلاف واقع في مميِّز المفرد ومميِّز الجملة، والسماع ورد في / بعض هذا وبعض هذا، فالتخصيص ليس بجيِّد. [٤: ١٤٠/أ]

وقوله **فيُقَدَّر** بنكرة يعني أنه إن كان بـ(أل) قُدِّرَتْ زائدةً، وإن كان بالإضافة نُوي فيها الانفصال، وحُكم بتنكير المضاف، قال المصنف في الشرح[4]: «كما فعل

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٢) ك: ولا يمتنع.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

(٤) ٢: ٣٨٦.

في قولهم: كم ناقة وفَصيلَها لك، فقُدِّر: كم ناقة وفصيلاً لها[(١)]، وكما قال س [في][(٢)] قولهم: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم[(٣)]، قال[(٤)]: «وإنما يريد: كلُّ شاةٍ وسَخْلةٌ لها بدرهم»، وحَكى عن بعضهم: هذه ناقةٌ وفَصيلُها راتعان، على تقدير: هذه ناقةٌ وفَصيلٌ لها راتعان، ثم قال: «والوجهُ: كلُّ شاةٍ وسَخْلتُها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتِعَين؛ لأنَّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قاله بعض العرب» انتهى.

ولا يتخرج غَبِنَ زيدٌ رأيَه[(٥)]، ووَجِعَ بَطنَه، على أنها إضافة يراد بها الانفصال؛ لأنَّ هذا ضمير يعود على معرفة، وليس من مواضع انفصال الإضافة، فهي إضافة محضة، ولا يسوغ قياسه على: كم ناقةٍ وفصيلَها لك، ولا على: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفَصيلُها راتعان؛ لأنَّ الضمير في هذه عائد على نكرة، فيمكن أن يُلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ما عاد عليه من النكرة، وإن كان الأكثر أن يُلحَظ فيه التعريف؛ ألا ترى إلى جعل س[(٦)] قول الشاعر[(٧)]:

.... أَظَبْــيٌ كــانَ أُمَّــكَ أَمْ حِمــارُ

مِن قَبيل ما أُخبر فيه عن النكرة بالمعرفة؛ إذ الضمير في كان عائد على ظَبي، فهو نكرة من حيث المعنى لِعَوده على نكرة.

---

(١) الأصول ١: ٣٢٣.

(٢) في: تتمة من شرح المصنف.

(٣) السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرًا كان أو أنثى.

(٤) انظر أقوال سيبويه وما حكاه عن العرب في الكتاب ٢: ٨٢.

(٥) غَبِنَ زيدٌ رأيَه: نَقِصَه.

(٦) الكتاب ١: ٤٨.

(٧) تقدم البيت في ٤: ١٩٣.

وقوله أو يُؤَوَّل ناصبه بمُتَعَدٍّ بنفسه فيُؤَوَّل غَبِنَ بـ«سَوَّأَ»، أي: جعله سَيِّئًا، وأَلِمَ بـ«شَكَا». وأمَّا سَفِهَ نفسَه[1] فذكر بعضهم أنه متعدٍّ بنفسه، وأنَّ معناه: أهلكَ نفسَه[2]. وقال المبرد[3]: ضيَّعَ نفسَه. وقال الزمخشري[4]: امتهنَ نفسَه. وجَعَلَه نظير قوله ﷺ (الكِبْرُ أنْ تَسْفَهَ الحَقَّ)[5]. ويدل على أنهم أرادوا التعدية أنهم يقولون: سَفِهَ زيدٌ وسَفُهَ، ولا يقولون في نصب الرأي إلا سَفِهَ بالكسر، ولمَّا كان لا يتعدى لم يُسقطوا معه حرف الجر.

وقال صاحب «العجائب والغرائب»[6] في قوله تعالى ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[7]: إنَّ نفسَه توكيد لـ(مَنْ)، و(مَنْ) منصوب على الاستثناء، كما تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدًا نفسَه.

وقوله أو بحرف جر محذوف كأنه قيل: غَبِنَ في رأيه، ووَجِعَ في بطنه، وأَلِمَ في رأسه، ثم أُسقط حرف الجر، فتعدَّى الفعل ونَصب.

---

(١) انظر ما قيل فيه في معاني القرآن للفراء ١: ٧٩ وللأخفش ص ١٤٨ - ١٤٩ وتهذيب اللغة (سفه) ٦: ١٣١ - ١٣٥ ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ١١١ والبحر المحيط ١: ٥٦٥ والدر المصون ٢: ١٢٠ - ١٢٢.

(٢) مجاز القرآن ١: ٥٦ وتهذيب اللغة (سفه) ٦: ١٣٢.

(٣) شرح المصنف ٢: ٣٨٧ وغرائب التفسير ١: ١٧٧.

(٤) الكشاف ١: ٣١٢.

(٥) الحديث في مسند أحمد ٢٨: ٤٣٨، ٤٤٠، ولفظه: (الكبر مَن سَفِهَ الحقَّ). وهو برواية أبي حيان في المعجم الكبير للطبراني ٢: ٦٩، ٣: ١٣٢ [الطبعة الثانية تحقيق حمدي السلفي، الموصل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م]، وضبط فيه (تُسَفِّه)، وتهذيب اللغة (سفه) ٦: ١٣٣، ١٣٤ و(غمط) ٨: ٦٥ والنهاية ٣: ٣٨٧. الكبر: سقط من ك.

(٦) أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المقرئ المفسر النحوي المعروف بتاج القراء، من تصانيفه: غرائب التفسير وعجائب التأويل، وشرح اللمع، والبرهان في متشابه القرآن. كان في حدود الخمسمئة، ومات بعدها. غاية النهاية ٢: ٢٩١ وطبقات المفسرين للداودي ٢: ٣١٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٣٠. وإعرابه هذا في كتابه غرائب التفسير ١: ١٧٧.

وقوله أو يُنصَب على التشبيه بالمفعول به فيُحمَل الفعل اللازم على الفعل المتعدِّي، كما حُملت الصفة اللازمة على اسم الفاعل المتعدي، فقالوا: غَبِنَ رأيَه والرأيَ، ووَجِعَ بَطنَه والبَطنَ، كما قالوا: هو حَسَنٌ وجهَه والوجهَ. قال المصنف في الشرح[1]: «ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قلبَه﴾[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

وما قَومي بِثَعْلَبةَ بْنِ سَعْدٍ ... ولا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا»

انتهى. ولا يتعين ما قاله في قراءة ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قلبَه﴾؛ إذ يجوز أن يكون (قلبَه) منصوبًا على البدل / من اسم إنَّ، أي: فإنَّ قلبَه آثمٌ. [١٤٠/ب]

وقال المصنف في الشرح[4]: «إلا أنَّ النصب على التشبيه بالمفعول به شاذٌّ في الأفعال مطَّرد في الصفات. وإنما كان الأمر كذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّ الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة، بعد رفعها ضميرًا، والجرُّ أخو النصب وشريكه في الفَضليَّة، فجاز أن تساويها في استبدال النصب بالجر، والفعل بخلاف ذلك.

الثاني: أنَّ المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حُكم باطِّراده في الفعل اللازم كما حُكم باطِّراده في الصفة اللازمة لم يتميز لازم الأفعال من متعدِّيها، بل كان اللازم يُظَنُّ متعدِّيًا، ولا يَعرِض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه

---

(١) ٢: ٣٨٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٣. ونسبت هذه القراءة لابن أبي عبلة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨ والمحرر الوجيز ١: ٣٨٨. وفي الكشاف ١: ٤٠٦ أنَّ ابن أبي عبلة قرأ (أثم قلبَه)، وقال أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤: «ونقل الزمخشري وغيره أنَّ ابن أبي عبلة قرأ (أَثَّمَ قلبَه) بفتح الهمزة والثاء والميم وتشديد الثاء، جعله فعلاً ماضيًا، و(قلبَه) بفتح الباء نصبًا على المفعول بـ(أَثَّمَ)، أي: جعله آثمًا».

(٣) هو الحارث بن ظالم المري. والبيت من قصيدة مفضلية، المفضليات ص ٣١٤ [٨٩] والكتاب ١: ٢٠١.

(٤) ٢: ٣٨٧ - ٣٨٨.

بالمفعول به مقصورَ الاطّراد على الصفات شاذًا في الأفعال. ومما شَذّ وُروده في الفعل ما في الحديث من قول راويه «إنّ امرأةً كانتْ تُهَرَاقُ الدِّماءَ»[1]، أراد: تُهَراقُ دماؤها، فأسندَ الفعل إلى ضمير المرأة مبالغةً، ثم نَصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام. ويجوز أن يكون أراد: تُهَرِيقُ الدماءَ، ثم فَتح الراء، وقلبَ الياء ألفًا لا لأنه فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعله، بل على لغة طَيِّئ، كما[2] قال شاعرهم[3]:

نَسْتَوْقِدُ النَّبلَ بالحَضيضِ ، ونَصْـ ـطادُ نُفوسًا بُنَتْ على الكَرَمِ

وكما قال الآخر[4]:

أَفِي كُلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبعَثُونَهُ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموهُ ، وما رُضَا

إلا أنّ المشهور في لغة طَيِّئ أن يُفعَل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرفُ العلة في تُهَراق عين، فمعاملتُه معاملةَ اللام على خلاف المعهود» انتهى.

وهذا تخريجٌ في غاية البعد؛ لأنّ ذلك إنما تفعله طَيِّئ بالياء المتحركة لفظًا بالفتح، وتكون لام الكلمة، وهذا ليس كذلك، وأصل هذا التخريج لأبي زيد السُّهَيليّ، زعم[5] أنّ الدماء مفعول به صحيح، وأصله «أنّ امرأةً كانت تُهَرِيقُ الدِّماءَ»، وهو في معنى تُستَحاض، وهو مبنِيّ للمفعول به، فغُيِّرَتْ ياء تُهَرِيقُ في اللفظ، فصار في اللفظ كتُستَحاض مبنيًّا للمفعول، ومرفوعُه في المعنى فاعل، والدماء مفعول صحيح.

---

(١) أخرجه أصحاب السنن، وهو في الموطأ: كتاب الطهارة: باب المستحاضة ١: ٦٢.

(٢) الذي في المخطوطات: «وكما»، صوابه في شرح المصنف.

(٣) البيت لبعض بني بولان من طيئ. الحماسة ١: ١٠١ [٣١] وشرحها للمرزوقي ص ١٦٥ [٣١]. وذكر الغندجاني أنه لرجل من بَلْقَين. إصلاح ما غلط فيه النمري ص ٥٠ - ٥١.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٦١، ٦: ٢٦٥.

(٥) الروض الأنف ٦: ٤٧٧ [غزوة الحديبية: من شرح حديث الحديبية].

وأمّا قوله تعالى ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1] فخرَّجه المصنف في الشرح[2] على تقدير انفصال الإضافة والتنكير، وعلى إسقاط حرف الجر، وعلى أن يكون الأصل: بَطِرَتْ مدةَ معيشتِها، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، فانتصب على الظرفية، نحو ﴿وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[3].

وقوله **لا على التمييز محكومًا بتعريفه، خلافًا للكوفيين** قد تقدَّم[4] أنَّ ابن الطَّراوة وافقهم على ذلك، ومما استدلَّ به على ذلك بابُ الصفة المشبهة باسم الفاعل، ولا خلاف في جوازه فصيحًا، وليس بتمييز عندهم، فإنَّ التمييز عندهم لفظةٌ اصطلاحيةٌ منهم على المفسِّر الذي لا يجوز فيه التعريف إلا شذوذًا كمفسِّر المقادير ، ولا يُحفظ في لسان / العــرب : عندي رِطلٌ الزيتَ ، ولا قفــيزٌ الشعيرَ. [٤: ١٤١/أ]

وقوله **ولا يُمنَع تقديمُ المميِّز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا** تقدَّم الخلاف في العامل في التمييز في نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، وتَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا، ونحوه، وأنَّ ابن عصفور حكى[5] أنَّ مذهب المحققين أنه ليس منصوبًا بـ«طاب» ولا بـ«تصبب» ولا بما أشبههما من الأفعال، وأنه منصوب عن تمام الكلام، فالعامل فيه هو تمام الكلام، وهو عامل معنوي، وبَنى على ذلك منع تقدُّمه على الجملة بأسرها. واستدلَّ على صحة هذا المذهب بأنَّ ما انتصب عن تمام الكلام قد لا يكون فيه فعل، نحو: داري خلفَ دارِك فرسخًا، وبأنه قد لا يكون الفعل فيه طالبَه، فكيف يكون ناصبًا له، نحو: امتلأَ الكوزُ ماءً. وتقدَّمت منازَعتُنا له في المثالين. ولم يُشعر المصنف بهذا الخلاف الذي ذكرناه، فلم يُودِعه فَصَّ كتابه ولا شَرْحَه.

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٨.

(٢) ٢: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) سورة الطور: الآية ٤٩. ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٥) تقدم ذلك في ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

ولم يتعرض المصنف لتوسُّط التمييز بين الفعل ومرفوعه، نحو: طابَ نفسًا زيدٌ، وكَرُمَ أصلاً عمرٌو، وحَسُنَ وجهًا عمرٌو، وضُرِبَ ظَهرًا وبَطنًا بكرٌ، ولا نعلم خلافًا في جواز ذلك في نحو هذا الفعل، قال زُفَرُ بن الحارث[1]:

فلو نُبِشَ المَقابِرُ عَن عُمَيرٍ فَيُخبَرَ عن بَلاءِ أَبي الهُذَيلِ
يُطاعِنُ عنهمُ الأَقرانَ حتَّى جَرَى منهمْ دَمًا مَرْجُ الكُحَيْلِ

وقال آخر[2]:

تَضَوَّعَ مِسكًا بَطنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ بِهِ زَينَبٌ في نِسوةٍ خَفِراتِ

في أحد التوجيهين في مِسكًا. والتوجيه الآخر نصبه على الحال.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]: «التمييز المنتصِبُ بعد تمام الكلام العاملُ فيه الفعلُ يجوز توسيطه، فتقول: تَفقَّأَ شَحمًا زيدٌ، وحَسُنَ وجهًا عبدُ الله، وهو متَّفَق عليه» انتهى.

وقياس توسُّطه مع الفعل توسُّطه مع الوصف، فتقول: أَطيِّبٌ[4] نفسًا زيدٌ، وما حَسَنٌ وجهًا عمرٌو، وما أحسنُ وجهًا منك أحدٌ.

ومَن زعم أنه يكون منقولاً من مفعول فقياس قوله أن يجيز التوسط، فيقول: غَرَستُ شجرًا الأرضَ، وفَجَّرتُ عيونًا الأرضَ.

---

(١) البيتان له في الأغاني ١٢: ١٩٩ - ٢٠٠ [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب] ومعجم ما استعجم ١: ٣٣٨، وزاد صاحب الأغاني أنّ الأبيات تنسب لغيره. عمير: هو عمير بن الحباب. وأبو الهذيل: زفر بن الحارث. والكحيل: نهر أسفل من الموصل. والبيت الثاني ليس في ك.

(٢) تقدم البيت في ص ١٤.

(٣) شرح الجمل له ١: ١٠٨١ [رسالة].

(٤) س: أطيبًا.

ومَن زعم أنَّ قولهم داري خلفَ دارك فَرْسَخًا هو من المنتصب عن تمام الكلام لا يجيز توسيطه بين الجزأين، فلا يقول: داري فَرْسَخًا خلفَ دارك. وأمَّا مَن يجعله منصوبًا عن تمام الاسم فهو أحرى بالمنع.

وأمَّا المسألة التي ذكرها المصنف، وهي أنه يجوز تقدُّم التمييز على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا، فاحترزَ بقوله «متصرِّفًا» مِن أن يكون غير متصرِّف، فإنه لا يجوز، وذكر المصنف الإجماع على ذلك، ومثاله: ما أَحسَنَ زيدًا رجلاً! وأَحْسِنْ بزيدٍ رجلاً! فلا يجوز: ما رجلاً أحسنَ زيدًا، ولا: رجلاً أحسِنْ بزيدٍ.

ونقص المصنفَ شرطٌ آخر في جواز التقديم على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا؛ وهو أن يكون التمييز غير منقول، فإنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وإن كان فعلاً متصرفًا، وهو قولك: كَفى بزيدٍ ناصرًا، فإنه لا يجوز: ناصرًا كَفى /بزيدٍ، [٤: ١٤١/ب]
بإجماع ، ولا : شَهيدًا كَفى باللهِ . وقد عدَّه المصنف في مميِّز الجملة ، وأمَّا غيره فعدَّه فيما انتصب عن تمام الاسم ، فامتنعَ التقديم كما امتنع فيما انتصب عن تمام الاسم.

وقد أثبتَ المصنف كون التمييز منقولاً من المفعول، فيندرج جواز تقديمه على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا، فيجوز: شجرًا غرستُ الأرضَ، وعيونًا فجَّرتُ الأرضَ.

وأمَّا ما العاملُ فيه الوصف فإنَّ المصنف جعله مما انتصب عن تمام المفرد، فقياسُ قوله يقتضي ألاَّ يجوز تقديمه على الوصف، فلا يجوز: ما نَفْسًا طَيِّبٌ زيدٌ، ولا: أغضبًا ممتلئٌ عمرٌو؟ وقياسُ من جعل ذلك منتصبًا عن تمام الكلام أن يُجيز ذلك لجريان الوصف مجرى الفعل.

أمَّا في أَفْعَلِ التفضيل فإنه لا يجوز تقديم التمييز عليه بحال، لا يقال: ما وجهًا أحسَنُ منك أحدٌ، ولا: زيدٌ وجهًا أحسنُ منك. والفرق بينه وبين الوصف الذي قبله أنَّ الوصف له فعل بمعناه، وأَفعَل التفضيل لم تَبنِ العرب فعلاً بمعناه، فضَعُفَ

عن أن يلحق بالوصف الذي ذكرناه، ولضعفه اقتُصر به على العمل في الضمير غالبًا، ولا يعمل في المظهر إلا في لغة ضعيفة أو بشرط، وسيأتي ذلك في بابه إن شاء الله.

وقوله **وِفاقًا للكسائيِّ والمازِنِيِّ والمبرِّدِ** يعني أنَّ الكسائيَّ والمازنيَّ والمبرِّدَ أجازوا: نفسًا طابَ زيدٌ، وعَرَقًا تَصبَّبَ بَكرٌ، وما أشبه ذلك. وقال في الشرح[1]: «حَكى ابن كَيسان أنَّ الكسائي أجاز: نفسَه طابَ زيدٌ، وأنَّ الفراء منع ذلك» انتهى.

وما ذهب إليه المصنف في نقله عن الكسائيِّ أنه يُجيز تقديم التمييز على العامل من حكاية ابن كيسان عن الكسائيِّ «نفسَه طابَ زيدٌ» وهمٌ؛ لأنَّ الكسائيَّ ليس مذهبه في: طابَ زيدٌ نفسَه، ووَجِعَ زيدٌ بَطنَه، وأَلِمَ بكرٌ ظَهرَه - أنه تمييز، بل مذهبه في ذلك أنه مشبَّه بالمفعول، ولذلك اختلف هو والفراء في ذلك، فالفراء يعتقد أنه تمييز، فمَنع من تقديمه على الفعل، والكسائيُّ يعتقد أنه مشبَّه بالمفعول، فيُجيز تقديمه، ولذلك أجاز الكسائيُّ بناء هذا للمفعول لاعتقاده أنه مشبَّه بالمفعول، وحَكى عن العرب: مَن المَسفُوهُ رأيُه؟ ومَن المَوجوعُ ظَهرُه؟ وخُذْهُ مَطيوبةً به نفسٌ، وقد بيَّنَّا وهم المصنف على الكسائيِّ في أنه يُجيز بناء الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله للتمييز في باب النائب عن الفاعل[2] في قوله «ولا مميِّز خلافًا للكسائيِّ»، وذكرنا هناك أنَّ الكسائيَّ لا يعتقد كونه تمييزًا بل مشبَّهًا بالمفعول، وقد وافق البصريون الكسائيَّ في جواز التقديم في: رأسَه وَجِعَ زيدٌ، ورأيَه سَفِهَ عمرٌو، وذلك لاعتقادهم أنه غير تمييز.

---

(١) ٢: ٣٩٠.

(٢) انظر ٦: ٢٦١ - ٢٦٢.

ونقول: اختلف النحويون(١) في تقديمه على الفعل:

فذهب س(٢) والفراء(٣) وأكثر البصريين(٤) والكوفيين(٥) إلى منع ذلك، وبه قال أبو علي في شرحه الأبيات(٦)، وأكثر متأخري أصحابنا(٧).

وذهب الكسائيُّ(٨) - إن صحَّ النقل عنه من غير طريق المصنف - والجرميُّ والمازني(٩) والمبرد(١٠) ومَن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعضُ الكوفيين إلى جواز ذلك، وهو اختيار هذا المصنف. وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على /ذلك، وقياسًا على سائر الفَضَلات، قال الشاعر(١١): [٤: ١٤٢/أ]

أتَهْجُرُ لَيلَى للفِراقِ حَبيبَها ... وما كانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطِيبُ

---

(١) انظر الإنصاف ص ٨٢٨ - ٨٣٢ [المسألة ١٢٠] وأسرار العربية ص ١٨٢ والتبيين ص ٣٩٤ - ٣٩٨ [٦٥] واللباب للعكبري ١: ٣٠٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) معاني القرآن له ١: ٧٩.

(٤) الإنصاف ص ٨٢٨ [المسألة ١٢٠].

(٥) الأصول ١: ٢٢٣.

(٦) لم أقف عليه في كتابه «شرح الأبيات المشكلة الإعراب».

(٧) كابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٢٨٤.

(٨) شرح الكافية للرضي ١: ٧١٢ تحقيق د. حسن الحفظي.

(٩) المقتضب ٣: ٣٦ والأصول ١: ٢٢٣ والانتصار لسيبويه ص ٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٤٠.

(١٠) المقتضب ٣: ٣٦ والانتصار لسيبويه ص ٨٥ - ٨٦.

(١١) هو المُخبَّل السعدي، وقيل: أعشى همدان، وقيل: مجنون ليلى. المقتضب ٣: ٣٧ والأصول ١: ٢٢٤ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٣١ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٠٠٢، وفيه تخريجه.

وقد تكلف المتأخرون[1] في تأويل هذا البيت على أنه خبر كان على حذف مضاف، أي: وما كان ذا نفسٍ بالفراق يَطيب[2]. أو على أنه خبر كان بغير إضمار؛ لأنّ النفس يُراد بها الإنسان، كما قالوا[3]:

ثلاثةُ أنْفُسٍ ....

حين أرادوا الذكر، وعليه قراءة ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ﴾[4] بالفتح[5]، وفي يَطيب ضمير النفس؛ إذ الفعل صفة للنفس.

وقال ابن السِّيد[6]: «لا حُجَّة فيه لوجهين:

أحدهما: أنه ضرورة؛ بدليل أنه لم يُسمع إلا في هذا البيت». قال: «فكما أنّ جميع ما يرد من الضرائر لا يكون حُجَّة على ما يستعمل في فصيح الكلام فكذلك هذا». قال: «والوجه الثاني أنّ الزجاج قال[7]: إنّ الرواية:

.... وما كانَ نَفْسي بالفِراقِ تَطِيبُ»

انتهى.

---

(١) منهم ابن خروف في شرح الجمل ص ١٠٠٣، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) أي: وما كان الحبيب ذا نفس طَيِّبًا بالفراق. شرح الجمل لابن خروف.

(٣) هذا مطلع بيت للحطيئة، وهو:

ثلاثةُ أنفُسٍ، وثَلاثُ ذَودٍ لقد جارَ الزَّمانُ على عِيالي

الديوان ص ٢٧٠ [دار صادر] والكتاب ٣: ٥٦٥ والخزانة ٧: ٣٦٧ - ٣٧٠ [٥٤٢]. وأوله في طبقات فحول الشعراء ص ١١٤ والديوان: «ونحن ثلاثة»، فلا شاهد فيه حينئذ. وفي الخزانة عن أمالي الزجاجي الوسطى أنّ البيت ورد ضمن أبيات لرجل من بني عامر بن صعصعة.

(٤) سورة الزمر: الآية ٥٩. ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى ﴾.

(٥) يعني: بفتح الكاف، ولم يتقدم مذكر قبل ذلك، وإنما الحديث عن مؤنث هو (نفس) في قوله سبحانه: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ۝٥٦ ﴾.

(٦) انظر أقواله هذه في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٧) ذكر ذلك أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص ٢٠٣.

أمَّا الوجه الثاني فهو ضعيف جدًّا؛ لأنه لا تُعارَض[1] رواية برواية لا بتخطئة ولا بتكذيب.

وأمَّا الوجه الأول فوافقه عليه ابن عصفور[2]، فقال: «لم يجئ إلا في بيت واحد من الشعر، ولا حجة فيه لأنه قد يتقدَّم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام».

وهذا من ابن السِّيد وابن عصفور ومن قال بقولهما عدم اطِّلاع على كلام العرب وتقليد لـ«س»، قال س[3]: «وهو - يعني الفعل - في أنهم قد ضَعَّفوه مثلُه»، يعني مثل عشرين. وقال قبل ذلك: «ولا يُقَدَّم فيه المفعول فيُقالَ: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدَّم في الصفات المشبَّهة». قال ابن الضائع[4]: «وهذا فصل قد جمع السماع والقياس، فظاهر قوله (ولا يُقَدَّم) أنه ليس من كلامهم، وقاسه على الصفة لأنَّ الحكم فيهما واحد في النقل والتفسير. وأيضًا فالصفة تعمل فيه معرفةً ونكرةً، فعملها أقوى، وهذا لا يعمل فيه إلا نكرةً، فهو أحرى بمنع[5] التقديم» انتهى.

وهذا غير مُتَّجه لأنَّ كلام س لم ينقل فيه المنع عن العرب، إنما هذا من رأيه، ولو اطَّلع على ما قالته العرب في ذلك من التقديم لاتَّبعه، لكنه هو لم يَطَّلع على ذلك، وقد جاء منه جملة في كلام العرب[6] تُبنى القواعد الكلية على مثلها، ولم

---

(١) ك: لأنه تعارض.

(٢) وافقه في شرح الجمل ٢: ٢٨٤ في الوجه الثاني. ولعله وافقه في الوجه الأول في شرح الإيضاح.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٥.

(٤) شرح الجمل له ١: ١٠٨٤ [رسالة].

(٥) الذي في المخطوطات: «مع»، والتصويب من ابن الضائع.

(٦) العرب: سقط من س.

ينقل نَصًّا عن أحد من العرب أنها تمنع ذلك، فوجب القول بالجواز، والحق أَحَقُّ أن يُتَّبع، قال ربيعة بن مَقروم الضبِّيّ(١):

ووارِدةٍ كأنَّها عُصَبُ القَطا تُثيرُ عَجاجًا بالسَّنابِكِ أَصْهَبَا

رَدَدتُ بِمِثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَميشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تَحَلَّبَا

وقال بعض طَيِّئ(٢):

إذا المَرءُ عَينًا قَرَّ بالأهلِ مُثرِيًا ولم يُعْنَ بالإحسانِ كان مُذَمَّمَا

وقال آخر(٣):

ولَسْتُ إذا ذَرْعًا أضيقُ بِضارِعٍ ولا يائسٍ عندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

/ وقال آخر(٤): [٤: ١٤٢/ب]

أَنَفْسًا تَطيبُ بِنَيلِ المُنى وَداعِي المَنُونِ يُنادي جِهارًا

وقال آخر(٥):

---

(١) المفضليات ص ٣٧٦ [١١٣] والأصمعيات ص ٢٢٤ [٨٤] وشرح أبيات المغني ٧: ٢١ - ٢٤ [٧٠٣]. الواردة: قطع من الخيل. وعصب القطا: جماعاتها. والعجاج: الغبار. والسنابك: جمع سُنْبُك، وهو طرف مقدَّم الحافر. وأصهب: مائل إلى الحمرة. والسِّيد: الذئب. والنهد: الضخم. والمقلص: الطويل القوائم المحروصها. والكميش: الجاد في عدوه المنكمش المسرع. وعطفاه: جانباه. والماء هنا: العرق. وتحلب: سال.

(٢) نسب البغدادي البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٥ [٧٠٤] إلى حسان بن ثابت. وليس في ديوانه الذي حققه د. وليد عرفات.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٨٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٧٧٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٢. ضارع: ذليل. ك: ولست إذا ضرعًا.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٨٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٦ [٧٠٦].

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٨٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٨ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥ - ٢٦ [٧٠٥].

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأَمَلا   وما ارْعَوَيتُ ، وشَيبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا

وحُجَّة مَن منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه - وقد بيَّنا كثرة ذلك - وأقيسته مدخولة منقوضة كلها، معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب[1]، فلا التفات إليها، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»[2]، فلا نُطَوِّل بها هنا؛ إذ لا فائدة في ذكرها، والأقيسة إنما ينبغي أن يُستَأنَس بها بعد تقرُّر السماع، ولا يُبنَى عليها وحدها دون السماع حُكم نحوي، وقد أطَلْنا الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر التمييز، فيُطالع هناك.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وانتُصر لـ«س» بأنَّ مميِّز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أُوهِن بجعله كبعض الفَضَلات، فلو قُدِّمَ لازداد إلى وَهنه وَهنًا، فمُنع ذلك لأنه[4] إجحاف».

قال[5]: «وهذا الاحتجاج مردود بوجوه:

أحدها: أنه دفع روايات برأي، ولا دليل عليه، فلا يُلتَفَت إليه.

الثاني: أنَّ جعل التمييز كبعض الفَضَلات محصِّل لضرب من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين، فإذا حُكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية، وتأكدت المبالغة، فاندفع الإشكال.

الثالث: أنَّ أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو: جاء راكبًا رجلٌ، فإنَّ أصله: جاء راكبٌ، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجلٌ راكبٌ،

---

(١) العرب: سقط من ك.

(٢) منهج السالك ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(٣) ٢: ٣٩٠.

(٤) فيما عدا د: لأنها. وما في د موافق لما في شرح المصنف.

(٥) ٢: ٣٩٠.

على عدم الاستغناء بها، فالصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقُدِّم راكب[١]، ونُصب بمقتضى الحاليَّة، و لم يَمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يُزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحيته للاستغناء به عن الموصوف، فكما تُنوسِيَ الأصل في الحال كذلك تُنوسِيَ في التمييز - انتهى هذا الوجه، ولا أعلم أحدًا ذهب إلى أنَّ الحال أصلها أن تكون فاعلة ولا أنها منقولة من الفاعل غير هذا الرجل.

الرابع: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عُمدة جُعلت فَضلة لصحَّ اعتبارها في فَضلة جُعلت عُمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأنَّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا تعتبر حاله التي انتقل عنها، فكذلك لا تعتبر الحال التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الخامس: أنَّ منع تقديم التمييز المذكور عند مَن مَنَعَه مُرَتَّب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: امتلأَ الكُوزُ ماءً، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢]، وفي هذا دلالة على ضعف علَّة المنع لقصورها عن عموم الصور.

السادس: أنَّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك / في [٤: ١٤٣/أ]
نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإنَّ زيدًا في الأصل فاعل، وبعدَ جعله مفعولاً لم يُعتَبر ما كان له من منع التقدم، بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعليَّة له في الأصل ، فكذا ينبغي أن يُفعَل بالتمييز المذكور» انتهى.

وليس التمثيل بأعطيتُ زيدًا درهمًا نظيرًا لطابَ زيدٌ نفسًا؛ لأنَّ فاعليَّة زيد في أعطيتُ زيدًا درهمًا لم تكن لأعطيتُ، إنما كانت لـ«عَطا يَعطو» بمعنى تناولَ، وفاعليَّة نفسٍ كانت لـ«طابَ» نفسِه، ففرق بين ما يصحُّ إسناده إلى الفعل من غير

(١) الذي في المخطوطات: «ذلك»، صوابه في شرح المصنف.
(٢) سورة القمر: الآية ١٢.

تغيير للفعل وبين ما لا يصحُّ إسناده للفعل؛ لأنه بعد النقل بالهمزة يمتنع أن يكون فاعلاً لذلك الفعل، ففاعليَّة زيد في: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وأخرجتُ زيدًا، قد أُميتَت، وجيء بصيغة لا تقبله على طريقة الفاعليَّة، وفاعليَّة ذلك التمييز يقبلها[1] الفعل، فلا ينبغي أن يُشبَّه طابَ زيدٌ نفسًا بأعطيتُ زيدًا درهمًا.

وقوله **ويُمنَع إن لم يَكُنْه بإجماع** أي: ويُمنَع التقديم إن لم يكن العامل فعلاً متصرفًا بإجماع، قال المصنف في الشرح[2]: «أجمع النحويون على منع تقديم المميِّز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفًا». وقال أيضًا[3]: «فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع» انتهى. وكثيرًا ما يتسرع هذا الرجل إلى الإجماع، ويكون في المسألة خلاف.

أمَّا قوله «فإن كان عامل التمييز غير فعل» فإنَّ قوله «غيرَ فعل» يشمل الوصف، ويشمل غير الوصف من العدد والمقادير وما حُمل على ذلك. فأمَّا الوصف فقد ذكرنا أنَّ قياس مَن أجاز التقديم مع الفعل أن يُجيزه مع الوصف إلا في أَفْعَلِ التفضيل؛ وأمَّا غير الوصف فإنَّ في بعض صوره خلافًا بين النحويين، وذلك إذا انتصب التمييز بعد اسم شُبِّهَ به الأول، نحو: زيدٌ القمرُ حُسنًا، وثوبُك السِّلْقُ خُضْرةً، فيجوز[4] عند الفراء: زيدٌ حُسنًا القمرُ، وثوبُك خُضْرةً السِّلقُ، وذلك على أن يكون زيد وثوبك هما المبتدآن ، والقمر والسِّلق هما الخبران، فإن عكست لم يُجز التقديم، لأنَّ صلة الاسم لا تتقدم عليه، والخبر مبنيٌّ على التصرف، فلو قلت مررتُ بعبدِ اللهِ القمرِ حُسْنًا لم يجز تقديم حُسنًا على القمر؛ لأنَّ القمر

---

(١) الذي في المخطوطات: «يقبله»، والتصويب من تمهيد القواعد ٥: ٢٣٩٦.

(٢) ٢: ٣٨٩.

(٣) ٢: ٣٩٠.

(٤) فيجوز: سقط من ك.

ليس بخبر. فهذا نوع من التمييز المنتصب عن تمام الاسم وقع فيه[1] الخلاف؛ إذ العامل فيه هو القمر والسِّلق لقيامهما مقام مِثلِ المحذوفة التي يَنتصب عنها التمييز في قوله: زيدٌ مِثلُ زُهيرٍ شِعرًا.

وقد ارتكبَ مذهبَ الفراء في هذه المسألة بعضُ الشعراء المُحْدَثين، قال الخالديَّان من أبيات يَمدحان بها سيف الدولة ممدوح المتنبي - وكان قد أهدى لهما هدية فيها وَصيف ووَصيفة -[2]:

رَشأٌ أتانا ، وهو حُسْنًا «يُوسُفٌ» وغَزالةٌ ، هي بَهْجةً «بِلْقيسُ»

وقوله وقد يُستَباحُ في الضَّرورة قال المصنف في الشرح[3]: «فإن استُجيز في ضرورة عُدَّ نادرًا، كقول الراجز[4]:

ونارُنا لَمْ يُرَ نارًا مِثلُها قد عَلِمَتْ ذاكَ مَعَدٌّ كُلُّها

[٤: ١٤٣/ب] / أراد: لم يُرَ مِثلُها نارًا، فنصب نارًا بعد مِثل بِمِثلٍ كما نصبوا زُبْدًا في قولهم: على التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا، ثم قَدَّم نارًا على مِثل مع كونه عاملاً لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستَبَح» انتهى.

ولا ضرورة فيه على مذهبه؛ لأنَّ الضرورة عنده هو ما لا يمكن أن يقع فيه تغيير، فإن أمكن لم يكن ذلك ضرورةً، وقد أمكن ذلك بأن يُبنَى يُر لِما لم يُسَمَّ فاعله، ويرفع نارًا به، ويكون مِثلُها صفة، فيقول: لم يُرَ نارٌ مِثلُها.

---

(١) ك، ن: عن تمام الاسم وفيه. د: ووقع.

(٢) البيت من قصيدة طويلة، وهو ومناسبة القصيدة في ديوان الخالديين ص ١٦٢ ويتيمة الدهر ١: ٣٥ ودرة الغواص ص ١٠٣ ووفيات الأعيان ٣: ٤٠٥.

(٣) ٢: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ٧٧٩ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٨١ [رسالة] وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٣.

وتأوَّل أصحابنا هذا البيت على أن تكون «لم يُرَ» فيه عِلْميَّة، و«مِثلُها» المفعول الأول، وهو مرفوع بـ«يُرَ»، وانتصب نارًا على أنه المفعول الثاني، والتقدير: لم يُعْلَمْ مثلُها نارًا.

ووهم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الكبير[1]، وفي نسخة كتابه «المقرَّب» القديمة، وتبعه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع في شرحه للجمل[2]، فحملا هذا البيت على أنه من توسُّط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله، نحو: طابَ نفسًا زيدٌ.

وهو وهم فاحش؛ لأنَّ هذا تمييز منتصب عن تمام الاسم، وهو قوله «مِثلُها»، والتمييز المنتصب عن «مِثل» لا يجوز تقديمه، فتقديمه في البيت ضرورة.

مسألة: يجوز حذف التمييز إذا قُصد إبقاء الإبهام[3]، أو كان في الكلام ما يدلُّ عليه[4]. ويجوز أن يُبدل، كقوله تعالى ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[5]، و﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[6].

قيل: ويكون في المعطوف عليه، نحو: ثلاثةٌ وعشرون درهمًا، ونحوه، الأصل: ثلاثةُ دراهم، لكنهم تركوه تشبيهًا بخمسةَ عشرَ لدلالة ما بعده عليه.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٢٨٣.

(٢) شرح الجمل له ١: ١٠٨١ [رسالة].

(٣) كقولك: قبضتُ عشرين، إذا لم يكن في الكلام ما يدل على المقبوض.

(٤) كقولك: قبضت عشرين، جوابًا لمن قال: كم قبضت من الدراهم؟

(٥) سورة الكهف: الآية ٢٥. ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾. فـ(سنين) بدل من ثلاثمئة، والتمييز محذوف، تقديره: ثلاثمئة زمان أو وقت.

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٦٠. ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾. فـ(أسباطًا) بدل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقة.

ولا يجوز حذف المميَّز؛ لأنه يزيل دلالة الإبهام[1]، إلا أن يُوضَع غيره موضعه، كقولهم: ما رأيتُ كاليومِ رجلاً[2]. وقد يُحذف من غير بدل، كقولهم: تاللهِ رجلاً، أي: تالله ما رأيتُ كاليومِ رجلاً[3].

* * *

---

(١) فلا يقال في عندي رطلٌ سمنًا: عندي سمنًا.

(٢) التقدير: ما رأيت مثلك رجلاً، فحذف (مثلك)، وعوّض عنه (كاليوم).

(٣) الكتاب ٢: ١٧٤، ٢٣٧، ٢٩٣.

ص: باب العدد

مُفَسِّر ما بين عشرة ومئة واحدٌ منصوبٌ على التمييز، ويُضاف غيرُه إلى مُفَسِّره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحدَ عشرَ، ما لم يكن مئةً فيُفرَد غالبًا، ومُفرَدًا مع مئة فصاعدًا، وقد يُجمَع معها، وقد يُفرَد تمييزًا، ورُبَّما قيل: عِشْرُو درهمٍ، وأربَعُو ثوبِه، وخمسةٌ أثوابًا، ونحو ذلك. ولا يُفَسَّر واحدٌ واثنان، و«ثِنْتا حَنْظَلِ» ضرورة.

ش: مناسبة هذا الباب لِما قبله هي أنَّ بعض ما ينتصب عن تمام الاسم يكون تفسيرًا لعدد، فناسب[1] ذكره بعقب باب التمييز، وانجرَّ معه ذكر أحكام العدد. و«ما بين عشرة ومئة» يشمل أحدَ عشرَ، وإحدى عشرةَ، وتسعةً وتسعين، وتسعًا وتسعين، وما بينهما، فتفسير هذا كما ذكر بواحد منصوب، قال تعالى ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2]، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[3]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[4]، ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[5]، ويتعين كونه واحدًا عند جمهور النحويين، فلا يجيزون في التمييز المنصوب بعد العدد الجمع.

وذهب الفراء إلى أنَّ ذلك جائز، فتقول: عندي أحدَ عشرَ رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً. ويمكن أن يُستدلّ له بقوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ/ أَسْبَاطًا﴾[6]، فظاهر قوله ﴿أَسْبَاطًا﴾ أنه تمييز، وهو جمع، وعلى ذلك حمله [٤: ١٤٤/أ]

(١) ك: يناسب.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

(٥) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

(٦) سورة الأعراف: ١٦٠.

الزمخشري، قال[1]: «فإن قلت: مميِّز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعًا»؟ وأجاب بأنَّ المراد: وقطَّعناهم اثنتي عشرة قبيلةً، وأنَّ كل قبيلة أَسْباط لا سِبْط، فأوقَع أسْباطًا موقع قبيلة، كما قال[2]:

.... بَــينَ رِمــاحَيْ مالِــكٍ ونَهْــشَلِ

قال المصنف في الشرح[3]: «فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت إحدى عشرة أنعامًا، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة[4] منها أنعامٌ، ولا بأس برأيه لو ساعده استعمال، لكن قوله (كل قبيلة أَسْباط لا سِبط) مخالف لِما يقوله أهل اللغة[5]: إنَّ السِّبط في بني إسرائيل بمنْزلة القبيلة في العرب. فعلى هذا معنى قطَّعناهم اثنتي عشرة أسباطًا: قطَّعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأَسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بدل، والتمييز محذوف» انتهى.

ولم يُبَيِّن المحذوف، وتقديره: اثنتي عشرة فرقةً، ولا بَيَّن ما يكون بدلاً منه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من المحذوف؛ لأنَّ العامل فيه إذ ذاك يكون هو العامل في المبدل منه أو تكريره، فيلزم ما فَرَرْنا منه، وإنما هو بدل من اثنتي عشرة، أي: وقَطَّعناهم أسباطًا، أي: قبائل.

قال المصنف في الشرح[6]: «وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل: عندي عشرون دراهمَ لعشرين رجلاً، قاصدًا أنَّ لكل منهم عشرين درهمًا». قال المصنف في الشرح[7]: «وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن وإن لم تستعمله

---

(١) الكشاف ٢: ١٢٤، وفيه جوابه التالي.

(٢) تقدم في ١: ٢٢١.

(٣) ٢: ٣٩٣.

(٤) الذي في المخطوطات: واحد، صوابه في شرح المصنف، وتمهيد القواعد ٥: ٢٤٠١.

(٥) كتاب العين ٧: ٢١٨.

(٦) ٢: ٣٩٣.

(٧) ٢: ٣٩٣.

العرب؛ لأنه استعمال لا يُفهَم معناه بغيره» انتهى. وكيف يكون استعماله حسنًا ولم تستعمله العرب؟

وقوله «إنه يفيد ذلك معنى[1] أنَّ لكل واحد عشرين درهمًا» مُنازَع فيه؛ لأنَّ المفرد في عشرين درهمًا واقع موقع الجمع، فكما أنَّ هذا المفرد لا يدلُّ على ذلك المعنى فكذلك هذا الجمع لا يُفيده، بل لو صُرِّح فيه بالتركيب العربي الذي لا خلاف في جوازه، وهو أن تقول: عندي دراهم عشرون، أو: عندي عشرون من الدراهم لعشرين رجلاً - لم يُفد ذلك أنَّ عنده لكل رجل عشرين درهمًا.

قال المصنف في الشرح[2]: «إن وقع موقعَ تمييز شيءٌ منها جمع فهو حال أو تابع، كـ(بَنِي مَخاض) في قول ابن مسعود ﷺ[3]: (قَضى رسول الله - ﷺ - في دية الخطأ عشرين بنتَ مَخاض، وعشرين بَني مَخاض، وعشرين ابنةَ لَبُون، وعشرين حِقَّة، وعشرين جَذَعة)، فـ(بَني مَخاض) نعت أو حال» انتهى. ويعني أنه نعت لعشرين أو حال منها، ويكون التمييز محذوفًا، أي: وعشرين جَمَلاً بَنِي مَخاض. وهذا إذا صح أنَّ بَني مَخاض من كلام ابن مسعود، وكثيرًا ما يقع اللحن في الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من رواته يكونون لَحَّانين وعَجَمًا.

ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة، نحو قوله[4]:

---

(١) ك: يعني.

(٢) ٢: ٣٩٣.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الديات: باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل ٤: ٥ [الحديث ١٣٨٦] طبعة دار الكتب العلمية، وأخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الديات: باب دية الخطأ ٢: ٨٧٩. بنت مخاض: هي التي لها سنة من الإبل وطعنت في الثانية. وبنت اللبون: هي التي لها سنتان من الإبل وطعنت في الثالثة. والحِقّة: هي التي لها ثلاث سنين من الإبل وطعنت في الرابعة. والجذعة من الإبل: هي التي لها أربع سنين وطعنت في الخامسة.

(٤) البيت لجرير. ديوانه ص ٥٠٧ ومعجم البلدان (الأحَصّ) ١: ١١٤، وأوله فيهما: لي. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣: ٥٦.

في خمسَ عَشْرَةَ مِن جُمادَى ليلةً لا أستَطيعُ على الفِراشِ رُقادِي

وقال الآخر[1]:

على أنَّني بعدَ ما قد مَضَى ثَلاثُونَ لِلهَجرِ حَولاً كَمِيلا

[٤: ١٤٤/] / وقال آخر[2]:

.... وعِشرُونَ مِنها إِصْبَعًا مِن وَرائيا

فرع: ذكره في البسيط: إذا أتيتَ بنعتٍ مفردٍ جاز فيه الحمل على المفسِّر كالصفة، نحو: عندي عشرون رجلاً صالحًا، وعشرون درهمًا وازِنًا[3]، على اللفظ، ووازِنةً، على المعنى، ووَزنَ سبعة، على المصدر.

وما صحَّ منها أن يكون للعدد جارٍ عليه، نحو: عندي عشرون درهمًا وزنَ[4] سبعةٍ، وإن شئتَ رفعت على عشرون.

وإن كان جمعًا: فإن كان سالمًا فلا يكون إلا على العدد، نحو: عندي عشرون رجلاً صالحون[5]. وإن كان مكسَّرًا جاز أن يكون للعدد وللتمييز، نحو: عندي عشرون رجلاً كرامًا، وقال[6]:

---

(١) البيت للعباس بن مرداس في العين ٥: ٣٧٥، وعنه وعن الموعب في المصباح لابن يسعون ١: ٤٧٥، وفيه تخريجه. وهو بلا نسبة في الكتاب ٢: ١٥٨ ومجالس ثعلب ص ٤٢٤. وانظر الخزانة ٣: ٢٩٩ - ٣٠١ [٢١٦].

(٢) صدر البيت: «وأشهَدُ عندَ الله أنْ قد رأيتُها». وهو من قصيدة لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ٢١ وثمار القلوب ص ١٠٩ وشرح المفصل ٤: ١٣٠. ونسب في الأغاني ٢: ٧٥ [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب] لمجنون ليلى.

(٣) درهم وازن: ثقيل ذو وزن.

(٤) فيما عدا س: ووزن.

(٥) رجلا صالحون ... عندي عشرون : سقط من ك.

(٦) هو عنترة. الديوان ص ١٩٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٠٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٣٠ والأصول ١: ٣٢٥. الحلوبة: الناقة ذات اللبن. والخافية: واحدة الخوافي، وهي الريش دون الريشات العشر من مقدَّم الجناح. والأسحم: الأسود.

فيها اثْنَتانِ وأَربَعُونَ حَلُوبةً سُودًا كَخافِيةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

وقوله **ويضاف غيره** - أي:غير مفسِّر ما ذكر - **إلى مفسِّره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر** مثال ذلك: ثلاثةُ أثوابٍ، وثلاثُ ليالٍ، وعشرةُ أشهرٍ، وعشرُ سنين، وكذا ما بينهما. وتخصيصه ما ذكر بقوله «مجموعًا» يدلُّ على أنه يُفرد مع غيره، نحو: ألفُ درهمٍ، ومئةُ رجلٍ. وشذَّ ما حكى أبو زيد: شربتُ ثلاثةَ مُدِّ البصرةِ[1]، قال: أوقعوا الواحد موقع الجمع.

وقوله **ما لم يكن مئةً** أي: ما لم يكن المفسِّر للعدد مئة، فيفرد غالبًا، فتقول: ثلاثُمئة، وذلك بخلاف الألْف، فإنه يجمع، فتقول: ثلاثةُ آلافٍ، قال المصنف في الشرح[2]: «والقياس يقتضي أن يقال: ثلاثُ مئاتٍ، أو مِئِينَ، كما يقال: ثلاثةُ آلاف، إلا أنَّ العرب لا تجمع المئة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً، كقول الشاعر[3]:

ثَلاثُ مِئِينَ لِلمُلوكِ ، وَفَى بِها رِدائي ، وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأَهاتِمِ

ومن أجل هذا الوارد بجمع[4] قلت: فيُفرَد غالبًا» انتهى.

وقال الآخر، أنشده المبرِّد في المقتضب[5]:

ثَلاثُ مِئِينَ قد مَرَرْنَ كَوامِلاً وها أنا هذا أَرتَجي مَرَّ أَرْبَعِ

وقال الآخر[6]:

(١) أي: ثلاثة مثله. وفي المساعد ٢: ٧١: أنَّ أبا زيد حكى: شربت اثني مُدِّ البصرة.

(٢) ٢: ٣٩٤.

(٣) تقدم في ١: ٣٢٤.

(٤) الذي في المخطوطات: الجمع، والتصويب من شرح المصنف، وتمهيد القواعد ٥: ٢٤٠٤.

(٥) المقتضب ٢: ١٧٠. والبيت لكعب بن حممة الدوسي في المعمرون والوصايا ص ٩. وهو ثالث خمسة أبيات لعامر بن الظَّرِب العَدواني في مجمع الأمثال ١: ٣٩. وآخره في المخطوطات: «رابع»، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٦) كعب بن مالك. السيرة النبوية ٢: ١٣٤ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٢٠. والنصية: الخيار والأشراف. وقال الآخر ... كثرنا وأربع: سقط من ك.

ثَلاثَـــةُ آلافٍ ، ونحـــنُ نَـــصِيَّةٌ ثَلاثُ مِئينَ ، إنْ كَثُرْنـــا ، وأرْبَـــعُ

وقال الآخر[(١)]:

بِخَمسِ مِئِينَ مِن دَراهِمَ عُوِّضَتْ مِنَ العَنْزِ ما جادتْ به كَفُّ حاتِمِ

وما ذكره من أنَّ القياس ما ذكر هو قول أبي علي في «الإيضاح»، قال[(٢)]: «وهكذا كان القياس في ثلاثمئة وأربعمئة أن تُبيَّن بالجمع، فيقال: مئات أو مئين، ولكنه مما استُغني فيه بلفظ الواحد عن الجميع» انتهى.

وكذا قال س، قال[(٣)]: «وأمَّا تسعمئة وثلاثمئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئين ومِئات، ولكنَّهم شبَّهوه بعشرين وأحدَ عشرَ حين جعلوا ما يُبَيَّن به العدد واحدًا؛ لأنه اسم لعدد، وليس بِمُستَنكَر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميعٌ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: إنما استُغني بلفظ الواحد عن الجميع في ثلاثمئة إلى تسعمائة / لينبهوا بذلك على أنَّ الأصل في الأعداد أن تكون مُبيَّنة بمفرد. [٤: ١٤٥/أ]

وذكر الفارسي في «الشِّيرازيات»[(٤)] أنَّ الأصل في الأسماء التي تُبيِّن العدد أن تكون مفردة؛ وذلك أنَّ المعدود قد عُلم قَدْره بذكر العدد، فإنما[(٥)] يحتاج إلى ما يبيِّن جنسه، والواحد يكفي في ذلك، ولفظه أخفُّ من الجمع، فكان التَّبيين به أولَى، وعلى ذلك جاء الاستعمال في ضروب العدد، إلا ما كان من الثلاثة إلى

---

(١) البيت من قطعة لأعرابي في الفاضل ص ٣٢ والخزانة ٨: ٢٨٢ [عند الشاهد ٦٢٢]، وفيهما: «من دنانير عوضت». والذي في المخطوطات: «من العين»، والتصويب من الخزانة. س، د: «ما حادت بها». والمراد بحاتم هنا عبيد الله بن العباس، رضي الله عنهما. وقد تقدم بيت من هذه القطعة في ١: ٢٠٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢١٥.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٩.

(٤) المسائل الشيرازيات ص ٢٩٧ - ٣١٧ [المسألة ٢٢].

(٥) ك، ن: بما.

العشرة، فإنه يُبَيَّن بالجموع الموضوعة لأقلِّ العدد، وسببُ ذلك مشابهتها للآحاد من جهة تكسيرها تكسيرَ الآحاد، وتحقيرها على لفظها كما تُحَقَّر الآحاد، فتقول في تصغير صِبْية: صُبَيَّة، وفي تصغير أَوْطُب[1] وأَبْيات وأَسْقِية: أُوَيْطِب وأُبَيَّات وأُسَيْقِية، وتقول في تكسيرها: أَواطِب وأَبايِيت وأَساقٍ، وليس تكسير جموع الكثرة في الحسن كتكسير جموع القِلَّة. ومن جهة أنها تُوصَف بها الآحاد، نحو: بُرْمَة أَعْشار، وحَبْل أَقْطاع، وثوب أَخْلاق[2]. ومن جهة عودة الضمير المفرد المذكر عليها، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[3]. ومما حَسَّن تَبيينها بها مناسبتها لها في القِلَّة. ومما يُبَيِّن لك أنَّ الأصل في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة التبيين بالمفرد أنهم قد بَيَّنوا ضربًا منها به، وذلك قولهم ثلاثمئة وأربعمئة إلى الألف، وجاء الاستعمال به في حال السعة والاختيار، وقولهم ثلاث مئين ومئات شاذٌّ في القياس، وإنما يجيء في الشعر، نحو قوله، وأنشد البيتين اللذين تقدم ذكرهما[4].

ثم قال[5]: فأمَّا إضافة الثلاثة وأخواتها إلى صيغ جمع الكثرة، نحو قولهم: ثلاثةُ شُسُوعٍ[6]، وقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[7] - فقليل وغير مقيس، ومع ذلك فإنهم

---

(١) أوطب: جمع وَطْب، وهو سقاء اللبن.

(٢) البرمة: القِدْر. وأعشار: جمع عِشْر، وهو: قطعة تنكسر من البُرمة كأنها قطعة من عَشْر، وبُرمة أعشار: انكسرت قِطَعًا قِطَعًا. أقطاع: جمع قِطْع، وحبل أقطاع: مقطوع، كأنهم جعلوا كل جزء قِطْعًا وإن لم يُتكلَّم به. أخلاق: جمع خَلَق، وثوب أخلاق وخَلَق: بالٍ.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٦.

(٤) كذا! وإنما أنشد الفارسي في ص ٣١٥ بيت الفرزدق المتقدم: «ثلاث مئين للملوك ...»، وفي ص ٣٠٠ أنشد بيتًا آخر لمزرِّد.

(٥) المسائل الشيرازيات ص ٣٠٦.

(٦) الشُسوع: جمع الشِّسْع، وهو سَير يُدخَل بين الإصبعين، ويُدخَل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

رفضوا العدد القليل من شُسُوع، فلم يقولوا أَشْساع، واستَغنَوا بلفظ الكثير عن ذلك. انتهى كلام الفارسي في الشيرازيات.

فعلى هذا قولُه في «الإيضاح» وقول س إنّ القياس في ثلاثمئة وأربعمئة أن تُبيَّن بالجمع مُخالفٌ لِما ذَكر في «الشيرازيات» مِن أنّ الأصل في ذلك أن تكون مفردة.

والجمع بين القولين أنّ لنا قياسين:

أحدهما أصل: وهو أنّ أصل التمييز في العدد أن يكون واحدًا.

والثاني: أنهم حين[1] خالفوا هذا الأصل، فأضافوا في ثلاثة وتسعة وما بينهما إلى جمع - صار هذا أصلاً ثانيًا، فلمّا أضافوا ذلك إلى مئة كان القياس فيها أن تُجمع، فتُرك هذا القياس، وأُضيف ذلك إلى لفظ المئة مفردة.

وزعم الفراء أنّ السبب في إفراد مئة في العدد، نحو ثلاثمئة إلى تسعمئة - أنّ العدد لَمَّا كان عَقده من غير لفظ العشرة، فلم يقولوا عشر مئة، بل قالوا ألف، أُلحق بباب عشرين وثلاثين حين خالف كل عَقد منها، و لم يُعَشَّر بلفظ العشرة؛ ألا ترى أنك تقول: تسع وعشرون، ثم تقول: ثلاثون، وتقول: تسع وثلاثون، ثم تقول: أربعون، فَجَرَتِ المئة لذلك في توحيدها مجرى / الدرهم وأشباهه بعد [٤: ١٤٥/ب]
عشرين وخمسين وأشباهها. وحَكى أنّ بعض العرب يقول: عَشْر مئة، فيجعل العَقْد من لفظ العشرة، وأنشد في ذلك[2]:

يــومَ يَـــشُدُّ الغَنَـــويُّ أُرَبَـــهْ بِعَقْـــدِ عَـــشْرِ مِئـــةٍ لـــن تُتْعِبَـــهْ

قال: «وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاثُ مِئين، وأربعُ مِئين» انتهى.

---

(١) حين: سقط من ك.

(٢) الرجز في المحكم ٧: ٣٢٦ (نجب) واللسان والتاج (نجب). الأُرَب: جمع الأُرْبة، وهي العقدة التي لا تنحلّ حتى تُحَلّ. والذي في المخطوطات: «لا تتعبه»، والتصويب من المصادر المذكورة.

وفي كتاب الصَّفّار عن الفراء: «لا يقول ثلاثُ مِئين إلا من لا يقول أَلْف، وإنما يقول: عَشرُ مِئين. ومَن يقول أَلْف ولا يقول عَشرُ مِئين لا يقول: ثلاثُ مِئين» انتهى.

وقولُ المصنف في الشرح «إلا أنَّ العرب لا تجمع المئة إذا أُضيف إليها عدد إلا قليلاً» يدلُّ على جواز ذلك في قليل من الكلام، ويَعضده ما حكيناه عن الفراء؛ لأنه زعم أنَّ مَن لغتُه عَشرُ مئةٍ يَجمع، فيقول: ثلاثُ مِئين، فجعلها لغةً كما ترى، وهو مُخالف لِما نصَّ عليه أبو علي في «الإيضاح»، قال: «وربما جاء في الشعر: ثلاثُ مئات، وأربعُ مِئين»[1]. وتقدَّم قوله في الشيرازيات «إنَّ قولهم ثلاثُ مئاتٍ ومِئين[2] شاذ في القياس، وإنما يجيء في الشعر».

ويظهر من كلام س جواز ذلك في الكلام؛ لأنه شَبَّهَ به ما يجوز في الكلام، قال س[3]: «ومِثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4]، وقَرِرْنا به عَينًا، وإن شئتَ قلتَ: أَنْفُسًا وأَعْيُنًا، كما قلتَ: ثلاثُمئةٍ وثلاثُ مِئين ومئاتٍ» انتهى، وهو قول بعضهم: إنه يجوز في الكلام، والأكثرون يَخصُّون ذلك بالشعر.

وتقدَّم في باب التمييز علَّة الجر في باب العدد[5]، فالإضافة في ثلاثة أثواب، ومئة درهم، وألف درهم - جاءت على الأصل. وعلَّة النصب في عشرين وبابه والمركَّب تقدَّم ذكرها هناك.

وقوله **ومُفرَدًا مَعَ مئةٍ فصاعدًا** مثاله: مئةُ دينارٍ، وألفُ درهمٍ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢١٥.

(٢) ك: مئين ومئات.

(٣) الكتاب ١: ٢١٠ - ٢١١.

(٤) سورة النساء: الآية ٤.

(٥) تقدم ذلك في ص ٢٣٢.

وقوله وقد يُجمَع معها أي: مع المئة، ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿ثَلَٰثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾[1] بإضافة (مئة). وأجاز ذلك الفراء، قال[2]: «مِن العرب مَن يضع السنين موضع السنة». قال بعض أصحابنا: «هو جمع شاذّ في الاستعمال خارج عن القياس، ووجهه أنه شبّه مِئة بعشرة من حيث كانت المئة تَعشير العَشَرات، كما أنّ العشرة تَعشير لما تُضاف إليه من المعدودات» انتهى.

وقال المبرد[3]: «هو خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة»، وجَوَّزه على أن تريد بالجماعة الواحد، كما يكون العكس في قوله[4]:

كُلُــوا في بَعــضِ بَطْــنِكُمُ تَعِفُــوا ....

قيل: ويحتمل أن تكون إضافة غير محضة بتقدير مِن، كما كان ذلك في خمس كلاب، أي: ثلاثمئة من السنين.

وقد أجاز أبو العبّاس في قولهم «عليه مئةٌ بِيضًا» أن يكون بِيضًا تمييزًا. ورُدَّ عليه بأنّ المئة لا تفسَّر بجمع منصوب، وإنما تفسَّر بمفرد مجرور. وخرَّج س[5] ذلك على الحال من النكرة، ألا ترى أنه لو رُفع لكان صفةً للمئة، والمئة / مبهمة [٤: ١٤٦/أ] الوصف، فلذلك كان النصب حالاً والرفع صفةً.

ومَن قرأ بالتنوين فتُخرَّج على عطف البيان أو البدل. قيل[6]: ولا يجوز أن يكون ﴿سنين﴾ تفسيرًا؛ لأنه يلزم أن يكون أقل ما لبثوا تسعمئة سنة سوى التسع، فلا تجوز إضافة المئة إلى السنين، وقد قرئ به، وهو ضعيف.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٥. ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾. وقرأ بقية السبعة بتنوين (مئة). السبعة في القراءات ص ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٣٨.

(٣) المقتضب ٢: ١٧١ - ١٧٢.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٨٣.

(٥) الكتاب ٢: ١١٢.

(٦) نسب هذا القول إلى الزجاج في شرح المفصل ٦: ٢٤ والإيضاح في شرح المفصل ٢: ٥٨٩ وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٧٨.

وقوله **وقد يُفرَد تَمييزًا** أي: يُفرد ما كان مجرورًا مع مئة، فينصب تمييزًا. وظاهر كلامه أنه يجوز أن تقول: عندي مِئةٌ رجلاً، وعندي مِئةٌ دينارًا. وقال المصنف في الشرح[1]: «وأشرتُ بقولي (وقد يُفرد تمييزًا) إلى قول الربيع بن ضَبُع الفزاري[2]:

إذا عــاشَ الفَتَــى مِئــتَينِ عامًــا ... فقــد ذَهَــبَ المَــسَرَّةُ والفَتــاءُ»

انتهى. وأنشد س[3]:

أَنْعَتُ عَــيرًا مِــن حَمــيرِ خَنْــزَرَهْ ... في كُــلِّ عَــيرٍ مِئتــانِ كَمَــرَهْ

وقال أيضًا[4]: «وهو يقوِّي[5] ما ذهب إليه ابن كيسان من جواز: الألف درهمًا، والمئة دينارًا» انتهى.

وقال أصحابنا[6]: لا يجوز تنوين المئة ونصب التمييز إلا في ضرورة، وكذلك أيضًا تثنيتها في لزوم إضافتها إلى التمييز بمنْزلتها، نحو قولك: مائتا درهم، ولا يجوز إثبات النون ونصب التمييز إلا في ضرورة شعر، وأنشدوا البيتين السابقين.

---

(١) ٢: ٣٩٤.

(٢) البيت له في الكتاب ١: ٢٠٨، وليزيد بن ضَبَّة في ٢: ١٦٢ منه. وانظر الخزانة ٧: ٣٧٩ - ٣٨٩ [٥٤٥].

(٣) الكتاب ١: ٢٠٨، ٢: ١٦٢. ونسب الرجز إلى الأعور بن براء الكلابي يهجو أم زاجر - وهما عبدان - في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٦٣ - ٢٦٥ وفرحة الأديب ص ٦٥ - ٦٧ ومعجم البلدان (ختزرة) ٢: ٣٩٣. خنْزرة: هضبة طويلة عظيمة في ديار الضِّباب. وروي الثاني: «في كل عَير أربعون كَمَرَهْ»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٤) ٢: ٣٩٥. وفي مطبوعته سقط، والنص كما ذكره أبو حيان في شرح المصنف الذي حققه الأخ النبيل الدكتور محمد علي إبراهيم ٢: ٦٠٤ [رسالة].

(٥) وهذا: سقط من س. ك، ن: وهو. وآثرت ما في د، وهو موافق لما في شرح المصنف بتحقيق د. محمد علي إبراهيم، ولما في شرح ناظر الجيش ٥: ٢٤٠٥.

(٦) المقرب ١: ٣٠٥ - ٣٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٦ ولابن الضائع ١: ٣١٩ - ٣٢٠، ١٠٧٨ - ١٠٨٦ [رسالة] والملخص ١: ٤٢٦.

قالوا: وإثبات النون في مئتين ونصب التمييز أحسن من إثبات التنوين في مئة ونصب التمييز؛ لشبه مئتين بعشرين في أنَّ آخرها النون كما أنَّ آخر عشرين كذلك.

وقال س[1]: «وقد جاء في الشعر بعض هذا مُنَوَّنًا»، وأنشد البيتين.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومثله في رواية من نصب مئة من قول حذيفة - ﷺ - فقلنا: (يا رسولَ اللهِ! أتخاف علينا ونحن ما بين السِّتِّمِئةً إلى السَّبعمئةً)[3]؟ فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مُجرى النون من «مِئَتين عامًا» لاستوائهما في المنع من الإضافة».

قال[4]: «ويروى: (ما بين السِّتِّمِئةٍ إلى السَّبعمِئةٍ) بجرِّ مئة، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون أراد مئات على أنه بدل، ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتِّكالاً على فهم المعنى، كما قيل ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[5].

والثاني: أن تكون الألف واللام زائدتين، فلم تَمنعا من الإضافة، كما لم تَمنعا في قول الشاعر[6]:

تُولِي الضَّجيعَ إذا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا   كالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقي

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٨.

(٢) ٢: ٣٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب الاستسرار بالإيمان للخائف ١: ١٣١ - ١٣٢، وضبط فيه بالنصب والجر.

(٤) ٢: ٣٩٥.

(٥) سورة القمر: الآية ٥٤.

(٦) هو القطامي، والبيت ملفق من بيتين في قصيدة له في ديوانه ص ١١٠ - ١١١، هما:

تُعطي الضَّجيعَ إذا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا   منها وقد أَمِنَتْ له مَن يَتَّقي

عَذْبَ المَذاقِ مُفَلَّجًا أطرافُــهُ   كالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقي

الثالث: أن يكون أراد: ما بين السِّتِّ ستِّ مئة، ثم حَذف المضاف، وأبقى عمله، كقراءة بعض القراء ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[1]، أي: عَرَضَ الآخرةِ، فحَذف المضاف، وأبقى عمله».

وقوله **وربُّما قيل: عِشْرُو درهمٍ، وأربَعُو ثَوبِه، وخمسةٌ أثوابًا** لَمَّا كان قد قرَّر أنَّ تمييز العقود مفرد منصوب، وأنَّ تمييز ما بين ثلاثة وأحدَ عشرَ مجموع مجرور - نبَّه هنا على ما خالف ذلك، حكى الكسائي / أنَّ مِن العرب مَن يضيف العشرين ٤: ١٤٦/ب]
وأخواته إلى المفسِّر مُنَكَّرًا ومُعَرَّفًا. وفي قوله «وربُّما» إشارة إلى تقليل ذلك، وأنه جائز على قِلَّة.

فأمَّا «عشرو درهمٍ» فهو عند أصحابنا شاذٌّ لا تُبنَى على مثله قاعدة.

وأمَّا قوله[2] «خمسةٌ أثوابًا» فقالوا: المعدود من ثلاثة وعشرة وما بينهما إمَّا أن يكون جامدًا أو صفة:

فإن كان جامدًا فالأحسن فيه الإضافة، مثل: ثلاثةُ رجالٍ، ثم الفصل بـ«مِنْ»، نحو: ثلاثةٌ مِن الرجال، ثم النصب على التمييز، نحو: ثلاثةٌ رجالاً. وقد ذكر[3] س أنَّ نحو ثلاثة أثوابٍ قد يُنَوَّن في الشعر، ويُنصَب ما بعده، ولم يُجِزه في الكلام، وأجازه الفراء قياسًا.

وإن كان صفةً فالأحسن الإتباع، نحو قولك: ثلاثةٌ صالحون، ثم يليه النصب على الحال، ثم الإضافة، وهو أضعفها. وسبب ضعفها أنها استُعملت استعمال الأسماء في كونها تلي العوامل، والصفة لا تُستعمل كذلك بقياس.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٧. وهي قراءة سليمان بن جَمَّاز المدني. المحتسب ١: ٢٨١ والبحر ٤: ٥١٤.

(٢) قوله: ليس في ك.

(٣) ك: حكى. الكتاب ٢: ١٦١ - ١٦٢.

وقوله **ولا يُفَسَّر واحد واثنان** يعني أنه لا يقال: واحدُ رجلٍ، ولا: اثنا رجلٍ، ولا: واحدُ رجالٍ، ولا: اثنا رجالٍ، لا بمفرد ولا بجمع، استَغنَوا عن ذلك بالنص على المفرد والمثنّى، فقالوا رجلٌ لأنه يدلُّ على أنه واحد، وقالوا رجلانِ لأنه يدل على التثنية، فكان ذلك أخصَرَ وأجود.

وقوله و«**ثِنْتا حَنْظَلِ**» **ضرورة** يريد: من قول الراجز[(١)]:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ، فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

وكان القياس أن يقول: فيه حَنْظَلَتانِ، ولكنه لما اضطرَّ جمعَ بين العدد والمعدود غير مثنًّى ليكون للعدد فائدة، ولا يضافان في الشعر إلى مثنًّى، لا يقال: اثْنا رجلين، ولا: ثِنْتا امرأتين.

وقوله **ضرورةٌ** كان ينبغي أن يقول: لا يضاف اثنان واثنتان إلى معدود إلا في ضرورة أو في شذوذ من الكلام، فالضرورة: ثِنْتَا حَنْظَل، والشذوذ ما حكى أبو زيد: شربتُ قَدَحًا واثْنَيْه[(٢)]، وشربت اثْنَيْ مُدِّ البصرة[(٣)]، يريد: واثْنَي قَدَحٍ، واثْنَي مُدٍّ.

ص: ولا يُجمَع المفسَّر جمعَ تصحيح ولا بمثالِ كثرةٍ مِن غير بابِ مَفاعِلَ إنْ كَثُرَ استعمالُ غيرِهما إلا قليلاً، ولا يُسَوِّغُ ثَلاثَةَ كِلابٍ ونحوَه تَأَوُّلُه بثلاثةٍ مِن كذا، خلافًا للمبرِّد. وإن كان المفسَّرُ اسمَ جِنسٍ أو جَمعٍ فُصِلَ بـ«مِن»، وإن ندر مضافًا إليه لم يُقَسْ عليه. ويُغني عن تمييزِ العدد إضافتُه إلى غيره.

---

(١) هو خطام الريح المجاشعي، أو جندل بن المثنى، أو سَلمى الهذلية، أو شمّاء الهذلية، أو دُكين. الكتاب ٣: ٥٦٩، ٦٢٤ وشرح أبياته ٢: ٣٦١ وفرحة الأديب ص ١٥٨ والحماسة ٢: ٤٣٢ والمقصور والممدود للقالي ص ٢١٤ وحواشيه وشرح الفصيح للزمخشري ص ٦٤٥ وحواشيه وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨ وحواشيه والخزانة ٧: ٤٠٠ - ٤٠٧ [٥٤٨].

(٢) المحكم ١٠: ١٩٥ [ط. دار الكتب العلمية]. أي: واثنين مثله.

(٣) المحكم ١٠: ١٩٥ [ط. دار الكتب العلمية] واللسان والتاج (ثني).

ش: اللفظ الذي يؤدِّي معنى الجمع إن كان اسم جمع أو اسم جنس فسيأتي حكمه. وإن كان جمعًا فإمَّا أن يكون جمع تصحيح أو جمع تكسير:

إن كان جمع تصحيح فلا يضاف إليه إلا إذا لم يكن لذلك المفرد جمعٌ غير هذا الجمع، نحو قوله تعالى ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[1]، و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾[2]، و﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾[3]، أو كان له جمع غير هذا الجمع، لكنَّه جاورَ ما أُهمِل فيه هذا الجمع، نحو قوله تعالى ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾[4]، لَمَّا عُطف على ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ وجاوَره حَسُنَ فيه جمعه بالألف والتاء.

وإن كان له جمع تكسير فإمَّا أن يكون نوعاه من القِلَّة والكثرة موجودَين
[٤: ١٤٧/أ] /للاسم[5]، أو أحدهما:

فإن كان لم يوجد إلا أحدهما أُضيف إلى أحدهما، نحو قوله تعالى﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾[6]، وثلاث أَرْجُل، وتقول: عندي ثلاثة رِجال، وثلاثة قِرَدة، وثلاثة صِرْدان[7].

وإن وجدا معًا فإمَّا أن يكون الذي للكثرة[8] من باب مَفاعِل[9] أو من غيره:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٩. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾.
(٢) سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾.
(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠١. ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.
(٤) سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾.
(٥) ن: في الاسم.
(٦) سورة فصلت: الآية ١٠. ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾.
(٧) صردان: جمع صُرَد، وهو طائر يصيد العصافير أكبر منها شيئًا.
(٨) وإن وجدا ... الذي للكثرة: موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: أضيف إلى أحدهما.
(٩) ك: مفاعيل.

إن كان من باب مَفاعِل أُوثِرَ على جمع التصحيح، فتقول: جاءني ثلاثةُ أحامِد، وثلاث زَيانِب، قال تعالى ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾[1]، ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا فَوۡقَكُمۡ سَبۡعَ طَرَآئِقَ﴾[2]، ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٍ﴾[3]، ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾[4]. ويجوز التصحيح على قلة، فتقول: ثلاثةُ أحمَدِينَ، وثلاثُ زَينَبات.

وإن لم يكن من باب مَفاعِل فإمَّا أن يَكثُر فيه غير التصحيح وغير جمع الكثرة أو يَقِلّ:

إن كَثُرَ فيه غير التصحيح وغير جمع الكثرة فلا يجوز التصحيح وجمع الكثرة إلا قليلاً، مثال ذلك: جاءني ثلاثة زُيود، وثلاث هُنود، وعندي ثلاثة أَفْلُس، قال تعالى ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾[5]، ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٍ﴾[6]، ولا يجوز: ثلاثة زَيدِينَ، ولا: ثلاث هِندات، ولا: ثلاثة فُلُوس، إلا قليلاً.

وإنْ قَلاَّ فيه أُوثِرَ التصحيح وجمع الكثرة، فتقول: ثلاث سُعادات، وثلاثة شُسُوع[7]، ويجوز على قلة: ثلاث سَعائد، وثلاثة أَشْسُع.

والذي يدلُّ عليه كلام المصنف أنه يَقِلُّ جمع المفسِّر بالواو والنون وبالألف والتاء وببناء جمع الكثرة من غير باب مَفاعِل إذا كَثُرَ استعمال جمع التكسير وجمع القِلَّة، وأنه يَكثُر جمع المفسِّر بواو ونون وبألف وتاء إذا قَلَّ استعمال جمع التكسير أو جمع القِلَّة، فثلاثة زَيدِينَ، وثلاث هِندات، وثلاثة فُلُوس قليل لكثرة زُيُود وهُنُود وأَفْلُس، وثلاث سُعادات، وثلاثة شُسُوع كثير؛ لقلة استعمال سَعائد وأَشْسُع.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦١.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٧.

(٣) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٤) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٥) سورة القصص: الآية ٢٧.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٧) شسوع: جمع شِسْع، وهو سَير يُمسك النعل بأصابع القدم.

وأمَّا باب مَفاعِل فيدلُّ كلام المصنف[1] على أنه مستثنًى من جمع الكثرة، وأنَّ حكمه مع جمع الكثرة غيره، ومع جمع القلة الترجيح بأن يضاف إليه، فثلاث صحائف أفصح وأكثر من ثلاث صُحُف، قال تعالى ﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾[2]، و﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾[3]، و﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[4] أفصح من ﴿سَبع سُنْبُلات﴾[5]، وثلاثة أحامِد أكثر من ثلاثة أحْمَدِينَ.

وقال بعض شيوخنا: إذا كان للاسم جمع قلة أُضيفَ اسم العدد إليه، ولا يجوز أن يضاف إلى الكثير إلا قليلاً، وجموع القِلَّة أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ وأَفْعِلةٌ وفِعْلَةٌ، وكذلك الجمع السالم، هو من جموع القلة لمذكر كان أو مؤنث، ولذلك تقول: ثلاثة أحْمَدِينَ، ولا يحسن: ثلاثة أحامِد، وقد نَصَّ س[6] على أنَّ الجمع بالألف والتاء وبالواو والنون لتثليث أَقَلّ أدنى العدد إلى تعشيره، وهو الواحد. انتهى ملخصًا. وهو مخالف لِما ذكرناه وذكره المصنف في الشرح أنه حقيق بأن يجيء على مثال مَفاعِل من جمع التصحيح.

وقال ابن عصفور: وكذلك أيضًا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات، نحو: ثلاثة زَيدِينَ، وأربع هِندات.

[١٤٧/ب] / فإن قلت: فقد جاء قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[7] مخالفًا لهذا الذي قررته؛ لأنه جمع كثرة؟

---

(١) المصنف: سقط من س.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٧.

(٣) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٦١.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ﴾.

(٦) الكتاب ٣: ٤٩٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٢٨. ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾.

فالجواب: أنه ليس مخالفًا؛ لأنَّ جمع القِلَّة فيه أَقْراء، وهو شاذٌّ لأنَّ الواحد قَرْء بفتح القاف، وجمعُ فَعْل الصحيح العين على أَفْعال شاذ. قال معناه المصنف في الشرح[1]. وأمَّا غيره فزعم أنه جمع قُرْء بضم القاف، وفُعْلٌ بالضم يَطَّرد فيه في القِلَّة أَفْعال، فجاء هذا بجمع الكثرة على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض، وهو عنده قليل.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومثل إيثار قُروء على أَقْراء لخروجه عن القياس إيثار شُهَداء[3] على أَشْهاد في ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[4]؛ لأنَّ واحد شُهَداء إمَّا شَهيد وإمَّا شاهد، ولكل واحد منهما نصيب في أَفْعال، كشَريف وأَشْراف وصاحب وأَصْحاب، وكلاهما شاذّ، فعُدِل إلى فُعَلاء كما عُدِل مِن أَقْراء إلى قُرُوء» انتهى.

فإن قلت: فكيف جاء ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾[5]، وجاء ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[6]؟

فالجواب: أنه قد تقدَّم أنه يُؤْثَر جمع التصحيح إذا جاورَ ما أُهمل فيه مَفاعِل، وهذا معطوف على ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾.

وجعل الزمخشري هذا مما قد يُستَغنَى فيه ببعض الجموع عن بعض، نحو قُرُوء.

---

(١) ٢: ٣٩٦.

(٢) ٢: ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣) شهداء ... لأن واحد: سقط من ك.

(٤) سورة النور: الآية ١٣.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٦١. ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾.

وقوله ولا يُسَوِّغُ إلى قوله للمبرد قال المبرد في المقتضب[1]: «فإن قلت: ثلاثةُ حَمير، وخمسةُ كِلاب - جاز على أنك تريد: ثلاثةٌ من الحمير، وخمسةٌ من الكلاب». وجَعل من ذلك ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾. قال المصنف في الشرح[2]: «ولو جاز هذا لم يكن معنًى في الحجر بجمع القلّة؛ لأنّ كل جمع كثرة صالح لأن يُراد به مثل هذا، فكان يقال: ثلاثةُ فُلُوس، وثلاثُ دُور، على تقدير: ثلاثةٌ مِن فُلوس، وثلاثٌ مِن دُور».

وقوله وإن كان المفسّر[3] اسمَ جِنس أو جمعٍ فُصِلَ بـ«مِنْ» مثاله: ثلاثةٌ من القوم، وقال تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[4]، وتقول: عندي ثلاثٌ من الشجر وسبعٌ من النَّخل.

وقوله وإن نَدر مضافًا إليه لم يُقَسْ عليه قال المصنف في الشرح[5]: «إن فُسِّرَ عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يُضف إليه إلا بسماع، كقوله (ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ من الإبل صَدَقة)[6]، وكقول العرب: خمسة رَجْلة[7]. والأصل أن يُجاء بمفسِّرِ هذا النوع مقرونًا بمِن، نحو: ثلاثةٌ من القوم، وأربعةٌ من الحيِّ، وعشرٌ من البَطِّ» انتهى.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: «العدد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان مفسِّره جمعًا إضافته لمفسِّره أكثر من فصله، وإن كان اسم جمع أو اسم جنس

---

(١) المقتضب ٢: ١٥٨ - ١٥٩.
(٢) ٢: ٣٩٧.
(٣) المفسر: انفردت به ن.
(٤) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.
(٥) ٢: ٣٩٧.
(٦) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة [الباب ٤٢] ٢: ١٢٥، ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة [الحديث السادس] ٢: ٦٧٥.
(٧) الكتاب ٣: ٥٦٤، ولفظه: ثلاثة رحلة.

فالفصل هو الفصيح[(١)]، وإضافته إليهما قليل». فظاهر قوله «قليل» أنه ليس بنادر لا يصلح للقياس عليه. وكذلك ظاهر كلامه في الشرح الكبير[(٢)] أنه يضاف إلى اسم الجمع المذكر كقوم ورَهط، والمؤنث كذَود وإبل ونسوة، وإلى اسم الجنس.

وقال أيضًا في موضع آخر: «وكذلك أيضًا أضافوها إلى أسماء الجمع التي تكون للقليل، فقالوا: ثلاثةُ نَفَرٍ، وثلاثُ ذَوْدٍ، قال الشاعر[(٣)]: / [٤: ١٤٨/]

ثلاثــــةُ أنفُــــسٍ وثَــــلاثُ ذَوْدٍ لقد جــارَ الزَّمــانُ علــى عِيــالي

وتسعةُ رَهْطٍ، قال تعالى ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[(٤)]، ولم يقولوا ثلاثةُ بَشَرٍ، ولا ثلاثةُ قومٍ؛ لأنَّ بَشَرًا يكون للكثير، وقوم يكون للقليل والكثير، وليس كذلك ذَوْد ورَهْط ونَفَر؛ لأنها لا تكون إلا للقليل، فلذلك أضافوها إليها» انتهى.

وقال محمد بن يزيد[(٥)]: إنَّ بَشَرًا يقع على الواحد والجميع، كقوله تعالى ﴿مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[(٦)]، أي: من هذا الجنس، وكذلك ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[(٧)]، و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٨)]، فإذا أُضيفت هذه الأعداد إليه لم يخل من أن يراد به الواحد أو الكثير، فإن أريد به الواحد لم تجز إضافة العدد إليه من حيث لم تجز إضافة العدد إلى المفرد، وإن أريد به الكثير لم تجز إضافتها إليه أيضًا من جهة أنها لا تضاف في

---

(١) ك: الصحيح.

(٢) شرح الجمل ٢: ٣١.

(٣) تقدم البيت في ص ٢٦٣.

(٤) سورة النمل: الآية ٤٨.

(٥) المسائل الشيرازيات ص ٣١٢.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٥٤.

(٧) سورة الكهف: الآية ١١٠.

(٨) سورة يوسف: الآية ٣١.

الأمر الشائع إلى العدد الكثير، بل ثلاثة شُسوع وثلاثة قُروء ليس بالوجه ولا بالقياس.

وقال الأخفش: «كل جمع لا يُبنَى على الواحد لا تجوز إضافة العدد إليه، وإنما تأتي فيه بـ(مِن)، فتقول: ثلاثةٌ من الخيل، وأربعٌ من الإبل. وإن كان على لفظ الواحد، ولم يكن جمعه على القياس، نَظَرتَ مفرده، فإن كان مذكرًا أثبتَّ التاء، وإن كان مؤنثًا حذفتها، تقول: له خمسةٌ من الطير، وخمسٌ من البط. ولا يضاف إلى الأجناس لأنها صالحة للمفرد، فلا تقول: ثلاثةُ رُطَبٍ[1]» انتهى.

وتلخَّص من هذه النقول أقوال:

أحدها: أنَّ اسم الجمع واسم الجنس لا تنقاس الإضافة إليهما، وهو قول المصنف، واتَّبع فيه الأخفش.

والثاني: أنه يجوز ذلك وينقاس، وإن كان قليلاً.

والثالث: التفرقة بين ما يُستَعمَل من اسم الجمع للقِلَّة، فيجوز، أو يُستَعمَل للكثير أو للقليل والكثير، فلا يجوز.

وفي البسيط: وأمَّا اسم الجمع ففيه شَبَهٌ بالجمع، فلذلك تقول: ثلاثةُ نَفَرٍ، وثلاثةُ رَهْطٍ، وثلاثُ ذَوْدٍ، فتُضيف كالجمع، ولذلك صَحَّت الإضافة إلى مئة. وكذلك اسم الجنس، نحو: ثلاثُ نَخْلٍ. ومَنع الأخفش إضافته، وطريقه عنده أن يُبين بـ(مِن)، فتقول: ثلاثٌ مِنَ الذَّود، والحديث حُجَّة عليه.

وفيه أيضًا: والأحسن أن يضاف إلى ما عدا الجمع بـ(مِن)، تقول: ثلاثٌ من الشَّجَر والنَّخْل، وهو في الجنس آكَدُ مِن اسم الجمع[2]. وقيل: إذا كان اسمًا لجنسٍ لغير الآدميين فلا يكون إلا بـ(مِن)، نحو: ثلاثٌ مِنَ البَطِّ، ومِنَ الغَنَم، ونحوه.

---

(١) ك: ثلاث رطب.

(٢) فيما عدا س: من اسم الجنس.

وفي الإفصاح: قال أبو علي: إضافة العدد إلى أسماء الأجناس جائزة، وإن لم تَكثُر، فقد جاء عنهم[١]:

خَمسَ بَنانٍ قانئِ الأظْفارِ

وضعَّفه أبو عمر.

وقال[٢] ابن هشام: لا يجوز: خمسةُ قومٍ، وثلاثُ إبلٍ، وما أشبه هذا، إلا ما سُمع. وكذلك أسماء الأجناس، وهي أسماء مفردة، وتُكسَّر كما تُكَسَّر أسماء الجموع، قد قالوا: دُرٌّ ودُرَرٌ، ورُطَبٌ وأَرْطاب، وعِنَب وأَعْناب، وطَلْح وطِلاح، فصارت كالمفرد، فكما لا يُضاف إلى المفرد لا ينبغي أن يُضاف إلى هذه، / وتجري مجرى أسماء الجموع، ويوقف ما أُضيف العدد إليه على السماع، ولا يُقاس. ومن الدليل على هذا[٣] أنك لا تُضيف هذا العدد إلى المصادر، وهي كانت أَحرى بذلك؛ لأنها تقع على القليل والكثير بمنزلة ما لا يُجمَع جمع قِلَّة. وكذا قال أبو علي في التذكرة: لَمَّا كَثُرَ استعمالُ أسماءِ الأجناسِ استعمالَ الآحاد، وهي آحاد، ووُصِفَت[٤] بالآحاد - قَلَّ إضافة أسماء العدد إليها كما لا تضاف إلى الآحاد. [٤: ١٤٨/ب]

وفي الإفصاح: مِنَ النحويين مَنْ قال: إنها تضاف إلى الاسم المفرد إذا كان جمعًا في المعنى، كما جاء: ثلاثُ ذَودٍ، وتسعةُ رَهْطٍ، وثلاثةُ نَفَرٍ، وخمسُ نِسوةٍ، وهذا كله مسموع.

---

(١) سيأتي هذا الشطر مع شطر آخر قبله في الصفحة التالية، وهو: قد جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرارِ. وهما لابن أحمر في شعره ص ١١٦، وبلا نسبة في الكتاب ٣: ٥٧٠، ٦٢٤ والمقتضب ٢: ١٥٩ والمخصص ٢: ٧ والأعلم ص ٥٣٢، ٥٤٤. الطرار: جمع طُرَّة، وهي عَقيصة من مُقَدَّم الناصية تُرسل تحت التاج في صُدغ الجارية، وربما اتُّخذت من رامَك، وهو ضرب من الطيب. والقانئ: الشديد الحمرة من الخضاب.

(٢) ك: وضعّفه أبو عمرو قال.

(٣) ك: على ذلك.

(٤) ك: وصفت.

ومِنَ الناس مَنْ قَصَرَ هذا على ما سُمع، قال أبو حاتم: ثلاثُ ذَوْدٍ شاذٌ. يريد أنه ليس بالأصل أن يضاف إلى اسم الجمع لأنه مفرد. ولو صح هذا قلتَ ثلاثةُ جمعٍ، وثلاثةُ ضيفٍ[1]، والعرب تقول: مئةُ جمعٍ، ومئةُ ضيفٍ، وما يضاف إلى المئة لا يضاف إلى ثلاثة، والقياس ألا يضاف ثلاثة إلى العشرة لمفرد ولا لِما هو بمنْزلته، وهذا مذهب المبرد[2]، وبه قال السيرافي في «شرح الكتاب» لَمَّا ذَكر ما جاء من ثلاثة نَفَرٍ وتسعة رَهطٍ، وهذا ليس بمستمرٌ في أسماء الجمع، لا تقول: ثلاثُ إبلٍ، وخمسُ غنمٍ، وثلاثةُ باقرٍ، ولا: خمسُ نَخلٍ، فمَنَع الإضافة إلى هذا النوع، وهو عنده اسم جمع، واحده من لفظه[3]، كباقِرٍ وحامِلٍ. والصحيح أنه اسم جنس، يقع لِما لا ينحصر كثرةً، ويُقتَطَع منه المفرد بالتاء، وجَعل منه[4] قول الشاعر[5]:

قد جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرارَ خَمسَ بَنانٍ قانِئِ الأَظْفارِ

قال: وهذا بمنْزلة قوله[6]:

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

من ضرورة الشعر.

وقال قوم: إذا كان اسم الجمع لا يقع إلا للكثير لا يضاف إليه أدنى العدد، وكذلك إن وقع[7] للقليل والكثير، فإن وقع للقليل فقط أُضيف إليه، وحكاه أبو

---

(١) فيما عدا س: «صنف»، وكذا في الموضع التالي.

(٢) المقتضب ٢: ١٨٦.

(٣) من لفظه كباقر وحامل ... على الطرار: موضعه في ك، ن بعد قوله الآتي: ولا ثلاثُ بَطٍّ، ولا ثلاثُ شاءٍ.

(٤) منه: انفردت به د.

(٥) تقدم في الصفحة التالية.

(٦) تقدم في ص ٢٨٥.

(٧) ك: وضع.

علي في «الشيرازيات» عن أبي عثمان، قال[1]: «أضافوا إلى رَهْطٍ ونَفرٍ، و لم يُضيفوا إلى بَشَرٍ لأنه يكون للكثير، ولا إلى قَوم لأنه يكون للقليل والكثير. ووهم أبو عثمان في قوله في بَشَرٍ: لا يقع إلا للكثير».

وصرَّح س[2] أنه لا يقال: ثلاثُ غَنَمٍ. وظاهر كلامه أنه لا يقال: ثلاثُ إبلٍ، ولا ثلاثُ بَقَرٍ[3]، ولا ثلاثُ بَطٍّ، ولا ثلاثُ شاءٍ.

وقوله **ويُغني عن تَمييزِ العددِ إضافتُه إلَى غيرِه** مثاله: اقبض عَشرتَك وعِشْرِي زيدٍ؛ لأنك لم تُضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس، فاستغنى عن المفسِّر، ومن كلامهم: بَرِئتُ إليك مِن خَمسٍ وعِشْرِي النَّخَّاسِين[4]، وقال الشاعر[5]:

وما أنتَ ، أمْ مـا رُسُـومُ الـدِّيارِ وَسِـتُّوكَ قـد كَرَبَـتْ تَكْمُـلُ

* * *

---

(١) الشيرازيات ص ٣١١، ٣١٣، وفي النقل تصرف.

(٢) الكتاب ٣: ٥٦٢.

(٣) ك: ولا ثلاثة نفر.

(٤) ك: اليمانين.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣٣٨.

ص: فصل

[٤: ١٤٩/أ] **تُحذَفُ تاءُ الثلاثة[١] وأخواتِها إنْ كان واحدُ المعدودِ مؤنثَ / المعنى حقيقةً أو مجازًا، أو كان المعدودُ اسمَ جنسٍ أو جمعٍ مؤنثًا[٢] غيرَ نائبٍ عن جمعِ مذكَّر، ولا مسبوقٍ بوصفٍ يدلُّ على التذكير، وربَّما أُوِّل مذكَّر بمؤنَّث، ومؤنَّث بمذكَّر، فجيء بالعددِ على حَسَب التأويل، وإنْ كان في المذكور لغتانِ فالحذفُ والإثباتُ سِيَّان، وإن كان المذكورُ صفةً نابتْ عن الموصوف اعتُبر غالبًا حالُه لا حالُها.**

ش: تكلم النحويون في العلة الموجبة لإثباتِ تاء التأنيث من ثلاثة إلى عشرة مع المذكر المضاف إليه اسمُ العدد وحذفِها مع المؤنث؛ وذلك من الوضعيَّات، ونحن لا نرى تعليل الوضعيات، لكنه ينبغي أن نوافقهم، فنذكر شيئًا مما ذكروا، فقال المصنف في الشرح[٣]: «الثلاثة[٤] وأخواتها أسماء جماعات، كزُمْرة وأُمَّة وفِرقة وعُصْبة وسُرْبة[٥] وفِئة وعَشيرة وقَبيلة وفَصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتُوافق الأسماء التي هي بمنْزلتها، فاستُصحب الأصل[٦] مع المعدود المذكر لتقدُّم رتبته، وحُذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخُّر رتبته» انتهى.

---

(١) فيما عدا ن: تاء التأنيث.

(٢) فيما عدا ن: «مؤنث». وفي التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش: «مؤنثًا»، وهو الصواب؛ لأنه نعت لقوله (اسم) .

(٣) ٢: ٣٩٨.

(٤) الذي في المخطوطات: «من الثلاثة»، صوابه في شرح المصنف، وعنه في ناظر الجيش.

(٥) السربة: القطعة من الخيل، وجماعة النخل. والسربة من القطا والظِّباء والشاء: القطيع.

(٦) الذي في المخطوطات: «الفعل»، صوابه في شرح المصنف، وعنه في ناظر الجيش.

وهذا معنى ما[1] قال بعضهم[2]: أرادوا التفرقة بين عدد المذكر وعدد المؤنث، واختصَّ المذكر بالتاء لأنَّ العدد كله مؤنث لمذكرٍ كان أو لمؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة تدلُّ على تأنيثه، والمذكر هو السابق بحقٍّ الأصالة، فحصلت له العلامة.

وقال بعضهم: العدد كله مؤنث، فجعلت تاء التأنيث في المذكر لأنه أخفُّ من المؤنث، ولم يجعلوها في المؤنث لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين علامتي تأنيث: علامة تأنيث العدد، وعلامة تأنيث المعدود، فيقولوا: ثلاثةُ نِسوةٍ، وثلاثةُ جَفَنات، فحذفوا العلامة من عدد المؤنث، وأثبتوها في عدد المذكر هروبًا من اجتماع العلامتين.

وقال أبو القاسم الزجاجي[3] وابن بابشاذ: وأيضًا فإنَّ العدد مؤنث قبل دخول تاء التأنيث، فهو كعَناق مؤنث بالصيغة وكهند؛ بدليل أنه إذا سميت بـ«ثلاث» من ثلاث نسوة لم تصرفه للتعريف والتأنيث، فجرى مجرى هند ونحوها من الأسماء المؤنثة المعنى، فمن حيث لم يجز إدخال تاء التأنيث على هذا، والمراد بها المؤنث، فكذلك ثلاث ونحوها من العدد لا تدخل التاء عليه وهو مضاف إلى مؤنث.

وقال بعضهم: العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع، وقد وجدنا من الجموع ما هو مذكر، ويجمع بتاء التأنيث، نحو غُراب وأَغْرِبة، وما هو مؤنث، ويجمع بغير تاء التأنيث، نحو عُقاب وأَعْقُب.

---

(١) ك، ن: لما.

(٢) انظر هذه التعليلات في أسرار العربية ص ١٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٠ ولابن الضائع ١: ٣١١ [رسالة] والمقدمة الجزولية ص ١٧١ وشرحها للأبذي ٢: ١١٨ [مخطوط].

(٣) الجمل ص ١٢٥.

وقال بعضهم: إنما كان عدد المذكر بالتاء لأنه لو كان بغير تاء لأوهمَ أنه مذكر؛ لأنه مضاف إلى مذكر، ولفظه لفظ المذكر، والعدد هو المعدود في المعنى، وهم قد جعلوا العدد مؤنثًا، فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام. وهذا اختيار ابن عصفور[1].

وهذه الأسماء إذا أردت بها مجرد العدد وضعتها العرب مؤنثة بالتاء ، وهي مسكّنة . وبعض النحويين[2] يقول إنها مبنيَّة على السكون . / فإذا سردتها ، ولم [١٤٩/ب]
تُخبر بها ولا عنها ، ولا عَطفت بعضها على بعض - كانت ساكنة كحروف الهجاء، فتقول : واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ ، كما تقول: أَلِفْ با تا ثا ، ولهذا[3] تقول: ثَلاثَهَ اَرْبَعَه[4]، فتطرح حركة الهمزة من أربعة على الهاء من ثلاثة ، ولا تقلبها تاءً.

فإن أُخبر بها أو عنها، أو عُطف بعضها[5] على بعض - أُعربت، فتقول: هذا واحدٌ، ورأيتُ ثلاثةً، ومررت بخمسةٍ، كما تقول: هذه باءٌ، وكتبتُ عينًا، ونظرتُ إلى جيمٍ وحاءٍ.

وإذا أخبرت عن عدد مجرد من المعدود كان كله بالتاء، نحو قولك: ستةُ نصفُ اثني عشر، وثلاثةُ نصفُ ستةَ، ويُمنع الصرف للتأنيث والعلمية. وقد مرَّ ذكر هذه المسألة في «باب العلم»[6] من شرح هذا الكتاب، وذكرنا خلافًا في منع الصرف هناك.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٣٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٧٨٢ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٣٠٩ [رسالة].

(٣) س: لهذا.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٥، وقد نص على أنّ هذا سمعه بعضهم من بعض العرب.

(٥) بعضها: سقط من ك.

(٦) انظر ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣.

وإن أردت بالعدد المعدودَ فإمَّا أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره، فإن لم تذكره فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكر وبحذفها لمؤنث، فتقول: صُمتُ خمسةً، تريد: خمسةَ أيام، وسِرتُ خمسًا، تريد: خمسَ لَيالٍ. ويجوز أن تحذف تاء التأنيث، حكى الكسائي[1] عن أبي الجَرَّاح: صُمْنا من الشَّهر خَمْسًا، وحكى الفراء[2]: أفطَرْنا خَمْسًا وصُمْنا خَمْسًا، وصُمْنا[3] عَشْرًا من رمضان.

وقال بعضهم: «وما[4] حكى الكسائي من قولهم صُمْنا من الشَّهر خَمْسًا لا يَصِحُّ عن فصيح، ولا يُلتفت إليه» انتهى. وعلى ذلك أنشدوا قول الشاعر[5]:

وإلا فَسيرِي مِثلَما سارَ راكِبٌ   تَيَمَّمَ خِمْسًا ليس في سَيرِهِ أَمَمْ

قالوا[6]: يريد: خمسةَ أيامٍ، وفي الحديث: (مَن صامَ رَمَضانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِن شوَّالٍ)[7]، المعنى: بستةِ أيامٍ.

وإن ذَكرتَ المعدود في اللفظ فاسم العدد بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٠ والمقرب ١: ٣٠٦.

(٢) معاني القرآن ١: ١٥١، وفيه المثال الأخير فقط. وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٦٣٧ أنَّ الفراء حكاه عن أبي فقعس.

(٣) صمنا: ليس في ك.

(٤) وما: سقط من ك.

(٥) هو عمرو بن شأس الأسدي. الحماسة ١: ١٦٣ [٨٥] وطبقات فحول الشعراء ص ٢٠٠ والشعر والشعراء ص ٤٢٥. الأمم: القصد والقرب.

(٦) الأمالي ٢: ١٨٩ وشرح الحماسة للأعلم ص ٦٩١ [٤٤٤]. وهذا على رواية (خَمسًا) بفتح الخاء، ويروى (خِمسًا) بكسرها، والخِمس: ورود الإبل في اليوم الرابع بعد اليوم الذي وردت فيه، فهي حينئذ ظماء.

(٧) أخرجه بهذه الرواية ابن ماجه في سننه: كتاب الصوم (الباب ٣٣) ١: ٥٤٧، وتتمته: (كانَ كصَومِ الدَّهر). وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصيام (الباب ٣٩) ٢: ٨٢٢، وروايته (ثم أتبعه ستًّا من شوال).

وقال بعض أصحابنا[1]: شذَّت ثلاثة ألفاظ من المؤنث، فجاء عددها بالتاء، قالوا: ثلاثةُ أنْفُسٍ، وثلاثةُ أعْيُنٍ، جمع عَين بمعنى الرَّبيئة، وهو الحافظ للقوم والحارس، وثلاثةُ دَوابَّ، قال تعالى ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[2]، وقالوا في الرَّبيئة: جاءتْ عينُ القوم، وقالوا: هذه دابَّة. ثلاثةُ أنفُس لُحظ معنى الشخص، وهو مذكر، وثلاثةُ أعيُن لُحظ حارس القوم، وهو رجل، فهو مذكر، وثلاثةُ دَوابَّ، فالأصل: ثلاثةُ أشخاصٍ دَوابَّ، حُذف الموصوف، وأُقيمت صفته مقامه، وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف. انتهى ملخصًا.

وقال غيره: ويقولون: ثلاثُ أنفُسٍ، فيحذفون التاء - وإن عَنَوا رجالاً - لأجل اللفظ، على أنَّ النفس تذكَّر، وثلاثةُ أنْفُسٍ إذا عَنَوا مذكَّرًا، وهذا في كلامهم وأشعارهم كثير فاشٍ. ويقولون في الرَّبيئة: ثلاثُ أعيُنٍ، وثلاثةُ أعيُنٍ، وثلاثُ دوابَّ، وثلاثةُ دَوابَّ[3]، حملاً على اللفظ والمعنى، وحَكى ثلاث دَوابَّ أبو زيد والجرمي.

والمُعتَبَر في التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع، سواء أكان كل واحد منهما حقيقة أم مجازًا، ولا يُعتَبَر تأنيث الجمع، فلذلك تقول: ثلاثةُ سِجِلَّات، / وثلاثةُ دُنَينيرات، خلافًا لأهل بغداد، فإنهم يقولون: ثلاثُ حَمَّامات، فيعتبرون لفظ الجمع[4]. وقال الكسائي: تقول: مررتُ بثلاثِ حَمَّاماتٍ، ورأيتُ ثلاثَ سِجِلَّات[5] - بغير هاء - وإن كان الواحد مذكَّرًا؛ لأن به التاء[6]، وقول العرب على قول س بالتاء. [٤: ١٥٠/أ]

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٤٤ - ٤٥.

(٢) سورة الزمر: الآية ٦.

(٣) وثلاثة دواب: سقط من ك.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣١ والملخص ١: ٤٢١.

(٥) الحكاية في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٥١ بلا نسبة.

(٦) لأن به التاء ... على قول س بالتاء: ليس في س، د.

وقال ابن الأنباري[1]: «إذا قلت عندي ثلاثُ بناتِ عِرسٍ وثلاثُ بناتِ آوَى فالأولى أن تُدخل التاء في المذكر؛ لأنَّ الواحد ابنُ عِرْس وابنُ آوَى»، جمعه بالتاء[2] كما يجمع المؤنث، أخرجوه على اللفظ، وتركوا المعنى، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل.

ولا يعتبر أيضًا تأنيث المفرد[3] إذا كان عَلَمًا لمذكر، نحو طَلْحة وسَلَمة؛ لأنه تأنيثٌ لا تَعَلُّقَ له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازًا، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه، فتقول: الطَّلَحاتُ ذهبوا، وهذا طلحة قد ذَهب.

وقوله **مؤنثَ المعنى حقيقةً أو مجازًا** مثاله: عندي ثلاثُ فَتَياتٍ، وعَشرُ خَشَباتٍ، وخمسُ أَعْنُقٍ[4]، وثلاثُ أَذْرُعٍ.

وقوله **أو كان المعدودُ اسمَ جنسٍ** إلى قوله **يدلُّ على التذكير** مثاله اسمَ جنس: عندي ثلاثٌ من البَطِّ، وخمسٌ من النَّخل، فالبَطُّ والنَّخل من اسم الجنس الذي استعملته العرب مؤنثًا فقط، ومَدْرَك هذا النوع السماع.

وزعم أبو موسى[5] أنَّ البَقَر مما استُعمل مؤنثًا لا غير، وهو خطأ، بل البقر يُذَكَّر ويؤنَّث، ومن تذكيره ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[6] فيمن قرأه فعلاً ماضيًا، ومِن تأنيثه قراءة من قرأ ﴿تَشابَهُ﴾[7]، جعله فعلاً مضارعًا بالتاء، أي: تَتَشابه.

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ٦٤٠.

(٢) جمعه بالتاء ... ولم يقل: ليس في س، د.

(٣) ك: المذكر.

(٤) أعنق: جمع عَناق، وهي الأنثى من أولاد المعز.

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٧٩.

(٦) سورة البقرة: الآية ٧٠. وهذه قراءة السبعة.

(٧) قرئ تَشَابَهُ بتخفيف الشين، ونسبت إلى الحسن. وتَشَّابَهُ بتشديدها، ونسبت إلى الحسن والأعرج. إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٣٦ ومختصر ابن خالويه ص ٧ والجامع لأحكام القرآن ١: ٣٠٦.

ومثاله اسمَ جمع: عندي ثلاثٌ من الإبل.

واحترز بقوله «مؤنثًا» من اسم جنس مذكر، ومن اسم جمع مذكر، فمثال اسم الجنس المذكر عِنَب وسِدْر ومَوْز وقَمْح، نصُّوا على أنَّ العرب استَعملتها مذكَّرة، ومَدْرَك هذا السماع، واستَعملت سائر أسماء الجنس مؤنَّثة ومذكَّرة، وقالوا: الغالب عليها التأنيث، فعلى هذا تقول: عندي ثلاثةٌ من المَوز، لأنَّ المَوز مذكَّر، وتقول: عندي ثلاثٌ من النَّخل، وثلاثةٌ من النَّخل، لأنه استُعمل مذكَّرًا ومؤنَّثًا.

ومثال اسم الجمع المذكر ما كان منه لِمَن يعقل فحكمه حكم المذكر[1]، فتقول: عندي تسعةٌ من النَّفَر.

وقال صاحب التمهيد: «قد قالوا: ثلاثُ نَفَرٍ، فأنَّثوه، والأكثر التذكير» انتهى.

وقال أبو موسى[2]: «وكل اسم يقع على الذكور مِمَّن يعقل فالأعَمُّ فيه التذكير»، ومثَّل ذلك بالنَّفَر والبَشَر والرَّهْط.

وقد جاء التأنيث أيضًا في القوم، وهو مختص بالرجال، لقوله تعالى ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

وما أدري، وسوفَ - إخالُ - أدري ... أقَـومٌ آلُ حِـصْنٍ أم نِـساءُ

وقوله تعالى ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾[5] من باب تغليب المذكر.

---

(١) المذكر: سقط من ك.

(٢) المقدمة الجزولية ص ١٧٨، وليس فيه الأمثلة المذْكورة.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١١.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٢٨، ٦: ٦٩.

(٥) سورة نوح: الآية ١.

وأمّا ما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث، نحو ذَوْد وإبل.

وشذَّ من هذا النوع «أشياء» على مذهب س[1]، فقالوا: ثلاثةُ / أشياءَ، [٤: ١٥٠/ب]
وكان قياسه حذف التاء؛ لأنه اسمُ جمع [لِما][2] لا يعقل، كالطَّرْفاء[3] والحَلْفاء[4]، لكنه بُني العدد على المفرد، وهو شيء.

وقد جاء من اسم الجمع الذي لا يعقل فقط ما هو مذكَّر، وذلك نحو جامِل[5]، قال الشاعر[6]:

وجامِلٍ خَوَّعَ مِن نِيبِهِ ... زَجْرُ المُعَلَّى أُصُلاً والسَّفِيحْ

وقال الآخر[7]:

فلا يَحْزُنْكَ أيّامٌ تَوَلّى ... تَذَكُّرُها ولا طَيرٌ أرَنّا

وقال تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[8].

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٢) لما: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) الطرفاء: شجر من الحمض، وقيل: من العِضاه، وهو واحد وجمع. وقيل: واحدته طَرَفة وطَرفاءة.

(٤) الحلفاء: نبت أطرافه محدَّدة كأنها أطراف سَعَف النخل والخوص، ينبت في مغايض الماء والنُّزوز، وهو واحد وجمع. وقيل: واحدته حَلَفة، وحَلفاءة.

(٥) الجامل: الإبل، ويكون فيها الذكور والإناث.

(٦) هو طرفة. الديوان ص ١٤٦ ومجاز القرآن ١: ٣٦٠ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٤. خوَّعَ: نقص. والنيب: مَسانّ إناث الإبل، واحدها ناب. والمعلى: من سهام الميسر التي لها نصيب. والسفيح: من سهام الميسر التي ليس لها نصيب. ك، د، ن: جوع. ك: وَجْرَ المُعَلّى. وآخره في الديوان: «والمنيح»، وهو من أقداح الميسر أيضًا.

(٧) هو بُرَيه بن النعمان الأشعري أو غيره. الأمالي ١: ٦ والزاهر ١: ٤١٧ - ٤١٨ والسمط ١: ٢٠ والتنبيه لأبي عبيد البكري ص ١٦ وحواشيهن.

(٨) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأمَّا قولهم ثلاثةُ أشياءَ وثلاثةُ رَجْلة ففيهما شذوذان:

أحدهما: الإضافة إلى المفسِّر، وكان حقه أن يُفصَل مقرونًا بـ(مِن) كسائر أسماء الأجناس.

الثاني: ثبوت التاء في عددهما، والقياس الحذف؛ لأنَّ اسم الجنس أو الجمع لا يُعتبر في التأنيث والتذكير حالُ واحده، وإنما يُعتبر فيهما حاله، ولذلك[2] قالوا: ثلاثٌ مِن البَطِّ ذُكور، واحده بَطَّةٌ ذَكَرٌ، ومع ذلك لم يقل ثلاثة بل ثلاث.

وقد وُجِّه ثبوت التاء[3] في عددِ أَشياءَ ورَجْلة بأنهما نائبان عن جمعِ مُفرَدَيهما، فعُدل في جمع شَيء على أَفْعال إلى فَعْلاء، وعُدل عن جمع راجِل من أَفْعال كصاحِب وأَصْحاب إلى فَعْلة، وثَبتت التاء في عدديهما كما كانت تَثبت مع المنوب عنه» انتهى.

والرِّجْلة بفتح الراء وكسرها، فإذا زالت التاء فالفتح لا غير، كالرَّكْب والصَّحْب والسَّفْر[4]، قال[5]:

ورَجْلةً يَضربون البَيضَ عن عُرُضٍ ضَرْبًا تَواصَى به الأبطالُ سِجِّينا

واحترز بقوله «ولا مسبوقٍ بوصفٍ يدلُّ على التذكير» من قولك: لي ثلاثةٌ ذكورٌ من البَطِّ، وأربعةٌ فُحولٌ من الإبل. فإن تأخَّر الوصف الدالُّ على التذكير لم يُعتبر، فتقول: عندي ثلاثٌ من البَطِّ ذُكورٌ، وأَربعٌ من الإبل فُحولٌ.

---

(١) ٢: ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) ك: وكذلك.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٤) ك: والسَّفن.

(٥) هو ابن مقبل. الديوان ص ٢٣٦ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٨٦٦. الرجلة: المشاة. والبيض: جمع بيضة، وهي من السلاح الخوذة. وعن عرض: عن كل جانب وناحية. وسجّين: شديد.

وظاهر كلام المصنف أنه إذا سَبق الوصف الدال على التذكير لزمت التاء، وكذا نص عليه في الشرح[1]، قال: «فإن تَوَسَّطَ دليل تذكير لزم بقاء التاء، نحو: لي ثلاثةٌ ذكورٌ من البَطّ، وأربعةٌ فُحولٌ من الإبل».

وقال بعض أصحابنا[2]: «فإن قدَّمتَ الذكور قلت: ثلاثةٌ ذكورٌ من البَطّ؛ لأنَّ الذكور جمع، المعتبر منه الواحد، وهو ذَكَرٌ، ولو قلت ثلاثٌ، ولم تَلحظ الذكور[3]، ولحظتَ البَطّ - كان جائزًا، لكن الأولى أن تَلحظ المقدَّم» انتهى. وهذا مخالف لما قاله المصنف.

وقال س[4]: «وتقول: له ثلاثٌ من الشاء، وثلاثُ شِياهٍ ذُكورٌ، وخمسٌ من الغنم ذُكورٌ، والشِّياه والغَنَم أنثى». قال[5]: «وتقول: له ثلاثةٌ ذُكورٌ من الغَنَم، وخمسةٌ ذكورٌ من الإبل؛ لابتدائك بالمذكر» انتهى. فلو كان الفاصل غير مناقض[6] لم يُعتدّ به، نحو: له ثلاثٌ حسانٌ من الخيل ذكورٌ.

وقوله وربَّما أُوِّلَ إلى قوله التأويل مثال الأول قوله[7]: / [٤: ١٥١/أ]

وإنَّ كِلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وأنتَ بَريءٌ مِن قَبائلِها العَشْرِ

أُوِّلَ الأَبْطُن بالقبائل. وقال الآخر[8]:

---

(١) ٢: ٣٩٨.

(٢) هو الأبذي، قال ذلك في شرح المقدمة الجزولية ٢: ١٢٦ [مخطوط].

(٣) الذكور ... أن تلحظ: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٥٦١ - ٥٦٢، وفيه اختصار.

(٥) الكتاب ٣: ٥٦٢.

(٦) أي: غير مناقض للتأنيث.

(٧) البيت لرجل من بني كلاب سمّاه العيني «النَّوَّاح». واسمه في الأشباه والنظائر ٣: ١٢٣: الأعور بن البراء الكلابي. وهو في الكتاب ٣: ٥٦٥ والكامل ص ٨٠٢ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٢٦ والمقاصد النحوية ٤: ٤٨٤ وغيرها من كتب النحو.

(٨) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ١٠٠ والكتاب ٣: ٥٦٦ والكامل ص ٧٩٨، ٨٠٢. الكاعب: الجارية التي كعب ثديها ونهد. والمعصر: الجارية أول ما أدركت.

فكانَ مَجَنِّي دُونَ مَن كُنتُ أتّقي   ثَلاثُ شُخُوصٍ : كاعِبانِ ومُعْصِرُ

أوّل الشُّخوص بالجَواري.

ومثال الثاني قوله[1]:

وَقـــائع في مُـــضَرٍ تِـــسعة   وفي وائـــلٍ كانَـــتِ العاشِـــرَهْ

وقال آخر[2]:

ثَلاثَـــةُ أنفُـــسٍ وثَـــلاثُ ذَوْدٍ   ....

أوّلَ الوَقائع بمَشاهِد، والأنْفُس بأشْخاص.

وقول المصنف «ورُبَّما» يدلُّ على جواز ذلك على قِلّة.

وقال صاحب البديع[3]: «ويقولون[4] ثلاثُ شُخوصٍ إذا عَنَوا مؤنثًا حملاً على المعنى».

وقال ابن عصفور في «المقرّب»، وقد ذكر شذوذ ثلاثة أنفس، قال[5]: «والنفسُ مؤنّثة، لكن عُوملت معاملة المذكّر حملاً على معنى شخص، وما عدا ذلك فلا يحمل على المعنى إلا في ضرورة، نحو قوله:

فكانَ مِجَنِّي ....

البيت، فأسقط التاء لأنّ الشخوص[6] في المعنى هي الكاعِبانِ والمُعْصِر».

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٢٦ وتهذيب اللغة ١٥: ٦٤٦ والإنصاف ص ٧٦٩. وفي هذه المصادر أنّه ذهب بالوقائع إلى الأيام.

(٢) تقدم في ص ٢٦٣، ٢٩١.

(٣) البديع لابن الأثير ٢: ٣٠٠.

(٤) س: وتقول.

(٥) المقرب ١: ٣٠٧.

(٦) الذي في المخطوطات: «الشخص»، والتصويب من المقرب.

وزعم يونس[1] عن رؤبة «ثلاثُ أنفُسٍ»، على تأنيث النفس. وذكر س[2] أنَّ العرب تقول: نَفْسٌ واحِدٌ، وأنها تقع مذكَّرة ومؤنَّثة، وقد جاء في القرآن ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[3]، و﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي﴾[4]، وقرئ ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ﴾[5] على التأنيث والتذكير.

وقوله وإن كان في المذكور لغتان فالحذف والإثبات سِيَّانِ مثال ذلك حالٌ وعَضُدٌ ولِسانٌ وأسماء الأجناس المميَّز واحدها بالتاء دون ما التُزم فيه منها التذكير أو التأنيث. وقوله **فالحذف** أي: إن راعيتَ التأنيث حَذفتَ، أو التذكيرَ أَثْبَتَّ.

وقوله وإن كان المذكورُ صفةً إلى آخر المسألة مثال ذلك: ثلاثةُ رَبَعاتٍ[6]، بالتاء إذا أردت رجالاً، وثلاثُ رَبَعاتٍ، بسقوطها إذا أردت نساءً. ومِن اعتبار حال الموصوف قوله تعالى ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[7]، أي: فله عشرُ حسنات أمثالها، فلولا قصدُ الحسنات لقال: عشرةُ أمثالها؛ لأنَّ واحد الأمثال مِثل، وهو مذكَّر.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٥.

(٢) الكتاب ٣: ٥٦٢.

(٣) سورة النساء: الآية ١.

(٤) سورة الفجر: الآيتان ٢٧ - ٢٨.

(٥) سورة الزمر: الآية ٥٩. قرأ الجمهور بفتح الكاف من ﴿جاءتكَ﴾ وفتح تاء ما بعدها خطابًا للكافر ذي النفس، وقرأ ابن يعمر، والجحدري، وأبو حيوة، والزعفراني، وابن مقسم، ومسعود بن صالح، والشافعي عن ابن كثير، ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير، والعبسي ﴿جاءتكِ آياتي فَكَذَّبْتِ بها واستكبرتِ وكنتِ﴾ بكسر الكاف والتاء خطابًا للنفس المذكورة في الآية ٥٦: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾. البحر المحيط ٧: ٤١٩.

(٦) الرَّبْعة من الناس: الذي ليس بالطويل ولا بالقصير.

(٧) سورة الأنعام: الآية ١٦٠.

قال المصنف في الشرح[1]: «ومِن العرب مَن يُسقط تاء العدد المضاف إلى دَوابَّ لتأنيث لفظها[2] مع قصد تذكير الموصوف؛ لأنَّ الدابَّة صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة، فاعتُبر في العدد لفظها، ومنه احترزت بقولي: اعتُبر غالبًا حاله لا حالها» انتهى، أي: حال الموصوف لا حال الصفة.

وقال ابن عصفور[3]: «وتقول: ثلاثةُ نَسّابات؛ لأنه صفة لمحذوف، التقدير: ثلاثةُ رِجالٍ نَسّابات، وكذلك تفعل في أمثاله. فأمَّا قولهم ثلاثُ دَوابَّ ذكور فعلى جعل الدابَّة اسمًا».

وقال س[4]: «تقول: ثلاثةُ نَسّابات؛ وهو قبيح لأنَّ النَسّابة صفة، كأنه قال: ثلاثةُ رجالٍ نَسّابات»، استقبح حذف الموصوف.

* * *

(١) ٢: ٤٠٠.

(٢) لفظها ... في العدد: سقط من ك.

(٣) المقرب ١: ٣٠٧.

(٤) ٣: ٥٦٢ - ٥٦٣.

ص: فصل[1]

يُعطَفُ العشرون وأخواتُه على النَّيِّف، وهو إنْ قُصِد التعيينُ واحدٌ أو أحدٌ[2] واثنان وثلاثة وواحدةٌ أو إحدى[3] واثنتان وثلاثٌ إلى تسعةٍ في التذكير، وتِسعٍ في التأنيث. / وإن لم يُقصَد التعيينُ فيهما[4] فبِضْعةٌ وبِضْعٌ. ويُستَعمَلان [٤: ١٥١/ أيضًا دون تَنْييف، وتُجعَل العَشَرةُ مع النَّيِّف اسمًا واحدًا مبنيًّا على الفتح ما لم يَظهَر العاطفُ.

ولِتاء الثلاثةِ والتسعةِ وما بينهما عندَ عَطفِ عشرين وأخواتِها ما لَها قبلَ النَّيِّف. ولِتاءِ العَشَرةِ في التركيب عكسُ ما لها قبلَه، ويُسَكِّنُ شينَها في التأنيث الحجازيُّون، ويَكسِرها التَّميميُّون، وقد تُفتَح، ورُبَّما سُكِّن عينُ عَشَر.

ش: قسم أصحابنا[5] العدد إلى أربعة أنواع:

مفرد: وهو واحد واثنان للمذكر، وواحدة واثنتان - قال الجرمي: لغة الحجاز، وثِنْتان لغة تميم - للمؤنث. وعشرون والعقود بعدها إلى مِئة: ويستوي فيها المذكر والمؤنث.

ومضاف[6]: من ثلاث وعشرة وما بينهما، ومئة وألف.

ومركَّب: من أحدَ عشرَ إلى عشرين.

---

(١) فصل: انفردت به ن.

(٢) ك: واحد.

(٣) ك: وإحدى.

(٤) فيما عدا س: فيها.

(٥) المقرب ١: ٣٠٥ - ٣١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٩.

(٦) ك: ويضاف من ثلاثة.

ومعطوف: وهو العقود المعطوفة على النَّيِّف[1] من واحد وعشرين وتسعة وتسعين وما بينهما من ذلك.

وتقدَّم للمصنف ذكر المضاف، وشرعَ هنا في ذكر المعطوف.

فقوله **وأخواتُه** هي الثلاثون والأربعون والخمسون والستون والسبعون والثمانون والتسعون.

وقوله **على النَّيِّف** لا يقال نَيِّف إلا لِما بعده عشرة أو عشرون. وقال الجوهري[2]: «النَّيِّف: الزيادة، يُخَفَّف ويُشَدَّد، وأصله من الواو، ويقال: عشرة ونَيِّف، ومئة ونَيِّف، وكلُّ ما زاد على العَقد فهو نَيِّف حتى يبلغ العَقد الثاني، ونَيَّفَ فلانٌ على السبعين، أي: زاد، وأنافَت الدراهمُ، أي: زادت، وأنافَ: أشرَفَ».

وقوله **واحدٌ أو أحدٌ** فتقول: واحدٌ وعشرون، وأَحَدٌ وعشرون. وهمزة أَحَد هذا مبدلة، أصلها الواو لأنه من الوَحدة، كما قالوا: أَنَاة[3]، وأصله وَنَاة؛ لأنه مشتقٌّ من الوَنَى[4]، وهو الفُتُور.

وقوله **وواحدةٌ أو إحدى** أمَّا واحدة فهو القياس لأنه تأنيث واحد، وأمَّا بناء إحدى فليس القياس، كما أنَّ أَحَدًا بمعنى واحد ليس القياس؛ ألا ترى أنَّ أوَّلَ[5] العدد هو الواحد، ولم يقولوا إذا عَدُّوا: أَحد. اثنان، إنما قالوا: واحد.

وهمزة إحدى بدل من واو، وهو بدل في اقتياسه خلاف[6]، بخلاف همزة أَحَد، فإنها بدل لا ينقاس. والألف في إحدى هي للتأنيث، ولذلك مُنعت الصرف، فلم تُنَوَّن، يدلُّك على ذلك قولهم: إحدَى وعشرون جاريةً.

---

(١) ك: المعطوف عليها النيِّف.

(٢) «وقال الجوهري ... أشرف»: سقط من ك. وقوله هذا في الصحاح (نيف).

(٣) الأناة من النساء: التي فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٤) كذا ضبطت في س. ويقال أيضًا: «الوُنِيّ»، وهو صواب أيضًا.

(٥) س: أقل.

(٦) انظر ذلك الخلاف في المنصف ١: ٢٢٨ - ٢٣١ والممتع ١: ٣٣٢ - ٣٣٥.

وقوله **وإن لم يُقصَد التَّعينُ فيهما فَبِضْعةٌ وبِضْعٌ** أي: وإن لم يُقصَد تَعيين العدد في المذكر والمؤنث فالنَّيِّف الذي يُعطَف عليه هو[1] بِضْعة مع المذكر، فتقول: عندي بِضْعةٌ وعشرون درهمًا، وبِضْعٌ وعشرون جاريةً، فتفيد أنَّ عندك زائدًا على العشرين من الدراهم والجواري، لكنَّه لا يتعين ذلك الزائد؛ لأنَّ بِضْعة وبِضْعًا يُطلَقان في اللغة على ثلاث إلى تسع.

وظاهر كلام المصنف أنَّ استعمال بِضْع وبِضْعة يكون مع المعطوف فقط، وليس كذلك على ما نُبَيِّنه بعد.

وهما بكسر الباء، مشتقّان من بَضَعتُ الشيءَ: قَطَعته[2]، كأنه قِطعة من العدد.

وقوله **ويُستَعملان أيضًا دون تَنييف** أي: لا يكون بعدهما عشرة ولا عشرون، ومنه قوله تعالى ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[3].

وقوله **وتُجعَل العَشرة مع النَّيِّف اسمًا واحدًا** يريد: أو العشر. والنَّيِّف يشمل ما قُصد به التعيين / وما لم يُقصَد به التعيين، وهما بِضْعة وبِضْع، فكما تبني أحد مع عشر وإحدى معها كذلك تبني معها بِضْعة وبِضْعًا، فتقول: جاءني بِضْعةَ عَشَرَ رجلاً، واشتريتُ بِضْعَ عَشرةَ جاريةً. [٤: ١٥٢/أ]

وحين شرح المصنف كلامه قال في النَّيِّف[4]: «أحدَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما»، ولم ينصّ على بِضْعةَ عشرَ وبِضْعَ عشرةَ، لكنه يشمل النَّيِّف ذلك، ولا يختصُّ بالمعطوف ولا بالمركَّب، بل هو عدد مبهم من ثلاث إلى تسع، يُجرى مفردًا

---

(١) ك: وهو.

(٢) فيما عدا د: قطعت.

(٣) سورة الروم: الآية ٤.

(٤) شرح المصنف ٢: ٤٠١.

ومع العشرة مُجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء، تقول: هؤلاءِ بِضْعةُ رجالٍ، وبِضْعُ نسوةٍ، قاله أبو علي الفارسي[1].

وقال الفراء[2]: البِضْعُ لا يذكر إلا مع العشرة ومع العشرين إلى التسعين، كذلك رأيت العرب تقول، ولا يقولون: بِضع مئة، ولا ألْف، وهو نَيِّف لِما بين الثلاثة إلى التسعة، وإن كان للذكر قيل بِضْعة.

وأمَّا النَّيِّف فيكون بغير هاء للذكر والأنثى، يكون مع العقود بحسبها، إن كان مع العشرة فما بين الواحد إلى أقلَّ من العشرة، وإن كان بعد المئة فهو عشرة أو أقلُّ، وبعد الألف عشرة فأكثر.

والعَرْج: ما بين السبعين إلى التسعين من الإبل، وقال الأعلم في قول الشاعر[3]:

يومَ تُبدي البِيضُ عن أسْؤُقِها وتَلُفُّ الخيلُ أعراجَ النَّعَمْ

الأعراج: جمع عَرْج، وهو ما بين الخمسين والمئة من الإبل.

وقال أبو عمرو بن تَقِيٍّ: البِضْع ليس نَصًّا في عدد بعينه، إنما هو من الثلاثة إلى التسعة، وهو اسم جمع كالنَّفَر، ويُستَعمَل وحده، كقوله تعالى ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾، ومركبًا ومعطوفًا. وحكمه حكم العشرة فما دونها، تثبت فيه التاء[4] في عدد المذكر، وتسقط في المؤنث، وهو من البَضْع: القَطْع، بفتح الباء المصدر،

---

(١) قوله هذا في المخصص ١٧: ١١١.

(٢) قوله هذا في تفسير الطبري ١٦: ١١٥ [تحقيق محمود شاكر]: الآية ٤٢ من سورة يوسف.

(٣) هو طرفة. ديوانه بشرح الأعلم ص ١٠٩، والذي فيه: «والأعراج: جمع عرج، وهو ما بين الخمسين والمئة إلى المئتين من الإبل»، وفي حاشيته أنَّ لفظتي «المئة إلى» ليستا في النسخة الشنقيطية من الديوان. تلف الخيل أعراج النعم: تجمعها وتسوقها. وقيل: العرج: القطعة من الإبل ما بين ثلاثمئة إلى الألف. جمهرة اللغة ١: ٤٦٢.

(٤) ك: الهاء.

وبكسرها[1] اسم[2]، كالذِّبح والذَّبح. وبمنْزلته النَّيِّف[3]، من أنافَ على الشيء: إذا زاد عليه، وهو ينطلق على الواحد إلى التسع، ولا يُستَعمل مفردًا، بل تقول: عندي عشرةٌ أو عشرٌ ونَيِّفٌ.

وقوله مَبنيًّا على الفتح أمَّا علة البناء فهي لتضمُّن معنى الحرف، وهو حرف العطف الذي هو الواو؛ إذ أصل هذا العدد من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ العطفُ، إلا أنَّ العرب اختَصرت، فحَذفت حرف العطف، وركَّبت الاسمين، وبَنَتْهما على الفتح، وصار العدد إذ ذاك نصًّا في المجموع؛ إذ كان - لو أَقَرُّوا العطف - يحتمل الكلام معنيين: أحدهما الحمل على أنَّ المراد المجموع. والثاني الحمل على أنَّ المراد التوزيع، فإذا قلت اشتريتُ هذا الثوبَ بتسعةٍ وعشرةٍ احتَمل أنك اشتَريتَه بمجموع ذلك، فتكون الواو إذ ذاك جامعةً، واحتَمل أنكَ اشتَريتَه مرةً بتسعة ومرة بعشرة، فتكون الواو عاطفة لا جامعةً، فلما أرادوا أن يُزيلوا هذا الاحتمال الثاني، وينصُّوا على الأول - حَذفوا الحرف، وركَّبوا، فلم يَحتمل إلا هذا المعنى الواحد.

ولم يَبْنُوا فيما دون العشرة فيقولوا: اشتريتُ هذا الثوبَ بثلاثةَ أربعةَ، يريدون: / بثلاثةٍ وأربعةٍ في وقت واحد ؛ لأنهم وجدوا ما يُغني عن ذلك ، وهو سبعة، إذ هي رتبة ناصّة في العدد ، وليس لهم اسم واحد موضوع لـ«خمسةَ عشرَ» وأخواته. [٤: ١٥٢/ب]

ولم يُرَكِّبوا في المعطوف لأنهم لم يَجدوا له نظيرًا في المُرَكَّبات، لا يُحفَظ من كلامهم اسمان مركَّبان، واحدهما جمع، نحو: زيدَ عَمرِينَ، وفي كلامهم مثل أحدَ عشرَ. وعشرون وأخواته بمنْزلة جموع السلامة في الإعراب، فلم تُرَكَّب مع الأسماء المفردة كما لم يُرَكِّبوا جموع السلامة معها. ومَنع من التركيب في جموع السلامة

(١) فيما عدا ن: وبكسره.

(٢) د: الاسم.

(٣) النيف: سقط من ك.

أنَّ التركيب يُوجب البناء، وجمع السلامة لا يكون مبنيًّا إلا في موضع يُحكَم فيه للبناء بحكم الإعراب في الإتباع على اللفظ، وذلك في باب النداء وفي باب «لا»، فأمَّا «الذينَ» فصيغة جمع، وليس بجمع.

وأمَّا كون بنائه على حركة فلأنَّ المُعرَب إذا طَرأ عليه ما يوجب بناءه كان بناؤه على الحركة. وكانت حركة الثاني فتحةً طلبًا للتخفيف، وكانت حركة الأول فتحةً إمَّا طلبًا للتخفيف أو لِشَبَه آخره بما هو في كَنَف تاء التأنيث؛ لأنَّ الاسم[1] الثاني بمنْزلة تاء التأنيث[2]، ولذلك مُنع الصرف مع العلمية، وحُذف في النسب كما كان ذلك في تاء التأنيث. وبناء هذا المركَّب لازم.

وأجاز الكوفيون[3] إضافة النَّيِّف إلى العشرة، واستدلُّوا على ذلك بقوله[4]:

عُلِّـقَ مِـنْ عَنائِـهِ وشِـقْوَتِهْ   بِنْتَ ثَمانِي عَـشْرةٍ مِـنْ حِجَّتِـهْ

قال بعض أصحابنا: «وهذه الإضافة لا معنًى لها؛ لأنَّ الإضافة المحضة إمَّا على معنى اللام أو معنى مِن، ولا يُتَصَوَّر معنًى ذلك في النَّيِّف؛ لأنه ليس للعَشرة ولا منها، بل هو زيادة عليها، وإنْ صَحَّ البيت الذي أنشدوه فضرورة مشبَّهة بقولهم: كَفَّةَ كَفَّةَ، فإنهم قالوا: كَفَّةَ كَفَّةٍ[5]، بالإضافة، فشُبِّه به ثماني عشرةٍ تشبيهًا لفظيًّا؛ إذ الإضافة في ثماني عشرةٍ لا معنًى لها، وفي كَفَّةَ كَفَّةٍ لها معنًى، أي: كَفَّةً منه لِكَفَّةٍ مني» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

---

(١) ك، ن: اسم.

(٢) لأنَّ الاسم الثاني بمنْزلة تاء التأنيث: سقط من س.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤ والإنصاف ص ٣٠٩ - ٣١٢ [٤٢]. وقد أجازها الفراء في الشعر.

(٤) الرجز لنُفَيْع بن طارق في الحيوان ٦: ٤٦٣ وبين هذين الشطرين شطران، والإنصاف ص ٣٠٩ والخزانة ٦: ٤٣٠ - ٤٣٣ [٤٨٢]. وهما في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤، وقد ذكر أنَّ أبا ثَروان العُكْليّ أنشده إياهما.

(٥) الكتاب ٣: ٣٠٤. لقيته كفةَ كَفَّةَ، أي: استقبلته مواجهة.

قال بعض أصحابنا[1]: «ليس في خمسة عشر إلا البناء عندنا؛ لأنه قد تضمَّن معنى الحرف، فليس فيه إلا البناء، وأجاز الكوفيون إضافة الأول إلى الثاني، واستَحسَنُوا ذلك إذا أُضيف، فقالوا: هذا خمسةُ عَشرِ، وخمسةُ عَشرِكَ؛ لأنَّ هذا تُعربه العرب قليلاً، فتقول: هذا خمسةُ عشرِك، وهي لغة قليلة رديَّة. وهذا الذي ذهبوا إليه لا يُحفَظ من كلام العرب، ولا له قياس يجري عليه» انتهى.

وقوله **ما لم يَظهر العطف** ظاهره أنه يقال: عندي خمسةٌ وعشرةٌ، فيمنع إذْ ذاك البناء والتركيب. وقال المصنف[2] في الشرح: «ومنه - يعني من العطف المانع من البناء والتركيب - قولُ الشاعر[3]:

كأنَّ بها البدرَ ابنُ عَشْرٍ وأربَعٍ إذا هَبَواتُ الصَّيفِ عنه تَجَلَّتِ»

وهذا التركيب الذي في الشعر مخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النَّيِّف على عَشر، فلا يصحُّ الاستدلال به على هذا التركيب، وإن كانت العرب فَكَّت التركيب ورَدَّتْ ذلك إلى الأصل فينبغي أن يكون في كل واحد من النَّيِّف والعَشر تاء التأنيث للمذكر وإسقاطها منهما للمؤنث، / وما أظنُّ العرب فاهت بمثل: عندي خمسة وعشرة رجلاً، ولا: عندي خمس وعشر أمَةً. [٤: ١٥٣/أ]

وقوله **ولِتاءِ الثلاثة** إلى قوله **قبلَ النَّيِّف** يعني أنها تثبت للمذكر، وتسقط للمؤنث، فتقول: عندي ثلاثة وعشرون عبدًا، وثلاث وثلاثون جاريةً.

وقوله **ولِتاءِ عَشرة[4] في التركيب عكسُ ما لها قبلَه** يعني أنك تحذف التاء من عَشرة في مركب المذكر، فتقول: ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وتُثبتها للمؤنث، فتقول: ثلاثَ عشرةَ جاريةً، وكانت عشرة قبل التركيب بالعكس، تثبت فيه التاء

---

(١) قال بعض أصحابنا ... ولا له قياس يجري عليه انتهى: سقط من س.

(٢) ٢: ٤٠١. «وقال المصنف ... والتركيب»: سقط من ك.

(٣) هبوات: جمع هَبْوة، وهي الغَبَرة. ولم أقف عليه في مصادري.

(٤) كذا في المخطوطات! والذي سبق في الفص: ولتاء العشرة.

للمذكر[1]، وتحذف للمؤنث، فخالفوا في التركيب، ولم يجمعوا فيه بين علامتي تأنيث إلا فيما سيأتي ذكره.

وقوله ويُسَكِّنُ شينَها في التأنيث[2] لأنها مع المذكر مفتوحة، فتقول: ثلاثةَ عَشَرَ.

وقوله ويَكسرها التميميون[3] أي: يكسرونها في التأنيث، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشِرَةَ عَيۡنًا﴾[4]، وكان القياس في لغتهم ألاَّ يكسروا الشين؛ لأنَّ مِن لغتهم أن يقولوا في كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، فإذا كانوا قد سَكَّنوا ما الكسر فيه بأصل الوضع فكان ينبغي ألاَّ يكسروا ما أصلُ الوضع فيه الفتح؛ ألا ترى أنَّ العرب قاطبة تميمًا وغيرها قالوا في العدد: عَشَرَةُ رجالٍ، لكنْ لَمَّا غيَّر الحجازيون شينها في التركيب من الفتح إلى السكون غيَّرتْ ذلك تميم إلى الكسر.

وزعم أبو العباس أنَّ الحجازيين إذ قالوا عَشْرة إنما سَكَّنوا الشين كما يقولون في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَتِفٍ: كَتْفٌ. وهذا غلط منه؛ لأنَّ الحجازيين لا يُسَكِّنون فَخِذًا، وإنما ذلك لغة تميم[5].

---

(١) للمذكر: سقط من ك.

(٢) أي: يسكنها الحجازيون، كما سبق في الفص. الكتاب ٣: ٥٥٧.

(٣) الكتاب ٣: ٥٥٧ - ٥٥٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٦٠. وهي قراءة مجاهد وطلحة بن مصرِّف وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد والأعمش، ورويت عن أبي عمرو. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٢ - ٦٣٣ ومختصر ابن خالويه ص ٥ والمحتسب ١: ٢٦١ والبحر المحيط ١: ٣٩١. وانظر معجم القراءات القرآنية ١: ٦٢. ورويت عن بعض هؤلاء في الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٥) الكتاب ٤: ١١٣، ٤٨٢.

وقوله وقد تُفتَح فتحها هو الأصل، وكان ينبغي أن يقال: وقد تُقَرُّ على أصلها من الفتح، وقرأ الأعمش[1] ﴿اثنتا عَشَرَة﴾ بالفتح.

وقوله وربَّما سُكِّنَ عينُ عَشر قال في (التمهيد): «ومِن العرب مَن يُسكن لتوالي الحركات في كلمة واحدة، فيقول: أَحَدَ عْشَرَ، بسكون العين» انتهى. وقرأ يزيد بن القَعقاع ﴿أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا﴾[2] بسكون العين، وقرأ هُبَيرة صاحب حفص بسكون عين ﴿اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا ﴾[3]، وهي أشذّ من قراءة ابن القَعقاع؛ لأنّ فيها التقاء الساكنين[4] على غير حدِّهما.

ومنهم مَن يُسكن الحاء في أَحْدَ عَشَرَ استثقالاً لتوالي الحركات.

ص: ويقال في مذكَّر ما دون ثلاثةَ عشرَ: أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وفي مؤنثه: إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وربما قيل: وَحَدَ عشرَ، وواحدَ عشرَ، وواحدةَ عشرةَ.

وإعراب اثنا واثنتا باقٍ لوقوع ما بعدهما موقع النون، ولذلك لا يُضافان، بخلاف أخواتهما، وقد يُجرى ما أضيف منها مجرى بَعْلَبَكَّ أو ابن عِرْس. ولا يقاس على الأول، خلافًا للأخفش، ولا على الثاني، خلافًا للفراء، ولا يجوز بإجماعٍ «ثماني عشرةٍ» إلا في الشعر.

ش: القياس أن يقال: واحد عشر؛ لأنه هو اسم العدد؛ ألا ترى أنهم إذا عَدُّوا قالوا: واحد. اثنان. ثلاثه. أربعه، والغالب في الاستعمال في المركب «أَحَد»،

---

(١) والعباس بن الفضل الأنصاري أيضًا. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٣ والمحتسب ١: ٨٥، ٢٦١.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤. ورويت عن نافع وطلحة بن سليمان أيضًا. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٢ والمحتسب ١: ٣٣٢ والنشر ٢: ٢٧٩ والبحر ٥: ٤٠. وانظر معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤.

(٣) سورة التوبة: الآية ٣٦. النشر ٢: ٢٧٩ والبحر ٥: ٤٠.

(٤) ك: ساكنين.

[٤: ١٥٣/ب] وتقدم الكلام[1] في همزته. وذكر المصنف / أنه قد يقال: وَحَدَ عشرَ، فلا يبدلون واوه همزةً، كما لم يبدلوها حين استُعمل صفةً، نحو قوله[2]:

كأنَّ رَحْلي ، وقد زالَ النَّهارُ بنا يومَ الجَليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ

وقوله **وفي مؤنثه إحدى عشرة** تقدم أنَّ ألف إحدى للتأنيث[3]، والتاء في عشرة للتأنيث، فكيف يُجمع بين علامتي تأنيث في المؤنث، ولم يُجمع بينهما في المذكر فيقال: ثلاثةَ عشرةَ؟

وأجاب المصنف في الشرح[4] بأنه «استُثقل ذلك في المذكر لأنهما بلفظ واحد وبمعنًى واحد، فإنَّ مدلول تاء[5] ثلاثة وعشرة تذكير المعدود، فاتَّحَدا لفظًا ومعنًى، فكُره اجتماعهما في شيئين كشيء واحد، بخلاف إحدى عشرة، فإنَّ علامتَيه مختلفتا اللفظ والمعنى، أمَّا اللفظ فظاهر، وأمَّا المعنى فلأنَّ ألف إحدى دالَّة على التأنيث، وتاء عشرة دالة على التذكير، وكذا واحدة عشرة، فإنَّ[6] علامتَيه - وإن اتَّحَدَتا لفظًا - فقد اختلفتا معنًى؛ لأنَّ مدلول تاء واحدة تأنيث، ومدلول تاء عشرة تذكير، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءي ثلاثة عشرة» انتهى كلامه.

ويُفهَم من هذا الجواب في الجمع بين علامتي تأنيث في قولهم اثنتا عشرة، وهو أنَّ التاء في اثنتا لتأنيث المعدود، وفي عشرة تدلُّ على التذكير، فجاز الجمع بينهما لاختلاف معنييهما.

---

(١) س: الخلاف. وقد تقدم ذلك في ص ٣١٠.

(٢) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ١٧ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٠. زال النهار: انتصف. وبنا: علينا. والجليل: الثُّمام، وهو ضرب من النبات. وأراد بالمستأسد الوحد ثورًا وحشيًّا شبَّه به ناقته.

(٣) تقدم في ص ٣١٠.

(٤) ٢: ٤٠٢.

(٥) ك: فإن مدلول تأنيثه وغيره تذكير المعدود.

(٦) ك: فلأن.

وقال بعض شيوخنا: جُمع في ذلك بين علامتي تأنيث بلفظ واحد لأنَّ إحدى الكلمتين مُعرَبة والأخرى مَبنيَّة، فكأنهما قد تباينتا[1]؛ ولأنَّ[2] اثنتا بمنْزلة ثِنتا، وتاء ثِنتا للإلحاق، بمنْزلة بِنت وأُخت، وإذا كانت للإلحاق، ولم تكن لخالص التأنيث - لم يكن جمعًا بين علامتي تأنيث.

وأمَّا إحدى عشرة فالألف للتأنيث، وجاز الجمع بينها وبين التاء لأنهما في الحقيقة كلمتان مع أنَّ لفظهما مختلف، وإذا كانوا قد قالوا خامسة عشرة مع أنَّ لفظهما مُتَّفِق فأحرى إذا اختلف اللفظ.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وبُني عجُز هذا المركَّب لتضمُّنه معنى الواو، وبُني صدره لوقوع العجُز منه موقع تاء التأنيث في ثلاثَ عشرةَ وأخواته، ولِشَبَهِهِ بما هو كذلك في البواقي» انتهى.

وهذا مخالف لكلام أصحابنا، فإنهم يقولون: «بُني الاسمان لتضمُّنهما معنَى حرف العطف»، والمصنف يقول: «بُني العجُز لتضمُّنه معنَى الواو». فالموجب عند أصحابنا لبنائهما معًا هو تضمُّن معنَى الحرف؛ إذ العطفية نسبة بين المعطوف عليه والمعطوف، فلا يمكن أن يوجد العطف إلا بوجودهما، فكلٌّ منهما يَطلب حرف العطف لحصول هذه النسبة، فليس العجُز وحده هو الذي تضمَّن معنى الواو، ولمَّا أفردَ المصنف علةً لبناء العجُز بقي يحتاج إلى علة لبناء الصدر، فقال: «بُني الصدر لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث» إلى آخره، وهذه عند أصحابنا علة لكون الصدر بُني على الفتح، قالوا: لأنَّ الاسم الثاني من الاسمين بمنْزلة تاء التأنيث، فعنده أنَّ المركَّب فيه عِلَّتا بناء: علَّة للصدر، وعلَّة للعَجُز، وعند أصحابنا هي علَّة واحدة.

وهذا البناء في أحدَ عشرَ وشبهه متحتِّم عندنا.

---

(١) الذي في المخطوطات: تباينا.

(٢) س: لأن.

(٣) ٢: ٤٠٢.

[٤: ١٥٤/أ] وأجاز / الكوفيون [١] إضافة الأول إلى الثاني ، واستَحسَنُوا ذلك إذا أُضيف، فقالوا : هذا خمسةُ عَشرِ [٢] ، وخمسةُ عَشرِك ؛ لأنَّ هذا تُعربه العرب قليلاً ، فتقول : هذا خمسةَ [٣] عشرُك [٤] . ويأتي ذكر هذه اللغة عند تعرُّض المصنف لها.

وهذا الذي ذهبوا إليه من جواز إضافة الأول إلى الثاني - وإن لم يُضَف - لا يُحفَظ من كلام العرب، ولا له قياس فهو يجري عليه.

وقوله وإعراب اثنا واثنتا باقٍ لوقوعِ ما بعدهما مَوقِعَ النون هذا مذهب الجمهور، وهو أنهما مُعرَبان. وذهب ابن دُرُستَوَيه وابن كَيسان إلى أنهما مبنيَّان كأخواتهما[٥] المركَّبات.

ويدلُّ على أنهما مثنَّيان كونهما بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، ولو كان مبنيًّا لكان بالياء على كل حال، كما أنَّ يَدَينِ من قولهم «لا يَدَينِ بها لك»[٦] لَمَّا بُني على الحرف جُعل بالياء لأنها في التثنية نظير الفتحة في المفرد، فكما بُني[٧] لا رجلَ في الدار على الفتحة بُني لا يَدَينِ على الياء، وكما بُني[٨] أحدَ عشرَ على الفتح في الصدر كذلك كان ينبغي أن يكون صدر اثني عشرَ مبنيًّا على الياء دائمًا لو كان مبنيًّا.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣ - ٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٣.

(٢) ك: عشرك.

(٣) ك: هذا خمسةَ عشرُك.

(٤) الكتاب ٣: ٢٩٩.

(٥) الذي في المخطوطات: «كأخواته»، والتصويب من شرح ناظر الجيش ٥: ٢٤٣٠.

(٦) الكتاب ٢: ٢٧٩، ٢٨٣.

(٧) س: يبنى.

(٨) س: يبنى.

والذي مَنع من تركيبهما وتضمينهما معنَى حرف العطف كأخواهما أنه لم يوجد شيء من الأسماء المثنَّاة قد رُكِّب مع غيره من الأسماء؛ وسبب ذلك أنَّ التركيب يوجب البناء، والأسماء المثنَّاة لا تكون مبنيَّة إلا في موضع يُحكَم فيه للبناء بحكم الإعراب في الإتباع على اللفظ، وذلك في باب النداء وباب (لا)، فأمَّا هذانِ واللَّذانِ واللَّتانِ فصِيَغ تثنية، وليست تثنية.

وإنما لم يرجعوا إلى الأصل من العطف حين تعذَّر التركيب أهم أجرَوا اثني عشرَ مُجرى أحدَ عشرَ وسائر أخواته في حذفِ حرف العطف، وجعلِ الاسمين بمنْزلةِ اسمٍ واحد، وبناءِ الآخر على الفتح في كل حال؛ فحذفوا الحرف، وحذفوا النون من اثنين، وجعلوا العشرة مُعاقِبة لها، وبَنَوها لوقوعها موقع النون - وهي حرف - على الفتح طلبًا للتخفيف، وصار اثنا عشرَ لذلك بمنْزلة اثنين، كما صارت ثلاثةَ عشرَ وأخواته بمنْزلة اسم واحد، وبقي اثنان على إعرابه لأنه لا موجب لبنائه، كإعراب الاسم المضاف، حُذفت النون منه لأجل الاسم الذي بعده كما حذفت النون من المثنَّى المضاف لأجل الإضافة، ولم تُحذَف النون فيه لأجل الإضافة؛ إذ لو كانت محذوفة لها لَلَزِمَ خفض عشر، وأيضًا فإنه لا معنَى لإضافة اثنين إلى عشرة لِما تقدَّم مِن أنَّ الإضافة على معنى اللام أو مِنْ، وكلاهما ممتنع هنا.

وتعليل المصنف بقاء الإعراب في اثني عشرَ واثنتي عشرةَ بوقوعِ ما بعدهما موقع النون حسن، فكأنَّ النون موجودة، فكما أنه إذا كانت النون موجودة كان معربًا فكذلك مع وجود معاقبها، وهو هذا الاسم.

وفي البسيط: عشر مبنيٌّ لتضمنه حرف العطف كأحدَ عشرَ. وعلى هذا فتكون الإضافة لفظيَّة. وقيل: هو مبنيٌّ لوقوعه موقع النون، وهو حرف. ولا يكون مضمنًا للعطف لأنه يَمنع الإضافة / لفظًا، فيمنعها تقديرًا، وهو لا يكون لأنها [٤: ١٥٤/ب]
مضافة إلى عشر عندهم.

واستدلُّوا على أنه غير مضاف[1] بأنَّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، كقولك: قبضتُ درهمَ زيدٍ، فزيد ليس مقبوضًا، وهو منسوب إليه، إذا قلت: قبضتُ اثنَي عشرَ درهمًا، فالعشر مقبوضة، فليس[2] مضافًا.

وقيل: لا يَبعُد أن تكون مضافة[3] إلى عشر المبنيّ لتضمُّن الواو، وتضمُّنه يدلُّ على أنها داخلة في الحكم، فعُلم ذلك من تضمُّنها الواو لا من الإضافة.

وفي البسيط أيضًا ما معناه: أضافوا إمَّا إضافة حقيقيَّة كما تقول أعطيتُه ثوبًا لثوب، وزِدتُه درهمًا لدرهم، أي: مضافًا إلى درهمه، فكأنه قيل: اثنان لِعشرة، ثم أضاف. وإمَّا لفظيَّة، فلا يُتَأوَّل هذا، بل يُحذف، وتصير صورته صورة الإضافة تخفيفًا[4].

وقيل: هو مبنيٌّ لأنَّ المضاف إليه ليس داخلاً في حكم العامل في المضاف، والاختلاف بالعامل لا يدلُّ على الإعراب كما في مبنيِّ المبهمات، والنون هنا مثل التنوين، فحُذفت من المبنيّ كما يُحذف التنوين. ويدلُّ على أنه مركب معه كخمسةَ عشرَ حذفُ الهاء من عشرة، ولو كانت مضافة لثَبَتت علامةً على أصلها. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقال بعضهم: إنما أُعرب اثنا عشرَ لأنَّ التثنية لا تختلف حالها، ولا تتغير؛ لأنها للمذكر والمؤنث ومَن يعقل وما لا يعقل على صورة واحدة، ولا يُتَصَوَّرُ في التثنية البناء؛ ألا ترى أنَّ الاسم المبنيَّ إذا ثُنِّيَ أُعرب، نحو: هذا وهذان وهذين، واللذان واللتان واللذين واللتين.

---

(١) ك، ن: على أنه مضاف.

(٢) ك، ن: وليس.

(٣) س: أن يكون مضافًا.

(٤) ك: تحقيقًا.

وقوله **ولذلك لا يُضافان** أي: ولأجل وقوع ما بعدهما موقع النون لا يضافان، وذلك لأنه عاقب الاسمُ النونَ، فكأن[1] النون موجودة، ولا تكون الإضافة مع وجودها.

فإن قلت: هلاَّ حُذف هذا الاسم، وأضيف اثنا واثنتا، كما تُحذف نون المثنَّى ويضاف؟

فالجواب: أنه كان يَعرِض اللَّبس، فلا يُدرى هل أُضيف اثنان فقط أو أضيف اثنا عشر، فلو قلت جاءني اثناك لم يُدر هل المعنى: جاءني اثنان لك، أو جاءني اثنا عشر لك، ولمَّا تعذَّرت الإضافة لم يَبق إلا الفصل، وهو أن تقول: هذه اثنا عشر لك.

وقال الأستاذ أبو علي: سبب ذلك أنَّ زيادتي التثنية لا تُزادان إلا معًا، فإذا حُذفت النون للتركيب طلبَتْها الزيادة الأولى؛ لأنها لا تُزاد إلا معها، فأقَمْنا الاسم المركب الذي كان سبب حذفها مقام النون، فكما لا يُجمع بين النون والإضافة كذلك لا يُجمع بين الاسم المركَّب والإضافة، وليس في بقية الأسماء المركَّبات ما يَطلب بأن يُقام الاسم الثاني من المركَّبين مُقامَ التنوين كما كان في اثني عشر، فلذلك جازت إضافة جميعها إلا اثني عشر.

وقوله **بخلاف أخواتهما** أخواتهما هي أحدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، وكذلك المؤنث، فهذه تجوز إضافتها، فيبقى الاسمان على تركيبهما، فتقول: قامَ أحدَ عشرَك، ورأيتُ أحدَ عشرَك، ومررتُ بأحدَ عشرَك، أجرَوا الإضافة مُجرى الألف واللام، فكما أنَّ التركيب باقٍ مع الألف واللام كذلك هو باقٍ مع الإضافة؛ إذ كلٌّ من الألف واللام والإضافة / مختصٌّ بالاسم، والعرب مجمعون على بقاء التركيب مع الألف واللام. [٤: ١٥٥/]

(١) فكأن النون ... هلا حُذف هذا الاسم: سقط من ك.

وقال المصنف في الشرح[1]: «والأجود فيما أُضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيًّا».

وقال ابن عصفور[2]: وبعض العرب يُبقي الاسمين على بنائهما، فتكون الراء مفتوحة في جميع الأحوال، وذلك ضعيف.

وفي البسيط: وأمَّا الإضافة فيُحذف فيها التنوين المقدَّر كما يُحذف في قولك: «هنَّ حَواجُّ بيتَ اللهِ»[3] لأنه لا ينصرف، وتُبقيه مبنيًّا، وهو القياس، وعليه أكثر كلام العرب، وفي المؤنث: ثلاثَ عشرتَهنَّ، وثماني عشرتَهنَّ.

وقد يُجرى ما أضيف منها مُجرى بَعْلَبَكَّ أو ابنِ عِرْسٍ. ولا يقاس على الأول، خلافًا للأخفش، ولا على الثاني، خلافًا للفراء قال في البسيط: وقوم من العرب يُعربون، فيقولون هذه خمسةَ عشرُك، ومررت بخمسةَ عشرِك، وله وُجَيْه، وهو أن تردَّه الإضافة إلى الإعراب كما تَرُدُّ أمسِ، لأنك تقول: ذهبَ أمسِ بما فيه، فإذا أضفت قلت: ذهبَ أمسُنا، فتُعرب. وإنما كان الأول القياس لأنَّ خمسةَ عشرَ نكرة، وما لم تَرُدَّه النكرة إلى الأصل لا تَرُدّه المعرفة بالإضافة، وأمَّا أمسِ وقبلُ وأخواهما من الغايات فمعارف، لو جَعلتَهنَّ نكرات لَرَجَعنَ إلى الإعراب، نحو: مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ، وكذلك في النداء، لَمَّا كان المنكور يرجع إلى أصله رجع المضاف، فلما أعربتَ قولك يا زيدًا إذا نَكَّرتَ أعرَبتَ يا زيدَنا.

قال المصنف في الشرح[4]: «وحكى س[5] عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب، كقولك: أحدَ عشرُك معَ أحدَ عشرِ زيدٍ، وهي لغة ضعيفة عند

(١) ٢: ٤٠٢.
(٢) المقرب ١: ٣٠٩.
(٣) الكتاب ١: ١٠٩ والمقتضب ٢: ١٧٨.
(٤) ٢: ٤٠٢ بتصرف.
(٥) الكتاب ٣: ٢٩٩.

س، فيبقى الصدر مفتوحًا، ويغيِّر آخر العجز بالعوامل، كما يُفعل ببَعْلَبَكَّ إذا دعتْ حالة إلى إضافته. والقياس على هذا الوجه جائز عند الأخفش، واستحسنه. ولا وجه لهذا الاستحسان، فإنَّ المبنيَّ قد يضاف، نحو: كمْ رجلٍ عندك، و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1]، ورأيت[2] أيُّهم في الدار، فلا تُخرجه الإضافة إلى الإعراب.

وأجاز الفراء[3] إذا دعت حاجة إلى إضافة العدد المركب إضافةَ صدره إلى عجُزه مزيلاً بناءهما، وحكى أنه سمع من أبي فَقْعَس[4] الأسدي وأبي الهيثم العُقَيليّ: ما فعلت خمسةُ عشرِك؟

وإلى هذين الوجهين أشرت بقولي: وقد يجرى ... إلى آخره».

ومعنى «مُجرى[5] بَعْلَبَكَّ أو ابنِ عِرْسٍ»: وقتَ أن يضافا، فإذا أُضيف بَعْلَبَكُّ تَسلَّطَ[6] العامل على آخر الجزأين، وبقي الأول مفتوحًا، وإذا أُضيف ابنُ عِرْسٍ تَسلَّطَ العامل على ابن، وبقي عِرْس مجرورًا، فتقول: هذه بَعْلَبَكُّ زيدٍ[7]، وحَلَلتُ بَعْلَبَكَّ زيدٍ، ومررتُ ببَعْلَبَكِّ زيدٍ، وهذا ابنُ عِرْسِك، ورأيتُ ابنَ عِرْسِك، ومررتُ بابْنِ عِرْسِك.

وهذا الوجه الذي حكى المصنف عن س أنه حكاه عن بعض العرب، وقال: إنه لا يقاس عليه، وإنَّ الأخفش قاسه - هو الذي اختاره ابن عصفور، وبدأ به، ورجحه، قال[8]: «فإذا أُضيفَتْ - يعني المركَّبة - فالأفصح فيها أن تُعرب الاسمَ

(١) سورة هود: الآية ١. ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

(٢) ورأيت ... إلى الإعراب: سقط من ك.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣ - ٣٤.

(٤) ك: الفقعس.

(٥) ك: ومعنى يجري.

(٦) ك: تسلط.

(٧) زيد: سقط من س من هذا المثال ومن المثال الذي يليه؟

(٨) مذهبه هذا في شرح الجمل ٢: ٣٣ والمقرب ١: ٣٠٩، وليس فيهما أقواله المذكورة.

الثاني، وتُبقي الاسم الأول على بنائه»، ثم ذكر الوجه الآخر، وهو بقاؤهما على

[٤: ١٥٥/ب] البناء، وقال: «هو / ضعيف»، كما ذكرنا عنه. ثم قال: «والسبب في إعرابها إذا أُضيفت أنّ الأسماء هي معربة في الأصل، ثم طَرأ عليها ما يوجب بناءها، فإنّ الإضافة تَرُدُّها إلى أصلها من الإعراب».

وما ذكر المصنف من إعرابهما وأنّ الفراء قاس ذلك نسبه ابن عصفور إلى الكوفيين، قال: «وزعم الكوفيون أنّ هذه الأعداد المركّبة إذا أُضيفت لم يَجُز فيها إلا الإعراب في الأول والثاني، فالأول على حسب العوامل، والثاني مجرور بالإضافة على كل حال. والسبب في ذلك عندهم أنّ الإضافة تَرُدُّ الاسم الذي عرض فيه البناء إلى أصله من التمكّن، فوجب لذلك رَدُّ النَّيِّف والعشرة إلى أصلهما من الإعراب. وذلك باطل عند البصريين لِما ذكرناه من أنه لا وجه لإضافة النَّيِّف إلى العشرة» انتهى.

وهذا الذي حكاه ابن عصفور عن الكوفيين حكاه في «شرح الجمل» عن الفراء، وقال[1]: «وهذا الذي ذهب إليه الفراء باطل لأنه لم يُسمع من كلامهم» انتهى. وقد ذكر المصنف أنّ الفراء سَمع ذلك من أبي فَقْعَس[2] وأبي الهيثم.

وقوله **ولا يجوز بإجماعٍ ثماني عشرةِ إلا في الشعر** يعني إضافة النَّيِّف إلى العَقد في المركب دون إضافة، وظاهر اختصاص هذا اللفظ بهذا الحكم وحده دون سائر أخواته لأنّ[3] هذا اللفظ جاء في الشعر مضافًا، وهو قوله[4]:

عُلِّقَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ　　　بِنْتَ ثَماني عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

(١) شرح الجمل ٢: ٣٤.

(٢) ك، د، ن: من أبي الجراح. س: من أبي الفقعس. والتصويب من معاني القرآن ٢: ٣٣.

(٣) فيما عدا ن: لأنه.

(٤) تقدم في ص ٣١٤.

وهذا الذي ذكره من أنه لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ليس بصحيح، وقد تقدَّم لنا النقل[1] عن الكوفيين أنهم يُجيزون إضافة الصدر إلى العجز في المركَّب مطلقًا دون إضافة، وإن كان البناء هو الأجود، ولا يَخُصُّون ذلك بثماني عشرة كما يُفهَم من كلام المصنف، وأنَّ أصحابنا البصريين حملوا ذلك على الضرورة على تقدير صحة النقل فيه.

ص: وياءُ الثَّماني في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة، وقد تُحذَف في الإفراد، ويُجعَل الإعراب في مَتلُوِّها، وقد يُفعَل ذلك برَباعٍ وشَناحٍ، وجَوارٍ وشِبهها.

ش: الياء في الثَّماني زائدة، وهو اسم أُجري في الإعراب مُجرى المنقوص، فتقول: جاءني ثمانٍ، ومررت بثمانٍ، ورأيت ثمانيًا، قال الشاعر[2]:

ولقد شَرِبْتُ ثَمانِيًا وثَمانيًّا وثَمانَ عَشرةَ واثْنَتَينِ وأَرْبَعا

وقد تكلَّمنا عليها في آخرِ فصلٍ في بابِ النَّسَبِ مِن شرحِ هذا الكتاب، ففتحها في ثمانيَ عشرةَ هو الوجه؛ لأنه لَمَّا رُكِّبَ الاسمان فُتحا، والياء قابلة للفتحة إعرابًا، فكذلك تقبلها بناءً، وسكونُها كسكونها في مَعْدِيْ كَرِبَ حالة البناء، وسكونُها في مَعْدِيْ كَرِبَ تشبيهًا بياء دَرْدَبِيس[3]؛ إذ مَعْدِيْ كَرِب جُعِل اسمًا لواحد كما أنَّ دَرْدَبِيسًا كذلك.

وأمَّا حذفُها فلأنها حرف زائد ليس من سِنْخ الكلمة، وأُبقيت الكسرة قبلها لتدلَّ على الياء المحذوفة. وأمَّا فتحُها فيظهر أنَّ ذلك على لغةِ مَن حذفَ الياء في

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣١٤.

(٢) البيت للأعشى في أدب الكاتب ص ٢٣٣، ٢٥٤. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقرب ١: ٣٠٩. وفي الاقتضاب ٣: ١٩٠: «هذا البيت لأعشى بكر، ولم تقع هذه القصيدة فيما رويناه عن أبي علي البغدادي من شعره، وأنشد»، وأنشد بيتين ذكر أنَّ أبا عمرو الشيباني أنشدهما قبل هذا البيت، وهما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٨١٧ حيث ذكر أنهما نسبا لعمر بن عبد العزيز. وهما للأعشى في اللسان (حمر). ك: وثماني عشرة.

(٣) الدردبيس: الداهية، والشيخ، والعجوز الفانية.

الإفراد قبل أن تُرَكَّب في العدد، فلما رُكِّبت بُنيت على الفتحة، كما أنها في /الإفراد في هذه اللغة تُعرَب حالة النصب بالفتحة. [٤: ١٥٦/أ]

وقوله **فيُجعَل الإعرابُ في مَتْلُوِّها** أي: في مَتْلُوِّ الياء، وهو النون، فتقول هذه ثمانٌ، ورأيت ثمانًا، ومررت بثمان، وقال الشاعر[(١)]:

لَهــا ثَنايــا أَرْبَــعٌ حِــسانُ ... وأَرْبَــعٌ ، فَثَغْرُهــا ثَمــانُ

وقوله **وقد يُفعل ذلك** - أي: حذف الياء وجعل الإعراب في مَتلُوِّها - بِرَباعٍ، الرَّباعي: ما فوق الثَّني من الحيوان، **وشَناحٍ**، وهو الطويل، وهذان الاسمان أجراهما معظم العرب مُجرى المنقوص، فتظهر الفتحة في حالة النصب، وتقدر الضمة والكسرة في حالة الرفع والجر. وبعض العرب يحذف الياء، ويجعل الإعراب في العين والحاء، فيقول: هذا رَباعٌ وشَناحٌ، ورأيت رَباعًا وشَناحًا، ومررت برَباعٍ وشَناحٍ. ومُسوِّغ حذف الياء كونُها حرفًا زائدًا، فاستسهلوا حذفه. ويحتمل أن يكون قائل هذا بَنى الكلمة على فَعالٍ كصَباحٍ لا على الفَعالي، فلا يكون ثَمَّ حذف، بل تكون هذه لغةً، لا أنَّ الكلمة بُنيت على الياء، ثم حُذفت.

وقوله **وجَوارٍ وشِبْهِها** يعني من جمع فاعِلة المعتلة اللام على فَواعِل، نحو: جارية وجَوارٍ، وغاشِية وغَواشٍ، وناصِية ونَواصٍ. والفرق بين هذا الجمع وما قبله أنَّ الياء في ثَمان ورَباعٍ وشَناحٍ زائدة، والياء في هذا الجمع ليست كذلك؛ إذ هي في مفرده ياءٌ إمَّا أصلية وإمَّا منقلبة عن واو أصلية، وقرأ ابن مسعود ﴿وَلَهُ الجوارُ﴾[(٢)] برفع الراء، وبعض السلف ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَواشٌ﴾[(٣)].

---

(١) الرجز بلا نسبة في الفرق لثابت ص ٧٠ وتهذيب اللغة ١٥: ١٠٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١٠٣٠ والكشاف ٤: ٤٦ والبديع لابن الأثير ٢: ٢٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢١٩ والخزانة ٧: ٣٦٥ - ٣٦٧ [الشاهد ٥٤١].

(٢) سورة الرحمن: الآية ٢٤. وهي قراءة عبد الله، والحسن، وعبد الوارث عن أبي عمرو. الكشاف ٢: ٧٩، ٤: ٤٥ والبحر المحيط ٨: ١٩١.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٤١. والقراءة بلا نسبة في الكشاف ٢: ٧٩.

ص: وقد يُستَعمَل «أَحَدٌ» استعمالَ «واحد» في غيرِ تَنييف، وقد يُغني بعدَ نَفيٍ أو استفهامٍ عن «قومٍ» أو «نِسوة»، وتعريفُه حينَئذ نادرٌ. ولا تُستَعمَل «إحدى» في تَنييفٍ وغيرِه دونَ إضافة. وقد يُقالُ لِما يُستَعظَمُ مما لا نظيرَ له: هو أَحَدُ الأَحَدِينَ، وإِحدى الإِحَد. ويَختَصُّ «أحدٌ» بعد نَفيٍ مَحضٍ أو نَهيٍ أو شِبهِهِما بِعُمومِ مَن يَعقِل لازِمَ الإفراد والتذكير، ولا يقع بعدَ إيجابٍ يُراد به العُموم، خلافًا للمبرِّد. ومثلُه عَريبٌ ودَيَّارٌ وشُفْرٌ وكَتيعٌ وكَرَّابٌ ودُعْوِيٌّ ونُمِّيٌّ[1] وداريٌّ ودُوريٌّ وطُوريٌّ وطُوئيٌّ وطُؤْويٌّ وطَاوِيٌّ ودُبِّيٌّ ودِبِّيجٌ ودِبِّيحٌ وأَرِيمٌ وأَرِمٌ ووابِرٌ ووابِنٌ وتَأمورٌ وتُؤْمورٌ[2]. وقد يُغني عن نفيٍ ما قبلَ «أَحَد» نفيُ ما بعدَه إن تَضَمَّنَ ضميرَه أو ما يَقومُ مَقامَه، وقد لا يَصحَبُ «شَفْرٌ» نَفيًا، وقد تُضَمُّ شينُه.

ش: هذه المسائل ليست من باب العدد، وإنما ذكرها استطرادًا على عادته، ومثالُ استعمال أَحَد في معنى واحد قولُه تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

وقد ظَهَرتَ ، فما تَخفَى على أَحَدٍ   إلا على أَحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرا

أي: إلا على واحدٍ، وقولُه[6]:

---

(١) ونمي ... وطاوي: سقط من ك.

(٢) وتؤمور: سقط من ك.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ١.

(٥) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ٢: ١١٦٣. ونسب في الانتصار ص ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧ إلى الأخطل، وهو وهم.

(٦) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ١٠٠ والمسائل الشيرازيات ص ٢٢٧ وإيضاح الشعر ص ٢٧٠. النمرق: الطنفسة التي فوق الرحل. والرواية في هذه المصادر: «إلى حَكَمٍ بعدي»، وبها يفوت الاستشهاد.

إذا ناقةٌ شُدَّتْ بِرَحْلٍ ونُمْرُقٍ   إلى أَحَدٍ بَعدي فَضَلَّ ضَلالُها

أي: إلى واحدٍ بعدي.

وقوله **وقد يُغني بعد نفيٍ أو استفهامٍ عن قومٍ أو نِسوةٍ** مثال إغنائه عن قوم بعد نفي ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1]. ومثالُ ذلك بعد استفهام قولُ أبي عبيدة - ﷺ -: / (يا رسول الله[2]، أَحَدٌ خيرٌ منا؟)[3]، أصله: أَأَحَدٌ، فحذف همزة الاستفهام، أوقَع[4] أحدًا فيهما موقع قوم. ومثال إغنائه عن نسوة ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5]. [٤: ١٥٦/ب]

وهذه مُثُل المصنف في الشرح[6] لهذا الحكم الذي ادَّعاه في أَحَد، وليس بصحيح؛ لأنَّ أحدًا هذا المستعملَ في ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ وفي قول أبي عبيدة ليس هو أَحَد المستعمل في التَّنبيف ولا في غير التَّنبيف الذي ذكره؛ لأنَّ هذا معناه واحدٌ.

فأمَّا[7] الذي في ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ وفي «أحدٌ خير منا»؟ فهو من القِسم الذي يذكره بعد ذلك في قوله «ويَختَصُّ أحدٌ بعد نَفيٍ مَحضٍ أو نَهيٍ أو شِبهِهِما بِعُمومِ مَن يَعقِل لازِم الإفراد والتذكير»، فقولُه ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾

---

(١) سورة الحاقة: الآية ٤٧.

(٢) يا رسول الله: سقط من ك، ن.

(٣) هذا جزء من حديث أبي جمعة حبيب بن سباع - ﷺ - قال: تَغَدَّينا مع رسول الله - ﷺ - ومعنا أبو عُبيدة بن الجَرَّاح، فقال: «يا رسولَ الله، أحدٌ خيرٌ منَّا؟ أسلَمنا معك، وجاهدنا معك». قال: (نَعَمْ، قَومٌ يَكُونونَ من بعدكم، يُؤمِنُونَ بي ولم يَرَوني). وهو في مسند أحمد بن حنبل ٤: ١٠٦ مؤسسة قرطبة - مصر، وسنن الدارمي ٢: ٣٩٨، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٧٧.

(٤) شرح المصنف: وأوقع.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٣٢.

(٦) ٢: ٤٠٤.

(٧) الذي في المخطوطات: «وأما»، والصواب ما أثبتناه.

كقولك: ما مِن أحدٍ يضرب عمرًا، وقوله «أحدٌ خيرٌ منا»؟ كقوله: هل أحدٌ يضربُ عمرًا؟ و«أحَدٌ» هذه التي لعموم مَن يَعقل مخالفة في المادة لـ«أحَدٍ» بمعنى «واحدٍ» الواقع في التَّنييف وفي غيره؛ لأنَّ مادة هذا «و ح د» ومادة الذي للعموم «همزة وحاءٌ ودال»، نصَّ النحاة على ذلك.

وأمَّا قوله ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ فالذي يظهر أنَّ أحَدًا فيه واقع موقع واحدة المراد بها واحدات، أو موقع واحدة، والمعنى: ليست واحدة منكن كواحدة من النساء. ولا يؤنث أحدٌ إن أُطلق على مؤنث بالتاء فيقال أحَدة.

وقوله **وتعريفُه حينَئذٍ نادرٌ** أي: حين إذ يُغني بعد نفيٍ أو استفهامٍ عن قومٍ أو نِسوة. وقال المصنف في الشرح[1]: «وحقُّه إذا أغنى عن قوم أو نسوة أن يكون نكرة، وقد ندر تعريفه في قول الشاعر[2]:

وليس يَظلِمُني في أمرِ غانيةٍ　　إلا كَعَمرٍو، وما عَمرٌو مِنَ الأحَدِ

قال اللحياني: قالوا: ما أنتَ مِن الأحَدِ، أي: من الناس» انتهى. وهذا يدل على أنَّ أحدًا هنا هو الواقع في عمومِ مَن يَعقل، ولذلك ندر تعريفه؛ لأنَّ غالب ذلك أن يُستعمل نكرةً.

وقوله **ولا تُستعمَل «إحدى» في تَنييف وغيره دونَ إضافة** لم يتعرض المصنف في شرحه لشرح هذا الكلام، وبعضُه وهْم؛ لأنَّ إحدى تُستعمل في تَنييف دون إضافة؛ ألا ترى أنك تقول: إحدى وعشرون امرأةً، وتقول في المركَّب: إحدى عشرةَ جاريةً، فقد استُعملتْ إحدى في التَّنييف دون إضافة، وإصلاحُه أن يقول: «ولا تُستعمل إحدى في غيرِ تَنييفٍ دونَ إضافة»، فهذا حكم صحيح، قال

---

(١) ٢: ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٢٣٦.

تعالى ﴿لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[1]، ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[2]، ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا﴾[3]، ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾[4].

ولها شرط في الإضافة، وهي أنها لا تضاف إلى العَلَم، فأمَّا قول النابغة[5]:

إحْدَى بَلِيٍّ ، وما هامَ الفُؤادُ بِها   إلا السَّفاهَ ، وإلا ذِكْرَةً حُلُما

وبَلِيٌّ: حيٌّ من قُضاعة عَلَمٌ - فقد تُؤُوِّلَ على حذف مضاف، تقديره: إحدى نساءِ بَلِيٍّ، وقد اتَّبعَ النابغةَ في ذلك أبو تمام، فقال[6]: / [٤: ١٥٧/أ]

أيا وَيْـحَ الـشَّجِيِّ مِـنَ الخَلِـيِّ   ويـا لَلـدَّهرِ مِـنْ إحْـدَى بَلِـيِّ

يريد: مِن إحدى نِساءِ بَلِيٍّ.

ومِن إضافتها إلى غير العلم قولُه ﴿إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾[7]، وقولُه ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾[8].

وقوله **وإحدى الإحد** قال الراجز[9]:

حتى استَثاروا بِيَ إحـدى الإحَـدِ   لَيْثًـا هِزَبْـرًا ذا سِـلاحٍ مُعْتَـدِ

---

(١) سورة المدثر: الآية ٣٥. ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٣) سورة القصص: الآية ٢٥.

(٤) سورة القصص: الآية ٢٦.

(٥) ديوانه ص ٦١.

(٦) الديوان ٣: ٣٥١.

(٧) سورة التوبة: الآية ٥٢. ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾.

(٨) سورة القصص: الآية ٢٧. ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾.

(٩) هو المَرَّار بن سعيد الفَقْعَسيّ. وقبلهما: «عَدُّونيَ الثعلبَ عند العَدَدِ». الأغاني ١٠: ٣١٧ [ذكر المرار وخبره] والخزانة ٧: ٣٤٧ - ٣٥٣ [الشاهد ٥٤٠] وشرح المصنف ٢: ٤٠٥. استثاروا: هيَّجوا. وإحدى الإحد: إحدى الدواهي. والهزبر: الأسد. ومعتد: اسم فاعل منقوص من اعتدى، وهو منصوب، أجراه مجرى المرفوع والمجرور.

وقال ثعلب[1]: يقال هو إحدَى الإحَدِ، وأَحَدُ الأَحَدِينَ، وواحدُ الآحادِ، على معنًى: لا مِثلَ له، وقالوا الأُحَدُ كما قالوا الكُبَرُ، كما قالوا ظُلمةٌ وظُلَمْ وسِدرة وسِدَر.

وقوله **ويَختَصُّ أَحَدٌ** إلى قوله **والتذكيرِ أَحَدٌ** هذا هو الذي ذكر النحاة أنّ مادته «همزة وحاء ودال»، وليس مشتقًا من الوحدة، وهو مخالف لـ«أَحَد» بمعنى واحد مادةً[2] ومعنًى واستعمالاً، ومَساقُ المصنف له مَساقُ ما مادَّتُه وما مادَّة أحدٍ بمعنى واحدٍ[3] سواء.

وقوله **بعدَ نَفيٍ مَحْضٍ** مثالُه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[4]. واحترز بقوله «محض» من أليس وما زالَ ونحوهما، قاله المصنف في الشرح[5]، يعني: فلا يجوز: أليس أحدٌ يقوم؟ ولا: ما زالَ أحدٌ يفعلُ كذا.

أمّا «أليسَ» فلا أعلم فيها خلافًا.

وأمّا «ما زالَ أحدٌ يذكرُ كذا» فثلاثة مذاهب:

أحدها: المنع، سواء[6] أكان ذلك بالماضي أم بالمضارع، وهو مذهب الفراء.

والثاني: إجازتها مطلقًا، وهو مذهب هشام.

والثالث: التفصيل بين أن يكون بالماضي فيمتنع، أو بالمضارع فيجوز، وهو مذهب الكسائي، وقد ذكرنا ذلك في «باب كان»[7].

---

(١) وقال ثعلب: ... وسدرة وسدر: سقط من ك.

(٢) مادة ... بمعنى واحد: سقط من ك.

(٣) زيد هنا في د ما نصه: مادة ومعنى.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ٤.

(٥) ٢: ٤٠٦.

(٦) ك: وسواء.

(٧) تقدم ذلك في ٤: ٢٥١.

والصحيح مذهب الفراء؛ لأنَّ هذا صورته صورة النفي، وليس بنفي؛ ألا ترى أنه لا يجوز دخول إلا في خبره، ولا نصب الفعل بعد الفاء والواو في جوابه، فكذلك لا يقع «أحدٌ» فيه.

وقوله أو **نَهْيٍ** مثالُه ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[1].

وقوله أو **شِبهِهما** يريد شبه النفي وشبه النهي، فشِبهُ النفي قولُه تعالى ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[2]، صورتُه استفهام، ومعناه النفي، أي: ما تُحِسُّ منهم من أحد، ونحوُ: قلَّما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زيدٌ، وليتني أسمع أحدًا يتكلَّم؛ لأنَّ المعنى: لا أسمعُ أحدًا يتكلم، ذكره الفراء في «كتاب الحَدّ»[3].

ومِن شِبه النفي قولُ الراعي[4]:

لو كُنتَ مِن أَحَدٍ يُهجَى هَجَوتُكمُ ... يا بْنَ الرِّقاعِ ، ولكنْ لَستَ مِنْ أَحَدِ

أي: ما أنتَ مِن أحدٍ يُهجَى.

وشِبهُ النَّهي قول الفراء في «كتاب الحَدّ»: لأَضرِبَنَّ أحدًا يقولُ ذلك، وساقه سياقًا يُشعر بشهرته، والمعنى فيه: لا يَقُلْ ذلك أحدٌ[5].

وقوله **بِعُمومِ مَنْ يَعقِل** وذلك عموم الشمول والإحاطة، ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يؤنَّث ولا يُعَرَّف؛ لأنه قُصد به حالة واحدة، فاستَغنى عن علامة تدل على غيرها، وغيرُه من النكرات - وإن استُعمل في النهي والنفي للعموم كاستعمال أَحَد - فقد يُستَعمَل ويُراد به نفي الوحدة، فإذا قلتَ ما في الدار رجلٌ احتَمل العمومَ الاستغراقيّ، واحتمل نفي الوحدة، ولهذا يصح إذا أُريدَ به هذا الاستعمال أن تقول: بل رجلان.

---

(١) سورة هود: الآية ٨١.

(٢) سورة مريم: الآية ٩٨.

(٣) ذكر ذلك المصنف في شرحه ٢: ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٢٩٣.

(٥) ذكر ذلك المصنف في شرحه ٢: ٤٠٦.

وقوله ولا يقع إلى للمبرد[1] أجاز المبرد: جاء كلُّ أَحَدٍ[2]، ومَنع ذلك /غيرُه، قال س[3]: «ولا يجوز لأحد أن تضعه واجبًا»، أي: إنه وضع للنفي، فإذا [٤: ١٥٧/ب]
قلت ما جاءني رجلٌ احتمل نفيَ الوحدة، أو نفيَ مقابل المرأة، أو نفيَ الكمال في الرجولية، فإذا قلت ما جاءني أحدٌ كان نفيًا لهذا كله ولمقابله.

وزعم أبو العباس[4] أنَّ أحدًا وُضع على العموم، فيصلح في كل موضع عامّ، فتقول «كلُّ أحدٍ يفعلُ كذا» لأنه عامّ، ولا تقول «قام أحدٌ» لأنه لا يُتَصَوَّرُ العموم هنا؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون قام رجل دون امرأة، وامرأة دون رجل، واثنان دون واحد،وواحد دون اثنين، وقويّ دون ضعيف، وضعيف دون قويّ، فلما لم يُتَصَوَّر العموم هنا لم يَجُز لـ«أحدٍ» أن يقع ثَمَّ[5].

ورَدُّوا عليه[6] بأنَّ أحدًا الذي زَعم أنه يكون عامًّا لا يُتَصَوَّرُ في كلٍّ لأنه موجب؛ ألا ترى أنَّ الوجه الذي لأجله منع «قام أحدٌ» مستتبٌ هنا؛ إذ لا يُتَصور أن تقول: كلُّ أحدٍ يفعل كذا، وتريد الرجل دون المرأة، والمرأة دون الرجل، والواحد دون الاثنين، والاثنين دون الواحد؛ إذ لا يُتَصور أن تجتمع المتضادّات في الإيجاب، ويُتَصور ذلك في النفي؛ لأنك إذا قلت ما يَفعلُ ذلك أحدٌ كان المعنى: لا يفعل الرجل دون المرأة، ولا المرأة دون الرجل، ولا القويّ دون الضعيف، ولا عكسه؛ لأنَّ المتضادات تَعم بالنفي، ولا يُتَصور عمومها بالإيجاب. برهان ذلك أنك تقول: زيدٌ لا أسودُ ولا أبيضُ، ولا يصح أن تقول: زيدٌ أسودُ أبيضُ، فالذي قاله أبو العباس خطأ.

---

(١) يعني قوله: ولا يقع بعدَ إيجابٍ يُراد به العُموم، خلافًا للمبرِّد.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧.

(٣) الكتاب ١: ٥٤.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧.

(٥) زيد هنا في ك: كذا.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨.

فإن قلت: لا يُنكَر من كلامهم: كلُّ أحدٍ يفعلُ كذا.

فالجواب: أنَّ أحدًا هنا بمعنًى واحد، أي: منفرد، كما قال[1]:

.... يومَ الجَليلِ على مُــستأنِسٍ وَحَــدِ

فإن قلت: هذا لا يكون عامًّا، وهو في «كلُّ أحدٍ» عامٌّ، فليس هو ذاك.

فالجواب: أنَّ الذي أدخله في العموم هو كلّ؛ ألا ترى أنك لو قلت «كلُّ زيدٍ» كان عامًّا لا يُراد به واحد؛ لأنَّ وَضْعَ كُلٍّ اقتضى ذلك، فالذي أورد المبرد هو الذي يكون بمعنى واحد، وهو يكون في الواجب[2] لأنه لا يُحيل معنًى؛ ألا ترى قوله[3]:

لقد بَهَرتَ ، فما تَخفَى على أَحَدٍ إلا على أَحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرا

أي: إلا على واحد، فالصحيح ما ذهب إليه س.

وقوله **ومثلُه عَرِيب** إلى آخره[4] أي: ومثلُ أَحَدٍ في استعماله ذلك الاستعمالَ بعد نفيٍ أو نهيٍ أو شِبهِهِما عَريبٌ. وذكر المصنف اثنتين[5] وعشرين كلمةً.

---

(١) تقدم البيت في ص ٣١٨.

(٢) ك: في الواحد.

(٣) تقدم البيت في ص ٣٢٩.

(٤) يعني قوله: ومِثلُه عَريبٌ ودَيّارٌ وشَفَرٌ وكَتِيعٌ وكَرّابٌ ودُعْوِيٌّ ونُمِّيٌّ وداريٌّ ودُوريٌّ وطُوريٌّ وطُوئيٌّ وطُؤْويٌّ وطَاويٌّ ودُبّيٌّ ودِبِّيجٌ ودِبِّيحٌ وأَرِيمٌ وأَرِمٌ ووابِرٌ ووابِنٌ وتَأْمورٌ وتُؤْمورٌ. انظر هذه الكلمات ومعانيها والكلمات التي ذكر أبو حيان أنَّ غير ابن مالك ذكرها في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ١٨٥ وإصلاح المنطق ص ٣٩١ وتهذيبه للتبريزي ص ٨٠٥ - ٨٠٦ والزاهر ١: ٣٧٠ - ٣٧٣ والأمالي ١: ٢٤٩ - ٢٥١ والخزانة ٧: ٣٥٣ - ٣٦٥ [عند الشاهد ٥٤٠].

(٥) فيما عدا د: اثنين.

وزاد غيره: طُورانِيّ، وصافِر، ولاعي قَرْوٍ، ونافِخ ضَرَمَةٍ، ودُوِّيّ، وآرِمٌ، وأَيْرَمِيّ، وأَرَمِيّ، وآبِر، وعَيَنٌ بفتح الياء، وعَيْن بسكونها، وعائن، وعائنة، وطارِف، وأنيس، ودُوْرِيّ[1] بالهمز، وقال اللحياني[2]: الهمز غلط. فهذه ستَّ عشرةَ[3] كلمةً.

وأنشد المصنف في الشرح أبياتًا فيها استعمالُ شيء من هذه الأسماء الاستعمالَ المذكور، وهي[4]:

لَيتَ هذا الليلَ شَهرٌ ... لا نَرى فيه عَريبا

/ ليس إيَّاي وإيَّـــ ... ـــاكِ، ولا نَخشَى رَقيبا [٤: ١٥٨

وبَلْدةٍ ليس بِها طُوْرِيُّ ... ولا خَلا الجِنَّ بِها إنْسِيُّ[5]

ويروى: طُورِيّ.

تلك القُرونُ، وَرِثْنا الأرضَ بَعْـــدَهُمُ ... فما يُحَـــسُّ عليهـــا منـــهمُ أَرِمُ[6]

يَمينًا أَرَى مِـــنْ آلِ شَـــيْبانَ وابِـــرًا ... فيُفلِتَ مِنِّي دُونَ مُنْقَطَـــعِ الحَبْـــلِ[7]

أَجَدَّ الحَـــيُّ، فـــاحْتَمَلُوا سِـــراعًا ... فمـــا بالـــدارِ بَعْـــدَهُمُ كَتِيـــعُ[8]

(١) الذي في س: ودؤوي. وهي محرفة في بقية النسخ. والتصويب من الأمالي ١: ٢٥٠.

(٢) كذا! والذي في الأمالي ١: ٢٥٠ أنَّ القائل أبو علي.

(٣) ك، ن: ستة عشرة. س، د: ستة عشر.

(٤) تقدم البيتان في ٢: ٢٤٦. شهر: سقط من ك.

(٥) الرجز للعجاج. ديوانه ١: ٤٩٨، وتخريجه في ٢: ٤١٠ - ٤١١ وزد على ما فيه الزاهر ١: ٣٧٢.

(٦) البيت في الزاهر ١: ٣٧٢ والأمالي ١: ٢٥٠ والسمط ١: ٥٦٥.

(٧) البيت في الأمالي ١: ٢٥٠ والسمط ١: ٥٦٦.

(٨) البيت لبشر بن أبي خازم. الديوان ص ١٥٢ والزاهر ١: ٣٧١ والأمالي ١: ٢٥١ والسمط ١: ٥٦٧.

وقوله **وقد يُغني إلى قوله ضميرَه**[١] مثالُه ما حكى س[٢]: إنَّ أحدًا لا يقول ذلك، فاستعمل أحدًا بعد إنَّ، وهي للإيجاب، لأنه داخل تحت «لا يقول» في المعنى، فكأنه نفي، قال: «وهو ضعيف خبيث». وقولُ الشاعر[٣]:

إذا أَحَدٌ لم يَعْنِه شأنُ طارقٍ لِعُدْمٍ ، فإنَّا مُؤثِرُوهُ على الأَهْلِ

وقوله **أو ما يقوم مَقامه** أي: مقام الضمير، ومثاله قول الشاعر[٤]:

ولو سُئِلَتْ عنها نَوارُ وقَومُها إذا أَحَدٌ لم تَنْطِقِ الشَّفَتانِ

أراد: إذا لم تَنطق شفتاه، أقام الألف واللام مُقام الضمير، هكذا قال المصنف في الشرح[٥]، وهو منزع كوفي. وأمَّا تخريجه على مذهب البصريين فنقول: حذف الضمير منه، وتقديره: لم تَنطق الشفتان منه.

وقوله **وقد لا يَصحَب شَفْرٌ نَفيًا** مثاله قول الشاعر[٦]:

فَوَاللهِ لا تَنْفَكُّ مِنَّا عَداوةٌ ولا مِنهُمُ ما دامَ مِن نَسْلِنا شَفْرُ

* * *

---

(١) يعني قوله: وقد يُغني عن نفيٍ ما قبلَ أَحَدٍ نفيُ ما بعدَه إن تَضَمَّنَ ضميرَه.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٨.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٤٠٧ بلا نسبة، ونسب في حاشيته لدعبل الخزاعي، وليس في شعره الذي صنعه د. عبد الكريم الأشتر.

(٤) هو الفرزدق. الديوان ص ٨٧٠ والمسائل الشيرازيات ص ٢٦٢. ك: سألت عنا. وعجزه في الديوان: «إذا لم تُوارِ الناجذَ الشَّفتانِ»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٥) ٢: ٤٠٧.

(٦) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في السيرة النبوية ١: ٢٦٨ والسمط ١: ٥٦٦. وهو بلا نسبة في الزاهر ١: ٣٧٢ والأمالي ١: ٢٥١.

ص: فصل

لا يُثَنّى ولا يُجمَع من أسماءِ العددِ المُفتَقِرةِ إلى تمييزٍ إلا مِئةٌ وألْفٌ؛ واختُصَّ الألْفُ بالتمييز به[1] مطلقًا، ولم يُمَيَّز بالمِئةِ إلا ثلاثٌ وإحدى عشرةَ وأخواتُهما.

ش: أسماء العدد على قسمين: مُفتقِر إلى تمييز، وغير مُفتقِر إليه:

فغيرُ المُفتقر إليه واحدٌ واثنان، ولا يُثَنّى واحدٌ إذا أريد به العدد، فيقال واحدانِ، ولا يُجمَع. أمّا امتناع التثنية فلإغناء اثنينِ عنه، وأمّا جمعه فلإغناء ثلاث وما بعده من أسماء العدد عنه، وأمّا إذا كان صفة كقوله ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2] فإنه يُجمع على وُحْدان، كقوله[3]:

.... طــاروا إليــه زَرافــات ووُحْـــدانا

وقد جُمع بالواو والنون في قوله[4]:

.... وقـــد رَجَعُـــوا كَحَـــيٍّ واحِـــدِينا

وقد ثُنِّيَ في قوله[5]:

فلَمّـــا الْتَقَينـــا واحِـــدَيْنِ عَلَوتُـــهُ ....

---

(١) به: سقط من س، والتسهيل. ويأتي في الشرح، وهو في شرح المصنف وشرح ناظر الجيش.

(٢) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٣) صدر البيت: «قومٌ إذا الشرُّ أبدَى ناجذَيه لَهُمْ». وهو لقُريط بن أُنَيف أو لأبي الغُول الطُّهَويّ. الحماسة ١: ٥٨ [الحماسة الأولى]. الناجذ: آخر الأضراس. والزَّرافة: الجماعة.

(٤) صدر البيت: «فَضَمَّ قَواصِيَ الأحياءِ منهم». وهو للكميت. الديوان ص ٤٢٨ والتكملة ص ٦٦ والمسائل البغداديات ص ٥١١ والعضديات ص ٣٤ والحجة ٦: ٤٥٩.

(٥) عجز البيت: «بِذي الكَفِّ إنّي لِلكُماةِ ضَرُوبُ». وهو في تهذيب اللغة ٥: ١٩٥ واللسان (وحد).

وكذلك اثنان، لا يُثَنَّى لأنه تثنية، و إن لم ينطق له بواحد، والمثنى لا يُثَنَّى، ولأنه يُغني عنه أربعة، ولا يُجمع أيضًا.

وقول المصنف «مِن أسماءِ العددِ المُفتَقرة إلى مُمَيِّز» لا حاجة به[1] إلى هذا القيد؛ لأنَّ أسماء العدد ما افتقَر منها إلى تمييز / وما لم يَفتَقر لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ما عدا مئةً وألفًا ، وهكذا أطلق النحويون أنَّ أسماء العــدد لا تُثَنَّى ولا تُجمَــع إلا مِئةً وألفًا. [١٥٨/ب]

وإنما لم تُثَنَّ الثلاثة وأخواتها و لم تُجمَع لأنَّ لكل منها لفظًا يُغني عن ذلك إن قُصد؛ ألا ترى أنَّ ستَّة يُغني عن تثنية ثلاثة، وعشرة يُغني عن تثنية خمسة، وعشرين يُغني عن تثنية عشرة، وكذلك أيضًا ثلاثون فما بعدها أَغنَتْ عن جمع عشرة، ولما كانت أَلْفٌ لم يُوضَع لها اسم يُستَغنَى به عن تثنيتها ولا عن جمعها ثُنِّيَتْ وجُمِعت، فقيل: أَلْفانِ وأُلوف وآلاف، فجرت إذ ذاك مجرى سائر الأسماء في التثنية والجمع، وسواء أكانت مفسَّرة نحو ثلاثة آلاف أم غير مفسَّرة، نحو قوله ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2]، وقولِ الشاعر[3]:

هو المَنْزِلُ الآلافُ مِنْ جَوِّ ناعِطٍ بَنِي أَسَدٍ ، حَزْنًا مِنَ الأَرضِ ، أَوْعَرَا

وأمَّا مِئة فلم يُوضَع لها لفظ يُستَغنَى به عن تثنيتها، فلذلك ثُنِّيت، فقيل مِئتان. وأمَّا جمعها فإنه لَمَّا كان لها شَبَهانِ: شَبَهٌ بالثلاثة وأخواتها في أنَّ لها لفظًا يُغني عن جمعها إن كانت المئة عشر مئات، وهو أَلْف. وشَبَهٌ بِأَلْفٍ في إهمال ما يُغني عن جمعها إن كانت دون عشرة، فتوسط أمرها، فأُفردت، فقيل خمسمئة، وجُمِعت، فقيل ثلاث مِئين.

---

(١) ك، ن: فيه. وسقط هذا اللفظ من د.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٣. ﴿أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

(٣) تقدم البيت في ٨: ١٦٤.

وقوله **واختُصَّ الأَلْف بالتمييز به مطلقًا** أي يُمَيَّز به العدد المضاف والمركَّب والعقود والمعطوف، فيقال: ثلاثةُ آلافٍ، وأحدَ عشرَ ألفًا، وعشرون ألفًا، وثلاثةٌ وثلاثون ألفًا، ومئةُ ألفٍ، وألفُ ألفٍ.

وقوله **ولم يُمَيَّز بالمئة إلا ثلاثٌ وإحدى عشرة وأخواتُهما** يعني أنه يقال: ثلاثُمئة إلى تسعمئة، وأنه يقال: إحدى عشرةَ مئةً إلى تسعَ عشرةَ مئةً، وكذا قال المصنف في الشرح[1]. وقال فيه: «ولا يقال: عشر مئةٍ، ولا عشرون مئةً، استغناءً بألف وألفين» انتهى.

وقد تقدَّم[2] ما حكيناه عن الفراء أنَّ بعض العرب يقول: عشرُ مئةٍ، وأنَّ أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاثُ مئينَ، وأربعُ مئينَ، فيجمعون، فينبغي أن يُحمَل كلام المصنف «أنه لا يقال عشر مئةٍ استغناءً بأَلْف» على لغة أكثر العرب، ولا يكون ذلك ممنوعًا مطلقًا.

وأمَّا ما ذكره المصنف من أنه يميَّز المركب بمئة، فتقول: إحدى عشرةَ مئةً، واثنتا عشرةَ مئةً، إلى تسعَ عشرةَ مئةً - فإنه يحتاج في ذلك إلى صحة نقل أنَّ ذلك مسموع من كلام العرب، بل المعروف في ذلك أن يقال: ألفٌ ومئةٌ، وألفٌ ومئتان، وألفٌ وثلاثُمئة، إلى ألف وتسعمئة.

قال المصنف في الشرح[3]: «ومن تمييز المركَّب بمئة قولُ جابر - رضي الله عنه -: (كُنَّا خمسَ عشرةَ مئةً)[4]، يعني أهل الحديبية، وفي حديث البراء[5]: (كُنَّا يومَ الحُدَيبية أربعَ عشرةَ مئةً)[6]» انتهى.

---

(١) ٢: ٤٠٨، وفيها قوله التالي.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٣) ٢: ٤٠٨.

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب : باب علامات النبوة في الإسلام ٤: ١٧٠.

(٥) وفي حديث البراء كنا يوم الحديبية: سقط من ك.

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب ٤: ١٧٠.

وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بَناه إلا على ما رُوي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإنَّ عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادةُ مَن لم يَشتغل على العلماء، بل يَنظر بنفسه، ويَستَبدُّ
٤: ١٥٩/أ] برأيه، وقد تكلّمنا معه في ذلك، / وأمعنّا الكلام في «كتاب التكميل»[1]، وبيّنا علة كون علماء العربية الذين أسَّسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر وثعلب وغيرهم، رحمهم الله، وجاء هذا الرجل متأخرًا في أواخر قرن سبعمئة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها.

ص: وإذا قُصد تعريفُ العدد أدخل حرفُه عليه إن كان مفردًا غير مفسَّر أو مفسَّرًا بتمييز، وعلى الآخِر إن كان مضافًا، أو عليهما شذوذًا لا قياسًا، خلافًا للكوفيين، ويُدخل على الأول والثاني إن كان معطوفًا ومعطوفًا[2] عليه، وعلى الأول إن كان مركَّبًا، وقد يُدخل على جزأيه بضعف، وعليهما وعلى التمييز بقُبح.

ش: المفرد من العدد هو من واحد إلى عشرة إذا لم تُضف ثلاثة وما بعدها. والعقود عشرون وأخواته، ومئة وألف إذا لم يضافا. فإذا أردت تعريف هذا النوع أدخلت عليه أل كتعريف سائر الأسماء المفردة، فتقول: الواحد، والاثنان، والثلاثة، والأربعة، والعشرون، والمئة، والألف. ويشمل قوله «غير مفسَّر» ما لا يَقبل التفسير كواحد واثنين، وما يقبله كما بعدهما من الأعداد.

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٧: ٩٩/ب - ١٠١/أ [مخطوطة مكتبة كوبريلي].

(٢) ومعطوفًا: انفردت به ن، وهو في التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش.

وقوله **أو مفسَّرًا بتمييز** مثاله: العشرون رجلاً. وقال المصنف في الشرح[1]: ((والمئة درهمًا)). ثم قال[2]: ((وهذا على لغة من لا يُضيف، عُومل فيها ذو الألف واللام معاملة المنوَّن، ذكر ذلك ابن كَيسان، وعليه ورد قول حذيفة - ﷺ -: (يا رسول الله، أتخاف علينا ونحن ما بين السِّتِّمئةَ إلى السَّبعمئةً)[3])) انتهى.

وقد تقدَّم كلامنا[4] معه في تجويزه ذلك في قوله في أوائل باب العدد ((وقد يفرد تمييزًا))، وبيَّنَّا أنه إن قيل ذلك فهو من باب الضرائر، وأفهمَ كلامه هنا أنَّ ذلك لغة للعرب، وقال ((ذكرَ ذلك ابن كيسان، وعليه وردَ قول حذيفة))، وقال هناك، وقد أنشد بيت الربيع: ((ومثلُه في روايةِ مَن نصب مئة مِن قول حذيفة))، وأورد الحديث.

وقال أيضًا حين أنشد بيت الربيع: ((وهذا يقوِّي ما ذهب إليه ابن كيسان من جواز الألف درهمًا والمئة دينارًا)). وهذا يُشعر أنَّ هذا تجويز من ابن كيسان انفرد به، فلا يكون ذلك لغةً، ونصوص أئمة العربية أنه متى ذُكر تمييز مئة وألف فلا يكون إلا مجرورًا إلا ما حكى هذا المصنف عن ابن كيسان أنه أجاز نصبه.

وقوله **وعلى الآخِرِ إن كان مضافًا** أي: إن كان العدد مضافًا، مثاله: ثلاثةُ الأثوابِ، ومئةُ الدرهمِ، وألفَ الدينارِ. وقال المصنف ((على الآخِرِ))، و لم يقل على الثاني، ليشمل ما إضافته واحدة وما تضمن إضافتين فأكثر، نحو: قبضتُ خمسَمئةِ ألفِ الدينارِ ، فيتعرَّف الأول بالثاني كما تقول : غلامُ الرجلِ ، وهذا / التركيب لا خلاف في جوازه ، وهو جارٍ على تعريف المضاف بما أُضيف إليه ، وعليه جاء قولُ الشاعر[5]: [٤: ١٥٩/ب]

(١) ٢: ٤٠٨.

(٢) ٢: ٤٠٨.

(٣) تقدم في ص ٢٨٣.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٥) تقدم البيت في ٦: ٢٠١، ٧: ٧٩، ١٠٢.

.... ثَلاثُ الأَثـــافِي والرُّسُـــومُ البَلاقِـــعُ

وقولُ الآخر[1]:

.... فَسَما ، فــأَدْرَكَ خَمــسةَ الأَشْــبارِ

وينبغي أن يقيّد قوله «وعلى الآخِرِ إن كان مضافًا» بـ«ألاّ يكون المفسِّر مضافًا إلى ما لا يَقبل أل»؛ فإنه إن كان مضافًا إلى ذلك لم يدخل حرف التعريف عليه، نحو: عندي ثلاثةُ أثوابِك، وقال الشاعر[2]:

.... فكـــــانَ ثَلاثــــــةَ أَشْــــبارِها

وقوله[3] **وعليهما شذوذًا لا قياسًا، خلافًا للكوفيين** قال المصنف في الشرح[4]: «وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام، كقولك: قبضتُ العشرةَ الدنانيرِ، واشتريتُ الخمسةَ الأثوابِ، وهو شاذ، فيحفظ، ولا يقاس عليه» انتهى. وحكى أبو زيد[5] ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء، وقال الفارسي[6]: «حكى الكسائي: الثلاثةُ الأثوابِ» انتهى. وقاسه أهل الكوفة[7] على: الحسن الوجهِ.

فأمَّا السَّماع فحمله البصريون - إن صحَّ - على زيادة الألف واللام في الأول. وأمَّا القياس فقالوا: لا يُشبه الحسن الوجهِ؛ لأنَّ الوجه مجرور اللفظ مرفوع التقدير؛ لأنه: الذي حسُن، وليس المعدود مع العدد كذلك. والدليل عليه أهم قد

---

(١) تقدم البيت في ٤: ١٢٤، ٧: ٣٣٦، ٣٤٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) وقوله: سقط من ك، وفي حاشيتها ما نصه: كذا وجد.

(٤) ٢: ٤٠٩.

(٥) ذكر الفارسي في التكملة ص ٦٨ أن أبا عمر حكاه عنه.

(٦) التكملة ص ٦٨. وانظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٥٩٠.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٧.

اتفقوا على المنع في أجزاء الدرهم، لا يجيزون: الثلثُ الدرهمِ، بالإضافة. فإن قلت: الثلاثةُ الأثوابُ، والعشرةُ الغلمانُ، على البدل جاز، ولا خلاف في امتناع: الثلاثةُ أثوابٍ، بإدخال أل على الثلاثة ونزعها من الآخر، كما امتنع: الغلامُ رجلٍ؛ لأنَّ الباب أن يكتسي المضاف التعريف من المضاف إليه، أمَّا العكس فلا.

قال ابن عصفور: «وبعض الكتاب يجيزون ذلك، وهو قليل جدًّا، ويقولون[1]: عندي الخمسةُ أثوابٍ» انتهى. وينبغي - إن كان ورد مثل هذا في قليل - أنه لا يعتقد إضافة الخمسة إلى أثواب[2]، بل يكون الجر في أثواب على تقدير مضاف، أي: الخمسةُ خمسةُ أثوابٍ، فحُذف خمسة لدلالة الخمسة عليه، وأُبقي أثواب مجرورًا كحاله قبل الحذف، كقول الشاعر[3]:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها ... بِسِجِسْتانَ طَلحةَ الطَّلَحاتِ

أي: أَعْظُمَ طلحة.

وقوله **ويُدخل على الأول والثاني إن كان معطوفًا ومعطوفًا**[4] عليه هذا بإجماع، ومثاله قول الشاعر[5]:

إذا الخمسَ والخمسينَ جاوزتَ فارْتَقِبْ ... قُدُومًا على الأمواتِ غيرَ بَعيدِ

ولا يجوز دخولها على التمييز.

وأجاز ذلك قوم[6]، فتقول: ما فعلت الخمسةُ والعشرونَ الدرهمَ؟

---

(١) س: ويقول.

(٢) إلى أثواب ... فحذف خمسة: سقط من ك.

(٣) تقدم البيت في ١: ٢٨١.

(٤) ومعطوفًا: انفردت به س في حاشيتها، وفوقه: صح.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٤٠٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣ وإصلاح المنطق ص ٣٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٨.

وأجاز بعض النحويين[1] أن تُدخَل أل في المعطوف عليه ويُترَك إدخالها في العَقد، فأجاز أن تقول: الأحدُ وعشرون، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن الأُبَّذيّ[2]، قال: «ويجوز: / الثلاثةُ وعشرونَ رجلاً؛ لأنّ الثاني معطوف على الأول، فأشبَها المركَّب الذي أصله العطف، ولو قلت ثلاثةَ العشرَ درهمًا لم يجز؛ لأنّ تعريف الثاني لا يُغني عن الأول، وتعريف الأول يُغني عن الثاني، وكذلك: ثلاثةٌ والعشرون، لا يجوز لهذه العلة؛ لأنّ العطف بمنْزلة التركيب» انتهى. [4: ١٦٠/أ]

وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يتعرَّف الثاني بإدخال أل في الأول؛ لأنه ليس معه كالاسم الواحد، فكلُّ اسمٍ منهما مُعرَب على حياله، فإذا أردت تعريف الثاني فلا بدَّ من إدخال أل عليه.

وقوله **وعلى الأول إن كان مركّبًا** أكثر[3] أهل البصرة لا[4] يجيزون في تعريف المركب إلا إدخال أل على الأول منهما؛ فتقول: ما فَعلت الأحدَ عشرَ درهمًا؟ وسبب ذلك أنّ المركب مبنيٌّ ومحكوم له جميعه بحكم الاسم المفرد المعرب من حيث إنه جميعه يكون في موضع رفع وموضع نصب وموضع جر؛ وإذا كان كذلك فلا يكون تعريفه إلا بإدخال أل في أوله، ولا تدخل أل في الاسم الثاني لأنه كوسط الاسم، قال الفارسي[5]: «وروى أبو عمر عن الأخفش أنّ بعض العرب يقول: الخمسةَ عشرَ الدرهمَ، قال: وليس له وجه من القياس».

---

(١) ذكر الأُبَّذيّ أنّ من هؤلاء الرندي. شرح المقدمة الجزولية ٢: ١٢٣ [مخطوط].

(٢) كذا! وفي شرح الجزولية للأُبَّذيّ ٢: ١٢٣ [مخطوط] ما نصه: «وأجاز بعضهم - ومنهم الرندي - أن تعرف الأول فقط، فتقول: ما فعلت الخمسة وعشرون رجلاً؟ وهذا مردود لأنهما اسمان منفصلان، ولا يتعرف الاسم الثاني هنا بإدخال الألف واللام على الأول؛ لأنه ليس معه كالاسم الواحد، فإذا أردت تعريف الثاني أدخلت عليه الألف واللام».

(٣) أكثر: سقط من س.

(٤) لا: سقط من ك.

(٥) التكملة ص ٦٨.

وقوله **وقد يُدخَل على جزأيه بضعف** هذا جنوح من المصنف إلى مذهب الأخفش والكوفيين[1]، فإنّ مذهبهم جواز تعريف الاسمين المركبين، وحكاه الأخفش عن العرب، نحو: عندي الخمسةَ العشرَ[2] درهمًا، فإنّ الأصل فيهما العطف، فهما اسمان في اللفظ، فإن أردت التعريف أدخلت أل على كل منهما؛ ألا ترى أنك لو فككت التركيب، فعطفت أحدهما على الآخر، لعرَّفت الاسمين، فكذلك هذا لأنه في ضمنهما، وهذا الوجه جيِّد، والأول أقيس.

وقال الفارسي[3]: «لا يجوز هذا لأنّ الاسم لا يعرف من وجهين». قال[4]: «وكذلك عرَّفته العرب، قال ابن أحمر[5]:

تَفَقَّعُ فوقَه القَلَعُ السَّواري وجُنَّ الخازِبازُ بهِ جُنونا

فعرَّف الاسم الأول من الاسمين».

وقوله **وعليهما وعلى التمييز بِقُبح** ذهبت طائفة من الكتاب إلى إدخال أل على المركَّبين والتمييز. وحكى ابن عصفور أنّ بعض النحويين أجاز ذلك، وأنّ

---

(١) الإنصاف ص ٣١٢ - ٣٢٢ [٤٣].

(٢) ك: عشر.

(٣) التكملة ص ٦٨.

(٤) التكملة ص ٦٨.

(٥) البيت له في التكملة ص ٦٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٤٣٧ - ٤٤١ [١١٤]، وفيه تخريجه، والخزانة ٦: ٤٤٢ - ٤٤٦ [٤٨٥]. وعجزه بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٠١. القلع: جمع قَلَعة، وهي القطعة العظيمة من السحاب. والسواري: جمع سارية، وهي السحابة التي تأتي ليلاً. والخازباز: نبت، أو ذباب يطير في الربيع، وجنون النبات: طوله وسرعة نباته، وللذباب: طيرانه وهزجه. وأوله في هذا المصادر: «تَفَقَّأ»، وكذلك أنشده أبو حيان في ص ٣٩٢ من هذا الجزء على أنّ الخازباز فيه هو الذباب، وهي الرواية المشهورة، أي: تنشقُّ. وروي تَفَقَّعُ في العين ٤: ٢١٠ وتهذيب اللغة ٧: ٣١٣. وفي مجمع الأمثال ١: ٢٤٨: تَكَسَّرُ. تفقع: سقط من ك، ن.

الأخفش حكاه عن بعض العرب[1]. وحكاه صاحب البسيط عن الكوفيين. وقال المصنف في الشرح[2]: «ولا يُستعمل منه إلا ما سمع». وسوَّغ الفراءُ[3] القياسَ على ذلك. وينبغي أن يُحمَل ما سُمع من ذلك على زيادتها في ثاني المركبين وفي التمييز.

وقد أجاز قوم من النحويين إدخال أل على التمييز في المفرد، فتقول: العشرون الدرهمَ، والثلاثون الرجلَ، وإدخال أل على التمييز مناسب لمذهب الكوفيين[4].

* * *

(١) شرح الجمل ٢: ٣٨، وفيه أنّ أبا زيد حكاه.

(٢) ٢: ٤٠٩.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣.

(٤) نسبه إليهم ابن الأثير في البديع ٢: ٣٠٤.

ص: فصل[1]

حُكمُ العددِ المُميِّزِ بشيئينِ في التركيبِ لِمُذكَّرِهما مُطلقًا إنْ وُجِدَ العقلُ، وإلا فَلِسابِقِهما بشرطِ الاتّصال، ولِمُؤنَّثِهما إنْ فُصِلا بِ«بَينَ» وعُدِمَ العقلُ، ولِسابِقِهما في الإضافةِ مطلقًا. والمرادُ بِ«كُتِبَ لِعَشْرٍ بينَ يومٍ وليلةٍ» عَشرُ لَيالٍ وعشرةُ أيامٍ، / وبِ«اشتريتُ عشرةً بينَ عبدٍ وأَمَةٍ» خمسةُ أعْبُدٍ وخمسُ آمٍ. [٤: ١٦٠/ب]

ش: مثال المسألة الأولى: عندي خمسةَ عشرَ عبدًا وأمَةً، وخمسةَ عشرَ جاريةً وعبدًا. ومعنى **بشيئين** أي: بمذكر ومؤنث، ومعنى **مطلقًا** أي: لا يُعتبر التقديم في المذكر ولا التأخير، ولا اتِّصالُ التمييز بالمركَّب أو فصلُه منهما بِ«بين»، بل الحكمُ للمذكر إذا كان العقل في المذكر والمؤنث. وسواء اتَّصل التمييز بهما كما مثَّلنا أو انفصلَ منهما بِ«بين»، نحو: اشتريتُ ستةَ عشرَ بينَ عبدٍ وأمةٍ، أو ستةَ عشرَ بينَ أمةٍ وعبدٍ. ولا يُشترط تنصيف العدد بينهما ولا كثرة المذكر، بل لو كان عشر نساء ورجل واحد لقلت: أحدَ عشرَ، وغلَّبتَ المذكرَ.

وقوله **وإلا** أي: وإن لم يوجد العقل فيهما فالحكم لِما سَبق من مذكر أو مؤنث بشرط اتِّصال التمييز بهما، مثاله: اشتريتُ ستةَ عشرَ جَمَلاً وناقةً، واشتريتُ ستَّ عشرةَ ناقةً وجَمَلاً.

وقوله **ولِمُؤنَّثِهما إن فُصِلا بِ«بين» وعُدِمَ العقلُ** مثاله: اشتريتُ ستَّ عشرةَ بين ناقةٍ وجملٍ، وستَّ عشرةَ بينَ جملٍ وناقةٍ، وقال الشاعر[2]:

(١) فصل: انفردت به حاشية ن عن نسخة. وهو في التسهيل، وشرحي المصنف وناظر الجيش.

(٢) النابغة الجعدي يذكر بقرة وحشية أكل السَّبُع ولدها. الكتاب ٣: ٥٦٣ وأدب الكاتب ص ٢٧٥ والخزانة ٧: ٤٠٧ - ٤١٩ [٥٤٩]، وأوله فيهن: فطافت، وفي معاني القرآن للفراء ١: ١٥١ وإصلاح المنطق ص ٢٩٨ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٣٧: «أقامت». النكير: الإنكار. وتضيف: تشفق. وتجأر: تصيح.

فضافَتْ ثلاثًا بينَ يومٍ ولَيلةٍ وكانَ النَّكيرُ أنْ تُضيفَ وتَجْأَرا

قالوا: وإنما غُلِّب المذكر فيما يَعقل لأنه ليس تحته عدد يحتوي على جمعين، وغُلِّب في الثانية السابق لأنَّ الحكم للأول؛ إذ يصح الاستغناء عن الثاني، وغُلِّبَ في الثالثة التأنيث لأنَّ المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث، وهذه التَّعاليل وجدتُها بخطِّ الخَفَّاف، فلتُنظَر.

وقال س[1]: «يجوز في القياس: خمسةَ عشرَ مِن بينِ يومٍ وليلةٍ، وليس بحدِّ كلامِ العربِ». قال أبو سعيد[2]: «إنما جاز ذلك لأنَّا نقول: ثلاثة أيام، ونريد: مع لياليها، قال تعالى: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾[3]، وقال: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[4]، وهي قصة واحدة» انتهى.

وظاهر كلام المصنف تخصيص هذه الأحكام بالعدد المميَّز بمذكر ومؤنث في التركيب. وظاهر كلام ابن عصفور أنَّ ذلك لا يختصُّ بالمركب، فإنه قال[5]: «وإن نَصبتَ المعدودَ المختلط بعد العدد»، فظاهر قوله «بعد العدد» أنه لا يُخَصُّ بالمركب، فعلى هذا تجيء هذه التقاسيم في العدد المعطوف، فتقول: عندي أحدٌ وعشرون عبدًا وأمةً، أو أمةً وعبدًا، واشتريتُ أربعةً وعشرين بينَ عبدٍ وأَمةٍ، أو بين أمةٍ وعبدٍ، فتجعل الحكم للمذكر لوجود العقل فيهما، وتقول: اشتريتُ أربعةً وعِشرين جملاً وناقةً، واشتريتُ أربعًا وعشرين ناقةً وجملاً؛ لأنه لم يوجد العقل فيهما، وقد اتصل التمييز بالعدد، وتقول: سرتُ أربعًا وعشرين بينَ ليلةٍ يوم، أو بينَ يومٍ وليلة؛ لأنه فُصل بينهما بـ«بين» وعُدم العقل.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٢) قوله هذا في المخصص ١٧: ١١٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٤) سورة مريم: الآية ١٠.

(٥) المقرب ١: ٣١٠.

فرع: لو كان أحد التمييزين من مذكر أو مؤنث عاقلاً، والآخرُ غيرَ عاقل، فالذي يقتضيه القياس تغليب المذكر العاقل؛ لأنه إذا كان يُغَلَّبُ مع المؤنث العاقل فلَأَنْ يُغَلَّبَ مع المؤنث غير العاقل / أولى، مثالُه: اشتريتُ أربعةَ عشرَ عبدًا وناقةً، [٤: ١٦١/أ] واشتريتُ أربعةَ عشرَ ناقةً وعبدًا.

فإن كان العاقل مؤنثًا والذي لا يعقل مذكرًا فالذي يقتضيه القياس تغليب المؤنث إن فُصل بـ«بين»؛ لأنه إذا كان يَغلب المؤنثُ الذي لا يَعقل المذكرَ غيرَ العاقل فلَأَنْ يَغلبه المؤنثُ الذي يَعقل أولَى، مثالُه: اشتريتُ أربعَ عشرةَ بينَ أمةٍ وجملٍ، أو بينَ جملٍ وأمةٍ.

فإن اتَّصل التمييز فالظاهر أنه يُعتبر العاقل المذكر تقدَّم أو تأخَّر؛ لأنه إذا كان يَغلب المذكرُ العاقلُ المؤنثَ العاقلَ فلَأَنْ يَغلبَ المؤنثَ الذي لا يَعقل أولَى، ومثالُه: اشتريتُ أربعةَ عشرَ ناقةً وعبدًا، أو عبدًا وناقةً.

والتمييز المختلط المنصوب أو المجرور بـ«بين» فيما ذكرناه إن كان العدد يَقبل التَّنصيف كان التمييز مُنَصَّفًا بين المذكر والمؤنث، وإن كان لا يَقبل التَّنصيف فيكون التمييز مُجمَلاً، نحو: اشتريتُ أحدَ عشرَ عبدًا وأمةً، أو بينَ عبدٍ وأمةٍ، وكذلك نَحَرتُ خمسةَ عشرَ جملاً وناقةً، أو خمسَ عشرةَ بينَ جملٍ وناقةٍ.

وقوله **ولِسابِقِهما في الإضافة مطلقًا** أي: الحُكمُ لِما سَبق من المذكر والمؤنث، فتقول: عندي عشرةُ أعْبُدٍ وإماءٍ، وعشرُ إماءٍ وأعْبُدٍ، وذلك فيما له تنصيف جمعي، وذلك عشرة وثمانية وستة، فإن لم يكن له تنصيف جمعي عَطفتَ على العدد لا على المعدود، وصار المعطوف مجهولاً للمخاطب عدده، فتقول: عندي أربعةُ رجالٍ ونساءٌ، وعندي ثلاثُ جوارٍ ورجالٌ، نصَّ على ذلك أصحابنا، وهو قول الكسائي.

وحكى ابن سِيْدَهْ في «المُخَصَّص»[1] من تأليفه أنَّ الفراء لا يُجيز أن يُنسَق على المؤنث بالمذكر ولا على المذكر بالمؤنث، وذلك أنك إذا قلت عندي ستةُ رجالٍ ونساء فقد عقدت أنَّ عندي ستة رجال، فليس لي أن أجعل بعضهم مذكرًا وبعضهم مؤنثًا، وقد عقدت أنهم مذكَّرون.

وقال صاحب البديع[2]: «وبعضهم لا يُجيز الجر فيما له نِصف؛ لأنك إذا قلت ستة عُلم أنهم رجال، فكيف تجعل بعضهم نساءً» انتهى.

فإن جمعتَ بين المذكر والمؤنث ولم تُضف العدد إليهما بل أخَّرتَه غَلَّبتَ المذكر، فتقول: عندي رجالٌ ونساءٌ ستةٌ، ونساءٌ ورجالٌ ستةٌ.

وقوله والمراد بـ«كُتِبَ» إلى قوله وخمسُ آمٍ[3] والفرق بينهما استتباع الليالي الأيام واستتباع الأيام الليالي، ألا ترى إلى ما تقدَّم ذكره من قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗا﴾، وقال: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيّٗا﴾ والقصة واحدة، وعدم استتباع العبيد الإمَاء، فإذا[4] قلت «سار خمسَ عشرةَ مِن بينِ يومٍ وليلةٍ» دخلت الأيام في الليالي، وإنما قوله «مِن بينِ يومٍ وليلةٍ» توكيد، بعد ما وقعَ على الليالي غُلِّبَ التأنيث على التذكير على خلاف المعروف، وأعطاه خمسةَ عشرَ مِن بينِ عبدٍ وجارية، لا يكون في هذا إلا هذا؛ لأنَّ المتكلم لا يجوز أن يقول خمسةَ عشرَ، فيعلم أنَّ ثَمَّ مِن الجواري بعدَّتهم، ولو قال خمسَ عشرةَ لم يعلم أنَّ ثَمَّ مِن العبيد بعدَّتهن، فهذا الفرق بين المسألتين.

* * *

---

(١) المخصص ١٧: ١١٨.

(٢) البديع لابن الأثير ٢: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) يعني قوله في الفص: والمرادُ بـ«كُتِبَ لِعَشْرٍ بينَ يومٍ وليلةٍ» عَشرُ لَيالٍ وعشرةُ أيام، وبـ«اشتريتُ عشرةً بينَ عبدٍ وأَمَةٍ» خَمسةُ أَعْبُدٍ وخمسُ آمٍ.

(٤) ك، ن: وإذا.

يؤرَّخ بالليالي لِسَبقها، فيقال أوَّلَ الشهر: كُتب لأوَّلِ ليلةٍ منه، أو لِغُرَّته، أو مُهَلِّه، أو مُسْتَهَلِّه، ثم لِلَيلةٍ خلَتْ، ثم خلَتا، ثم خَلَونَ، إلى العَشر، ثم خَلَتْ إلى النِّصف من كذا، وهو أجودُ مِن لِخَمْسَ عشرةَ خَلَتْ أو بَقِيَتْ، ثم لأربعَ عشرةَ بقيتْ إلى عشرٍ بَقِينَ، إلى ليلةٍ بَقيتْ، ثم لآخرِ ليلةٍ منه أو سَلْخه أو انسلاخه، ثم لآخرِ يومٍ منه أو سَلخِه أو انسلاخِه. وقد تَخلُفُ التاءُ النونَ، وبالعكس.

ش: التاريخ عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة أو الشهر وإلى ما بقي منهما، وفعله أَرَّخَ ووَرَّخَ، وهما لغتان، فلذلك جاء فيهما تأريخ وتَوريخ كتأكيد وتوكيد، ولا يخلو أن تُذكر الليالي والأيام من حيث هي لا بالنظر إلى شيء، فلا بدَّ من ذكر التمييز، وقد يُحذف لفهم المعنى، نحو: صُمْنا خمسةً، وإن ذَكرت التمييز فالعدد على حسبه من تذكير أو تأنيث، فتقول: خمسةُ أيامٍ، وثلاثُ ليالٍ، وخمسةَ عشرَ يومًا، وخمسَ عشرةَ ليلةً.

فإن كان ما بعد العدد يَجمَع مذكَّرًا ومؤنثًا[1] أَنَّثْتَ على كل حال باعتبار رعيين:

أحدهما: الحمل على المُدَد، فإذا قلت سِرْنا خمسًا بينَ يومٍ وليلةٍ فالتقدير: خمسَ مُدَدٍ، ثم فَسَّرت المُدَد بالليالي والأيام.

والثاني: الحمل على الليالي والأيام، فيُغَلَّب المؤنث على المذكر لأنه أخفُّ من حيث كان عدده بغير تاء، كما غُلِّب ضَبُع على ضِبْعَان، أو لأنه أسبق؛ لأنَّ الليل أسبق من النهار، أو تذكر الليالي والأيام بالنسبة إلى السنة والشهر.

---

(١) ك: مؤنثًا.

فإن ذكَرت المعدود كان على حسبه من تذكير أو تأنيث، فتقول[1]: سرتُ مِن شهرِ كذا خمسَ ليالٍ أو خمسةَ أيامٍ، وإن لم تَذكر المعدود فالعرب تستغني بالليالي عن الأيام، فتقول: كتبتُ هذا[2] لخمسٍ من رمضان، قال الشاعر[3]:

خُطَّ هذا الكتابُ في يومِ سَبْتٍ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضانِ

وإنما استُغني بالليالي عن الأيام للعلم أنَّ مع كل ليلة يومًا، فإذا مضى عدد من الليالي مضى مثله من الأيام، فيجوز أن يُستغنى بذكر أحدهما عن الآخر. وكان الاستغناء بالليالي أولى لأنَّ أول الشهر ليلة، فأوَّل ما يقع التأريخ على الليالي، وأرَّخوا ما بقي من الشهر بها، فإذا قيل: كُتب لثلاث خَلَونَ مِن شهرِ كذا، فالمعنى لخمس[4]، فقُصدت الليالي، وسُكت عن الأيام للعلم بأنَّ مع كل ليلة يومًا.

وذهب قوم منهم الزجاجي[5] إلى أنَّ هذا من تغليب المؤنث على المذكر، وزعم أنه ليس في العربية موضع يُغَلَّب فيه المؤنث على المذكر إلا في باب التأريخ، فأمَّا سوى هذا فيُغَلَّب فيه المذكر على المؤنث.

وكلا القولين فاسد:

أمَّا أنه من باب التغليب فليس بصحيح؛ لأنَّ التغليب إنما هو في لفظ يَعُمُّ القَبيلين[6]، ويجري عليهما معًا حكم أحدهما، كقوله تعالى ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم﴾[7]، فأعاد ضمير الذكور العقلاء[8] على ﴿كلّ دابَّة﴾ على سبيل التغليب.

---

(١) فتقول: سقط من س.

(٢) هذا: سقط من س.

(٣) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٠ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٨ [مخطوط].

(٤) د: لخمس ليال.

(٥) الجمل ص ١٤٥.

(٦) ك: السلين.

(٧) سورة النور: الآية ٤٥.

(٨) س: فأعاد ضمير العقلاء الذكور.

وأمَّا حَصْرُه التغليب للمؤنث على المذكر في باب التأريخ فليس بصحيح؛ لأنه قد تقدَّم[1] لنا تغليب المؤنث على المذكر في: اشتريتُ خمسَ / عشرةَ بينَ جملٍ وناقة، أو بينَ ناقةٍ وجملٍ . وكذا إن لم يقعا بعد «بين»، وانتصبا على التمييز ، وقُدِّمَ المؤنث. [٤: ١٦٢/أ]

وقوله فتقول أوَّلَ الشهر: كُتب لأوَّلِ ليلةٍ منه أو، لِغُرَّته أو مُهَلّه أو مُستَهَلّه وقال غيره: إذا أرَّختَ أوَّلَ ليلة من الشهر قلت: في أوَّلِ شهرِ كذا، أو في أوَّلِ ليلةٍ من كذا، أو في غيره، أو في مُهَلّ، أو في مُستَهَلّ.

وإن أرَّختَ في أوَّلِ يومٍ قلت: في أوَّلِ يومٍ، أو في غُرَّةِ يوم، وغُرَّةُ الشهر إذا مضى منه يوم ويومان وثلاثة، ومُفْتَتَح في أوَّلِ يومٍ منه.

و«هِلال»[2] فيه خلاف: منهم من يجعله مثل الغُرَّة، ومنهم من يجعله في أوَّلِ يوم، فإن خَفِيَ ففي الثاني، وهو الصحيح؛ لأنه من لفظ استُهِلَّ، ولا يُستَهَلُّ بالهلال إلا في أوَّل يوم، فإن خَفي ففي الثاني، ولا يُسَمَّى هِلالاً في هُلوك[3] الشهر إلا مجازًا، وعليه قول الشاعر[4]:

أَرَى مَرَّ السِّنين أَخَذنَ مِنِّي ... كَما أَخَذَ السِّرارُ مِنَ الهِلالِ

وقوله ثم لِلَيلةٍ خَلَتْ، ثم خَلَتَا، ثم خَلَونَ إلى العَشر وقال غيره: إذا أردتَ بعد مُضيّ ليلة قلت: لِليلةٍ مَضَتْ. أو بعد مُضيّ ليلتينِ قلت[5]: لليلتين خَلَتَا أو مَضَتَا، أو بعد مُضيّ يوم قلت: ليومٍ مَضى، أو يومين قلت: ليومينِ مَضَيَا. انتهى.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣٤٩.

(٢) هذه الفقرة بلفظها مع بيت الشعر في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨١.

(٣) في المخطوطات: «طول»، والتصويب من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨١، وهلوك الشهر: انقضاؤه.

(٤) تقدم البيت في ١: ٣٣٠.

(٥) قلت: سقط من ك.

وإنما قال **خَلَونَ إلى العَشر** لأنه يريد: لثلاثِ لَيالٍ خَلَونَ، ولأربعِ لَيالٍ خَلَونَ، وكذا إلى العَشر، فالعدد مضاف إلى معدود يُراد به القِلّة؛ إذ مِن الثلاث إلى العَشر هو قليل، وجمعُ القِلّة الأحسنُ فيه النون، نحو: الأَجْذاعُ انكَسَرنَ، وإنما كانت النون أحسن لأنها نَصٌّ على الجَمعيَّة والتأنيث، والتاء ليست كذلك.

وقوله **ثم خَلَتْ** يعني من مُضِيِّ إحدى عشرةَ ليلةً تَحسُن التاءُ لأنه إذ ذاك جمع كثرة، فكما يَحسُن: الجُذوعُ انكَسَرَتْ، كذلك يَحسُن: لإحدى عشرةَ خَلَتْ، ويجوز: خَلَونَ.

وهذا الذي ذكره المصنف هو ما لم يُذكر التمييز، فإن ذكرته فإمَّا أن تردّ الإخبار إليه أو إلى العدد المميَّز، فإن رددتَه إليه قلت: خَلَتْ وبَقِيَتْ إن كان مؤنثًا، وخَلا وبَقِي إن كان مذكرًا، نحو: لأحد[1] عشر يومًا، خَلا[2] أو بَقي.

وقوله **إلى النصف من كذا** أي: تؤرخ بالنصف، فتقول: كتبتُه لِنِصفِ شهرِ كذا.

وقوله **وهو أجْوَدُ** أي: التأريخ بالنِّصف أجود من أن تقول: لخمسَ عشرةَ خَلَتْ أو بَقِيتْ. وقال المصنف في الشرح[3]: «وقالوا فيما فوق العَشر: خَلَتْ وبَقِيتْ لأنَّ مميِّزه ليلة مقدَّرة، ولو ذُكِرت لكان الفعل بعدها هكذا[4]، فجيء به مع تقديرها على ما كان ينبغي له مع ذكرها. وقالوا في العَشرة وأخواتها: خَلَونَ وبَقِينَ؛ لأنَّ مميِّزها[5] في التقدير جمع مؤنث، ولو ظهر لكان خَلَونَ وبَقِينَ أَولَى مِن خَلَتْ وبَقِيتْ» انتهى.

---

(١) ك: لإحدى.
(٢) خلا: سقط من س، ك.
(٣) ٢: ٤١١.
(٤) ك: كذا.
(٥) لأن مميزها ... خلون وبقين: سقط من ك.

وقوله **ثم لأربعَ عشرةَ بَقِيتْ إلى عشرٍ بَقِينَ إلى ليلةٍ بَقيتْ** وقال بعض أصحابنا: «في التأريخ خلاف: منهم من يؤرِّخ بالنظر إلى ما مضى لأنه محقَّق، وما بقي غير محقق، والأكثرون يؤرِّخون بالقليل فيما مضى أو بقي، فإذا تساويا[1] أرَّخَ بأيِّهما شاء، وهم على مذهبين: منهم من يتحفَّظ فيما بقي، فيقول: إن بقيت، ومنهم من لا يتحفظ»[2].

[٤: ١٦٢/ب] وقوله **ثم في آخرِ ليلةٍ منه إلى قوله أو / انسلاخِه**[3] قال بعض أصحابنا[4]: «والمُنسَلَخ آخر يوم من الشهر، والدَّأداء كذلك، وجمعه دآدئ، وهي الثلاثة الأخيرة من الشهر، ويُكتب الغُقْبُ في أول يوم وفي الثاني وفي الثالث من الشهر، والعَقِبُ في الثلاثة الأخيرة من الشهر».

وقوله **وقد تخلف التاءُ النونَ وبالعكس** فتقول: لِثلاثٍ خلتْ، إلى عشرٍ خَلَتْ، ولإحدى عشرةَ خَلَونَ، إلى تسعَ عشرةَ خَلَونَ.

فرع: تقول: كتبته في العَشْرِ الأُولى والأُوَل، والوُسْطى والوُسَط، ولا تقول: في العَشر الأوَّل ولا الأَوْسَط؛ لأنَّ العَشْر مؤنث، ولها لفظُ مفردٍ، فيُحمل عليه، فيقال الأُولى والوُسطى، وله معنَى جمعٍ، فيُحمل عليه، فيقال الأُوَل والوُسَط.

وقال بعض النحويين: وتقول: كتبتُ في العَشر[5] الآخرة أو الأواخر، ولا تقل: الأُخرى ولا الأُخَر؛ لئلا يلتبس بالثواني.

* * *

(١) الذي في المخطوطات: تساوى، صوابه في شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٨ [مخطوط] والارتشاف ٢: ٧٧٤.

(٢) ورد هذا القول في شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٨ [مخطوط].

(٣) هو قوله: ثم لآخرِ ليلةٍ منه أو سَلْخَه أو انسلاخَه، ثم لآخرِ يومٍ منه أو سَلْخه أو انسلاخِه.

(٤) ك: قال بعضهم. والقول في شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٢٩ [مخطوط].

(٥) ك، ن: في العشرة.

ص: فصل

يُصاغ مُوازِنُ «فاعِلٍ» من اثنين إلى عشرة بمعنَى بعضِ أصلِه، فيُفرَد، أو يُضاف إلى أصله[1]، ويَنصبه إن كان اثنين لا مطلقًا، خلافًا للأخفش، ويُضاف المَصُوغ مِن تسعة فما دونَها إلى المركَّب المصدَّر بأصله، أو يُعطَف عليه العشرونَ وأخواتُه، أو تُرَكَّب معه العَشرة تركيبَها مع النَّيِّف مُقْتَصَرًا عليه، أو مضافًا إلى المركَّب المطابق له، وقد يُعرَب الأوَّلُ مضافًا إلى الثانِي مبنيًّا عند الاقتصار على ثالث عشرَ ونحوه، ويُستَعمَل الاستعمالَ المذكورَ في الزائد على عشرةِ الواحدُ مَجعولاً حادِيًا.

ش: هذا الفصل هو المبوَّب له: هذا باب اسم الفاعل المشتقّ من العدد[2]. ومعنى قوله من اثنين إلى عشرة يعني أنك تقول: ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ وخامسٌ وسادسٌ وسابعٌ وثامنٌ وتاسعٌ وعاشرٌ، ويكون في التذكير والتأنيث كاسم الفاعل، تقول في المذكر: ثانٍ، وفي المؤنث: ثانية، وكذلك باقيها.

ويجوز في خامس وسادس إبدال السين ياء في المذكر والمؤنث، وقال الشاعر[3]:

مَضَتْ ثَلاثُ سِنينَ مُنذُ حُلَّ بِها ... وعامُ حُلَّ ، وهذا التابِعُ الخامي

---

(١) فيفرد أو يضاف إلى أصله: انفردت به ن.

(٢) التكملة ص ٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٩ والمقدمة الجزولية ص ١٧٥ وشرحها للأبذي ٢: ١٢١ [مخطوط]. وانظر المقتضب ٢: ١٨١.

(٣) هو الحادرة كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٤٤٧، وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٧٤٢، وزد على ما فيه كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٣٧.

وقال آخر[1]:

بُوَيْزِلُ عامٍ قد أذاعَتْ بِخَمْسةٍ وتَعْتَدُّني - إنْ لم يَقِ اللهُ - ساديا

ويجوز مع إبدال السين ياءً في سادِس أن تبدل الدال تاءً، فتقول: ساتٍ وساتية.

وذكر بعض أصحابنا[2] حين عدَّ بناء اسم الفاعل أنَّ أولها واحدٌ ثانٍ ثالثٌ إلى آخرها، فتقول: واحد وواحدة إلى آخرها[3]. فقول المصنف **يُصاغ مُوازِنُ «فاعِلٍ» من اثنين إلى عشرة بِمعنًى بعضِ أصلِه** لا يُتَصور في الواحد لأنَّ الواحد نفسه هو اسم العدد، يبنى على صيغة فاعِل، فليس له أصل يكون واحد الذي هو اسم الفاعل بعضًا له؛ ألا ترى أنه لا يقال: واحدُ واحدٍ، فتضيف اسم الفاعل إلى اسم العدد، فلذلك أسقطَه المصنف من اسم الفاعل، وعدَّه غيره - وإن لم يُضَفْ - لجريانه على فعله كما جرى ثانٍ وثالثٌ وباقيها على أفعالها، تقول العرب: وَحَدَ يَحِدُ فهو واحِد، كما تقول: ثَنَى يَثْنِي فهو ثانٍ، وثَلَثَ يَثْلِثُ فهو ثالِث، وكذلك باقيها.

وقوله **ويَنصبه إن كان اثنين لا مطلقًا، خلافًا للأخفش** أي: ويَنصب أصلَه إن كان ذلك الأصل لفظَ اثنين لا مطلقًا، أي: لا كلّ / بعض غير ثان، فتقول: [٤: ١٦٣/أ]
هذا ثانٍ اثنين، ولا تقول: ثالثٌ ثلاثةً، ولا رابعٌ أربعةً، ولا خامسٌ خمسةً إلى

---

(١) البيت لرجل كانت له امرأة تقارعه ويقارعها أيهما يموت قبل، وكان قد تزوج نساء قبلها فمتن، وتزوجت هي أزواجًا قبله فماتوا، وهو في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٣٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٤٧، وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٧٤١. بويزل: تصغير بازل، يعني أنها شابة بلغت منذ أعوام. وأذاعت بخمسة: أبعدتهم عن الناس فهلكوا. «وقال آخر ... ساديا»: سقط من ك.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٩.

(٣) فتقول واحد وواحدة إلى آخرها: سقط من ك.

آخرها، وتقول في المؤنث: ثانيةٌ اثنتين بالتنوين والنصب، ولا تقول ثالثةٌ ثلاثًا إلى آخرها، بل تُضيف، ويكون قولك ثالثُ ثلاثة بمعنَى أحدِ ثلاثة.

ومعنى قول المصنف **ويَنصبه إن كان اثنين** ينبغي فيه التقييد بأن يقول «إن كان في ثانٍ الألف واللام» فإن عَرِيَ عنهما، وكان بمعنى الحال أو الاستقبال نصبَ أصله على سبيل الجواز لأنه فاعل، فحُكمُه حُكمُه. ويُفهَم من كلام المصنف أنه إذا كان اسم الفاعل ثانيًا فإنه ينصب اثنين ، وليس ذلك بِحتْم، بل تجوز الإضافة عنده، ولا يَتحتَّم.

وأمَّا غيره من النحويين فالمشهور أنه لا يُجَوِّز إعمال ثانٍ في مُوافقه في الحروف؛ بل تجب إضافته كما تجب إضافة ثالث ورابع وخامس وباقيها إذا أُضيف إلى مُوافِقه في الاشتقاق؛ فتقول: ثاني اثنين، بالإضافة، كما تقول: ثالثُ ثلاثة، ورابعُ أربعة، وبالإضافة جاء القرآن، قال تعالى ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[1]، وقال ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[2].

والمتحصّل في إعمال هذا النوع ثلاثة مذاهب:

المشهور: أنه لا يجوز.

والثاني: أنه يجوز مطلقًا، فتقول: ثانٍ اثنين، وثالثٌ ثلاثةً، إلى آخرها، وحُكمه[3] كاسم الفاعل. وهذا المذهب عزاه المصنف إلى الأخفش، وعزاه أصحابنا[4] إلى ثعلب، وعزاه صاحب البديع إلى الكسائي[5]، وعزاه صاحب الإفصاح إلى الكسائيّ وقُطْرُب.

---

(١) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٢) سورة المائدة: الآية ٧٣.

(٣) ك، ن، د: وحكمها.

(٤) المخصص ١٧: ١٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٠.

(٥) رأي الكسائي في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٣٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٥٥ عن ابن السكيت.

والثالث: التفصيل بين أن يكون اسم الفاعل «ثانيًا» أو غيره، إن كان «ثانيًا» جاز إعماله بشرطه، وإن كان غيرَه وجبت إضافته، وهذا اختيار المصنف.

حُجَّة المشهور أنَّ ثالثًا وأخواته إذا جاء بعده مُوافقه في الحروف الأصلية لا تأتي العرب منه بفعل، فلا تقول ثَلَثْتُ الثلاثةَ، ولا رَبَعتُ الأربعةَ، ولا خَمَسْتُ الخمسةَ، وكذلك باقيها، واسم الفاعل إنما يعمل إذا كان فعله يعمل، فإذا كانت العرب لا تقول ثَلَثتُ الثلاثةَ فكيف تقول ثالثٌ ثلاثةً، واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل؟ وإنما لم يَجُز ذلك لأنه لو قيل ثَلَثتُ الثلاثةَ كان قد ثَلَثَ نفسَه لأنه أحد الثلاثة، وهو لا يجوز لأنه يؤدي إلى تعدية فعل المضمر إلى ظاهره، مثل قوله «زيدًا ضَرب» إذا أردتَ أنه ضَرب نفسَه.

وحُجَّة الثاني أنه يكون معناه إذ ذاك: متممٌ ثلاثةً، ومتممٌ أربعةً. وهذا ليس بجيِّد؛ لأنه يلزم منه أن يُتَمِّم نفسَه، وفيه تَعَدِّي فعلِ المضمر إلى ظاهره لأنه أحد الثلاثة، فيلزم أن يُتَمِّم نفسَه.

وحُجَّة ما اختاره المصنف أنه زعم أنَّ العرب تقول ثَنيتُ الرجلينِ إذا كنت الثاني منهما، قال في الشرح[1]: «فمن قال ثانِ اثنين بهذا المعنى عُذر لأنَّ له فعلاً، ومن قال ثالثٌ ثلاثةً لم يُعذَر لأنه لا فعلَ له» انتهى.

وهذا الذي حكاه المصنف أنَّ العرب تقول ثَنَيتُ الرجلين نَقْلُ النحاة يَنفي ذلك؛ لأنهم نقلوا أنَّ العرب لا تأتي بفِعلٍ إذا كان بعده / ما يوافق اسم الفاعل في [٤: ١٦٣/ب] الحروف ، فليس بمسموع من كلامهم : ثَنيتُ الاثنين ، كما أنه ليس بمسموع من كلامهم ثَلَثتُ الثلاثةَ ، والقياس يأباه ، فإنْ صَحَّ ما نَقله المصنف أنَّ العرب[2] تقول ثَنيتُ الرجلين وجبَ تأويله على حذف مضاف ، تقديره : ثَنيتُ أحدَ

---

(١) ٢: ٤١٢.

(٢) في حاشية س ما نصه: «ك حكى ابن القطّاع في أفعاله: ثَنيتُ الرجلين: صِرتُ الثاني منهما. قال: وهذا كلام العرب وإن كان القياس غيره. انتهى». كتاب الأفعال ١: ١٤٤.

الرجلين، وأيضًا فقولهم ثَنيتُ الرجلين ليس نَصًّا في ثَنيتُ الاثنين حتى يُبنَى عليه ثانٍ اثنين بالإعمال.

وقوله ويُضاف المَصُوغ مِن تسعةٍ فما دونَها إلى المركَّبِ المصدَّرِ بأصله فتقول: هذا تاسعُ تسعةَ عشرَ، وهذه تاسعةُ تسعَ عشرةَ، إلى: حادي أحدَ عشرَ، وحادية إحدى عشرةَ. وتعرب اسم الفاعل لزوال التركيب؛ إذ كان أصله: تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ، ولا يُشعِر كلام المصنف لا في فَصِّه ولا في شرحه أنَّ أصله التركيب، ونصَّ أصحابنا[(١)] عليه، وهذا مسموع من العرب، كما أنَّ ثاني اثنين وثالث ثلاثةٍ مسموع من العرب. وقياس مَن أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا؛ إذ يصير المعنى عنده: هذا متممٌّ تسعةَ عشرَ. وهذا الوجه أحسن من الذي يأتي بعده، وهو حادي عشرَ أحدَ عشرَ، ببناء حادي عشرَ[(٢)] وإضافته إلى المركب بعده.

وقوله أو يُعطَف عليه العشرون وأخواتُه فتقول: التاسعُ والعشرون، والحادي والعشرون، وكذلك باقي أخوات العشرين.

وإذا اختَلط عدد مذكر بعددٍ مؤنث غُلِّبَ المذكر، فتقول: حادي[(٣)] إحدى عشرةَ[(٤)]، ولو عنيتَ امرأة منهن لقلت: حاديةُ أحدَ عشرَ، إذ لو لم يذكِّر لم يُدْرَ أفيهم رجل أم لا. وقد حكى يعقوب[(٥)] وغيره عن الفراء أنه حكى عن العرب: «كان معي عشر فآحَدْهُنَّ، أي: صَيَّرْهُنَّ أحدَ عشرَ»[(٦)].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١.

(٢) الذي في المخطوطات: أحد عشر

(٣) حادي: سقط من ك.

(٤) الذي في الكتاب ٣: ٥٦١: «وتقول: هذا حادي أحدَ عشرَ إذا كُنَّ عشرَ نسوة معهن رجل». وانظر الأصول ٢: ٤٢٧ والارتشاف ٢: ٧٦٨.

(٥) كتاب الألفاظ له ص ٤٣٦ وإصلاح المنطق ص ٣٠٠.

(٦) كذا في المخطوطات، والذي في كتاب الألفاظ ص ٤٣٦ وإصلاح المنطق ص ٣٠٠ وتهذيبه ص ٦٤٤: «معي عشرة فأحِدْهُنَّ لي، أي: صَيِّرهنَّ أحدَ عشرَ».

وقوله **أو تُرَكَّب معه العَشرة تركيبَها مع النَّيِّف مُقتصَرًا عليه** مثاله التاسعَ عشرَ، والحاديَ عشرَ، وكذلك ما بينهما، وتقول: التاسعةَ عشرةَ، والحاديةَ عشرةَ، بتاء التأنيث فيهما في المؤنث. وقال في الشرح[1]: «إنَّ هذا المركَّب يُقتصَر عليه غالبًا» انتهى.

وهذا الوجه الذي ذكره فيه خلاف، وقد أبطله أصحابنا، قالوا[2]: وزعم بعض النحويين أنه يجوز بناء كل واحد من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه. يعني أنَّ أصل المسألة: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، فحذف عشر الأول، وهي مرادة، فبقي حادي على بنائه، وحذف أحد[3]، وهي مرادة، فبقي عشر على بنائه. قالوا: وهذا باطل لأنه يلتبس باسم الفاعل المفرد غير[4] المضاف، فإنه مبنيّ، فلا يعلم أنه الذي حُذف منه عشر وأحد.

وأجاز بعض النحويين حذفَ عشر من أحدَ عشرَ، وحذفَ أحد من[5] أحدَ عشرَ وإعرابَهما، فتقول: هذا حادي عشرٍ، وثالثُ عشرٍ؛ لزوال الموجب لبنائهما، وهو التركيب، ولأنه[6] لا يلتبس باسم الفاعل غير المضاف؛ لأنَّ إعرابه يدلُّ على أنه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لِما تضمَّنه من معنى الحرف، وينبغي ألاَّ يجوز ذلك إلا إن سُمع من العرب؛ لأنَّ هذا إجحاف كثير[7] بالكلام.

(١) ٢: ٤١٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١.

(٣) الذي في المخطوطات: «ثلاثة». والصواب ما أثبته؛ لأنه يتحدث عن حادي عشر أحد عشر، وإنما قال «ثلاثة» لأنه ينقل من شرح الجمل لابن عصفور، ومثال ابن عصفور هو: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٤) ك، ن: وغير.

(٥) من: سقط من ك.

(٦) ك: لأنه.

(٧) ك، د: لأن هذا إجحافًا كثيرًا.

[٤: ١٦٤/أ] واسم الفاعل المبنيُّ من النيِّف إن كان في آخره ياءٌ جاز فيه / فتح الياء وإسكانها ، فتقول : جاء حادي عشرَ ، وثاني عشرَ . وإن لم يكن في آخره ياءٌ لم يَجز فيه إلا البناء على الفتح . وهذا البناء لأجل التركيب لا لتضمُّن معنى حرف العطف.

وقد خالف هذا النوع ما كان البناء فيه جائزًا، نحو بَعْلَبَكَّ، وذلك أنه خرج عن نظائره من المضافات لكونه ليس مضافًا إليه ما بعده ولا معمولاً له؛ لأنَّ حادي عشرَ مثلاً لو كان مضافًا لوقع على واحد من عشرة؛ لأنَّ المعنى يكون: واحد العشرة، وهو لا يقع إلا على واحد من أحدَ عشرَ، ولأنه لو كان معمولاً له لكان له فعل يجري عليه، بل هو مأخوذ من أحدَ عشرَ، ضُمَّ إليه عشر كما ضُمَّ أحد إليه ضَمَّ تركيب، فلمَّا خالف غيرَه بُني مع أنه كثير الشياع؛ ألا ترى أنه يقع على كل واحد من أحدَ عشرَ كائنًا ما كان، وكذلك باقيها، نحو: تاسع عشر.

وزعم ابن السِّيْد[1] أنَّ أصله: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، حذف عشر من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف أحد لدلالة حادي عليه، فبُنِي الاسم لحلول كل واحد منهما من صاحبه محلَّ المحذوف. وكان الموجب لبنائه عنده وقوعه موقع المبنيِّ؛ ألا ترى أنَّ حاديًا قد حلَّ محلَّ أحد المركَّب مع عشر، فلما وقع موقعه بُني.

وقوله **أو مضافًا إلى المركَّب المطابق له** يعني أنه يضاف التاسعَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، إلى حادي عشرَ أحدَ عشرَ، وهذا في المذكر. وتقول في المؤنث تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ، إلى حاديةَ عشرةَ إحدى عشرةَ. ولا يتغير اسم الفاعل المركَّب ولا ما أُضيف إليه من العدد المركَّب بحسب العوامل لأنهما مبنيَّان لأجل التركيب.

وقوله **وقد يُعرَب الأول مضافًا إلى الثاني مبنيًا عند الاقتصار على ثالثَ عشرَ ونحوه** وقال المصنف في الشرح[2]: «وقد يُقتَصَر على صيغة فاعِلٍ وتاليه

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) ٢: ٤١٣، وفيه بعض اختصار.

مضافًا ومضافًا إليه مع إعراب الأول وبناء الثاني على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعِل؛ فيقال: هذا ثالثُ عشرَ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ، ومررتُ بثالثِ عشرَ،[1] فحُذف الصدر، ونُوي بقاؤه، فاستُصحِب بناء العَجُز، وهذا شبيهٌ بقولِ مَن قال: لا حولَ وقوةَ[2] إلا بالله، بالتركيب والبناء، ثم حَذف لا، ونَوى بقاءها، فاستصحب البناء» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز هذا الوجه حكاه الكسائي، وحَكى[3] من كلامهم: السَّواءُ ثالثُ عشرَ، بإعراب ثالث وبناء عشر، ووجهُه ما ذكر المصنف من أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله ثلاثةَ عشرَ مرادة، فبنَى عشر من أجل ذلك، وحَذف عشر من الأول، وهو لا يريده، فأعرب ثالثًا لذلك. وأصحابنا قالوا[4]: هذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه.

وتلخَّص في اسم الفاعل في هذه المسألة متفقًا عليها ومختلفًا فيها وجوهٌ خمسة:

أحدها: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، تبنيهما، وتضيف المبني الأول إلى الثاني، وهذا هو الأصل، وهو أقلُّها استعمالاً، وأنكره بعض النحويين[5].

الثاني: حادي أحدَ عشرَ، بإعراب الأول وحذف عشر وبناء أحدَ عشرَ، وهو أكثر استعمالاً / من الأول. [٤: ١٦٤/ب]

الثالث: حَذف العَقد والنَّيِّف وبناء ما بقي مرادًا ما حُذف منهما.

---

(١) على تقدير: ثالث ثلاثة عشر، كما في شرح المصنف.

(٢) ك: ولا قوة.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٢٦ والمقرب ١: ٣١٧. والسواء: ليلة ثلاث عشرة، أو أربع عشرة، وفيها يستوي القمر.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١، وفيه حكاية الكسائي محرفة.

(٥) نُسب الإنكار إلى ثعلب وإلى الكوفيين. شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٤/أ [مخطوط]، والإنصاف ص ٣٢٢ [٤٤]. وانظر الكتاب ٣: ٥٦٠ والمقتضب ٢: ١٨٢.

الرابع: حذفهما وإعراب ما بقي.

الخامس: إعراب اسم الفاعل مع حَذف عَقده، وبناء عشر مع حَذف نَيِّفه.

وتقول في المؤنث: ثالثةَ[1] عشرةَ ثلاثَ عشرةَ، وثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، وثالثةَ عشرةَ فيمن بناهما. قال صاحب البديع[2]: «هذا مذهب س[3]، يجمع بين تأنيثين. قال السيرافي في شرحه: (ولا أعلم خلافًا في جواز: حاديةَ عشرَ[4]) ، يعني بحذف التاء من الثاني. وقال الزمخشري: (تقول: الأول والثاني والثالث، والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والثاني عشر بفتح الياء وسكونها، والحاديةَ عشرةَ والثانيةَ عشرةَ[5] إلى التاسعَ عشرَ والتاسعةَ عشرةَ[6]، تبني الاسمين على الفتح كما تبنيهما في أحدَ عشرَ)[7].

ومعنى ثالثُ ثلاثةَ عشرَ: واحدٌ مِن ثلاثةَ عشرَ، إلا أنَّ بين المعنيين فرقًا، وهو أنك مع لفظ الواحد لا يُعلم هل هو الذي انتهى به العدد أم غيره، وأمَّا مع ثالثِ ثلاثةَ عشرَ وثالثِ ثلاثةٍ فيُعلم أنه الذي انتهى إليه العدد». انتهى كلام صاحب البديع.

وقوله **مَجعولاً حاديًا** يعني أنَّ اسم الفاعل هو حادٍ مكان واحدٍ، فتقول: حادي عشرَ، وحاديةَ عشرةَ. وحكى الكسائي[8] أنه سمع من الأَزْد أو بعض عبد القيس: واحدَ عشرَ. وهذا هو القياس إذ فعلُه وَحَدَ يَحِدُ.

---

(١) ك: ثالث.

(٢) البديع لابن الأثير ٢: ٣١٠ - ٣١١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٦٠.

(٤) ك: «حادية عشرة». وانظر منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ٥٤٩.

(٥) الذي في المخطوطات: «والحادية عشر والثانية عشر»، صوابه في المفصل والبديع.

(٦) فيما عدا ك: عشر.

(٧) المفصل ص ٢١٢ تحقيق د. فخر قدارة.

(٨) المخصص ١٧: ١١٠.

وحادي عشرَ مقلوب من واحدَ عشرَ، جُعلت فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياءً لكسر ما قبلها، وجُعلت عينه مكان فائه.

وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو من قولك يَحدُو، أي: يَسوق، كأنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة، وهو معها. وأنشد الفراء[1]:

أَسُوقُ عَشْرًا ، والظليمُ حادي كأنَّهُنَّ بِأعالِي الوادي

يَرْفُلْنَ في مَلاحِفٍ جِيادِ

ص: وإن قُصد بفاعلِ المَصُوغِ مِن ثلاثةٍ إلى عشرةٍ جَعْلُ الذي تحتَ أصلِه مَعدودًا به استُعمِلَ مع المَجْعُولِ استعمالَ «جاعِلٍ»؛ لأنَّ له فعلاً، وقد يُجاوَز به العشرة، فيقال: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، أو رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ونحو ذلك، وفاقًا لسيبويه، بشرط الإضافة. وحُكمُ «فاعِلٍ» المذكورِ في الأحوال كلِّها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حُكمُ اسمِ الفاعل.

ش: إنما قال **المصوغ من ثلاثة** لأنه لا يُصاغ من اثنين فاعلٌ، فيضاف إلى واحدٍ، أو يعمل كاسم الفاعل، فلا يقال: هذا ثاني واحدٍ، ولا ثانٍ واحدًا، هذا مذهب س[2]، وإنما استُعمل ثانٍ مضافًا إلى اثنين بمعنى: أحد اثنين.

وأجاز ذلك بعض النحويين قياسًا، حكى هذا المذهبَ بعضُ أصحابنا، وقال الأستاذ أبو علي: «هو يعقوب، قال: (تقول: ثاني واحد)[3]، وأظنه قياسًا منه؛ لأنَّ س نفاه، وهو ضابط لمثل هذا». وقال ابن الضائع: «بل هو محكيٌّ عنهم».

وقوله **المَصُوغ من ثلاثة** فيه تسامُح وتقريب على المتعلم، وبالحقيقة صوغه إنما هو من المصدر ، وهو الثُّلْثُ والرُّبْعُ / إلى التُّسْع والعَشْر، وهذه المصادر[4] على وزن فَعْلٍ كضَرْبٍ لأنَّ فعلها متعدٍّ، فقياس المصدر فَعْلٌ. [٤: ١٦٥/أ]

(١) الرجز في المخصص ١٧: ١١٠. والأول في ١٤: ٩٤. حادي: أي: حادي عشر.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٩.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٠٠ وتهذيبه ص ٦٤٤.

(٤) ك: وهذه المصادر هي.

وقوله **جَعْلُ الذي تحتَ أصلِه** أي: جَعْلُ العدد الذي هو تحتَ أصلِ المَصُوغ معدودًا به، فتقول: ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ، إلى عاشر تسعةٍ.

وقوله **استُعمِل هو**[1] - أي: المَصُوغ - **مع**[2] **المَجْعُول استعمالَ جاعِلٍ** يعني جاعِل بمعنى مُصَيِّر، وهذا قدَّره النحويون، أي: تصير الاثنين به ثلاثة، وتصير الثلاثة به أربعة، وكذلك إلى عاشر تسعةٍ، أي: تصير التسعة به عشرةً. قال المصنف في الشرح[3]: «وأشرتُ باستعمال جاعِلٍ إلى أنه إذا كان بمعنى المُضيِّ وجبتْ إضافته، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وإعماله[4]، على ما يُفعل بجاعِلٍ وغيره من أسماء الفاعلين، وكان ذكرُ جاعِلٍ أولى لأنه مُوافق لفاعِلٍ المذكور وزنًا ومعنًى» انتهى.

وتفسير النحاة ذلك بـ«مُصَيِّر» أوضَح من تفسير المصنف ذلك بجاعِلٍ؛ لأنَّ جاعِلاً اسم فاعِلٍ من جَعَلَ، وجَعَلَ مشتركة بين مَعانٍ، فجاعِلٌ مشترك، بخلاف مُصَيِّر، فإنه نَصٌّ من حيثُ المعنى في ذلك.

وقوله **لأنَّ له فعلاً** أي: يُستَعمل لاسم الفاعل مع العدد الذي تحته فِعل، فتقول: ثَلَثْتُ الاثنين، ورَبَعْتُ الثلاثةَ، فأنا ثالثُهم ورابِعُهم، وكذلك إلى العشرة، وقال تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[5]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6].

---

(١) كذا! ولم يسبق ذكر (هو) في الفَصّ.

(٢) ك: أي.

(٣) ٢: ٤١٤.

(٤) الذي في المخطوطات: «وإعرابه»، صوابه في شرح المصنف.

(٥) سورة المجادلة: الآية ٧.

(٦) سورة الكهف: الآية ٢٢.

وأشار إلى استعمال رابِع وثالث وأخواته اسمَ فاعِل بقوله لأنّ له فعلاً إلى أنّ ما لا يكون له فِعل مع العدد الذي يليه لا يكون حكمه حكم اسم الفاعل؛ كثالث ثلاثة؛ لأنّ العرب لا تقول: ثَلَثْتُ الثلاثةَ، ولا رَبَعْتُ الأربعةَ.

قال المصنف في الشرح[1]: «وينبغي أن يُتَنَبَّهَ بهذا إلى جواز: هذا ثالثٌ تسعةً وعشرين؛ لأنه يقال: كانوا تسعةً وعشرين فثَلَثْتُهم، أي: صَيَّرتُهم ثلاثين» انتهى.

وقال أبو عبيد[2]: «كانوا تسعةً وعشرين فثَلَثْتُهم[3]، أي: صِرتُ لهم تمامَ ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فرَبَعْتُهم، مثل لفظ الثلاثة والأربعة، وكذلك جميع العقود إلى المئة، فإذا بلغت المئة قلت: كانوا تسعةً وتسعين فأَمْأَيْتُهم، مثل أَفْعَلْتُهم، وكانوا تسعمئة وتسعةً وتسعين فآلَفْتُهم، ممدودة، وكذلك إذا صاروا هم كذلك قلت: قد أَمْأَوْا، وآلَفُوا، مثال أَفْعَلُوا، أي: صاروا مئةً [وألفًا][4]».

وقال أبو عبيد أيضًا[5]: «كانوا ثلاثةً فرَبَعْتُهم، أي: صِرتُ رابعَهم، إلى العشرة. وكذلك إذا أخذت الثُّلُثَ من أموالهم إلى العُشْر. وفي العدد يَثْلِثُ ويَخْمِسُ إلى العَشَرة، وفي الأموال يَثْلُثُ ويَخْمُسُ إلى العُشر، إلا ثلاثة أحرف، فإنها بالفتح في الحَدَّين: يَرْبَع ويَسْبَع ويَتْسَع، وتقول: كانوا ثلاثةً فأَرْبَعُوا، أي: صاروا أربعةً، إلى العشرة، على أَفْعَلَ».

وهذا الذي ذكره النحويون في المختلف اللفظ مِن أنّ اسم الفاعل يجري مجرى أسماء الفاعلين، فإن كان للمُضيِّ لم يعمل، وإن كان للحال أو الاستقبال

---

(١) ٢: ٤١٤.

(٢) الغريب المصنف ٣: ٦٨٨. والقول أيضًا في المخصص ١٧: ١٢٩ والارتشاف ٢: ٧٧١ - ٧٧٢.

(٣) «أي: صيَّرتُهم ثلاثين.انتهى. وقال أبو عبيد: كانوا تسعةً وعشرين فثلثتهم»: سقط من ك.

(٤) وألفًا: تتمة من الغريب المصنف.

(٥) الغريب المصنف ٣: ٦٨٧ - ٦٨٨. وهذا القول فيه قبل القول السابق. ونَصَّ قبله على أنّ الكسائي حكى ذلك. وهو أيضًا في المخصص ١٧: ١٢٩ والارتشاف ٢: ٧٧١.

٤: ١٦٥/ب] جازت الإضافة[1]، والعملُ أجودُ قياسًا على أسماء الفاعلين على / الإطلاق - لم يذكر س فيه إلا معنَى المُضيّ، ولم يذكر فيه إلا الإضافة، وقال: إنه قليل في كلام العرب، قال[2]: «وتقول: هذا خامسُ أربعة، وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خَمسَ الأربعةَ، كما تقول: خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم». ثم قال[3]: «وإنما تريد: هذا الذي صَيَّر أربعةً خمسةً، وقلَّما تريد العرب هذا، وهو قياس؛ ألا ترى أنك لا تسمع أحدًا يقول: ثَنَيتُ الواحدَ، ولا: ثاني واحدٍ». ثم قال في آخر الباب[4]: «وتقول: هذا خامسُ أربعٍ إذا أردت أنه صَيَّر أربعَ نِسوةٍ خمسةً، ولا تكاد العربُ تَكَلَّمُ به كما ذكرتُ لك. وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، كما قلت: خامِسُ أربعةٍ». فهذا جملة ما تكلم عليه س في المختلف اللفظ، فلم يَذكر فيه التنوين والنصب، ولا معنَى الحال والاستقبال، ولم يَذكر فيه إلا معنَى المضيّ، وذَكر أنه قلَّما تَكلَّم به العرب، وجعله قياسًا فيما سُمع من الماضي، وقاس عليه: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، ويأتي الكلام فيه بعدَ هذا إن شاء الله.

وفي البسيط: وأمَّا إن أضفتَه إلى غير لفظه، نحو: ثالثُ اثنين - فهو على معنى الفعل، أي: الذي صَيَّرَ الاثنين ثلاثةً بنفسه، إلى عشرة، فتقول: عاشِرُ تسعةٍ، وكأنه مأخوذ من ثَلَثْتُهم ورَبَعْتُهم[5] وخَمَسْتُهم، وقَلَّلَه س في كلام العرب، وذكر أنه قياس، ولم يذكر س النصب به، وتأوَّله على الماضي؛ لأنه قال: «هذا الذي خَمسَ الأربعةَ»، فلم يُجرِه مُجرى اسم الفاعل مطلقًا، فإضافته على هذا تكون محضة.

---

(١) الأنسب أن يقول: جازت الإضافة والعمل.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٩.

(٣) الكتاب ٣: ٥٥٩.

(٤) الكتاب ٣: ٥٦١.

(٥) ك: ثالثتهم وأربعتهم. س: ثلاثتهم وأربعتهم. ن: ثالثتهم ورابعتهم. وضبط «وخمستِهم» بعدهما في س بفتح السين وكسر التاء.

وذكر النحويون النصب به كالمبرِّد(1) وغيره(2)، وذلك - والله أعلم - قياس؛ لأنهم لم يسمعوه فيه، فتكون إضافته على هذا - إن قصد العمل بمعنى الحال والاستقبال - غير محضة.

وفي شرح الخَفَّاف: لم يذكر س في الوجهين إلا الإضافة، ولم يذكر التنوين والنصب في المختلف اللفظ، وقدَّره بالفعل، فقال: (هذا الذي خَمَسَ الأربعةَ، كما تقول خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم). وقال أيضًا: (هذا الذي صَيَّر أربعةً خمسةً)، فقَدَّره بالماضي، وصار بمنْزلة: ضارِب زيدٍ أمس، ولو أراد العمل لقَدَّره بالمستقبل ، ونَوَّن، ونَصب به، وقد ذكر غيرُه النصب، ويجعله بمنْزلة اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي لم يكن إلا مضافًا، وبمعنى المضارع أجازوا النصب والتنوين، ولم يستشهدوا على النصب بكلمة واحدة، فدلَّ ذلك على أنه منهم قياس، وجاء القرآن بالإضافة في قوله تعالى ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾(3)، وفي قوله ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(4)، إلا أنَّ ابن السِّكِّيت حكى في ألفاظه عن الكسائي في ثاني اثنين وثالث ثلاثة إجازة النصب والتنوين، قال: (والخليل والفراء لا يُجيزانه)(5)، ولو حكاه عن العرب لم يَسَعْهما منعه، فإذا كان قياسًا منه فلا يُعَوَّل عليه، مع أنَّ إجازته ذلك فيما كان مضافًا إلى جنسه لا يُختَلف في منعه، فلا يُعَوَّل عليه. وقال في الإصلاح له: (هو مضاف إلى العشرة، ولا ينوَّن، فإذا اختلفا(6) كان الوجهان)(7).

---

(1) المقتضب 2: 181 - 183.

(2) شرح الجمل لابن عصفور 2: 40 - 41.

(3) سورة المجادلة: الآية 7. ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾.

(4) سورة الكهف: الآية 22. ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

(5) كتاب الألفاظ ص 436.

(6) الذي في المخطوطات: ((اختلف))، صوابه في إصلاح المنطق وتهذيبه.

(7) إصلاح المنطق ص 300 وتهذيبه ص 644.

وقد زعم س أنَّ المختلف اللفظ قليل في استعمال العرب. وكذا ذكر الأخفش، قال: (وهذا / كلام يَقِلُّ في كلام العرب، إنما كلامهم الكثير: ثالثُ ثلاثة). قال: (ويقولون في هذا القياس: ثاني واحد، والكلام الجيد: ثاني اثنين). [٤: ١٦٦/أ]
وحكى الكسائي أيضًا أنَّ مِن العرب مَن يقول: ثاني واحد. وقال بعضهم: ثَنيتُ الرجلين: صِرتُ ثانيَهما، ولا يقال: ثَنيتُ فلانًا، ولكن يقال[1]: صِرتُ له ثانيًا، وثَنيتُ الرجلين وأنتَ أحدُهما ليس بقياس؛ لأنَّ مثله لا يجري على فِعل، ولا يُنوَّن.

ومِن استعمال الفعل في خامسِ أربعةٍ قول عبد الله بن الزَّبير الأسديّ[2]:

ونحـــن قَتَلْنـــا بـــالمَنيحِ أخـــاكُمُ ... وَكيعًا ، ولا يُوفي مِنَ الفَرَسِ البَغْــلُ
فإنْ تَثْلِثُوا نَرْبَعْ ، وإنْ يَكُ خـــامسٌ ... يكن سادِسٌ حتى يكونَ لنا الفَـــضْلُ
وإنْ تَسْبَعُوا نَثْمِنْ ، وإنْ يَكُ تاسِـــعٌ ... يَكُنْ عاشِرٌ حـــتى يُـــبيرَكُمُ القَتْـــلُ

وقال السيرافي[3]: «أجمع النحويون على ذلك إلا ما حكاه ابن كَيسان عن ثعلب أنه أجاز: ثالثٌ ثلاثةً، وثَلَثْتُ الثلاثةَ، والمعروف قول الجمهور». [٤: ١٦٦/أ]

وتقول في المؤنث: ثالثةُ ثلاث، تَحكُم لاسم العدد بالحكم الذي كان له حين كان مفردًا، وتَحكُم لفاعِلٍ بحُكمه أن لو انفرد.

وقوله **وقد يُجاوَز به العشرة** يعني أنه يُستَعمَل مع المركَّب كما استُعمل مع اثنين وثلاثة، فيكون اسمَ فاعِلٍ مع المركَّب كما كان مع العدد الموافق له في الاشتقاق.

---

(١) يقال: ليس في س.
(٢) البيت الأول له في اللسان (منح)، والثاني والثالث له في التنبيه والإيضاح لابن بري والتكملة للصغاني واللسان (ثلث). والثلاثة بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ١٠٥ - ١٠٦، والأول بعد الثالث، وبينهما بيتان. المنيح: رجل من بني أسد من بني مالك. في المخطوطات: حتى يبزكم القتل، والتصويب من المصادر المذكورة.
(٣) شرح الكتاب ٥: ١٤/أ [مخطوط].

وقوله **فيُقال رابعُ ثلاثةَ عشرَ** وأصله: رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فحُذف عشر من الأول، وأُعرب رابع، وأُضيف إلى المركَّب الذي هو ثلاثةَ عشرَ، وكذلك باقيها.

وقوله **ورابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ** هذا هو الأصل، فتجيء باسم الفاعل وعشر، وتبنيهما على الفتح، وتضيفه إلى ثلاثةَ عشرَ.

وقوله **وِفاقًا** لـ«س» **بشرط الإضافة** أجاز س[1] وجماعة معه صوغ اسم الفاعل مع المركَّب على الوجهين اللذين ذكرهما المصنف، وهما أن يُحذف عشر من اسم الفاعل، ويضاف هو إلى العدد المخالف الذي هو دونه. وأن يُثبَت، ويُبنَى مع اسم الفاعل، ويُضاف إلى ما بعده من العدد الذي هو دونه، وذلك بشرط الإضافة، فلا يجوز فيه أن يَنصب ما بعده، سواءٌ أحُذف منه عشر أم أُثبِت، فلا تقول: رابعٌ ثلاثةَ عشرَ، بتنوين رابع واعتقاد أنَّ ثلاثةَ عشرَ في موضع نصب به، ولا: رابعَ عشرَ، فتُعمله وهو مبنيّ، وتعتقد نصب ما بعده؛ لأنَّ مِثل هذا لم يُسمع منه فِعل، لا تقول: كانوا ثلاثةَ عشرَ فرَبَعْتُهم، أي: صاروا بك أربعةَ عشرَ.

وتركَ المصنف وجهًا ثالثًا في هذه المسألة على مذهب س ، وذلك أنه قال: «هذا المختلف مثل الموافق»[2]، فكما جاز في حادي عشرَ أحدَ عشرَ وأخواته حذْفُ العَقد من الأول وإضافتُه إلى الموافق ، وإثباتُه والإضافةُ إلى الموافق ، وحذفُ العَقد من الأول وحذفُ نَيِّف الثاني - كذلك جاز هنا . والوجه الذي تركه المصنف هو : هذا خامس عشر ، إما ببنائهما ، وإما / بإعرابهما ، على الخلاف [٤: ١٦٦/ب] الذي مرَّ في الموافق.

قال بعض شيوخنا: وفي هذا الوجه إلباسٌ بالمتَّفق اللفظ، فلا يجوز، وهذا الذي أجازه س هو قياس كما ذكرناه، ولم تتكلم به العرب، ولا هو مسموع

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦٠ - ٥٦١.

(٢) لم أقف على هذا القول في الكتاب.

منها، وخالفه الجمهور الأخفش والمازني والمبرد والفارسي[1]، قال الأخفش[2]: ((إذا قلت رابعُ ثلاثةٍ فإنما تُجريه مُجرى ضاربِ زيدٍ ونحوه؛ لأنك تقول: كانوا ثلاثةً فربَعْتُهم، وكانوا خمسةً فسَدَسْتُهم، ولا يجوز أن تبني فاعِلاً من خمسة وعشرة جميعًا[3]؛ لأنَّ الأصل: خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ)).

وفي البسيط: قال الأخفش: ولا يجوز بمعنى العمل، فلا تقول: ثالثَ عشرَ[4] اثني عشرَ. قالوا: لأنه إنما جاز في الإفراد على معنى العمل لأنهم اشتقُّوا فعلاً منه، نحو: خَمَسْتُهم، وثَلَثْتُهم، بمعنى صيَّرتُهم، ولم يَشتقُّوا من خمسةَ عشرَ فعلاً بهذا المعنى، فلم يَجُز، وقاسه النحويون المتقدمون، فجوَّزوه.

ومنعَه[5] الكوفيون في الوجهين محتجِّين بأنه لا يُشتَقُّ مِن أكثرَ مِن اسمٍ واحد.

والذي يظهر أنهم إن قالوا هذا قياسًا ففيه نظر، وإن سُمع فيُرجَع إليه، ويكون وجهه أنهم إذا قالوا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ أنهم اشتقُّوا من ثلاثةَ عشرَ ثالثَ عشرَ، فقالوا: ثالثُ[6] ثلاثةَ عشرَ، أي: أحد الثلاثة التي هي مع عشرة، ثم أقحموا عشر بيانًا بأنه ليس ثالثَ ثلاثةٍ خاصَّة، فلا يلزم ما قال الكوفيون.

فأمَّا المُجوِّزون في غير الموافق فيقولون[7]: هذا ثالثَ عشرَ اثني عشرَ، اتِّكالاً على المعنى، ولا يلتفت إلى خَمَسْتُهم ونحوه؛ لأنَّ القائل به لا يُعمله، وإنما يكون

---

(١) التكملة ص ٧١.

(٢) المقتضب ٢: ١٨٣، وقال المبرد بعد قول الأخفش هذا: ((والقياس عندي ما قال، وهو قول المازني)). ومذهب هؤلاء الثلاثة في الانتصار لسيبويه من المبرد ص ٢٣٩.

(٣) جميعًا: سقط من ك.

(٤) ((قال الأخفش: ولا يجوز بمعنى العمل، فلا تقول: ثالث عشر)): سقط من ك.

(٥) الذي في المخطوطات: ومنع.

(٦) ك: ثالث عشر.

(٧) الذي في المخطوطات: فيقول.

مضافًا، كما تقول: خمسةَ عشرَ زيدٍ؛ لِما تقدم من أنه لا يُشتَقُّ فعل منه، وإن كان معناه معنَى المصيِّر كما في اسم الفاعل بمعنى الماضي، لكنه لا يقصد هذا المعنى، وفيه نظر. انتهى.

وقال المبرد[1]: اسم الفاعل لا يكون من شيئين، والمختلِف اللفظ في الآحاد جارٍ على الفعل كاسم الفاعل.

وقال أبو علي في الإيضاح[2]: «ومَن قال خامسُ أربعةٍ لم يقل: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، ولا: رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ؛ لأنَّ اسم الفاعل الجاري على الفعل لا يكون هكذا»، يعني أنه لا يُبنَى من شيئين، كما قال المبرد.

وفي الإفصاح: هذا الوجه من القياس الذي قاسه س قال أبو العباس[3]: «إنه مذهب المتقدِّمين»، قال: «وكان الأخفش لا يراه صوابًا»، وبه قال المازنيُّ وأبو بكر وأبو علي. واستدلَّ بما أشير إليه قبلُ من أنَّ اسم الفاعل يكون جاريًا على المضارع، فإذا كان اسم الفاعل مركَّبًا لزم أن يكون المضارع مركَّبًا ليصحَّ جرَيانه عليه، والفعلُ لا يكون مركَّبًا، فلا يَصِحُّ جرَيان اسم الفاعل عليه، وجرَيانه عليه شرطٌ لازم له، وإذا عُدم الشرط عُدم المشروط، وإذا لم يكن فعلٌ لم يكن اسمُ فاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل لا بُدَّ له من فِعل يجري عليه.

وقد رَدَّ بعض المتأخرين على هذا القول بأنَّ العرب إنما تَشتَقُّ من الصدر الأول، فلا تركِّب، ومنه اشتَقَّتْ ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، اشتَقَّتْ ثالثًا من ثلاثة، ثم ركَّبْته بعدُ مع عشر[4]. قال: والعرب تقول: رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ، أي: رَدَدْتُهم أربعةَ عشرَ، فاشتَقَّتْ من الصدر، ولم تُرَكِّب الفعل، فكذلك تَشتَقُّ / اسم الفاعل [٤: ١٦٧/أ]

(١) انظر الانتصار لسيبويه من المبرد ص ٢٣٩.

(٢) التكملة ص ٧١، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٣) المقتضب ٢: ١٨٣، وفيه قوله التالي.

(٤) س: مع عشرة.

من الصدر، ولا تُرَكَّب. وإنما قال س رابعُ ثلاثةَ عشرَ، و لم يُعلم أنه محذوف من تركيب، واسم الفاعل تابع للفعل. هكذا قال ابن الباذش[١].

ولا أرى أبا علي يصحِّح رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ[٢]، وقد حكاه بعض أهل اللغة، وبعضٌ يُنكره[٣]، ويمكن أن يكون س ممن يراه، فيصحّ هذا التوجيه.

ويَبعُد عندي لأنّ العرب لم تَتَّسع في الاشتقاق من اسم العدد هذا الاتِّساع؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا: ثَنيتُ الواحدَ، ولا ثالثٌ ثلاثةً، بالتنوين، لم يحكه س. وقال أبو الحسن: العرب لا تقول: خامسٌ خمسةً غدًا، بالنصب، ولا: ثانٍ اثنين غدًا، بالنصب، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تُنوِّن وتَنصب، وأنْ تُدخل الألف واللام؛ لأنّ ذلك بناء[٤] يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به هنا، ولكنه في القياس جائز أن تقول: الثاني اثنين أنا، والثالثُ ثلاثةً أنا، وهذا نظير ما رواه[٥] الكسائي. وهو كله تَقَوُّلٌ على العرب، وكذلك التنوين والنصب.

والمختلِف اللفظ لم يَصِحّ به سماع، ومن قال رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً - أشبهُ من ثالثٍ اثنين بالتنوين؛ لأنك تريد: الذي جَعَلَ اثنين ثلاثةً، ومع ذلك هو ضعيف لأنه ليس له فعل معلوم، إنما هو مشتقٌّ من العدد، وليس له مصدر معروف، فالوجه الإضافة، وإنما يجوز هذا في الألف واللام للضرورة؛ لأنّ هذه الأشياء التي اتَّسَعت فيها العرب بجراها مجرى الأمثال، ولا ينبغي أن يُتَجاوَز بها استعمالهم، ومَنع من قولك: أنا إياهما ثالثٌ، وهؤلاءِ الثلاثةُ أنا إياهم رابعٌ، وأشباه هذا. وكل هذا حكاه أبو بكر عنه.

---

(١) سبقه إلى ذلك ابن وَلّاد في الانتصار لسيبويه من المبرد ص: ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) عشر: سقط من ك.

(٣) المخصص ١٧: ١١٠.

(٤) ك: فيما.

(٥) ك: رآه.

وقول س[1]: «وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةَ عشرَ»، ظاهره القياس، ولو لم يُقَسْ كان أجود. وقول أبي الحسن «مجراها مجرى الأمثال» حَسَنٌ جدًّا، لا يقاس ما لم يُسمع على ما سُمع، لا على أنه موقوف كله، لكن يقاس على ما سُمع على النحو الذي سُمع.

وقال س: «وليس قولهم ثالثُ ثلاثةَ عشرَ كثالث ثلاثة في الكثرة؛ لأنهم قد يكتفون بـ(ثالثَ عشرَ)»[2]؛ ألا تراه قد قلّل شيئًا قياسه أن يَكثُر كثرةَ: ثالثُ ثلاثةٍ، لكنه كما قال أولاً استغنَوا عنه بغيره.

وقال السيرافي: «أمَّا مَن يقول: هذا ثالثٌ اثنين، وعاشرٌ تسعةً - فإنَّ كثيرًا من النحويين يمنعون أن يقال فيما جاوز العشرة من هذا، وذلك أنَّ القوم إذا كانوا تسعةً، فصِرتَ عاشِرَهم، جاز أن تقول: عَشَرْتُهم، وإذا كانوا عشرة فكَمَّلْتَهم أحدَ عشرَ لم يكن مِن هذا فعلٌ مشتقٌّ في تكميلك العشرة، وهذا هو القياس. ومنهم من يُجيزه، ويَشتقُّه مِن لفظ النَّيِّف، ويقول: هذا ثانٍ أحدَ عشرَ، وثالثٌ اثنَيْ عشرَ، وينوِّن».

قال: «وإنما جاز له أن يشتقَّ مِن لفظ النَّيِّف مِن قِبَلِ أنَّ العشرة في الأصل معطوفة على النَّيِّف، والأصل: ثلاثةٌ وعشرةٌ، فيَشتَقُّه مِن الأول، ويَجعل الثاني معطوفًا عليه».

قال: «وقد حُكي نحوٌ مِن هذا عن العرب، قال الراجز[3]:

/ أَنْعَتُ عَشْرًا والظَّليمُ حادي [٤: ١٦٧/ب]

أراد: حادي عشر».

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦١.

(٢) الكتاب ٣: ٥٦١.

(٣) تقدم في ص ٣٦٧.

وقال ابن طاهر: «أُجيز ثاني أحدَ عشرَ على إجازة أبي الحسن ثاني واحدٍ، ونَفى س لسماعه مع إجازته لقياسه حملاً على ثاني اثنين». يريد أنَّ س قاس على ثاني اثنين: ثالثُ اثني عشرَ؛ لأنَّ كلَّ رابعِ أربعةٍ ونحوه يكون فيه رابعُ ثلاثةٍ، فقياس المركب كالمضاف.

وذكر أبو علي[1] أنَّ الياء في حاديْ عشرَ وثانيْ عشرَ يجوز فيها الفتح، وقياسُ المركب إذا كان في[2] آخره ياء أن تسكن ولا تُفتح، لكنه لَمّا كانت تُفتح في حادية عشر وثانية عشر لأجل تاء التأنيث أجراها بعض العرب على ذلك في المذكر.

وقولهِ **وحكمُ فاعلٍ** إلى آخر الفصل[3] يعني أنه يكون بالتاء للمؤنث وبغير تاء للمذكر في جميع الأحوال؛ سواءٌ أكان مفردًا، نحو ثانٍ وثالث، أم مضافًا إلى غير مركَّب، نحو: ثالثُ ثلاثةٍ، وثالثُ اثنين[4]، وثالثةُ ثلاثٍ، وثالثةُ اثنتين. أو معطوفًا، نحو: الثالثُ والثلاثون رجلاً، والثالثةُ والثلاثون امرأةً. والثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، والثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وثالثَ عشرَ[5]، والثالثةَ عشرةَ[6] ثلاثَ عشرةَ، والثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، وثالثةَ عشرةَ. وعلى مذهب س في المختلف تقدم تمثيل المذكر. وتقول في المؤنث: رابعةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ[7]، ورابعةُ ثلاثَ عشرةَ. وعلى الوجه الثالث: رابعةَ عشرةَ.

---

(١) التكملة ص ٧١.

(٢) في: سقط من ك.

(٣) يعني قوله: وحُكمُ «فاعِلٍ» المذكورِ في الأحوال كلِّها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حُكمُ اسمِ الفاعل.

(٤) وثالث اثنين: سقط من ك.

(٥) وثالث عشر: ليس في ك، د.

(٦) س: عشر.

(٧) ثلاث عشرة: ليس في ك، ن.

وبقي الكلام في العقود، فنقول: أمَّا عشرون وسائر العقود إلى تسعين والمئة والألف فلم يُسمَع من العرب بناء اسمِ فاعِلٍ منها؛ لم يقولوا: عاشِرُ عشرين، ولا: ثالثُ ثلاثين، ولا: رابِعُ أربعين[1]، والقياس يقتضي ألاَّ يقال من ذلك إلا ما سُمع؛ لأنَّ الاشتقاق من الأسماء الجامدة لا يُقاس لقلّته. والذي حُكي من ذلك: هذا عاشِرُ عشرين. وقال الكسائي[2]: «تقول: هذا الجزء العاشُر عشرين»، وقياسه: الثالثُ ثلاثين، والرابعُ أربعين، إلى آخره.

وقال س والفراء: هذا الجزء العشرون، وهذه الورقة العشرون، على معنى: تَمام العشرين، فتَحذف التمام[3].

وقال بعضهم: تقول هذا مُتَمِّمُ عشرين، أو مُكَمِّل عشرين. وهذا ليس بشيء لأنه يُلزم أن يُتَمِّمَ نفسَه أو يُكَمِّل نفسَه.

وقال أبو علي[4] في العقود كلها: هو المُوَفِّي كذا، وهي المُوَفِّية كذا، كقولك المُوَفِّي عشرين، والمُوَفِّية عشرين.

وقال بعض أصحابنا: والصحيح أن تقول: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتي بأسماء العقود، فتقول: العشرون، والثلاثون، والأربعون، إلى تمام العقود.

* * *

(١) أربعين: سقط من ك.

(٢) المخصص ١٧: ١١١.

(٣) المخصص ١٧: ١١١.

(٤) المخصص ١٧: ١١٢.

ص: فصل

استُعمل كخمسةَ عشرَ ظروفٌ[1]، كيَومَ يَومَ، وصَباحَ مَساءَ، وبَينَ بَينَ. وأحوالٌ أصلها العطف، كتَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ، وأخْوَلَ أخْوَلَ، وتركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وهو جاري بَيْتَ بيتَ، ولَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ، وأخبرته صَحْرَةَ بَحْرَةَ. وأحوالٌ أصلها الإضافة، كبادي بَدا، وبادي بَدِي، وأيدِي سَبا، وأيادي سَبا.

وقد يُجَرُّ بالإضافة الثاني مِن مركَّب الظروف، ومِن بَيْتَ بَيْتَ وتالِيَيْه، ويَتعيَّن ذلك للخُلُوِّ من الظرفية، وقد يقال: باديَ بَدْءٍ، وبادي بَداءٍ أو بَدْءٍ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ[2] أو ذي[3] بَدْأة أو ذي بَداءة. / وقد يقال سَبًا بالتنوين، وحاثِ باثِ، وحَوْثًا بَوْثًا، وكَفّةً عن كَفَّة. [٤: ١٦٨/أ]

وأُلحق بهذا: وَقَعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيْصَ بِيصَ، والخازَبازَ.

ش: هذا الفصل ليس من أبواب العدد في شيء، إلا أنه استطرد إليه من حيث جعل اسمين اسمًا واحدًا مركبًا كخمسةَ عشرَ، ومناسب ما فيه من الظروف أن يُذكر مع الظروف، وما فيه من الأحوال أن يُذكر[4] في باب الحال، وقد تكلّم المصنف على شيء من هذه الظروف في باب الظرف في الشرح[5]، وأشار إليه في الفصّ في قوله «وأُلحق بالممنوع التصرف ما لم يُضَف مِن مُرَكَّب الأحيان، كصَباحَ

(١) ظروف: سقط من ك.

(٢) ك: بدي.

(٣) ذي: ليس في س.

(٤) «مع الظروف، وما فيه من الأحوال أن يذكر»: سقط من س.

(٥) ٢: ٢٠٣.

مساءَ، ويَومَ يَومَ»[1]، وهذا النوع[2] من الظرف المركب مسموع، والمسموع صَباحَ مَساءَ ويَومَ يَومَ، وأزمانَ أزمانَ، هذا من ظرف الزمان، ولا يقاس عليه فيقال: فلانٌ يأتينا وَقْتَ وَقتَ، ولا نَهارَ لَيلَ، ولا عامَ عامَ، ولا ساعةَ ساعةَ. وأمَّا المسموع من ظرف المكان فبَيْنَ بَينَ، ولا يقاس عليه فيقال: خَلْفَ خَلْفَ، ولا أَمامَ أَمامَ، وإذا لم يَنقس ذلك في ظروف الزمان مع أنها أكثر فالأحرى ألاَّ يقاس على ظرف المكان؛ إذ ظرف المكان تَبَعٌ لها في هذا الحكم، كما أنه تَبَعٌ لها في الإضافة إلى الجمل؛ إذ لم يُضَفْ منها إلا حيثُ، فأمَّا ما جاء في حديث حذيفة من قول إبراهيم - صلى الله على نبينا وعليه - «إنَّما كُنتُ خَليلاً مِن وَراءَ وَراءَ»[3] فمن رواه بالضم فهو قطع عن الإضافة، نحو: مِن تحتُ، ومِن عَلُ، والثاني توكيد، ومن رواه بالفتح كان ذلك بناءً على جهة الشذوذ، وكان القياس لَمَّا تُصُرِّفَ فيه بدخول مِن عليه أن يضاف الأول إلى الثاني، فيقال: مِن وَراءِ وراءٍ؛ لأنهم لَمَّا تَصَرَّفوا في مثل يَومَ يومَ أضافوا الأول إلى الثاني، فقالوا[4]:

ولولا يومُ يومٍ ....

وقال المصنف في الشرح[5]: «هذا - يعني الإضافة - حكم ما خرج عن الظرفية مما رُكِّبَ من الظروف تركيبَ خمسةَ عشرَ». قال[6]: «وعلى هذا أنشد س:

ولــــولا يـــومُ يـــومٍ مـــا أَرَدْنـــا ....»

---

(١) التسهيل ص ٩١.

(٢) وهذا النوع ... صباح مساء ويوم يوم: سقط من س.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان [الباب ٨٤] ١: ١٨٧.

(٤) هذا جزء من بيت تقدم في ٧: ٢٧١.

(٥) ٢: ٤١٦.

(٦) ٢: ٤١٦.

البيت. قال[1]: «وأنشد أيضًا[2]:

ما بالُ جَهلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدِّينِ   وقد عَلاكَ مَشيبٌ حينَ لا حِينِ

أنشده، وقال: (إنما هو: حينَ حينٍ، ولا بمنْزلة ما إذا أُلغيتْ)[3]» انتهى. فجعل المصنف «حينَ لا حينٍ» من باب «ولولا يومُ يومٍ»، وليس كذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّ «يومُ يومٍ» سُمع فيه التركيبُ وجَعلُهما اسْمًا واحدًا في موضع نصب على الظرف، ولم يُسمَع ذلك في «حينَ حينٍ».

والثاني: أنَّ قوله «ولولا يومُ يومٍ» تُصُرِّفَ فيه بالخروج عن الظرفية، واستُعمل مبتدأً، و«حينَ لا حينٍ» في البيت هي ظرف، لم يُتَوَسَّعْ فيها في البيت بالخروج عن الظرفية.

وقوله **وأحوالٌ أصلُها العطفُ** لَمَّا كانت الحال مُشْبِهة للظرف حتى قيل فيها إنما مفعول فيها من حيث المعنى أُجرِيتْ مُجراه في الجَرَيان مَجرى خمسةَ عشرَ؛ والجامعُ بينهما تضمُّن معنى حرف العطف، وتلك ألفاظ محفوظة لا يُقاس عليها أيضًا، وهي أكثر من الظروف، ولذلك كان منها ما أصله العطف وما أصله الإضافة، وليس في الظروف[4] المركَّبة ما أصله / الإضافة. [٤: ١٦٨/ب]

قال المصنف في الشرح[5]: «وكان الحال جديرًا بالغلبة لأنَّ الواقع حالاً من هذا النوع قائم مقام مفردٍ ومُغْنٍ عنه، كما أنَّ مركَّب العدد قائم مقام مفرد ومُغْنٍ عنه، وذلك أنَّ ما دون العشرة إذا زيدَ عليه واحدٌ استحقَّ مفردًا يدلُّ على الزائد والمزيد عليه، كقولنا للاثنين المزيد عليهما واحد: ثلاثة، وهكذا إلى التسعة المزيد

---

(١) ٢: ٤١٦.

(٢) زيد هنا في ك: س. وقد تقدم البيت في ٧: ٢٧١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٥.

(٤) ولذلك كان منها ... وليس في الظروف: سقط من ك.

(٥) ٢: ٤١٦ - ٤١٧.

عليها واحد، وأمَّا العشرة المزيد عليها فتُرك فيها هذا الأصل، واستُغني بالمركَّب عنه، ثم رُجع إليه في تضعيف العشرة وما فوقه. والأحوال المشار إليها بمنزلة مركَّب العدد في القيام مقام مفرد؛ لأنَّ شَغَرَ بَغَرَ بمعنى منتشرين، وشَذَرَ مَذَرَ بمعنى متفرقين، وخِذعَ مِذَعَ بمعنى منقطعين، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ في قوله[1]:

.... سِقاطَ شَرارِ القَينِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

بمعنى متفرقًا، وحَيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة، وبَيْتَ بَيتَ بمعنى مقاربًا، وكَفَّةَ كَفَّةَ بمعنى مُواجهًا، وصَحْرَةَ بَحْرَةَ بمعنى منكشفًا، وبادي بَدا أو بَدِي بمعنى مبدوءًا به. وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد المركَّب، وهو في مركَّب الأحوال أوكَد؛ لأنَّ تركيبه ألزم» انتهى.

يعني: والبناء في مركَّب الأحوال أوكَد منه في مركَّب الظروف؛ لأنَّ تركيبه في الأحوال ألزَم منه في الظروف؛ لأنَّ الظروف المركَّبة قد يُفَكُّ عنها التركيب وتضاف. ويعني فيما أصله العطف.

قال المصنف في الشرح[2]: «وأمَّا ما أصله الإضافة فسبب بنائه شَبَهُه بما أصله العطف في التركيب من شيئين يؤديان معنًى واحدًا، وفي لزوم معنًى في، وامتناع الألف واللام والإضافة والتصغير. وبُنيا على حركة لأنَّ لهما أصلاً في التمكن. وكانت الحركة فتحةً لأنَّ مع التركيب ثقلاً، فكرهوا اجتماع ثقلين لو جيء معه بكسرة أو ضمة» انتهى.

وفي البسيط ما ملخصه: إنَّ حذف التنوين يكون من الثاني للإتباع، فيُشبَّه بخمسةَ عشرَ، وليس مبنيًّا بمنزلته، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب، فهو

---

(١) صدر البيت: «يُساقطُ عنه رَوقُهُ ضارياتِها». وهو لضابئ بن الحارث البُرجُميّ، يصف ثورًا وحشيًّا. الأصمعيات ص ١٨٣ [٦٣]. الروق: القرن. وضارياتها: ضاريات الكلاب. والقين: الحدّاد.

(٢) ٢: ٤١٧.

مخفوض في التقدير، والظروف والأحوال غير متمكنة، فكان ترك التنوين فيها أنسب، كما فعلوا ذلك في النداء، فقالوا: يا بنَ أمَّ، ويا بنَ عمَّ، ونحوه؛ لأنَّ النداء باب لا تتمكن فيه الأسماء، فساغ لهم في ذلك ترك التنوين، فهو محذوف لا للبناء، وذلك نحو: هو جاري بَيتَ بَيتَ، ولولا يومَ يومَ، وأتيتك صباحَ مساءَ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ، وبَينَ بَينَ.

وقال بعض النحويين: «إنها مركبة بمنْزلة خمسةَ عشرَ، وعلة البناء أنَّ أصلها العطف بالواو، فحُذفت الواو، وضُمِّن معناها، فبُني كخمسةَ عشرَ؛ إذ الأصل: أتيتك صباحًا ومساءً، ويومٌ ويومٌ، وكذلك في أخواتها. وهو معزي إلى س لقوله (يجعله بعضهم كاسم واحد)[1]، وليس يمنع التنوين إلا بناء، وأيضًا لا عهد بترك التنوين للإتباع.

وما ذكروه عن س فالظاهر خلافه؛ لأنه قال فيها: (والآخِر من هذه الأسماء في موضع جر)[2]، ولو[3] كانت كخمسةَ عشرَ ما كان في موضع شيء، فدلَّ على أنَّ الإضافة عنده أصلها، وأنَّ هذا طارئ عليها، وإنما يريد بقوله (كاسمٍ واحد) أي بحسب / ظاهره. [٤: ١٦٩/أ]

وقولهم إنَّ التنوين لا يُحذف للإتباع، قلنا: ليس الإتباع بما هو إتباع هو السبب، بل السبب جَعلُه مع الأول كشيء واحد كخمسةَ عشرَ، فحذف من الآخر كما حذف التنوين في قولك: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، وحكم الطَّرَف[4] كحكم الوسط، ولتأويله تأويل اللفظ الواحد جاز الإتباع فيه كما جاز في اللفظ الواحد» انتهى.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠٣.

(٢) الكتاب ٣: ٣٠٣.

(٣) ك، ن: فلو.

(٤) ك: الظرف.

ونَرجع إلى الكلام على هذه الألفاظ:

فقوله[1] تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ معناه: في كل وجه ، وهذا معنى قول المصنف[2] ((منتشرين))؛ لأنهم إذا انتشروا في الأرض كانوا قد تفرَّقوا في كل وجه، وكأنَّ شَغَرَ مأخوذ من قولهم: شَغَرَ البلدُ: إذا خلا من الناس، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم، وسَلكوا جهاتٍ شتَّى - خَلَتْ أماكنُهم منهم. ويقال: اشتَغَرَ في الفلاة: إذا أبعَدَ فيها. وبَغَرَ النجم يَبغُرُ بُغُورًا: إذا سقطَ وهاج بالمطر، والنَّجم: الثُّريَّا، وكأنَّ بَغَرَ منه؛ لأنهم إذا تفرَّقوا في كل وجه سَقَطوا في تلك الأوجه.

وقوله شَذَرَ مَذَرَ يقال: تَفَرَّقوا شَذَرَ مَذَرَ، بفتح الشين والميم، وبكسرهما، ومعناه: ذهبوا في كل وجه. ومَذَر إتباع، والشَّذْر: قِطَع الذهب، والشَّذْر: اللؤلؤ الصغار، والشَّذْرة: القطعة، وكأنهم بِتَوَجُّهِهم كلَّ وجه[3] تقطَّعوا في نواحي الأرض. ومَذَرَت البيضةُ: فسَدت ، ومَذِرَت - بكسر الذال - مَعدتُه: فَسَدت، وكأنهم بتفرُّقهم وخروجهم إلى غير مواطنهم فسَدت أحوالهم. وفي البسيط أنَّ الميم في مذَر بدل من الباء.

وقوله خِذَعَ مِذَعَ[4].

وأَخْوَلَ أَخْوَلَ معناه[5]: شيئًا بعد شيء، وقال الشاعر[6]:

يُساقِطُ عنه رَوْقُهُ ضارياتِها ... سِقاطَ حَديدِ القَينِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

---

(١) ك: وقوله.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٤١٦.

(٣) كل وجه: سقط من ك.

(٤) بياض مقداره سطران وثلث في كل من س، د. وسطر في ك، وفي حاشيتها: كذا وجد. وسطر في ن، وفي حاشيتها: هكذا نقص في الأصل. وقال في الارتشاف ٣: ١٦١١: ((وخَذَعَ مَذَعَ، أي: منقطعين)).

(٥) ك: ومعناه.

(٦) تقدم البيت في ص ٣٨٣. ك: حديد القبر.

في المجمل[1]: «ذهبَ بنو فلان أخْوَلَ أخوَلَ: إذا تفرَّقوا».

وقوله وتركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ يقال: استَحاثَ واستَباثَ: استَخرجَ، واستَحاثَ الشيءَ: إذا تَطَلَّبه وقد ضاع في التراب. ويقال: باثَ عن الشيء يَبوث بَوثًا: بحثَ عنه، واستَباثَ: استَخرجَ، وابْتاثَ عن الشيء: بحثَ عنه، مثل باثَ، وقال الشاعر[2]:

لَحَــقٌّ بَنِــي شِــعارةَ أنْ يَقُولُــوا   لِــصَخْرِ الغَــيِّ: مــاذا تَــستَبيثُ

ويقال: تركَهم حَوْثًا بَوْثًا، وحَوْثَ بَوْثَ، وحَيْثَ بَيْثَ، وحاثَ باثَ، وحِيثَ بِيثَ، بكسر الحاء والباء: إذا فرَّقهم وبَدَّدهم، فيكون معنى قول المصنف[3] «تركت البلادَ حيث بيث، أي: مبحوثة»، أي: أنها بُحث أهلها، واستُخرجوا منها. ويقال: أوقَعَ بهم فلانٌ فتركهم حَوْثًا بَوْثًا، أي: فَرَّقهم. وقال الفراء[4]: معنى هذه الكلمات: أذْلَلْتُهم ودَقَقْتُهم.

وقوله وهو جاري بَيْتَ بَيتَ أي: مُلاصقًا، وبعض العرب يضيف، فيقول: بيتَ بيت، حكاه س[5].

وقوله ولَقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ قال الأحمر: لَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ مثل لَقِيتُه مُواجَهة[6].

[٤: ١٦٩/ب] **وقوله / وأخبَرتُه صَحْرةَ بَحْرةَ** شرحه المصنف[7]: «منكشفًا»، ويقال: أتَيتُه صَحْرةَ بَحْرةَ: إذا رأيتَه وليس بينك وبينه ساتر. والمُصاحِر: الذي يقابل قِرنَه في

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس ١: ٣٠٧ (خول).

(٢) هو أبو المُثَلَّم الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢٦٤. شعارة: لقب لصخر الغي الهذلي الذي يخاطبه أبو المثلم بالقصيدة التي منها هذا البيت. ك: ماذا يستبيث.

(٣) ٢: ٤١٧.

(٤) اللسان (حوث).

(٥) الكتاب ٣: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٦) قالوا: لقيته كِفاحًا، أي: مواجهةً. مجمع المثال ٢: ١٩٨. «قال الأحمر: ومثله قولهم: كَفَّةَ كَفَّةَ». كتابَ الأمثال لأبي عبيد ص ٣٧٧.

(٧) ٢: ٤١٧.

الصحراء، ولا يُقاتله. ووقع في كلام بعض اللغويين: «صَخْرةَ بَخْرةَ، غير مُجْراة»[1]، فظاهره أنهما ممنوعان الصرف ، وما أظنه يريد ذلك ، وإنما أراد أنهما غير منوَّنين؛ إذ هما مبنيَّان.

وقوله وأحوالٌ أصلُها الإضافةُ كبادِي بَدا وبادي بَدِي فسَّرها المصنف[2]: «مبدوءًا به»، تقول: افعلْ هذا بادي بَدا، أي: مبدوءًا به. وبادي: اسم فاعل، وبَدا: مصدر، ولا همز فيهما، وجاء هذا على لغة بَدِيَ على وزن فَعِلَ بغير همز، وبَدًا هو مصدره؛ إذ ذلك[3] لغة في بدأ، يقال: بَدِيَ، مثل بَقِيَ، وهو لغة الأنصار[4]، قال راجزهم[5]:

باســـمِ الإلـــهِ ، وبـــه بَديـــنا

والمشهور من اللغات الهمز. وباديْ بَدا مبنيَّان، والياء ساكنة كياء مَعْدِيْ كَرِب.

وبادِيْ بَدِي - بكسر دال الثاني - ينبغي أن يُجعل اسم فاعل، كشَجِيَ فهو شَجٍ، ويكون لـ«بَدِيَ» اسم فاعِل على وزن فاعِلٍ، وهو بادي، وعلى وزن فَعِلٍ، وهو بَدِي.

وقوله وأَيْدِيْ سَبا وأيادِيْ سَبا[6].

---

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٧٧.

(٢) ٢: ٤١٧.

(٣) ك: مصدره وذلك.

(٤) جمهرة اللغة ٢: ١٠١٩.

(٥) هو عبد الله بن رواحة. ديوانه ص ١٤٢ وتخريجه في ص ١٧٦منه، وهو له في مجاز القرآن ١: ١٨ وجمهرة اللغة ٢: ١٠١٩.

(٦) هنا بياض في س مقداره ٣ أسطر. وفي ك ٣ أسطر ونصف السطر، وفي حاشيتها كذا وجد. ولم يفسره في الارتشاف. تفرق القوم أيدي سبا: تفرقوا تفرقًا لا اجتماع بعده.

وقوله **وقد يُجَرُّ بالإضافة الثاني مِن مركَّب الظروف** فيقال: جئتُك يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ، وبينَ بينٍ. ومدلولها مدلول البناء، أي: كلَّ يومٍ، وكلَّ صباحٍ، وكلَّ مساءٍ، وبينَ هؤلاء وبينَ هؤلاء.

وقوله **ومِن بَيْتَ بَيتَ وتالِيَيْه** أي: تقول: هو جاري بَيتَ بيتٍ، وكَفَّةَ كَفَّةٍ، وصَخْرَةَ بَحْرةٍ، والمعنى معنى المبنيِّ.

وقوله **ويَتَعَيَّنُ ذلك لِلخُلُوِّ مِن الظَّرفية** أي: تَتعيَّن الإضافة إذا استُعمِل غيرَ ظرف، كقوله[1]:

ولولا يومُ يومٍ.................... ....

أخرجه عن الظرفية باستعماله مبتدأ، فوجبت الإضافة.

وقوله **وقد يُقالُ بادي بَدْءٍ** إلى آخر اللغات فيه[2]، أضاف الأول إلى الثاني، ولم يَبْنِهما، كما أضاف في الظروف، والمعنى واحد، والهمز فيه جاء على اللغة الشهيرة.

وقوله **وقد يُقالُ سَبًا بالتنوين** أصله - كما تقدم - الهمز، فلمَّا أبدلها ألفًا، وأضاف أيدي أو أيادي إليها، نَوَّنَها، والمعنى مع الإضافة والبناء واحد.

وفي البسيط: ذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ بادي بَدا وأيادي سَبا من المركَّب تركيب ما لا ينصرف. وفيه ما ترى؛ لأنَّ ذلك لا يُؤثِّر إلا مع[4] الأعلام.

وقوله **وحاثِ باثِ** يعني أنهما بُنيا على الكسر، وفَرَّ قائل ذلك من توالي فتحاتٍ ستٍّ تقديرًا؛ لأنَّ الألفين[5] بمنْزلة فتحتين، وقبلهما فتحتان، فإذا فُتح

---

(١) هذا جزء من بيت تقدم في ٧: ٢٧١، وفي ص ٣٨١ من هذا الجزء.

(٢) هو: وقد يقال: باديَ بَدْءٍ، وبادي بَداءٍ أو بَدْءٍ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ أو ذي بَدْأةٍ أو ذي بَداءةٍ.

(٣) المفصل ص ١٦٢ تحقيق د. فخر قدّارة.

(٤) ك: في.

(٥) لأن الألفين ... ست فتحات تقديرًا: سقط من س.

تالياهما[1] اجتمعت ستُّ فَتَحات تقديرًا / فأُوثِرَ الكسرُ تَخَلُّصًا من توالي الأمثال، [٤: ١٧٠/أ]
قاله المصنف في الشرح[2].

ونقول: إنه بَنى الاسمين على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وبناؤهما على الفتح طلبٌ للتخفيف.

وقوله وحَوْثًا بَوْثًا مَن قال حَيْثَ بَيْثَ أتبع الثاني الأول؛ إذ أصل الياء في بَيث الواو، فصار نظير: (لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ)[3]، وأصله تَلَوتَ، فأتبعه دَرَيتَ.

ومن قال حَوْثًا بَوْثًا، أو حَوْثَ بَوْثَ[4]، أتبع الأول الثاني، كما قالوا: وَقَعُوا في حَوْصَ بَوْصَ[5]، فأتبعوا الأول الثاني، وهو من ذوات الياء، على ما سيبين[6] إن شاء الله.

ومن قال: حاثَ باثَ، أو حاثِ باثِ - فإنه بناه على فَعَل بفتح العين، فتحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبا ألفين.

ومن قال حِيْثَ بِيْثَ فإنَّ الواو في بِيْثَ انقلبت ياءً لكسرة ما قبلها.

---

(١) ن: ثاؤهما.

(٢) ٢: ٤١٧.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب الميت يسمع خفق النعال ٢: ٩٢، وباب ما جاء في عذاب القبر ٢: ١٠٢ وهو: عن أَنَسٍ ﷺ عن النبي ﷺ قال: (العَبدُ إذا وُضِعَ في قَبرِه وتَوَلَّى وذَهَبَ أصحابُه حتى إنه لَيَسمَعُ قَرْعَ نعالِهم أتاهُ مَلَكَان فأقعَدَاه، فيَقُولان له: ما كُنتَ تَقُولُ في هذا الرَّجُلِ مُحَمَّد ﷺ؟ فيقول: أَشهَدُ أنه عبد اللهِ ورَسُولُه. فيُقَالُ: انظُرْ إلى مَقْعَدِكَ من النَّارِ أبدَلَكَ اللهُ به مَقعَدًا من الجَنَّة. قال النبي ﷺ: فيَراهُما جميعًا. وأمَّا الكَافِرُ أو المُنافِقُ فيقول: لا أدري، كنتُ أَقُولُ ما يقول الناس. فيُقالُ: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ. ثُمَّ يُضرَبُ بِمِطْرَقَةٍ من حَدِيدٍ ضَربَةً بينَ أُذُنَيه فيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُها من يَلِيهِ إلا الثَقَلَيْنِ).

(٤) الذي في المخطوطات: وبوث.

(٥) فيما عدا د: وبوص.

(٦) ك: سنبين.

وقوله وكَفَّةَ عن كَفَّةٍ فعلى هذا يكون في ذلك ثلاثة أوجه: كَفَّةَ كَفَّةَ، ببنائهما، وكَفَّةَ كفَّةٍ، بالإضافة، وكَفَّةٌ عن كَفَّةٍ.

وقوله وأُلْحِقَ[1] بهذا: وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ أي: وأُلحق[2] بهذا المبنيّ - وهما اسمان - ما لم يقع ظرفًا ولا حالاً. وقال الفراء: حاصَ عنه يَحيصُ حَيْصًا وحُيُوصًا ومَحِيصًا وحَيَصًا: إذا عدلَ وحادَ، والانْحِياص مثله، يقال للأولياء: حاصُوا عن العدو، وللأعداء: انهزموا. ويقال: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيصَ بِيصَ، أي: في اختلاطٍ من أمرهم، لا مَخرج لهم منه، ويقال: في ضيق وشدة. وهما اسمان، جُعلا اسمًا واحدًا، وبُنيا على الفتح، مثل: هو جاري بيتَ بيتَ، وأنشد الأصمعي لأميَّة بن أبي عائذ الهذلي[3]:

قد كنتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا　　　لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

ومَن زعم أنَّ بَيْص مِن باصَ يَبُوص بَوْصًا: إذا تقدَّم - أخرج البَوصْ على لفظ الحَيص ليزدوجا. والحَيْص: الرَّواغ والتَّخَلُّف، والبَوْص: السَّبق والفِرار، ومعناه: كلُّ أمرٍ يُتَخَلَّفُ عنه ويُفَرُّ. وحكى أبو عمرو: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيْصَ بِيْصَ، وحِيْصِ بِيْصِ. وحكى: إنك لتحسب علي الأرض حَيْصًا بَيْصًا. ويقال: حِيصِ بِيصِ، قال الراجز يذكر خاطبًا[4]:

---

(١) الذي في المخطوطات: وألحقوا، صوابه ما تقدم في الفص.

(٢) ن: وألحقوا.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩١ وإصلاح المنطق ص ٣١. الصيرف: المتصرف في الأمور. وتلتحصني: تنشب بي. ولحاص: شدّة واختلاط.

(٤) الرجز لعَقيل بن عُلَّفة. الأغاني ١٢: ٢٦٥، وفيه المناسبة التي قيل فيها الرجز. [ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب]. حيص بيص: ضيِّقة. والعيص: الأصل.

صارتْ عليه الأرضُ حِيصَ بِيصِ حتى يَلُفَّ عِيصَهُ بِعِيصِي

وحاصَ باصَ لغة في حيصَ بيصَ.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، أي: في شدة ذات تأخُّر وتقدُّم، وهو مِن حاصَ عن الشيء: تأخَّر عنه. وباصَ يَبوص بَوْصًا: تقدَّم، أُتبِع بَوْصٌ حَيْصًا. ومَن قال في حَوْصٍ وبَوْصٍ أَتبَع حَيْصًا[2] بَوْصًا، كقوله (مَأْزُورات غيرَ مَأْجُورات)[3] لأنه من الوِزْر» انتهى ملخصًا.

وفي كتاب الصفار البطليوسي: «حيصَ بيصَ: التُزِمَ في هذا المركَّب أحد الأوجه، وهو البناء، وقد كان يجوز خلاف ذلك، لكن طريق ذلك السماع، وقد سُلب كل واحد من الاسمين معناه، وصارا يدلاّن على شيء واحد. وَقَعُوا في حيصَ بيصَ، أي: في أمرٍ شديدٍ، ومع هذا هي قليلة التمكن، ومعنى ذلك أنها قليل ما يُتَكَلَّمُ بها، فلَمَّا قَلَّ دَورُها بُنِيتْ».

وقوله / والخازَبازَ فيه سبع لغات، هذه واحدة، بناؤهما على الفتح، وخازِ [٤: ١٧٠/ب]
بازِ، بناؤهما على الكسر، وخازَ بازُ، بفتح الأول وضم الثاني، وخازِ بازُ، بكسر الأول وضم الثاني، وخازُ بازٍ بإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معربًا، وخِزْبازٌ على وزن قِرْطاسٍ مُعرَب، وخازِباءُ على وزن قاصِعاءَ، لا ينصرف، وهذه اللغات

---

(١) ٢: ٤١٧.

(٢) ك: حوصًا.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الجنائز: باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١: ٥٠٢ - ٥٠٣، وهو: «عن علي قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوةٌ جُلوسٌ، فقال: (ما يُجلِسُكُنَّ)؟ قلنَ: ننتظر الجِنازة. قال: (هل تَغسِلْنَ)؟ قلنَ: لا. قال: (هل تَحمِلْنَ)؟ قلنَ: لا. قال: (هل تُدْلِينَ فيمن يُدْلي)؟ قلنَ: لا. قال: (فارْجِعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ)».

لخمسة معانٍ، أحدها الذُّباب، الثاني صوته، الثالث نبتٌ، الرابع داءٌ يأخذ الإبل في حلوقها والناسَ، الخامس اسمٌ للسِّنَّوْر، وأنشدوا في الذُّباب[1]:

تَفَقَّــأُ فوقَــه القَلَــعُ الــسَّواري /١٤٧أ وجُنَّ الخازِبازُ بــه جُنُونــا

وفي النَّبت[2]:

رَعَيْتُهـــا أَكـــرَمَ عُـــودٍ عُـــودَا الــصِّلَّ والصِّفْــصِلَ واليَعْــضِيدا

/والخازِبـــازِ الـــسَّنِمَ الْمَجُـــودا بحيـــثُ يَـــدعو عـــامرٌ مَـــسعُودا

عامر ومسعود: راعيان.

وفي الداء[3]:

يـــا خازِبـــازِ ، أَرْسِـــلِ اللَّهازِمـــا إنِّـــي أَخـــافُ أنْ تكـــونَ لازِمـــا

وأنشد الأخفش[4]:

.... وَرِمَـــتْ لهازِمُهـــا مـــن الخِزْبـــازِ

---

(١) تقدم البيت في ص ٣٤٧.

(٢) الرجز في تهذيب اللغة ٧: ٢١٣، ١٢: ١١٤ والإنصاف ١: ٣١٤ والخزانة ٦: ٤٤٥. رعيتها: (ها) ضمير البقعة. الصل: شجر. والصفصل: نبت أو شجر. واليعضيد: نبت أو شجر. والسنم: العالي. والمجود: الذي أصابه الجَوْد، وهو المطر القويّ. وقد أُدخل في ك بين البيتين الثاني والثالث ما يعدل ورقة من الباب التالي «باب كم وكائن وكذا»، وأول ذلك قوله: «وظاهر قول المصنف ولا يحذف إلا لدليل»، وآخره: «فلذلك حسن الفصل في كم ولم يحسن في عشرين وأمثاله». ويبدأ ذلك بدءاً من الربع الثاني من الورقة ١٧٠/ب، وينتهي قبيل نهاية الورقة ١٧١/أ من ك.

(٣) الرجز بلا نسبة في النوادر ص ٥٤٩، ٥٧٠ وإصلاح المنطق ص ٤٤ وجمهرة اللغة ١: ٢٨٩ وإيضاح الشعر ص ٤٣، ونسب في شرح المفصل ٤: ١٢٢ للعدوي. اللهازم: جمع لِهزِمة، وهي مضغة في أصل الحنك.

(٤) صدر البيت: «مِثلُ الكِلابِ تَهِرُّ عندَ درابِها». وهو في الكتاب ٣: ٣٠٠ والأعلم ص ٤٨٢ وجمهرة اللغة ١: ٢٨٩. هرير الكلاب: صوتها دون النباح. والدراب: جمع درب، وهو باب السكة الواسع.

تمّ بحمد الله وتوفيقه

الجزء التاسع من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء العاشر، وأوله

«باب كم وكائن وكذا»

فهرس الموضوعات